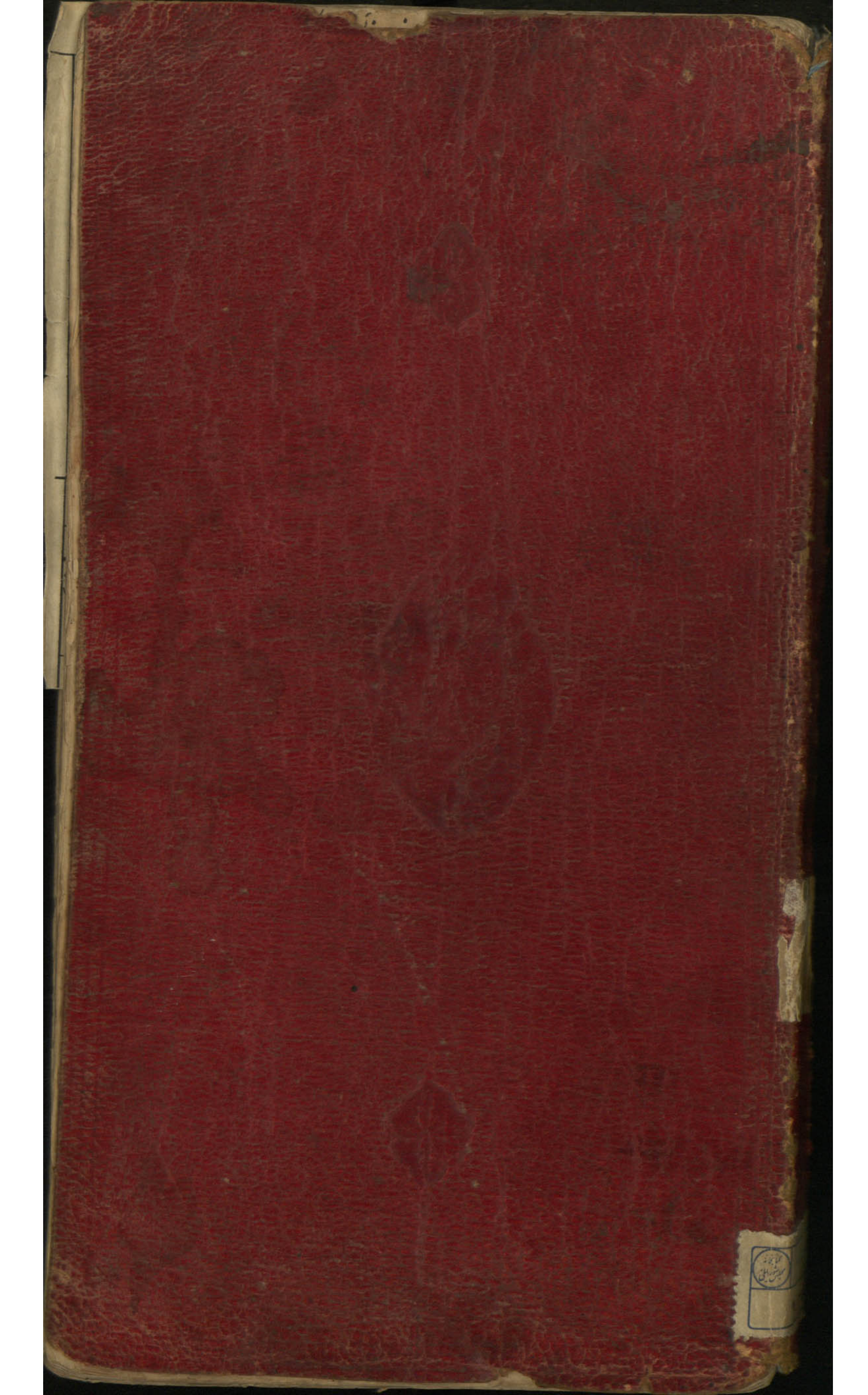



کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
نام کتاب منطق ابن رشد
مؤلف
موضوع تألیف
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر
۲۶۰۸۷
بازرسی شد
خطی . فهرست شده
۱۹۷۸



بازرسی شد
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
مؤسسهٔ
۱۳۰۲
نام کتاب
مؤلف
موضوع تألیف
شمارهٔ دفتر
بازرسی شد


کتاب منطق
ارسطو
بازرسی شد
۳۶ - ۲۷
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
نام کتاب منطق ابن رشد
مؤلف
موضوع تألیف
مؤسسهٔ
۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر
۲۶۰۸۷
بازرسی شد
۲۷ -
۲۷۰۰

رب يسر وتمم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي واعتمادي

الغرض في هذا القول تلخيص المعاني التي تضمنتها كتب ارسطو في صناعة المنطق وتحصيلها حسب طاقتنا
وذلك على عادتنا في سائر كتبه ونبتدئ اولا بما في كتبه في هذه الصناعة وهو كتاب المقولات
فنقول ان هذا الكتاب بالجملة ينقسم الى ثلثة اجزاء الجزء الاول يتنزل منزلة الصدر لما يريد ان يقوله
في هذا الكتاب وذلك انه يشتمل على الامور التي تجري مجرى المبادئ لما يريد ان يقوله في هذا الكتاب مجرى الاصول
الموضوعة والحدود والجزء الثاني يذكر فيه المقولات العشر مقولة مقولة ويرسم كل واحدة منها
برسمها الخاص بها ويقسمها الى الانواع المشهورة ويعطي خواصها المشهورة والجزء الثالث
يعرف فيه اللواحق العامة والاعراض المشتركة التي تلحق جميع المقولات او اكثرها بما هي مقولات
الجزء الاول هذا الجزء فيه خمسة فصول الاول يعرف فيه باحوال الموجودات من جهة دلالة الالفاظ عليها
الثاني يعرف فيه ما هو الجوهر والعرض بحسب معرفة الصناعة ... على كلي الجوهر وشخصه وكلي العرض وشخصه
الثالث يعرف فيه ان المحمول اذا حمل على الموضوع حملا يعرف جوهره وحمل على ذلك المحمول محمول اخر يعرف
جوهره فان ذلك المحمول الاخر يعرف ايضا جوهر ذلك الشيء الموضوع الاول الرابع يعرف فيه ان الاجناس
يمكن ان تشترك في الفصول القاسمة واما لا يمكن ذلك فيها الخامس يأخذ فيه تقسيم الموجودات المفردة
التي يدل عليها بالفاظ مفردة وانما يلحق المركب من جهة ما يدل عليها بالفاظ مركبة الفصل الاول قال

ان الاشياء التي اسماؤها متفقة هي المشتركة في الاسماء التي ليس يعمها الا شيء واحد عام وهو مشترك الاسم
فقط فاما حد كل واحد منها المفهم جوهره بحسب ما يدل عليه ذلك الاسم المشترك فمخالف للآخر
خاص به وحده مثال ذلك اسم الحيوان المقول على الانسان المصور وعلى الانسان الناطق فان
حديهما مختلفان وليس يعمهما شيء عام مشترك الا الاسم فقط وهو قولنا فيهما جميعا الحيوان
واما الاشياء التي اسماؤها متواطئة فهي التي الاسم لها واحد بعينه ومشترك والحد المعطي
جوهرها بحسب دلالة ذلك الاسم واحد ايضا بعينه مثال ذلك اسم الحيوان المقول على الانسان و
على الفرس فان اسم الحيوان عام لهما ويدل لهما على جوهر واحد وهو قولنا جسم متغذ حساس الذي

هو حد الحيوان

نهاية

الى المقولات العشر ... [illegible] ... الموجودات المفردة

جواب راحت ... ازان ... رنگ زردی ... [illegible]

هو حد الحيوان واما المتفقة اسماؤها وهي التي تسمى باسم مشتق من اسماء ما يخالفها في الاسم الا انه في
التصريف التي تتضمنها الموضوع ذلك المعنى مع المعنى مثل تسمية الشجاع من اسم الشجاعة والفصيح من
اسم الفصاحة والمعاني المدلول عليها بالالفاظ منها مفردة يدل عليها بالفاظ مفردة مثل انسان
وفرس ومنها مركبة يدل عليها بالفاظ مركبة مثل قولنا الانسان حيوان والفرس يجري الفصل الثاني

قال والموجودات منها ما يحمل على الموضوع وليست في موضوع اي منها ما يعرف من جميع ما يحمل عليه
جوهره وماهيته ولا يعرف في موضوع اصلا اي شيئا خارجا عن جوهره وهذا هو الجوهر
العام مثل الحيوان والانسان فانهما اذا حملا على شيء عرفا منه جوهره وذاته لا شيئا خارجا
عن ذاته ومنها ما هو في موضوع والشيء الذي هو جزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه من غير الموضوع
وليس يحمل على موضوع البتة اي من طريق ما هو وهذا هو شخص العرض مثل هذا البياض المشار اليه مثل هذا السواد
المشار اليه وهذا البياض المشار اليه الموجود في الجسم المشار اليه اذ كل لون في جسم ومنها ما يحمل على
موضوع وهو ايضا في موضوع اي يحمل على شيئين يعرف من احدهما ماهيته ولا يعرف من الاخر
ماهيته من جهة انه جزء جوهر من الذي يعرف ماهيته وليس بجزء جوهر من الذي لا يعرف ماهيته بل
قوامه بالموضوع وهذا هو العرض العام مثل حملنا العلم على النفس وعلى الكتابة فانا نقول
ان الكتابة علم والعلم في النفس فانا حملنا العلم على الكتابة عرف جوهرها اذ كان جنسا لها لا يليق
ان يعطى في جواب ما هي الكتابة واذا حمل على النفس فقيل النفس عالمة عرف منها شيئا خارجا
عن ذاتها ومنها ما ليس يحمل على موضوع اصلا اي حملا يعرف جوهره ولا هو في موضوع اي
ليس يحمل على موضوع حملا يعرف منه شيئا خارجا عن جوهره وهذا هو شخص الجوهر المشار اليه
مثل زيد وعمرو فانه ليس يحمل على شيء على مجرى الطبع لا حملا يعرف جوهر الموضوع ولا حملا
غير معرف له فالجوهر بالجملة سواء كان عاما او شخصا هو الذي ليس في موضوع اصلا و
العرض بالجملة سواء كان عاما او شخصا هو الذي في موضوع والعام بالجملة سواء كان
جوهرا او عرضا هو الذي يقال على موضوع والشخص بالجملة سواء كان عرضا او جوهرا هو الذي
لا يقال على موضوع ثم ينفصل كلي الجوهر من شخصه بان كليه يقال على موضوع والشخص لا يقال
على موضوع وينفصل شخص العرض من كليه بان الكلي يقال على موضوع والشخص لا يقال على موضوع

ما هو

الفصل الثالث. قال ومتى حمل شيء على موضوع حملا يعرف جوهره ثم حمل على ذلك المحمول محمول آخر
يعرف ايضا جوهره فانه ايضا يعرف جوهر ذلك الموضوع الذي عرفه المحمول الاول ومثال ذلك
ان الانسان اذا حمل على زيد وعمرو عرف جوهرهما واذا حمل على الانسان محمول ثان يعرف جوهره
مثل الحيوان لزم ضرورة ان يعرف به جوهر زيد وعمرو الذي يعرفه الانسان. الفصل الرابع قال
والاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتبا تحت بعض اي التي ليس بعضها داخلا تحت بعض فان فصولها مختلفة في النوع
مثال ذلك ان الفصول التي بها ينقسم الحيوان مثل المشاء والطاير والسابح غير الفصول التي ينقسم بها
العلم اذ كان الحيوان داخلا تحت جنس الجوهر والعلم داخلا تحت الكيفية والكيفية والجوهر جنسان
عاليان ليس بعضها داخلا تحت بعض واما الاجناس التي بعضها داخلا تحت بعض فليس يمتنع ان
يظن انه قد يكون فصولها من نوع واحد مثال ذلك ان الحيوان قد ينقسم بالماشي والبري وينقسم
بها المتغذي والحيوان مرتب تحت المتغذي والسبب في ذلك ان الفصول التي ينقسم بها الجنس الاعلى
هي محمولة لا محالة على الاجناس التي تحت الجنس الاعلى لانه يحمل على كل واحد من تلك الاجناس التي تحته
فاذا كانت تلك الفصول التي ينقسم بها الجنس الاعلى غير مقومة للاجناس التي تحته انقسمت تلك
الاجناس كما ينقسم بها الجنس الاعلى لانها اذا حملت ولم يكن مقومة كانت مقسمة. الفصل الخامس
قال والمعاني المفردة التي يدل عليها بالفاظ مفردة بالضرورة دالة على واحد من عشرة اشياء
اما على جوهر واما على كم واما على كيف واما على اضافة واما على اين واما على متى واما على وضع واما
على له واما على ان يفعل واما على ان ينفعل فالجوهر على طريق المثال مثل انسان وفرس والكم مثل
ذو ذراعين وثلاثة اذرع والكيف قولك ابيض وكاتب والاضافة مثل الضعف والنصف والاين
مثل قولك زيد في البيت ومتى مثل قولك عام اول والوضع مثل متكئ وجالس
وله مثل قولك متنعل ومتسلح ويفعل مثل قولك يحرق ويقطع وينفعل كقولك يحترق
وينقطع وكل واحد من هذه العشرة اذا اخذت مفردة فليس يدل عليها بايجاب ولا سلب
فاذا ركبت بعضها الى بعض حدث الموجبة والسالبة كقولك الانسان حي الانسان ليس بحي و
اذا حدثت الموجبة والسالبة دخلها الصدق والكذب فان المعاني المفردة ليس يدخلها
الصدق والكذب مثل قولك انسان على حدة وابيض على حدة الا اذا ركبت فقيل انسان

جنس م

ابيض فانه

ابيض فانه قد يمكن ان يكون هذا القول صادقا وقد يمكن ان يكون كاذبا فعند التركيب يحدث
الامران جميعا اعني الايجاب والسلب والصدق والكذب. الجزء الثاني وهذا الجزء ينقسم
الى ثلاثة اقسام القسم الاول منه يذكر فيه مقولة الجوهر والثاني مقولة الكم والثالث مقولة
المضاف والرابع مقولة الكيف والخامس مقولة ان يفعل وان ينفعل والسادس مقولة
الوضع ومتى واين وله. القسم الاول فيه اربعة عشر فصلا الاول يعرف فيه ان الجواهر صنفان
اول وثوان ويحد كل واحد منهما الثاني يعرف فيه ان الجواهر الثواني الثالث يعرف فيه
ان الجواهر صنفان الثواني وهي التي على موضوع بحيث انه يحمل اسمها وحدها على موضوعها
وانه ليس يوجد ذلك في التي في موضوع وهي الاعراض الرابع يعرف فيه ان كل ما سوى
الجواهر الاول فانه مضطر في وجوده الى الجواهر الاول الخامس يعرف فيه ان النوع اولى
من الجواهر الثواني او بان يكون جوهرا من الجنس والجواهر الاول هي اشخاص الجواهر اذ
ينبئ عن النوع دلالة تعرف ذلك منه بدلالة اتم وان كان الشخص احق باسم الجوهر من النوع
من الجنس السادس يعرف فيه ان الجواهر الثواني التي في مرتبة واحدة ليس بعضها اولى بان
يكون جوهرا من بعض وكذلك الاول السابع يعرف فيه ان الجهة التي بها استحقت الانواع الموجودة
في هذه المقولة والاجناس ان تسمى جواهر ثواني وهي الحمل على موضوع دون الحمل في موضوع
وهي الاعراض والجهة التي بها استحقت الاشخاص ان تسمى جواهر اول الثامن يعرف فيه
الجواهر على الاطلاق سواء كان شخصيا او كليا وثلاث من الخواص المفرقة بين الجواهر
الثواني وبين العرض بالاطلاق والتاسع يعرف فيه ان الخواص التي تفارق بها الجواهر
الثواني الاعراض يشاركها فيها الفصول والعاشر يعرف فيه ان جميع الجواهر الثواني
والفصول يحمل على ما تحتها اسماؤها وحدودها الحادي عشر يزيل فيه الشبهة التي يعلم ان الكبار
الجواهر الثواني بالاول وانها من نوع واحد الثاني عشر يعرف فيه ان من خواص هذه المقولة
انه لا يضاد لها وانها خاصة فيها ليست لها خاصة في المقولات الثالث عشر يعرف فيه ان من
خواص هذه المقولة انها لا تقبل الاقل والاكثر والسائر المقولات تقبلها الرابع عشر يعرف فيه
ان اولى الخواص بمقولة الجواهر انها القابلة للمتضادات ويحتج لذلك ويحل شبهة تعرض

كما فعلها له

والنوع م

بند م

وذلك الفصل الاول القول في الجواهر قال والجواهر صنفان اول وثوان فاما الجواهر الموصوف
بانه اول وهو المقول جوهرا بالتحقيق والتقديم فهو شخص الجوهر الذي تقدم رسمه اعني الذي
لا يقال على موضوع ولا هو في موضوع مثل هذا الانسان المشار اليه والفرس المشار اليه
الفصل الثاني واما التي يقال فيها انها جواهر ثوان فهي الانواع التي توجد فيها الاشخاص على
جملة شبيهة بوجود الجزء في الكل واجناس هذه الانواع ايضا مثال ذلك ان زيدا المشار اليه هو
في نوع ما هو الانسان والانسان في جنسه الذي هو الحيوان فزيد المشار اليه هو الجوهر
الاول والانسان المحمول عليه والحيوان هما الجواهر الثواني الفصل الثالث يبين فيه
ما قبل في صدر هذا الكتاب ان التي تقال على موضوع وهي الجواهر الثواني فقد يجب ضرورة ان يحمل
اسمها وحدها على ذلك الموضوع مثال ذلك ان اسم الانسان فيصدق على زيد المشار اليه
وكذلك حده فانا نقول في زيد انه انسان ونقول انه حيوان ناطق الذي هو حد الانسان
فاما التي في موضوع وهي الاعراض فمن اكثر ما لا يحمل على الموضوع المشار اليه لا اسمها و
لا حدها مثل البياض فانه لا يحمل على الجسم فيقال الجسم بياض ولا حده ايضا فيقال ان الجسم لون مفرق
للبصر وقد يتفق في بعض المواضع ان يحمل الاسم دون الحد مثل قولنا في اللسان العربي
درهم ضرب الامير فان هذا الضرب لا يحمل على الدرهم واما اذا دل عليها بالاسماء
المشتقة فانه يصدق على الموضوع اسمها وحدها لكن الحد لا يحمل على الموضوع حملا يعرف
المحدود كما يحمل حدود الجواهر مثال ذلك ان الابيض هو في موضوع اي في الجسم والجسم
قد يكون موصوفا به ويحمل عليه فيقال انه ابيض فاما حد الابيض فليس يحمل على الجسم من جهة ما هو
معرف لجوهره فمن الاكثر لا يعطي الموضوع اسمه ولا حده مثل قولنا زيد ابيض
اذا دللنا بقولنا ابيض على الكيفية التي في زيد وهو اللون الغالب فان الابيض ليس اسم
زيد ولا حده فاما اذا دللنا بالاسم المشتق على موضوع الكيفية من جهة التعريف له
فانه قد يعطيه اسمها وحده ثم يقول ان المحمول يعطي اسم الموضوع فاما الحد فلا يمكن في حال
من الاحوال فانه لا يمكن ان يكون حد البياض حد زيد الفصل الرابع وكل ما سوى
الجواهر الاول التي هي الاشخاص فاما ان يكون مما يقال على موضوع واما ان يكون مما هو في موضوع

وذلك اما بالتصفح والاستقراء اعني انه حاجتها الى الموضوع مثال ذلك ان الحيوان يصدق حمله
على الانسان من اجل صدقه على انسان الذي هو النوع وكذلك اللون انما يصدق حمله على الجسم من
اجل وجوده في جسم ما مشار اليه فيجب اذا ان يكون ما سوى الجواهر الاول اما ان يكون يحمل عليها او في ما
على الجواهر الاول او فيها واذا كان ذلك كذلك فلو لم توجد الجواهر لم يكن سبيل الى وجود شيء من الجواهر
الثواني ولا من الاعراض الفصل الخامس والانواع من الجواهر الثواني اولى بان تسمى جواهر من
الاجناس لانها اقرب الى الجواهر الاول من الاجناس وذلك انه من اجيب بكل واحد منهما
في جواب ما هو هذا الشخص الذي هو الجوهر الاول كان جوابا ملائما من جهة السؤال الا انه
الا ان الجواب بالنوع عند السؤال بما هو اكمل تعريفا للشخص المشار اليه واشد ملاءمة من الجواب
بجنسه مثال ذلك انه اذا اجاب مجيب عند السؤال بما هو سقراط بانه انسان كان اكمل تعريفا
لسقراط من ان يجيب فيه بانه حيوان لان الانسان يخص سقراط اخص من الحيوان وكذلك
حال الاعم مع الاخص وهذا احد ما يظهر منه ان الانواع احق باسم الجوهرية من الاجناس والثاني
اعراضه وذلك انه لما كانت الجواهر الاول انما صارت باسم الجوهر وباسم الموجود احق
من الجواهر الثواني والاعراض لكونها لسائر الاشياء اما محمولة عليها او فيها كانت حال
الاجناس عند الانواع هي حال جميع الاشياء عند الجواهر الاول اعني ان الجواهر الاول موضوعة
لسائر الامور كذلك الانواع موضوعة للاجناس فان الاجناس تحمل على الانواع كما
تحمل سائر الامور على الجواهر وليس يعكس الامر فيحمل الانواع على الاجناس كما ليس ينعكس
الامر في سائر الاشياء في الحمل على الجواهر الاول اعني انه لا يحمل الجوهر عليها فلما كان الامر
كذلك وجب ضرورة ان تكون الانواع احق باسم الجوهر من الاجناس الفصل السادس
واما انواع الجواهر التي ليست اجناسا فليس بعضها احق باسم الجوهر من بعض اذ كان ليس
جوابك في زيد انه انسان اشد تعريفا من جوابك في هذا الفرس المشار اليه انه فرس
وكذلك الجواهر الاول ليس بعضها احق باسم الجوهرية من بعض فانه ليس زيد الانسان
المشار اليه احق باسم الجوهرية من هذا الفرس المشار اليه الفصل السابع وانما صارت
انواع الجواهر الاول واجناسها احق لها جواهر ثوان من بين سائر الاشياء التي تحمل عليها

ما شار اليه فانه لو لم يصدق على واحد من اشخاص النوع لما صدق حمله على الانسان م

من جهة انه متى اجيب لواحد منها في جواب ما هو الجوهر الاول كان معرفا له ولكن كان الجواب
بالنوع اشد تعريفا له من اجيب في ذلك بالجنس لانه كان جوابا اخص به واملك بالسؤال
مثال ذلك انه ان اجاب انسان في جواب ما هو زيد انه انسان كان اشد تعريفا من انه
حي وان كان كلاهما معرفا لماهيته فاما ان اجاب انه ابيض او انه ذو ذراعين فقد اجاب
بشيء من صفته وشيء خارج عن طبيعته مما الواجب قبل هذه جواهر ثوان دون غيرها من
سائر المقولات فذلك لانه ما يظهر منها انها وحدها الجواهر الاول واجناسها باسم الجوهر
دون سائر الاشياء المحمولة عليها وقد يظهر بهذه الجهة ايضا وذلك ان نسبة الجواهر الاول
الى سائر الامور هي نسبة انواع الجواهر واجناسها الى ما عداها من سائر كليات المقولات
وذلك انه كما ان سائر الامور كلها اما محمولة على الجواهر الاول او موجودة فيها كذلك
كلك سائر كليات المقولات كلها هي موجودة في الجواهر الثواني اعني ان كليتها موجودة
وكليتها كما ان اشخاصها موجودة في اشخاص الجواهر الاول مثال ذلك الابيض موجود في
الانسان وذو الذراعين في الجسم الفصل الثالث والذي يعم كل جوهر شخصيا كان او
كليا انه ليس يوجد في موضوع وذلك ان الجواهر صنفان اول وثوان فاما الاول فقيل
فليس في موضوع ولا على موضوع واما الثواني فهي تقال على موضوع وليس في موضوع فاذا الذي
يعم الصنفين انهما ليسا في موضوع الفصل الرابع وقد كنا قلنا ان الذي يخص الجواهر الثواني
ان تقال على موضوع لا في موضوع ولذلك قد يحمل اسمها وحدها على الموضوع من جهة انها
مقولة على موضوع ولكن الذي في موضوع قد يتفق في بعضها ان يحمل اسمها على الموضوع
فاما حدها فلا الا ان هذا الذي يوجد من ذلك للجواهر الثواني ليس خاصا بها فان الفصل
ايضا هو مما يقال على موضوع وليس في موضوع مثال ذلك ان الناطق فانه يقال على الانسان
لا فيه اذ كان ليس موجودا فيه على جهة ما يوجد البياض في الجسم ولذلك قد يوجد للفصل
ايضا ان يصدق اسمه وحده على الموضوع كما يوجد ذلك للجواهر الثواني فان الناطق
وحده الذي هو مدرك بفكر وروية يحملان على الانسان من طريق ما هو وليس
لقائل ان يغلطنا بقول ان المنطق وبالجملة الفصول هي موجودات في موضوع وهي

الاشياء

الاشياء التي هي فصول الا مثل وجود المنطق في الانسان كما ان الاعراض موجودات في موضوع مثل وجود
البياض في الجسم فان المنطق انما يوجد في موضوع اعني في الانسان على انه جزء منه وليس الامر
في البياض مع الجسم كذلك ليس يسوغ ان يتوهم من قولنا في رسم الاعراض انها التي في موضوع
انها ليست كجزء منه بل على ان الموضوع موجود دونها الفصل الخامس ومما يخص الجواهر الثواني
والفصول ان جميع ما يحمل منها فانما يحمل على نحو حمل الاشياء المتواطئة اسماؤها وذلك ان
كل شيء يحمل منها فاما ان يحمل على الاشخاص واما على الانواع اذ كان ليس يحمل الجواهر الاول
على شيء اما النوع فيحمل على الشخص مثل الانسان على زيد واما الاجناس فيحمل على الانواع
والاشخاص والجواهر الاول فقد يحمل عليها حدود انواعها واجناسها كما يحمل عليها
اسماؤها واما انواعها فذلك ظاهر فيها واما اجناسها فمما تقدم وذلك ان الجنس يقال على
النوع والنوع على الجواهر الاول الذي هو الشخص وقد قيل ان كل ما يقال على المحمول يقال
على موضوعه فحد انيه متى قيل على ذلك الموضوع وهذه حال الفصل مع النوع والشخص وذلك حمل
حدود الفصول على الاشخاص والانواع كما يحمل الاسماء واذا كان هذا هكذا وكان قد قيل ان
الاشياء التي اسماؤها متواطئة هي التي الاسم لها والحد على واحد بعينه فواجب ان يكون ما
يخص الفصول والاشياء التي في هذه المقولة ان حملها على جميع ما يحمل عليه هو على طريق حمل الاشياء
المتواطئة اسماؤها لا على طريق المتفقة اسماؤها الفصل الحادي عشر وقد يظن ان كل جوهر
فانه انما يدل على المشار اليه وهو الشخص واما الجواهر الاول فالامر فيها بين من انها انما
يدل على الاشخاص المشار اليها لان ما يستدل من اسمائها عليها هو شيء واحد بالعدد
واما الجواهر الثواني فقد يتوهم في الاسماء الدالة عليها لاشتباهها باسماء الاشخاص ولاستعمالها لها
مواضع اسماء الاشخاص انها انما يدل على المشار اليه وليس الامر كذلك بل انما يدل على اي شيء ليس
اتفق اذ كان الموضوع لذلك الاسم ليس واحدا بعينه كالاسم الدال بشكله على الجوهر الاول
وذلك الذي هو زيد او عمرو انما يدل على المشار اليه فقط واما الانسان والحيوان وبالجملة النوع
والجنس فانما يدل به على كثيرين وهي مع هذا تميز اولئك الكثيرين من غيرهم لا تميز الكم على انه
فقط بمنزلة ما يميز الابيض الذي المتصف به بل تميز في جوهر الشيء والنوع والجنس انما وضعا

ليس في الشيء جوهره من غيره الا ان الجنس اكثر جوهرا من النوع وذلك لان اسم الحيوان
يجوز ان يحمل عليه اسم الانسان اذ كان الحيوان جنسا للانسان الفصل الرابع عشر
ومما يخص مقولة الجوهر انه لا مضاد لها فانه ليس يوجد للانسان ولا للحيوان مضاد
ولكن هذه الخاصة قد تشاركها فيها غيرها من المقولات مثال ذلك في الكم فانه ليس يوجد
للذي هو ذراعين ولا للعشرة ولا لما يجري هذا المجرى مضاد اللهم الا ان يقول قائل
ان القليل في الكم ضد الكثير والكبير ضد الصغير لكن انواع المنفصل بين من امرها انها غير
متضادة مثل الخمسة والثلثة والعشرة الفصل الخامس عشر ومما يخص الجوهر انه لا يقبل
الاكثر ولا الاقل ولست اعني انه ليس يكون جوهر احق باسم الجوهر من جوهر فان ذلك قد
وضعناه حين قلنا ان اشخاص الجوهر اولى بالجوهرية من كلياتها بل انما اعني انه لا يحمل
النوع منها ولا الجنس على شخص اكثر من حمله على شخص ولا يحمل عليه في وقت اكثر منه في وقت
فان زيدا ليس اكثر حيوانا من عمرو ولا زيد اليوم اكثر حيوانا منه غدا واما هذا الذي هو
الابيض فقد يكون اشد بياضا من هذا الذي هو الابيض وقد يكون اليوم اشد بياضا منه
امس الفصل الرابع عشر وقد يظن ان اولى الخواص بالجواهر هو ان الواحد منها بالعدد
وهو بعينه القابل للمتضادات وذلك بين من قبل الاستقراء فانه ليس يمكن ان يوجد شيء
مشار اليه بالعدد ما عدا الجواهر قابل للمتضادات فانه لا اللون الذي هو الواحد بالعدد
يوجد قابلا للابيض والاسود ولا الفعل الواحد بعينه يقبل المدح والذم وكذلك يجري الامر
في سائر المقولات مما ليس بجوهر واما في الجواهر فان الواحد بعينه يوجد قابلا للمتضادات
مثال ذلك ان زيدا المشار اليه يكون حينا صالحا وحينا طالحا وحينا حارا وحينا
باردا وقد يلحق في هذا الاستقراء شك من قبل القول والظن وذلك انه قد يظن
انهما يقبلان الاضداد وذلك لان القول والظن بان زيدا قايم اذا كان زيد
قائما وهو صدق واذا كان قاعدا فهو كذب فقد يوجد القول الواحد بعينه
يقبل الصدق والكذب وهما اضداد وهذا ان سلم انه قبول الاضداد ففي
القولين اختلاف وذلك لان القابل للاضداد في الجوهر انما يقبلها بان يتغير هو

الكم

نفسه

بنفسه فيخلع احد الضدين ويقبل الاخر واما القول والظن فليس انما يقبلان الصدق والكذب بان يتغيرا
في انفسهما لكن بان يتغير الشيء الذي يتعلق بالظن خارج الذهن في نفسه مثال ذلك ان الظن
بان زيدا جالس انما يقبل الصدق اذا جلس زيد والكذب اذا قام زيد فيكون خاصة
الجوهر ان سلمنا ان هذا قبول للمتضادات انه الذي يقبل المتضادات بان يتغير في نفسه
والاولى ان يقال ان هذا ليس هو قبولا للاضداد وذلك ان القول والظن اذا
اتصفا بالصدق حينا فليس يتصفان بذلك على ان الصدق حدث فيهما في ذاتهما في وقت
والكذب في وقت اخر كما حدث البياض في زيد في وقت ما والسواد في وقت
وانما الصدق والكذب في القول والظن اضافة ما ونسبة تابعة لتغير الشيء الذي هو الظن
والقول لا حدوث شيء في ذاتهما واذا كان ذلك كذلك فقد وجب ان تكون خاصة الجوهر
ان الواحد بالعدد منه قابل للمتضادات فهذا مبلغ ما قاله في الجوهر القسم الثاني الجزء الثاني
القول في الكم وما يتعلق في هذه المقولة منحصر في فصول سبعة الاول يعرف فيه فصول الكم
العظمى وانها الاتصال والانفصال والوضع وعدم الوضع الثاني يعرف فيه ان اجناس
الكم المشهورة هي داخلة تحت الانفصال وايها داخل تحت الاتصال الثالث يعرف فيه
ان هذه الاجناس هي ايضا داخلة تحت الوضع وايها ليس بداخل تحته الرابع يعرف فيه
ان السبب الذي عددت هذه الاجناس الكمية الاجناس الموجودة المشهورة كما بذاتها وان ما
ما يظن به انه كم فذلك امر لاحق له من جهة وجوده في هذه الاجناس مثل الحركة
والفعل الخامس يعرف فيه ان من خواص الكم انه ليس له ضد ويحل الشكوك التي يظن
من اجلها انه يوجد فيه الاضداد السادس يعرف فيه ان من خواص الكم ايضا انه لا يقبل الاقل
والاكثر كالحال في الجوهر السابع يعرف فيه ان خاصة الكم الحقيقية التي لا يشترك فيها غيره
هو المساوي وغير المساوي الفصل الاول قال واما الكم فمنه منفصل ومنه متصل ومنه
ما لاجزائه اوضاع بعضها عند بعض ومنه ما ليس لها وضع والمنفصل
العدد والقول والمتصل الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الاجسام ويطيف
بها وهو المكان والزمان وانما كان العدد من الكم المنفصل لان الكم المنفصل

الفصل

تاخذ غ

هو الذي لا يمكن فيه ان يوجد له حد مشترك تتصل عنده اجزاؤه احدها بالآخر بعضها
ببعض مثال ذلك ان العشرة ليس يتصل جزءاها الذي هو الخمسة بالخمسة الاخرى بنهاية هي جزء لهما
الآخر بحد مشترك ولا الثلثة التي فيها بالسبعة لكن جميع اجزائها منفصل بعضها عن بعض
واما القول فظاهر من امره انه كم لانه يقدر بجزء منه وهو اقل ما يمكن ان ينطق به و
ذلك انه مقطع محدود مثل لا ولا مقصور مثل لي وهو ايضا من المنفصل اذ ليس يوجد لاجزائه
حد مشترك يصل بعضها ببعض وذلك ان المقاطع منفصل بعضها عن بعض واما الخط
والبسيط والجسم والزمان والمكان فمن المتصل لان كل واحد منها يمكن ان يوجد له حد
او حد مشترك تتصل بعض اجزائه ببعض وهذا الحد اما في الخط فهو النقطة واما في البسيط
فالخط واما في الجسم فالبسيط واما في الزمان فالآن وذلك ان بالنقطة تتصل اجزاء الخط و
بالخط تتصل اجزاء السطح وبالسطح تتصل اجزاء الجسم وبالآن تتصل اجزاء الزمان
الذي هو الماضي والمستقبل واما المكان فلما كانت اجزاء الجسم تشغل وكانت تتصل
بحد مشترك فواجب ان تكون اجزاء المكان متصلة بحد مشترك ايضا واذا كان ذلك كذلك فهو من
الكم المتصل الثالث واما الكم الذي هو متقوم من اجزاء لها وضع بعضها عند بعض
فمثل الخط والسطح والجسم والمكان ومعنى ان يكون للاجزاء بعضها وضع عند بعض ان تكون جميع
اجزائه موجودة معا لانها اذا لم يكن معا لم يكن للجزء منها وضع بعضها عند بعض وان تكون
الاجزاء منها اخذت في جهة وجهة محدودة من ذلك الكم اما فوق واما اسفل ومتصلة بجزء
محدود وهو الجزء الذي يليه وكذلك الحال في اجزاء السطح واجزاء الجسم واجزاء المكان لان
اجزاء المكان موجودة معا مثال ما هي عليه اجزاء الجسم الذي يشغل المكان وهو ان كان المكان
هو الخلاء او السطح المحيط بالجسم على ما يراه ارسطو واما العدد فليس يلحق في
اجزائه واحد من هذه الاحوال الثلثة فضلا عن ان يجتمع فيه من ان يكون معا وان يكون
كل واحد منها في جهة محدودة ومتصل بجزء محدود وكذلك الحال في الزمان والقول في
انه ليس يوجد لاجزائهما معا اذ كانت اجزاء الزمان واجزاء القول ليس لها ثبوت
ولا يلحق المتأخر منها المتقدم بل انما يوجد لاجزاء العدد واجزاء الزمان ترتيب

بقدر له

منه مثال ذلك ان جميع اجزاء الخط
اذا كانت موجودة معا فلها وضع
بعضها عند بعض وكل واحد منها في جهة
محدود ومتصل بجزء محدود منه

بان بعض اجزاء الزمان متقدم وبعضها متأخر وكذلك في العدد فان الاثنين قبل الثلاثة فاما ان لها وضعا
فلا الرابع وهذه الاجناس الاول من اجناس الكم التي هي بالحقيقة اول الكم وما عداها مما يلحقه الكمية فانما يقال
فيه انه كم بالعرض وثانيا عن نوع ما واحد منها مثال ما يقال انه كم بالحقيقة مثال ذلك انا نقول في هذا البياض
انه ربما انه كبير من اجل انه في بسيط كبير وكذلك انا نقول في العمل انه طويل من اجل انه يكون في زمان طويل
وذلك يظهر من انه لو سأل احد كم هذا العمل لكان الجواب في ذلك انه عمل سنة او لو سأل كم هو الابيض
لقيل ثلثة اذرع او اربعة فيكون العمل انما حد وقدر بالزمان والابيض انما قدر بمبلغ السطح
الذي هو ثلثة اذرع او اربعة ولو كانت كانت انما تقدرت بانفسها الكم ومن خواص
الكم انه لا مضاد له اصلا سواء كان متصلا او منفصلا فان الخمسة والثلثة ليس لها ضد وكذلك الخط
والسطح وليس لقائل ان يقول ان الكثير والقليل من الكم المنفصل هما ضدان وكذلك الكبير والصغير
من الكم المتصل هما ضدان لامرين اثنين احدهما انه ليس القليل والكثير ولا الكبير و
الصغير من الكم بل هما من المضاف وذلك ان الكم موجود بذاته والكبير والصغير والقليل و
الكثير انما يقالان بالقياس الى غيره ولذلك يمكن في الشيء الواحد بعينه ان يكون كبيرا وصغيرا
وقليلا وكثيرا معا كبيرا بالاضافة الى شيء وصغيرا بالاضافة الى شيء آخر حتى انا نقول في الجبل انه صغير
وفي السمسمة انها كبيرة مع صغر السمسمة وعظم الجبل فلو كان الشيء صغيرا او كبيرا بنفسه ومعا انما هو [illegible]
فيه بذاته مثل البياض الذي يتقوم بالجسم لما وصف الجبل في حال من الاحوال بالصغر
والسمسمة بالكبر فهذا احد ما يظهر منه ان الكم ليس ضدا على ان هذين من مقولة غير مقولة
الكم وقد يظهر ان الصغير والكبير ليسا بضدين سواء وضعناهما من مقولة الكم او لم نضعهما و
من ذلك الشيء ليس يعقل بذاته وانما يعقل بالقياس الى غيره ليس يمكن ان يكون له ضد وذلك
ان المتضادات هما اللذان الوجود لكل واحد منهما على حاجب في غاية البعد والفرق بالفعل الى غيره
فليس يعقل الذي هو منه في غاية البعد اذ كان انما يتقوم بالقياس الى اشياء غير متناهية ودليل ثالث ايضا و
ذلك انه لو كان الكبير ضد الصغير لوجد الشيء الواحد بعينه قابلا للمتضادات معا فان الشيء الواحد
بعينه قد يوصف بانه كبير وصغير لكن بالاضافة الى شيئين اثنين فلو وصف بذلك على طريق
التضاد اعني بذاته ووجه [illegible] يوصف الجسم بانه ابيض واسود لوجد الضدان معا في موضوع

واحد لكان يمكن ان يكون الشي ابيض واسود معا وذلك قبيح ولذلك ليس يمكن في الضدين ان يجتمعا
في موضوع واحد ولا من جهتين كما يمكن ذلك في سائر المتقابلات وايضا لو كان الكبير ضد الصغير
لكان الشي يضاد نفسه لان الشي يوصف بانه صغير وكبير معا واذا وضعنا انهما اضداد لزم ان يكون هاتان
الصفتان صفتين قائمتين بذات الشي الواحد بعينه فيكون الشي الواحد بعينه كبيرا وصغيرا
معا فيجب ان يكون الشي يضاد نفسه وذلك في غاية الاستحالة وقد يستبين من هذا انه ليس الكبير
ولا الصغير ولا القليل ولا الكثير من المتضادات سواء سلمنا انهما كم او لم نسلم ذلك قال
واكثر ما يظن ان التضاد يلحق الكم في الجنس منه الذي هو المكان لان المكان الاعلى
الذي هو مقعر الفلك يظن به انه ضد للمكان الاسفل الذي هو وسط العالم
اعني مكان الارض الذي هو مقعر الماء ومقعر بعض الهواء وانما ذهبوا الى ان هذين
المكانين متضادان لما كان كل واحد منهما في غاية البعد عن صاحبه حتى لا يوجد بعد
ابعد منه ولظهور هذا المعنى فيها اختلقوا الحدود لسائر المتضادات من هذا الاسم فقالوا
في حدها انها اللذان البعد بينهما في الوجود غاية البعد وهما في جنس واحد الا انهم
يعنون ههنا البعد في الوجود لا البعد في المكان قلت ويشبه ان يكون التضاد ههنا
انما لحق الكم بما هو مكان لا بما هو كم ولا ايضا بما هو مضاف اعني فوق واسفل بل ذلك
شي عرض للمضاف كما عرض للكم ولذلك ليس يلزم من هذا ان يعتقد انه يلحق للمضاف تضاد
الفصل السادس قال ومن خواص الكم انه ليس يقبل الاقل ولا الاكثر فانه ليس يقال في الكم
الذي رابعه ذو ذراعين انه ذو ذراعين اكثر من هذا الاخر الذي هو ايضا ذو ذراعين ولا تقبل الثلاثة
من ثلاثة ولا يقال ايضا في زمان ما انه زمان اكثر من زمان اخر الا ان يقال ان الحاصل
في الكم في الجوهر في انه ليس له ضد وفي انه لا يقبل الاقل والاكثر الفصل السابع
والذي هو اخص الخواص بالكم هو المساوي ومن المساوي فان ما عدا الكم لا يوصف
بهذا مثال ذلك ان الكيف لا يقال فيه مساو ولا غير مساو بل يقال فيه شبيه وذلك انا
نقول ان هذا البياض شبيه بهذا البياض او غير شبيه ولا نقول مساو او غير مساو
الا بالعرض فيظهر ان هذا اخص الخواص بالكم انه اما مساو واما غير مساو القول في

في مقولة الاضافة والذي يتكلم فيه في هذه المقولة ينحصر في فصول ثمانية الاول في رسم المتضايفات
المضافة وتحديدها على جهة التمثيل الثاني في انه قد توجد المضادة في المضاف الثالث في ان
بعض المضاف يقبل الاقل والاكثر الرابع في ان من خواص المتضايفين ان كل واحد منهما يرجع
الى صاحبه بالتكافؤ اذا اخذا باسميهما الدالين عليهما من حيث انهما متضايفان الى كل
لها اسما او اخترع لها اسم ان لم يكن لها الاسم الخاص في المتضايفين اذا اخذا باسميهما
الدالين عليهما من حيث هما متضايفان ويتلو فيه ان كان الصفة التي بها صار كل واحد
منهما مضافا لصاحبه متميزة من سائر الصفات الموجودة في المتضايفين وانه متى ارتفعت
سائر الصفات وبقيت تلك الصفة لم ترتفع تلك النسبة التي بين المتضايفين ومتى ارتفعت
الصفة ارتفعت النسبة واما اذا اخذا من حيث هما متلازمان لم يلزم اذا ارتفعت سائر
الاشياء التي في المتضايفين وبقيت تلك الصفة التي ينسب بها الى قرينه ان تبقى النسبة
السادس في ان من خواص المتضايفين انهما يوجدان معا بالطبع ومتى ارتفع احدهما
ارتفع الاخر وبحل ما يعرض في ذلك من شك السابع في تقرير ما يمكن ان يشك
فيه من امر الجواهر هل يوجد فيها شي من المضاف او لا وحل ذلك الشك بتعقب الرسم المتقدم
المضاف واصلاحه باشتراط الشي الذي يتناول المتضايفين بالحقيقة اذ كان انما رسم اولا
بحسب بادي الراي والمشهور قصدا منه للاسهل في التعليم فان نقل المتعلم من المشهور الى الامر
اليقيني اسهل من ان يحمل بدوا على الامر اليقيني الثامن في انه متى اشترط في رسم المتضايفين
الشرط الذي به يكون رسما خاصا بهما ومتميزا عن الجوهر بهما وجد ان من خواصهما انه متى عرف
احدهما عرف الاخر ضرورة وان بذلك يتبين انه ليس من الجواهر شي يعد من المضاف ويعرف
مع هذا صعوبة حل هذه الشكوك في هذه المواضع مع سهولة التشكيك فيها في هذا الموضع
والسبب في ذلك ان نظره ههنا فيها انما هو بحسب المشهور من المقولة الاول قال ان الاشياء
المضافة هي التي ماهياتها وذواتها بالقياس الى شي اخر انما يذكر ذاتها بالحرف
من حروف النسب مثل الى وما اشبهه مثال ذلك ان الاكبر ماهيته انما تقال بالقياس الى غيره فانه
انما هو اكبر من شي وكذلك الضعف هو ضعف لشي والملكة والحال والحس والعلم من المضاف

فان جميع هذه ما يشبهها تناسب بالقياس الى اخر وذلك ان الملكة ملكة الشى والعلم المعلوم والحس للمحسوس وكذلك الكبير والصغير فانها انما يقالان بالاضافة وكذلك الشبيه فانه انما هو شبيه لشى والاضطجاع والقيام والجلوس من الوضع والوضع من المضاف بحاله فاما يضطجع ويقوم ويجلس فليس شى من الوضع بل من الاشياء المشتق بها الاسم من الوضع شى الى من مقولة الوضع وهى فى المعنى من مقولة ان يفعل ولن ينفعل الكل وقد يلحق الامور المضافة ان يكون متضادة ومثال ذلك الفضيلة والرذيلة من المضاف وكلاهما متضادان وكذلك العلم والجهل كل واحد منهما من المضاف وكلاهما متضادان الا انه ليس يوجد هذا لكل الاشياء المضافة فان الضعف ليس له ضد ولا للثلثة الاضعاف ضد البتة وكذلك قد يقبل بعض المضافات الاقل والاكثر فان الشبيه وغير الشبيه المساوى وغير المساوى كل واحد منهما من المضاف وقد يكون شبيه اكثر وشبيه اقل وغير المساوى وبعضها ليس يقبل ذلك فانه ليس ضعف اقل ولا اكثر من ضعف ولا اصل ولا شى من سائر الكل ومن خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع الى صاحبه فى الانعكاس مثال ذلك العبد هو عبد المولى والمولى مولى العبد والضعف ضعف النصف والنصف نصف الضعف وكذلك فى سائرها وسواء كان اسم المضافين متغايرين مثل الضعف والنصف او كان احدهما مشتقا من الاخر مثل العلم والمعلوم والحس والمحسوس فان كل واحد من هذه ... بالكل الا قرينه وقد يظن ان هذه الخاصة غير موجودة لكثير من الاشياء المضافة متى اضيف ولم يضف الشى الى قرينه اضافة معادلة الا ان يجعل كل واحد منهما مضافا الى صاحبه من طريق ما هو بل يكون اضافة احدهما الى الاخر من طريق ما هو والاخر بالعرض او يكون كل واحد منهما الاخر من طريق ما هو مثال ذلك ان اضيف الجناح الى ذى الريش فقيل ذو الريش له جناح لم يصدق رجوع هذا بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذى الريش فانه ليس نسبة الجناح الى ذى الريش من طريق ما هو ذو ريش ونسبة ذى الريش الى الجناح بل له من جهة ما هو ذو ريش ولذلك لم يكن هذه الاضافة معادلة فاذا اخذ هذا واخذت النسبة معادلة فقيل ذو الجناح هو ذو جناح بالجناح رجع هذا بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذى الجناح او يقال ان ذا الريش هو ذو جناح بريش والجناح

واتصل به

بالريش جناح لذى الريش ولذلك اذا لم يكن الاضافة المعادلة لها اسم يدل عليها من حيث هى معادلة وذلك انه اذا لم يكن للمضافين او لاحدهما اسم فقد يضطر المصنف الى ان يضع لكليهما اسما او لاحدهما من حيث يستعملهما مضافين مثال ذلك ان السكان ان اضيف الى الزورق لم يكن الاضافة معادلة لانه ليس من جهة ان الزورق زورق اضيف اليه السكان اذ كان قد يوجد زوارق لا سكان لها لكن ان السكان انما اضيف الى الزورق من جهة ما هو سكان للزورق ولكن اذا اريد فى مثل هذا ان يكون الاضافة معادلة من الطرفين ومأخوذة لكل واحدة منهما فينبغى ان يقال السكان سكان للزورق ذى السكان وحينئذ يصدق ان الزورق ذا السكان زورق بالسكان فانه كما ان السكان انما هو سكان بالزورق كذلك الزورق الذى من شانه ان يكون له السكان هو زورق بالسكان ومثال ذلك ايضا انه اذا اضيف الراس الى ذى الراس كانت الاضافة معادلة ومتى اضيف الى الحيوان لم يكن معادلة فان الحيوان ليس من طريق ما هو حى اذ كان قد يوجد من الحيوان ما لا راس له فلذا هو اسهل الذى يسع المصنف ان يسلكه فيما ليس له اسم من المضاف الغرض ان يضع لها اسماء دالة على المضافين من حيث يكون اضافتهما معادلة مثل قولنا ذى الجناح والسكان واذا كان هذا هكذا فالمضافات اذا اخذت على التعادل من طريق ما هى مضافات لا من طريق ما هى تحت مقولة اخرى وجدت لها هذه الخاصة اعنى ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه بالتكافؤ واما اذا اضيف احدهما الى الاخر واخذ كل واحد منهما جزءا اما وبالجملة انتقت من الصفات الموجودة فى المضافين اللازمة للاضافة لم يوجد بالصفة التى بها هما مضافان ومنسوب كل واحد منهما الى الاخر ... بالتكافؤ وان كان لها اسماء موضوعة من حيث هما مضافان فضلا عما ليس لها اسماء تدل من حيث هما مضافان مثال ذلك ان العبد ان لم يضف الى المولى الذى هو اسم الاضافة لكن اضيف الى الانسان او ذى الرجلين وما اشبه ذلك من الاشياء الموجودة فيه لم يرجع بالتكافؤ لان الانسان ليس هو انسان بما هو انسان بانه عبد وانما هو مولى بانه عبد فان اخذ المولى بدل الانسان رجعا بالتكافؤ الى ... يختص بهذه الصفة من قبل الحقيقة ان المضافين انا اذا رفعنا سائر الصفات العارضة

ما قلنا به

للمضافين التي بها تكون الاضافة غير معادلة لم يرتفع النسبة بين المضافين والتي رفعنا تلك الصفة
ارتفعت النسبة مثال ذلك ان العبد اذا قيل بالاضافة الى المولى ثم رفعنا من المولى سائر الصفات
التي يمكن ان ينسب العبد اليها مثل الانسان او ذو رجلين او غير ذلك ما لم يرتفع من المولى
فان النسبة العبد اليه لا ترتفع ومتى اضفنا العبد الى الانسان او الى ذي الرجلين ورفعنا
انه مولى ارتفعت هذه النسبة فانه لا يمكن عبد ليس له مولى فاذن النسبة المعادلة هي الصفة
التي ترتفع النسبة بارتفاعها ولا ترتفع بارتفاع غيرها وهذا الذي ذكره ارسطو هو كالقانون
لتمييز الصفة التي تكون الاسماء المعادلة واو وجد بها النسبة التي بها تكون الاضافة معادلة ان كان
للمضافين اسم يدل عليهما من حيث الاضافة هذه النسبة سهل واما متى لم يكن لها اسم فقد يصعب
ذلك فح ينبغي ان يستنبط تلك الصفة بهذا القانون ويخترع للمضافين اسم يدل عليهما
من حيث تلك النسبة التي تحمل قال وقد يظن ان من خواص المضافين انهما يوجدان
معا بالطبع وذلك ظاهر في اكثرها فان الضعف والنصف موجودان معا لانه متى وجد
احدهما وجد الاخر ومتى ارتفع احدهما ارتفع الاخر الا انه قد يلحق في ذلك شك من قبل
بعض الاشياء المضافة فانه قد يظن ان المعلوم اقدم من العلم لان العلم انما يقع في اكثر
في الاشياء وبعد تقدم وجوده واما مع وجوده فاقل ذلك ولو كان ذلك كذلك فالمعلوم واحد
البشر يكون وجوده والعلم به معا بالطبع وايضا فان المعلوم يظهر انه متقدم بالطبع على العلم
وذلك انه اذا ارتفع المعلوم ارتفع العلم وليس اذا ارتفع العلم ارتفع المعلوم وهذا هو
رسم المتقدم بالطبع على ما سيقال بعد ومثال ذلك تربيع الدائرة التي فحص عنه من تقدم
من المهندسين فلم يلقوه بعد فانه ان كان شيء معلوم فليس علم له موجود علم بعد وايضا فان
الانسان اذا ارتفع ارتفع العلم وقد يوجد المعلوم والانسان غير موجود وهذا الشك
بعينه يلحق في الحس والمحسوس فانه قد يظن ان المحسوس اقدم من الحس لان المحسوس اذا فقد فقد معه
الحس فاما الحس فليس يفقد معه المحسوس وانما يلزم اذا فقد المحسوس ان يفقد الحس من جهة ان المحسوس
والحس لا يوجدان الا في جسم فاذا ارتفع المحسوس ارتفع الجسم واذا ارتفع الجسم
ارتفع الحاس والحس فاما الحس فليس بارتفاعه يرتفع المحسوس فانه قد يمكن ان يفقد الحيوان

العلم يرتفع المعلوم وليس
اذا ارتفع المعلوم ارتفع
العلم ل

ويكون المحسوس موجودا مثل الجسم والبارد والحار وايضا فان المحسوس موجود قبل الحس فاما المحسوس فموجود
قبل وجوده فان الماء والنار والارض التي منها قوام الحيوان وهي موجودة من قبل ان يوجد
الحيوان فلهذه العلة قد يظن ان المحسوس اقدم من وجود الحس والتفسير لحل هذا الشك انه اذا
اخذ الحس والمحسوس والعلم والمعلوم اما بالقوة واما بالفعل وجرا معا وصدقت فيها تلك
الخاصة وانما يلحق الشك اذا اخذ احدهما بالقوة والاخر بالفعل لكن لما كان الوجود الذي
بالقوة غير مشهور في وقته اخر ارسطو حل هذا الشك الى موضع اخر لانه انما يتكلم ههنا
في هذه الاشياء من جهة الشهرة الى ان قال ومما فيه موضع شك هل في الجواهر شيء مضاف من
جهة ما هو جوهر وهذا الشك انما يعرض في بعض الجواهر الثواني فاما في الاول فليس يعرض وذلك انه
يظهر انه ليس يقع شيء منها انه من المضاف لا الكل ولا الجزء فانه ليس يقال في هذا الانسان
المشار اليه انه انسان شيء ما وكذلك الحال في اجزاء المشار اليه فانه ليس يقال في يد ما انها
انها يد انسان ما او فرس ما لكن يقال يد انسان او فرس وبالجملة انما يضاف الى النوع لا الى
الشخص وكذلك يظهر الامر في اكثر الجواهر الثواني فانه ليس يقال للانسان انه انسان لما هو نوع من جوهر
بل ان كان فمن جهة ما هو ملك لاحد واما في بعضها فقد يلحق في ذلك هذا الشك وذلك ان الراس
يقال فيه انه راس شيء ما واليد يد شيء وكذلك اشباه هذا والراس واليد انما يدل على الجوهر فلكن
على هذا فقد يظن ان كثيرا من الجواهر داخل في المضاف قال الا انه ان كان قد وفي تحديد
الاشياء التي من المضاف حين قلنا ان المضافات من الاشياء التي ماهياتها بالقياس الى
غيرها فقد يصعب حل هذا الشك او يكون حله ممتنعا وذلك انه قد يظهر ان امر هذه
الجواهر ان ماهياتها تقال بالقياس الى غيرها ولذا كان الرسم الحقيقي للاشياء التي من المضاف
انها الشيئان اللذان ماهية كل واحد منهما تقال بالقياس الى صاحبه من حيث له الوجود
لذلك المعنى انها مضافة الى قرينتها بان نوع اتفق من انواع الاضافة فحل الشك ما سيقال
فان التحديد الاول يلحق كل ما هو اضافة وشيء لا اضافة في محض وهو الذي سماه في
بادي الراي مضافا وانما الاضافة احد ما تنوعت به ذاته واما هذا التحديد فانما
يلحق ما هو مضاف بالحقيقة لا في بادي الراي وانما اراد بهذا فيما احسب الراي الاول

المثال ل
ان الانسان والفرس

لكان يدل على الجوهر فاما هو مضاف الى الانسان لا من قبل الاضافة الحقيقية بل من قبل الاضافة العرضية
اعني التي ليست في جوهر الشي المضاف وهي التي تقتضيها الرسم الاول اعني العرضي واما التي الاضافة في
جوهر كل واحد منهما في مثل القليل والكثير فان كل واحد منهما في جوهره صاحبه وهي التي تقتضيها
الرسم الثاني اعني الحقيقي انه من قال ويتبين من هذا الحد الحقيقي للمضافين انه من خاصتهما
انه متى عرف الانسان احدهما على التحصيل عرف الاخر ضرورة فان الانسان متى علم ان هذا
الشي من المضاف وكانت ماهية احد المضافين انما الوجود لها بالنسبة الى المضاف الاخر
فتبين انه اذا عرف ماهية احد المضافين فقد عرف حد الاخر والا كانت معرفته بماهية
احد المضافين لا على ما هي عليه بل ظنا او غلطا وذلك ايضا يتبين من قبل الاستقراء مثال ذلك
ان من علم ان هذا ضعف على التحصيل فقد علم الشي الذي هو له ضعف على التحصيل
وكذلك من عرف ان هذا احسن فقد عرف الشي الذي هو احسن منه الا انه يكون المعرفة بها تقريبا
فانه لم يعرف الشي الذي يقال فيه انه احسن قد يمكن ان لا يكون شي دونه في الحسن
قوله فيه انه احسن كذبا ومن هذا يظهر ان الراس واليد ليسا من المضاف الحقيقي فانه
قد يعرف ماهية كل واحد منهما من حيث هما في الجوهر على التحصيل من غير ان يعرف
الشي الذي هو له راس ولا الشي الذي هو له يد قال الان بالجملة الحكم بالحقيقة على ما يتميز
المضاف من ساير المقولات وما ليس من المضاف هو مما يصعب ما لم يتدبر مرارا
كثيرة فاما التشكك فيها فليس صعوبة القسم الرابع القول في الكيفية ما يقوله في
هذا الباب ينحصر في اثنا عشر فصلا الاول يحد فيه هذه المقولة ويعرف انها تنقسم
الى اجناس اول الثاني يعرف فيه الجنس الاول من هذه الاجناس باسم الملكة والحال ويعرف
ما منها يختص باسم الملكة وهو الذي يقع عليه الكيف في المشهور وما منها يختص باسم الحال
وانه ان قيل عليها كيف فليس ذلك من طبيعة واحدة الثالث يعرف الجنس الثاني من اجناس
هذه المقولة وهو الذي يقع بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية الرابع يعرف فيه الجنس الثالث
من اجناس هذه المقولة وهي الكيفية الانفعالية والانفعالات ويعرف لم سميت الكيفيات انفعالية
ويعطي الفرق بين التي يسمى منها انفعالية والتي تسمى انفعالات وان اسم الكيف في

المشهور

المشهور انما يطلق على الانفعالية للمعنى الذي من قبله يطلق على الملكة اكثر من ذلك من انطلاقه على الحال الخامس
يعرف فيه الجنس الرابع من اجناس هذه المقولة وهي الكيفية الموجودة في الكم بما هو كم الشكل
ويعرف في المتخلخل والمتكاثف والخشن والاملس هل هما داخلان تحت هذه المقولة ام تحت مقولة الوضع
السادس يعرف فيه ان الاشياء المتصفة بالكيفية هي التي يدل عليها باسماء مشتقة من المثال الاول الا ان
تلك الكيفية السابع يعرف فيه انه قد يوجد التضاد في الكيفية لكن في بعضها وانه اذا كان احد المتضادين
في الكيف لزم ان يكون الضد الاخر في الكيف الثامن يعرف فيه ان الكيف قد يقبل الاقل والاكثر
وان ذلك ليس في كل الكيف التاسع يعرف فيه ان الشبيه وغير الشبيه هي الخاصة التي تخص هذه المقولة الحادي
عشر يتشكك في ان اشياء كثيرة ذكرت في هذا الباب وذكرت ايضا في الاضافة ويعطي من
اين يعرض ذلك لها وان ذلك لها بجهتين الفصل الاول قال واسمي الكيفية الشي الذي بها يقال
في الاشخاص كيف هي وهذه الكيفية تقع على اجناس اول مختلفة الفصل الثاني قال فمنها جنس
الكيفية التي تسمى ملكة وحالا والملكة فيها تخالف الحال في ان الملكة تقع من هذا الجنس على ما هو ابقى واطول
زمانا والحال على ما هو وشيك الزوال ومثال ذلك العلوم والفضايل فان العلم بالشي اذا
حصل ولو قليلا يظن به انه من الاشياء الثابتة العسيرة الزوال ومن ذلك لم يطرا على الانسان
تغير قادح من مرض او غير ذلك من الاشتغال بالامور التي عساها ان تكون سببا مع طول الزمان
لذهول الانسان عن العلم ونسيانه فاما الحال فانها تقع من هذا الجنس على الاشياء السريعة
الحركة السهلة التغير مثل الصحة والمرض والحرارة والبرودة التي هي سبب الصحة والمرض
فان الصحيح يعود بسرعة مريضا والمريض صحيحا ما لم تتمكن هذه فيه بمرور الزمان فاما اذا
كان الامر كذلك لم يكن للانسان ان يسميها ملكة قال ومن البين ان اسم الملكة انما تدل به اليونانيون
على الاشياء التي هي اطول زمانا في الثبوت واعسر حركة فانهم لا يقولون فيمن كان
غير متمكن من العلم تمكنا يعتد به ان له ملكة ان من كان بهذه الصفة طلبا في العلم ايسر
والحسية والملكات هي ايضا بحسب هذه الجهة حالات وليس الحالات ملكات ايضا فان الملكات
انما هي اولا حالات ثم تصير باخرة ملكات وهذه الحالة قيل هي الهيئات الموجودة في النفس في
الشي من جهة ما هو متنفس الفصل الثالث قال وجنس ثان من الكيفية وهو الذي به يقال في الشي

لم له قوة طبيعية او لا قوة طبيعية مثل قولنا مصحاح و ممراض وذلك انه ليس يعني بالمصحاح انه صحيح
او ممراض وما اشبه ذلك من قبل له حالا ما في النفس او في المشتق بما هو شيء ما بل انه قيل
ماله قوة طبيعية او لا قوة طبيعية اعني بلا قوة طبيعية لم ينفعل بعسر و ينفعل بسهولة وبقوة
طبيعية لم ينفعل بسهولة او ينفعل الا بعسر مثال ذلك انه يقال مصحاح من قبل له قوة بها ان لا ينفعل
عن الامراض والآفات ويقول المحاضر ومصارع من جهة ان له قوة ينفعل بها بسهولة و ينفعل بعسر
ويقال ممراض من قبل ان لا قوة له طبيعية على ان لا ينفعل عن الامراض وكذلك الامر في الصلب و
اللين فانه يقال له صلب من جهة ان له قوة بها ان لا ينفعل بسهولة و يقال لين من قبل ان لا قوة له على ان
لا ينفعل بسهولة الفصل الرابع قال وجنس ثالث من الكيفية وهي التي هي كيفيات انفعالية وانفعالات
وانواع ذلك الطعوم مثل الحلاوة والمرارة والالوان مثل السواد والبياض والملموسات مثل
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فان هذه كلها ظاهر من امرها انها كيفيات اذ كان
كل ما اتصف بشيء منها يسئل عنه بحرف كيف مثال ذلك انه يقال كيف هذا العسل العسل
في حلاوته وكيف هذا الثوب في بياضه فيجاب انه شديد الحلاوة والبياض او غير شديد
الحلاوة والبياض وانما قيل في امثال هذه كيفيات انفعاليات لا من قبل انها حدثت في
الاشياء والمتصف بها عن انفعال بل من قبل انها يحدث في حواسنا انفعالا مثال ذلك ليس
الحلاوة في العسل والمرارة في الصبر انما قيل لها كيفيات انفعالية لا من قبل ان انفعالا
حدث في العسل عنه الحلاوة ولا من قبل انفعال في الصبر حدث عنه المرارة بل من قبل
انها تحدثان انفعالا في الحس وكذلك الامر في الحرارة والبرودة وجميع المحسوسات واما النوع
الثالث الذي هو الالوان فليس يقال فيها كيفيات بهذه الجهة اذ كانت الالوان
لا تحدث انفعالا في البصر وانما يقال في هذه كيفية انفعالية من قبل ان وجودها في
المتصف بها انما حدث عن انفعال وذلك انه لما كان من البين ان حمرة الخجل وصفرة
الفزع انما تحدثان عن انفعال ما في الدم والروح وجب ان يعتقد ان من فطر
من اول امره و بالطبع محمرا او مصفرا لسبب في ذلك من مزاجه في اول الخلقة
قد انفعل هذا النحو من الانفعال الذي يتبعه الحمرة في الخجل والصفرة في الفزع وكان

من هذه العوارض ثابتا عسير الزوال فهو الذي يسمى كيفية انفعالية وهو الذي يسئل عنه بحرف
كيف في المعتاد وما كان سريع الحركة من هذه فليس يسمى انفعالا ولا جرت العادة ان يسئل عنه بحرف
كيف ولذلك يستحق هذا الجنس اسم الانفعال فقط او باسم الكيفية الانفعالية ومثال ذلك الصفرة
والحمرة اذا كانتا لنا بالطبع والجبلة قيل فينا بها في الشخص كيف هو وان كانت الحمرة عرضت
من خجل والصفرة من فزع لم يقل في الشخص بها كيف هو وذلك انه ليس يقال فيمن هذه حاله محمر
ولا مصفر وانما يقال احمر واصفر فقط وبالجملة انفعل فقط فيجب ان يسمى مثل هذا انفعالا فقط
وان كانت انما يحصل بطول البقاء وتقرره وعلى هذا المثال يقال في عوارض النفس كيفيات انفعالية
ما كان منها بالطبع ثابتا وانفعالات ما كان عارضا ولم يكن لما ان بالطبع والمزاج مثال ذلك
ترك العقل والغضب كما يكون له في اول الامر بالطبع مثل هذا انه غضوب وانه تاركه العقل ولذلك
يسمى امثال هذه كيفيات انفعالية ومن عرض له الغضب عن امر محرج طراء عليه لم يقل انه غضوب
ولا تاركه العقل وانما يقال فيه انه غضب وزال عقله فيحسن ان يقال في امثال هذه انفعالات وذلك
لم صيغة هذه اللفظة تلحق ابدا الاثر الثابت الفصل الخامس قال وجنس رابع هو الشكل
والخلقة الموجودان في واحد واحد من الاشياء ومثال الاستقامة والانحناء وما اشبه هذا فانه
يقال في الشيء اذا اتصف بواحد من هذه كيف هو وذلك انه قد يقال في المثلث او انه مثلث او
مربع في جواب كيف هو وانه مستقيم او منحن وكذلك الخلقة الفصل الرابع والمخلخل
والمتكاثف والخشن والاملس فقد يظن ان هذين داخلان تحت هذا الجنس الا انه
لم يعتقد في هذين الجنسين انهما خارجان عن هذا الجنس وذلك انه قد يظهر ان كل
واحد منهما هو اخرى ان يكون دالا على نسبة الوضع منه في هذه المقولة وذلك ان المتخلخل
والمتكاثف انما يدلان على وضع ما للاجزاء فانه يقال كثيف ما كانت اجزاؤه متقاربة بعضها
من بعض ومتخلخل ما اجزاؤه متباعدة بعضها عن بعض وكذلك الاملس انما يقال فيما اجزاؤه
مستوية في سطحه ليس يفضل بعضها على بعض ويقال خشن فيما اجزاؤه غير مستوية بل يفضل بعضها
عن بعض قال ولعله قد يظهر ان ههنا كيفيات اخر لكن هذه التي عددناها ههنا من هذا الجنس
مبلغ عددها هو هذا العدد يريد تلك الكيفيات التي تسئل عنها بحرف كيف في الانواع و

من الكيفيات

او تابع الصور النوعية لهم

بل الاشياء التي هي صور نوعية وهذه الكيفيات هي التي تسئل عنها في الاكثر وهي الاحوال اللاحقة
للصور من قبل الهيولى والاشياء الهيولانية وذلك بين مما الفرق بين هذين النوعين من الكيفية الفصل
السابع قال وذوات الكيفيات هي المدلول عليها بالاسماء الدالة على الكيفيات انفسها وهي المثل
الاول وذلك على طريق الاشتقاق في الاكثر بحسب لسان اليونانيين مثل الابيض المشتق
من اسم البياض والبليغ المشتق من اسم البلاغة والعادل المشتق من اسم العدالة
واما الاقل منها فانه ليس يوجد في لسان اليونانيين للكيفيات الماخوذة مجردة من الموضوع
اسما فيشتق منها اسماء لتلك الكيفيات من حيث هي في موضوع مثال ذلك ان الاسماء الموضوعة
عندهم للاشياء الداخلة فيما تقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية لم تكن مشتقة من شيء مثل المحاضر
والملاكز فان الاسماء الدالة على هذه المعاني عندهم لم تكن مشتقة لا من الحضر ولا من اللكز
كما في كلام العرب وليس يبعد ان يوجد في لسان العرب افعال ليس لها مصادر وربما اتفق
في لسان اليونانيين ان لم يكن للكيفية من حيث هي مجردة من الموضوع اسم ويكون اسم تلك
الكيفية من حيث هي في موضوع مشتقا من اسم اخر مثال ذلك انهم كانوا يقولون في
الفضيلة مجتهد لا فاضل الفصل الثامن قال وقد يوجد في الكيف تضاد مثال ذلك ان العدل
ضد الجور والبياض ضد السواد وكذلك يوجد ايضا في الاشياء ذوات الكيفية مثال ذلك ان العادل
ضد الجائر والابيض ضد الاسود ولكن ليس يوجد التضاد في جميع الكيفيات ولا في جميع ذوات
الكيفيات فانه ليس للاشقر ولا للاصفر ضد وبالجملة الكيفيات المتوسطة وايضا فمتى كان احد
المتضادين كيفا فان الضد الاخر يكون كيفا وذلك ظاهر بالاستقراء مثال ذلك ان العادل

لما كان ضد الجاير
وكان العادل صح

في الكيف كان الجائر في الكيفية اذ لا يصح ان نقول ان الجائر في الكم ولا في المضاف ولا في مقولة
اخرى وكذلك يظهر الامر في سائر التضاد الموجود في الكيف الفصل التاسع قال وقد يقبل
الاقل والاكثر فانه قد يكون عادل اكثر من عادل وابيض اكثر من ابيض واشد من ابيض اذ هو حكم
هذه الاشياء يقبل الاقل والاكثر لكن ليس ذلك في جميعها بل في بعضها ومما يشك فيه انه اذا اخذت
هذه الكيفيات مجردة عن موضوعاتها هل تقبل الاقل والاكثر فان قوما يعارضون في ذلك ويرون
انه ليس يكون عدالة اكثر من عدالة ولا صحة اكثر من صحة وانما الذي يكون ان يكون عادل اكثر

من عادل وصحيح اكثر من صحيح وكذلك في سائر هذا الجنس الذي هو الحال والملكة والمثلث والمربع و
سائر الاشكال ليس يقبلان الاكثر والاقل فانه ليس مثلث اكثر من مثلث ولا مربع اكثر من مربع
فان ما دخل تحت حد المثلث فهو مثلث على حد سواء وكذلك ما دخل تحت حد المربع وقيل انه
مربع على حد سواء وما لم يدخل تحت حد الشيء بالمقايسة اليه فانه ليس يصلح ان يقال ان
المربع اكثر دائرة من المستطيل وبالجملة انما تصح المفاضلة في الاشياء الداخلة تحت حد واحد
اذ كان هذا هكذا فليس كل الكيفية يقبل الاكثر والاقل ولا شيء من هذه التي ذكرناه لها خاصة للكيفية
الفصل العاشر واما خاصتها الحقيقية التي تعطي ما لها الشبيه وغير الشبيه الفصل الحادي عشر
قال وليس ينبغي ان تتشكك على هذا القول فيقال انه قصد ههنا الى تعديد الكيفيات فعدت
اشياء كثيرة من المضاف مثل الملكة والحال الذي عدد في الجنس الاول من هذه المقولة وهو داخل
في المضاف فان الملكة انما هي ملكة الشيء وكذلك الحال فانه انما يمكن ان تعد هذه من المضاف بحسب اجناسها
لا بانواعها فان العلم وهو جنس النحو والفقه يقال بالاضافة الى المعلوم واما النحو فليس يقال بالاضافة
الى شيء وكذلك الفقه الا ان هو بالاضافة من طريق جنسه اعني ان النحو هو علم بالمعلوم الذي هو علم
اواخر الكلم واذا كانت هذه الانواع ليست من المضاف وانما هي من الكيفية وهي انما صارت
انما كيفية من قبل جنسها فهو بين ان جنسها هو من الكيف وفي الكيف النحو والفقه
انما صار كل واحد منهما موجودا من حيث العلم كيفية لكن عرض لجنسهما الذي هو العلم
ان كان له اسم من حيث هو مضاف ولم يكن له اسم من حيث هو كيفية بخلاف ما عرض
للانواع التي تحتها اعني ان لها اسماء من حيث هي كيفيات مثل النحو والفقه وليس لها اسماء
من حيث هي مضافة وليس يبعد ان يكون الشيء الواحد معدودا في مقولتين وجنسين لكن
بجهتين لا بجهة واحدة فان ذلك هو المستحيل تم الكلام القول في ان يفعل وان ينفعل قال
وقد يقبل ان يفعل وينفعل التضاد والاكثر والاقل بان يسخن مضاد لان يبرد وبان يسخن مضاد
لان يسخن ويلتذ مضاد لان يتاذى فيكون هذا الجنس يقبل التضاد ويقبل الاقل والاكثر
فان قولنا في الذي يسخن قد يكون اكثر واقل فان الذي قد يسخن اكثر واقل وكذلك قد
يتاذى اكثر واقل قال فهذا مبلغ ما يقوله في هذه المقولة في هذا الموضع الكلام في

في مقولة الوضع قال وقد ذكرت الاشياء ذوات الوضع في باب المضاف وقيل انها الاشياء
التي انما هي مشتقة من مقولة المضاف مثل المضطجع والمتكئ فان الاضطجاع والاتكاء من مقولة المضاف
والمضطجع والمتكئ وهو من هذه المقولة قال واما سائر المقولات التي عددناها من مقولة متى ومقولة
اين ومقولة له فليس يعرض فيها ههنا شيء اكثر مما تمثلنا به في هذا الكتاب بدءا اورد ذكرنا ان والحم
مثل قولنا ان له يدل على المتنعل والمتسلح واين مثل قولنا فلان في السوق وسائر ما مثلنا
به فيها فان هذا القول في هذه الاجناس كاف بحسب المقصد ههنا الجزء الثالث وهذا الجزء
ينقسم الى اقسام [illegible] القسم الاول القول في المتقابلات وما يتكلم به في هذا الباب ينحصر في
احد عشر فصلا الاول يعدد فيه اصناف المتقابلات وما يعرف فيه واحدا واحدا منها على طريق
المثال الثاني يجعل الفرق بين المتقابلة على جهة المضاف والمتقابلة على طريق المضادة
والثالث يعرف فيه اصناف الاشياء المتضادة نوعان الرابع يعرف فيه طبيعة الاشياء التي تتقابل
على جهة العدم والملكة ويعرف فيه ان الاشياء ذوات العدم والملكة ليست هي العدم بعينه و
الملكة وان هذه تتقابل ايضا كما تتقابل العدم والملكة الخامس يعرف فيه ان الاشياء الموجبة و
المسلوبة ليست هي القضية الموجبة والسالبة وان هذه ايضا تتقابل كما تتقابل الموجبة والسالبة
السادس يعرف فيه الفرق بين الملكة والعدم المضافين السابع يعرف فيه الفرق
بين العدم والملكة والضدين الثامن يعرف فيه الفرق بين الموجبة والسالبة والثلاثة اقسام
اعني العدم والملكة والمضافين والمتضادين ويحل في ذلك شكا يعرض في المتقابلات
في الفرق الذي اعطي في ذلك التاسع يعرف فيه انه قد يضاد واحد لواحد وقد يضاد
واحد لاثنين العاشر يعرف فيه انه ليس يلزم في المتضادين متى وجد احدهما ان يكون الاخر
موجودا [illegible] وجدت في المضاف الحادي عشر يعرف فيه ان كل متضادين
اما ان يكونا في جنس واحد واما ان يكونا في جنسين متضادين واما ان يكونا انفسهما جنسين
متضادين لا داخلين تحت جنس الفصل الاول قال والمتقابلات اربعة اصناف
المضافان والمتضادات والعدم والملكة والموجبة والسالبة فمثال المضاف الضعف و
النصف ومثال المتضادين الخير والشر ومثال العدم والملكة العمى والبصر ومثال

الموجبة والسالبة قولك [illegible] جالس ليس بجالس الفصل الثاني والفرق بين المضافين والمتضادين
ان المضافين انه ان اتفق منهما ان يقال ماهيته بالقياس الى الضد واما المتضادان فليس يقال ما هو احدهما
بالقياس الى الاخر بل انما يقال ان ما يقابل احدهما يضاد ماهية الاخر فانه ليس يقال ان الخير خير للشر
ولا الابيض ابيض للاسود بل مضاد له فان هذان الصنفان من المتقابلات يختلفان ضرورة
الفصل الثالث وما كان من المتضادات ليس يخلو الموضوع المتصف بها من احدهما فالمتضادان
اللذان ليس بينهما متوسط مثل الصحة والمرض الذي لا يخلو الجسم المتصف المتنفس من احدهما
ومثل الزوج والفرد الذي لا يخلو العدد من ان يتصف باحدهما فان امثال هذه من المتضادات
هي التي ليس بينهما متوسط واما ما ليس واجبا ان يوجد المتضادين في الموضوع اما الذي [illegible] فالمتضادات
التي بينهما متوسط مثال ذلك السواد والبياض الموجودان في الجسم فانه لما كان ليس واجبا ان يكون
كل جسم ملون اما ابيض واما اسود بل قد يخلو الجسم منهما اذ كان بينهما متوسطات
وهي الصفرة والادكن وسائر الالوان التي بين الابيض والاسود وكذلك المحمود والمذموم لما كان
ليس واجبا ان يكون كل شيء اما محمودا واما مذموما وجدت بينهما ايضا متوسطات وهو ما ليس بمحمود ولا
مذموم فان المتوسطات في بعض الامور لها اسماء مثل الادكن والاصفر وفي بعضها ليس لها
اسماء فيعبر عن الاوسط بسلب الطرفين مثل قولنا لا جيد ولا ردي ولا عادل ولا جائر الفصل الرابع
فاما العدم والملكة فانما يوجدان في شيء واحد بعينه بالجملة مثال ذلك البصر والعمى انما
يوجدان في العين وحد [illegible] العدم بالجملة هو ان يفقد الموضوع الملكة التي من شانه ان تكون له
ان يكون فيه مثال الوقت الذي شانها ان يكون فيه من غير ان يمكن وجودها له في المستقبل ولذلك
فانه انما نقول ادرد لمن لم يكن له اسنان في الوقت الذي من شانه ان يكون له اسنان واعمى لمن لم يكن
له بصر في الوقت الذي من شانه ان يكون له بصر ولذلك لا نقول فيما يولد من الحيوان لا اسنان له
ولا بصر مثل اجراء الكلاب انه ادرد واعمى [illegible] وليس الذي يعدم الملكة ويوجد فيه الملكة هو العدم
والملكة مثال ذلك ان البصر ملكة والعمى عدم والبصير هو البصير والاعمى هو العمى [illegible]
الموضوع للبصر والبصير شيء واحد وكذلك الموضوع للعمى والاعمى شيء واحد والصدق ان تحمل البصر
على المبصر والعمى على الاعمى فيقال العمى عمى والمبصر بصير ولكن كما ان العدم والملكة متقابلان كذلك المتصف

صاحب اما بذاته واما بان [illegible]
اتفق من حروف النسخ الضعف
الذي يق بالقياس الى ح

بهما ايضا متقابلان فانه ان كان العمى يقابل البصر فالاعمى يقابل البصير وذلك ان جهة التقابل فيهما
واحدة الفصل الخامس وكذلك الشيء الذي يسلب و يوجب هو الموجب والسالبة فان الموجب
قول موجب والسالبة قول سالب والشيء الذي يوجب او يسلب ليس بقول بل هو معنى يدل عليه بلفظ مفرد
او بالقوة دلالة دلالة المفرد في ان الذي يوجب و يسلب هو ايضا متقابل كتقابل الموجب والسالب
مثال ذلك انه كما يقابل الشيء قولنا زيد جالس و زيد ليس بجالس كذلك يقابل الجلوس لا الجلوس الفصل السادس
ويعلم ان تقابل العدم والملكة ليس على نحو تقابل المتضايفين من ان الاشياء التي تتقابل على طريق الملكة و
العدم ليس تقال ماهية احدهما بالقياس الى الآخر كما في ماهية الاشياء التي تتقابل على طريق الاضافة
فانه ليس يقال ان البصر بصر للعمى ولا العمى عمى للبصر فيقال عمى البصر وفرق آخر احراهما وذلك
انه لما كان المتضايفين كما قيل يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ وذلك ان ليس البصر الا يقال
على جهة العدم والملكة ليس يرجع واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ وذلك انه ليس البصر بصر العمى
ولا العمى عمى البصر الذي هو الملكة الفصل السابع ويظهر ايضا ان المتقابلة على طريق العدم والملكة
ليست من التي تتقابل على طريق التضاد من هذه الاشياء وذلك ان كل ضدين متقابلين على طريق
التضاد فاما ان يكونا من المتضادين اللذين ليس بينهما وسط وهذا الصنف من المتضادات
يلزمه انه لا يخلو الموضوع المنعوت بهما من احدهما كما قيل مثل الصحة والمرض التي لا يخلو
من احدهما بدن الحيوان واما ان يكونا من المتضادات التي بينهما وسط ويخص هذا الصنف
من المتضادات انه قد يخلو الموضوع من كليهما ما لم يكن احدهما موجودا له بالطبع مثل
الحرارة الموجودة في النار والبرودة في الثلج فان النار لا يخلو من الحرارة ولا الثلج من
البرودة واذا كان ذلك كذلك فلا يخلو المتضادات التي بينهما وسط من احد امرين اما ان يوجد
احدهما للموضوع محصلا الى ان لا يفارقه اصلا واما انه قد يخلو الموضوع من كليهما فاما العدم
والملكة فليس يوجد فيهما شيء من هذه الخواص التي وجدت لاصناف المتضادات وذلك ان المتقابلين
على طريق العدم والملكة ليس يجب دائما ان يوجد احدهما في القابل وانما يجب ذلك في الوقت
الذي من شأن القابل ان يقبل احدهما مثال ذلك ان الذي من شأنه ان يبصر قد يخلو
من كليهما مثل الجرو فانه ليس يقال فيه انه اعمى ولا بصير والمتضادات التي ليس بينهما وسط
[illegible]

فيخلو الموضوع من احدهما ولا في وقت من الاوقات فاذن ليس العدم والملكة من المتضادات التي ليس بينهما وسط
ولا هما ايضا من المتضادات التي بينهما وسط وذلك انه يجب ان يكون احد المتقابلين على طريق الملكة والعدم
في موضوع ما في الوقت الذي من شأنه ان يوجد له الملكة وليس يوجد هذا في الصنف من المتوسطات التي
ليس احد الضدين فيهما موجودا للموضوع دائما اذ كان قد يخلو الموضوع من كليهما ولا ايضا يمكن ان
يقال في العدم والملكة انهما من التي بينهما وسط واحدهما موجود للموضوع دائما فانه ليس يوجد في العدم
والملكة ما احدهما كان دائما للموضوع واذا كان ذلك كذلك فقد تبين ان المتقابلات على جهة العدم
والملكة ليست واحدة من اصناف المتقابلات التي على جهة المضادة وقد يتبين ايضا هذا الصنف
من العدم الذي رسمناه من المتقابلات على جهة التضاد فان المتضادين يمكن ان يتغير كل
واحد منهما الى صاحبه ما لم يكن احدهما للموضوع بالطبع كما مثل الحرارة للنار ولكن ان الابيض
قد يصير اسود والاسود قد يصير ابيض والمرء الصالح قد يمكن ان يكون طالحا والطالح قد يمكن ان
يعود صالحا وذلك انه كما يقول ارسطوطاليس معاشرة من هو على مذاهب فاضلة وسيرة
جميلة فان معاشرة الفضلاء قد تأخذ بالمرء في طريق الفضيلة ولو اخذ يسيرا واذا اخذ
في الحركة الى الفضيلة وكلما طال به الزمان سهلت عليه الحركة فهو اما ان يصل الى الفضيلة اليسير
واما ان يصل منها الى التمام ان لم يعقه الزمان واما هذا الصنف من العدم والملكة فان الحركة من
الملكة الى العدم وليس يمكن ان يتغير العدم الى الملكة اذ قد قلنا في تحديده انه لا يمكن وجوده في المستقبل
فان الاعمى لا يمكن ان يعود بصيرا ولا الاصلع ذا جمة الفصل الثامن قال ومن البين ان التقابل
على جهة الايجاب والسلب واحدة من اصناف المتقابلات الثلث فان الموجبة والسالبة يخصهما من
بين سائرها انه يجب ضرورة ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا وليس يلزم هذا في واحد
منها مثال ذلك في المتضادات الصحة والمرض ليس يقال في واحد منهما انه صادق ولا كاذب
وكذلك الحال في المتقابلات على طريق المضاف مثل الضعف والنصف والتي على طريق الملكة والعدم
مثل العمى والبصر وبالجملة لما كانت هذه الثلث انما يدل عليها بالفاظ مفردة او بالقوة
دلالة اللفظ المفرد لم يتصف شيء منها بالصدق ولا بالكذب فان قولنا حيوان
ليس يصدق ولا يكذب حتى تركب مع شيء كقولنا الانسان حيوان او ليس بحيوان وقد نظن

بالمتقابلات على جهة التضاد والعدم والملكة انما تترك الموجبة والسالبة اذا قيلت على غير تأليف
اذا دل عليها بلفظ مركب تركيبا خبريا مثل قولنا في المتضادات سقراط مريض سقراط صحيح
فان هذين قولان متضادان ومثل قولنا زيد اعمى زيد بصير لكن الفرق بين هذين
القولين وبين الموجبة والسالبة ان الاشياء التي تتقابل بهذه الجهة على طريق المضادة قد
يكون احدهما ابدا صادقا والآخر كاذبا اذا كان الموضوع المتصف باحدهما موجودا مثال ذلك
ان قولنا سقراط مريض سقراط صحيح انما يكون احد هذين القولين صادقا والآخر كاذبا متى
لم يكن موجودا كان القولين جميعا كاذبين والاشياء التي تتقابل على طريق العدم والملكة
مثل قولنا زيد اعمى وزيد بصير انما يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا بشرطين احدهما ان يكون
زيد موجودا ويكون في الوقت الذي من شأنه ان يوجد له البصر فان زيدا ان لم يكن موجودا
كذب فيه انه اعمى وانه بصير وكذلك يكذب عليه الامران في الوقت الذي يوجد في الرحم فاما
الموجبة والسالبة فان احدهما يكون ابدا صادقا والآخر كاذبا كان الموضوع موجودا او
لم يكن فان قولنا سقراط مريض سقراط ليس بمريض احدهما صادق ضرورة والآخر كاذب
كان سقراط موجودا او معدوما فهذه الخاصة تفارق المتقابلة على طريق الايجاب
والسلب سائر القضايا المركبة من المتقابلات الاخر الفصل التاسع قال والشر
ضد مضاد للخير وذلك بين باستقراء جزئيات الخير والشر فان الصحة تضاد المرض والجور
يضاد العدل والجبن يضاد الشجاعة وكذلك في سائرها فاما المضاد للشر فربما كان
احدهما الخير والآخر الشر فان الجبن هو شر يضاد التهور وهو شر والشجاعة وهي تضاد
الامرين جميعا وهذه هي حال الجزئيات المتوسطة بين الاطراف التي هي شر الا ان هذا
انما يوجد في هذا الجنس في اليسير من الامور واما في الاكثر فان الخير هو مضاد للشر الفصل
العاشر قال ومما يلزم المتضادين انه ليس واجبا متى كان احدهما موجودا ان يكون
الآخر موجودا وذلك لانه ان كان الحيوان كله صحيحا فان المرض ليس يكون موجودا او
ان كانت الاشياء كلها بيضا فان السواد يكون غير موجود وايضا متى كان سقراط مريضا
فليس يمكن ان يكون افلاطون صحيحا ولا يمكن ان يكون سقراط مريضا وصحيحا معا قال وكل

كان سقراط موجودا [illegible]

متضادين فمن شأنهما ان يكونا في موضوع واحد مثل الصحة والمرض الموجودين في جسم الحيوان
والبياض والسواد الموجودين في الجسم على الاطلاق والعدل والجور الموجودين في نفس الانسان
الفصل الحادي عشر وكل متضادين فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه مثل الاسود والابيض
الذين جنسهما القريب اللون واما ان يكونا في جنسين متضادين مثل العدل والجور فان جنس
العدل الفضيلة وجنس الجور الرذيلة وهما متضادان وقد يكون انفسهما اجناسا متضادان
ليس فوقها جنس مثل الخير والشر اذا كان احدهما في مقولة والآخر في مقولة اخرى لانهما
كانا في مقولة واحدة كانت المقولة جنسا لهما القسم الثاني القول في المتقدم والمتاخر
قال ويقال في الشيء انه يتقدم شيئا على اربعة انحاء اولها واشهرها المتقدم بالزمان الذي به
ما يقال ان هذا اسن من غيره واعتق من غيره والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي اذا وجد
المتاخر وجد هو واذا ارتفع هو ارتفع المتاخر وليس يلزم ذلك في الوجه الآخر اعني انه اذا وجد المتقدم
وجد المتاخر بل اذا ارتفع المتقدم ارتفع المتاخر وليس متى ارتفع المتاخر ارتفع المتقدم
مثل تقدم الواحد على الاثنين فانه متى وجد الاثنان وجد الواحد واذا كان الواحد موجودا
فليس يجب وجود الاثنين وكل ما كان يوجد بوجود شيء آخر واذا وجد ذلك الشيء الآخر يوجد هو
فمعروف انه يقال فيه انه متقدم عليه والثالث المتقدم بالمرتبة كالحال في العلوم والصنائع
فان الحدود والرسوم التي يضعها المهندسون للاشكال متقدمة في مرتبة التعليم لما يبرهنون
انه يبرهنوا عليه وفي الكتابة معرفة حروف المعجم متقدمة لتعلم الكتابة وكذلك صدور الاقاويل
في الخطب متقدمة للغرض المقصود في الخطبة والرابع المتقدم بالشرف والكمال فان الاشرف
بالطبع يعتقد فيه انه متقدم على الاقل شرفا وذلك لكن هذا الاعتقاد مشترك للجميع مع ان هذا
الوجه المتقدم بعيد المباينة للوجوه التي تقدمت وذلك ان هذا النحو المتقدم هو اشهر من
وجه سائر انحاء التقدم قال وقد يكاد ان يكون سائر الوجوه التي يقال عليها التقدم بحسب ما قال
من هذه الاربعة لكن هاهنا نحو آخر من انحاء التقدم وهو المتقدم بالسبب للشيء وهو الذي يكافيه
في لزوم الوجود اعني انه متى وجد وجد المتقدم الذي هو سبب وجود المتاخر وكذلك متى وجد المتاخر
وجد المتقدم مثال ذلك ان وجود الانسان متقدم للاعتقاد الصادق فيه انه موجود ومتى وجد

اما
القول في المتقدم [illegible]
في ان الاشياء يتقدم بعضها
هو
حروف المعجم
الحدود والرسوم

الانسان وجد فيه هذا الاعتقاد ومتى وجد هذا الاعتقاد وجد الانسان والانسان هو السبب في
وجود هذا الاعتقاد ولا الاعتقاد في وجود الانسان وذلك انه بسبب الصدق والكذب في القول انما
هو وجود الشيء موصوفا باحد المتقابلين خارج النفس واذا كان هذا الحد اخص من التقدم فالمتقدم
يقال على خمسة اوجه القول في معا يقال على وجهين اعرفهما والمعقول منهما بالاطلاق هما الشيئان
اللذان يكون تكونهما في زمان واحد فانهما ليس يمكن احدهما متقدما على الاخر بالزمان قيل انهما
معا بالزمان والوجه الثاني من معا انهما معا بالطبع وهذا على ضربين احدهما الشيئان اللذان يتكافآن
في لزوم الوجود اي متى وجد احدهما وجد الاخر من غير ان يكون احدهما سببا لوجود صاحبه مثل
الضعف والنصف فانه متى وجد الضعف وجد النصف ومتى وجد النصف وجد الضعف و
ليس واحد منهما سببا للاخر والضرب الثاني الانواع القسيمة لجنس واحد اعني التي ينقسم اليها الجنس قسمة
اولى مثل الطائر والسابح والماشي فان هذه انواع قسيمة للحيوان الذي هو جنسها وليس واحد منها
متقدما على صاحبه ولا متاخرا ولذلك قد يلحق في امثال هذه انها معا بالطبع وقد يمكن في كل واحد
من هذه الانواع القسيمة ان تنقسم الى انواع اخر فتكون ايضا تلك معا بالطبع مثل قسمة الماشي الى
ما له رجلان والى ما له اربعة ارجل والى ما له ارجل كثيرة والى ما لا رجل له فاما اجناس هذه الانواع
فهي متقدمة عليها التقدم الذي بالطبع وذلك انها لا تكافئها في هذا الوجه فانه متى وجد السابح وجد الحيوان
واذا كان الحيوان موجودا فليس يلزم ان يكون السابح موجودا فالتي يقال انها معا بالطبع هي كما قلنا
صنفان احدهما الشيئان اللذان يتكافآن في لزوم وجود احدهما عن الاخر من غير ان يكون
واحد منهما سببا للاخر والثاني الانواع التي هي قسيمة اي كل واحد منها قسيم لصاحبه والتي يقال
فيه انها معا بالاطلاق هي التي تكونها في زمان واحد القول في الحركة وانواع الحركة ستة
الكون ويقابله الفساد والنمو ويقابله الاضمحلال والنقص والاستحالة والنقلة في المكان
وهو المسمى في لساننا نقلة وجميع هذه الانواع الستة ظاهر من امرها انها مخالفة بعضها لبعض
ما عدا الاستحالة فانه ليس يظن احد ان الكون فساد ولا النمو نقص ولا النقلة واحدة من هذه
فاما الاستحالة فقد يظن بها انها وسائر الحركات التي عددناها شيء واحد وانما الاستحالة موجودة
في جميع اجناس الكيفيات الاربع التي عددناها او في اكثرها وليس شيء كان من سائر الحركات ولا انها

فان الحركة

فان المتحرك باحد الكيفيات ليس يجب فيه ان ينمو ولا ان ينقص وكذلك في سائرها فيجب ان يكون حركة الاستحالة غير واحدة
من سائر الحركات فانها لو كانت هي وواحدة من الحركات شيئا واحدا او كانت يلزمها احدى الحركات
لقد كان يجب ان يكون ما استحال فقد نمى او نقص او تغير بضرب آخر من ضروب التغير وليس يوجد الا ملازما
وكان يلزم ايضا عكس هذا وهو ان يكون ما نمى او تحرك حركة اخرى فقد استحال وليس الامر كذلك فان المربع
اذا اضيف اليه في صناعة الهندسة التي الذي يحدث السطح المسمى علما فقد يزيد الا انه لم يحدث
فيه استحالة وكذلك في سائر ما يجري في هذا المجرى فيجب من ذلك ان يكون هذه الحركات التي عددت متباينة
بعضها بعضا وهذه الحجة التي استعملها ههنا هي متعرضة لان اسم النمو ليس يقال على هذا المربع الا بالاستعارة
وعلى الحقيقة فكلما هو نمى فقد استحال وكذلك كل ما يتكون واما الذي ليس يلزم ان يستحيل فهو المتحرك في
المكان لكن هذا الغرض في مثل هذا الموضع عند ذلك عدل الى الاقناع في ذلك اذ لم يمكن قصده
ان يبين شيء الا ان الاستحالة غير سائر الحركات قال والحركة على الاطلاق التي هي الجنس يضادها
السكون على الاطلاق الذي هو الجنس ايضا للاشياء الساكنة والحركات الجزئية يضادها السكون
الجزئي والحركات الجزئية مثل التغير في المكان يضادها السكون في المكان ومثل ان الكون
يضاده الفساد والنمو يضاده النقص وكذلك يشبه ان يكون الحركة في المكان يضادها الحركة
في المكان من جهة تضاد المواضع الذي السكون الحركة مثال ذلك ان الحركة الى فوق مضادة للحركة
الى اسفل اذ كان الفوق يضاد الاسفل فاما الحركة الباقية من الحركات التي عددناها وهي الاستحالة
فليس يسهل ان يوجد لها ضد لا من جهة السكون ولا من جهة الحركة وقد يشبه ان يعتقد انه ليس لها ضد
الا من قبل جاعل في هذه ايضا السكون المقابل لها اما السكون في الكيف والحركة المقابلة لها الحركة
التي تكون في الكيفية المضادة للكيفية التي فيها تلك الحركة كما جعل المقابل للحركة في المكان السكون في
المكان او الحركة الى ضد ذلك المكان الذي كانت اليه الحركة الاخرى مثال ذلك ان التغير الى
السواد يضاده التغير الى البياض والسكون ايضا في البياض القول في الجدة يقال له وله تقال على انحاء
شتى احدها على طريق الملكة والحال فانا نقول ان له علما وان له فضيلة والثاني على طريق الكم
فانه يقال ان له مقدارا طوله كذا وكذا والثالث على ما يشتمل على البدن اما على كله مثل
الثوب والطيلسان واما على جزء منه مثل الخاتم في الاصبع والنعل في الرجل وهذا المعنى

الثالث هو المخصوص بقولنا له عند المنطقيين والرابع على نسبة الكل الى الجزء مثل قولنا له يد ورجل والخامس جرت عادة العرب باستعماله وهو نسبة الشيء الى الوعاء الذي هو فيه مثل الحنطة في الكيل والشراب في الدن فانهم قد جرت عادتهم ان يقولوا الدن له شراب والكيل له حنطة والسادس على طريق الملك مثل قولنا زيد له مال وله زوجة وله بيت قال الا ان هذا المعنى من معاني له هو ابعد هذه الوجوه التي يحمل بها فان قولنا له امراة ليس تدل به على اكثر من المقارنة وقد يظهر بقولنا معنى اخر غير هذه التي عددناها الا ان المعاني المشهورة من ذلك هي هذه التي عددناها وهي بحسب هذه الجهة مستوفاة انقضى تلخيص كتاب المقولات والحمد لله واهب العقل

يتلوه ان شاء الله كتاب باري ارمينياس

اي العبارة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الفصل الاول قال وينبغي ان نقول اولا ما هو الاسم وما هي الكلمة ثم نقول بعد ذلك ما هو الايجاب والسلب وما هي القضية وما هو القول الذي هو جنس الايجاب والسلب فنقول ان الالفاظ التي ينطق بها هي دالة اولا على المعاني التي في النفس والحروف التي تكتب دالة اولا على هذه الالفاظ وكما ان الحروف المكتوبة ليست هي واحدة بعينها لجميع الامم كذلك الالفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست هي واحدة بعينها عند جميع الامم ولذلك كانت دلالة هذين بتواطؤ لا بالطبع فاما المعاني التي في النفس فهي واحدة بعينها للجميع كما ان الموجودات التي المعاني التي في النفس امثلة لها ودالة عليها هي واحدة وموجودة بالطبع للجميع ولكن القول في جهة دلالة المعاني التي في النفس على الموجودات خارج النفس هو من غير هذا العلم وقد تكلم فيه في كتاب النفس والالفاظ تشبه المعاني المعقولة في انه كما ان الشيء ربما كان معقولا من غير ان يتصف بالصدق والكذب

كذلك اللفظ قد يكون منه ما يتصف بالصدق والكذب والصدق والكذب انما يلحقان المعاني المعقولة والالفاظ الدالة عليها من جهة تركيب بعضها الى بعض او فصل بعضها عن بعض واما متى اخذت مفردة فانه ليس يدل على صدق ولا كذب والاسم والكلمة يشبهان المعاني المفردة التي لا يصدق ولا يكذب بها التي يؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل مثال ذلك قولنا انسان وبياض فانه متى لم يقترن به موجود او ليس موجود فليس هو بعد لا صادقا ولا كاذبا بل انما يدل على الشيء الذي يدل عليه والدليل على ان ذلك الشيء لا يصدق ولا يكذب لذلك كان قولنا عنز ايل وعنقاء مغرب ليس يتصف بصدق ولا كذب ما لم يقترن بذلك قولنا موجود او ليس موجودا اما مطلقا واما في زمان فنقول امسا انه موجود وغدا انه غير موجود او غدا انه موجود ولا يوجد القول في الاسم والاسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مفرد مجرد من الزمان من غير ان يدل واحد من اجزائه اذا افرد على جزء من ذلك المعنى سواء كان الاسم المفرد بسيطا مثل زيد او عمرو او مركبا مثل عبد الملك الذي هو اسم الرجل وذلك ان عبد الملك الذي هو اسم لرجل اذا افرد منه عبد او الملك لم يدل على جزء من المعنى الذي دل عليه مجموعهما كما يدل اذا قلنا عبد الملك وكان الملك يدل على جزء من المعنى والفرق بين الاسم البسيط والاسم المركب مثل عبد قيس وبعلبك ان الجزء من الاسم البسيط وهو المقطع الواحد من المقاطع التي تركب منها الاسم ليس يدل على شيء اصلا لا بالذات ولا بالعرض مثل الزا من زيد واما الجزء من المركب فليس يدل اذا افرد الا بالعرض مثل ان يتفق لمن اسمه عبد الملك ان يكون عبد الملك وانما زيد في حد الاسم بتواطؤ من قبل ان الالفاظ التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع مثل كثير من الاصوات التي ينطق بها الحيوانات مؤلفة من المقاطع التي تؤلف منها الاصوات التي ينطق بها الانسان او من مقاطع مؤلفة من حروف يقع التقطيع بها في المخرج وهي دالة على معنى في نفسها اعني عند الحيوان والاسم منه محصل ومنه غير محصل فاما المحصل فهو الاسم الدال على الملكات مثل انسان وفرس واما غير المحصل فهو الاسم الذي تركب من اسم الملكة وحرف لا في الالسنة التي يستعمل فيها هذا النوع من الاسم مثل قولنا لا انسان ولا حيوان وهذا الصنف من الاسماء انما سمي اسما غير محصل لانه لا يستحق ان يسمى اسما باطلاق اذ كان لا يدل على ملكة ولا هو ايضا قول سالب لان دلالته دلالة الاسم

ربما كان منه ما من غير ان يتصف بصدق والكذب وكما انه ربما كان المعقول مما لا يتصف بالصدق والكذب كذلك اللفظ

اذا اردنا انه عبد للملك فان عبد يدل ايضا على جزء من المعنى الذي دل عليه قولنا عبد الملك صح

وهي الاصوات التي لا يكتب فان الاصوات التي ينغم بها كثير من الحيوانات صح

المفرد وان كان مركبا ولذلك قد يلحقه السلب كالحق الاسم المحصل الاسم ايضا ان ينصب او يخفض او
غير تغير اخر مما شبه ذلك لم يقل فيه انه اسم بالاطلاق بل اسم مصروف فمن الاسماء ما هو منصرف
ومنها غير منصرف والحد الذي حد به الاسم يشملها جميعا الا ان الفرق بين المنصرف وغير المنصرف
وهو المرفوع في كلام العرب انه اذا اضيف الى الاسماء المنصرفة وهل التي تسمى الكلمة مثل كان او
يكون او هو الان فقيل زيدا كان بالنصب او زيد يكون بالخفض لم يصدق ولم يكذب والاسم
الغير المنصرف وهو المبني المستقيم اذا اضيف اليه واحد من هذه كان صادقا او كاذبا مثل
قولنا زيد كان او زيد يوجد بالرفع فهذا هو ما ذكره من حد الاسم واما فهم القول في الكلم
الكلمات التي تسمى عند العرب الفعل وهي لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل باحد الازمنة
الثلثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل وليس واحد من اجزائه يدل ايضا على انفراده وذلك
بالذات وخاصة الكلمة انها ابدا اما جزء الا محمول وانها محمولة لا موضوعة ولذلك تدل ابدا
على شيء من شأنه ان يحمل على غيره وذلك انها ان تكون صيغتها يدل على المعنى المحمول وعلى ارتباط
المحمول بالموضوع وذلك حيث يكون خبرا بنفسها مثل قولك زيد يصح وزيد يمشي واما
لم تكن صيغتها يدل على ارتباط المحمول بالموضوع اذا كان المحمول اسما من الاسماء مثل
قولك زيد يوجد حيوانا والمحمول الذي يدل على ارتباطه بالموضوع اما ان يكون محمولا بحق
في موضوع وذلك اذا كان عرضا في الموضوع واما ان يكون محمولا على موضوع وذلك
اذا كان المحمول جزءا من الموضوع وما يفيد في حد الكلمة من انها تدل ايضا على
المعنى وعلى زمان ذلك المعنى هو الفصل الذي به تفارق الكلمة الاسم وذلك ان قولنا يصح
وهو كلمة تدل على ما يدل عليه قولنا صحة وهو اسم وعلى الزمان الحاضر او المستقبل الذي
فيه توجد الصحة والكلمة ايضا منها محصلة ومنها غير محصلة والمحصلة هي التي تدل على المعنى الذي
يدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى والغير المحصلة هي التي يدل على ما يدل عليه الاسم
الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى وذلك هو عدم ما يدل عليه الاسم المحصل في الوقت
الذي حد في كتاب المقولات مثل قولنا لا يصح فانه يدل على ما يدل عليه قولنا لا صحة وعلى
زمان ذلك المعنى والكلمة الغير المحصلة هي نوع من انواع الكلم اذا كانت داخلة تحت حد المتقدم

للكلمة بالاطلاق وموجبها الخاصة المتقدمة للكلمة وهو انها ابدا انما تدل على ما شأنه ان يحمل
على غيره اما حمل الشيء على الموضوع او في الموضوع وانما كان هذا الصنف كلمة غير محصلة لانها مشتقة
من اسم غير محصل وهذا النوع من الكلم غير موجود في لسان العرب كما كان الاسم الغير المحصل موجود
والكلمة فمنها الكلم المنصرفة ومنها الغير المنصرفة وهي التي يقع اسم الكلمة عليها بالاطلاق والكلمة الغير
المنصرفة هي التي يدل في الاكثر من الامر على الزمان الحاضر والمنصرفة هي التي تدل على الزمان
الذي يوجد كانه دائر حول الزمان الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل وليس للزمان
الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب وانما الصيغة التي توجد له في كلام العرب مشترك
بين الحاضر والمستقبل مثل قولنا يصح ويمشي ولذلك قال النحويون انهم اذا ارادوا ان يخلصوه
للمستقبل ادخلوا عليه السين او سوف فقالوا سيصح وسيمشي والزمان الحاضر هو الزمان
الذي ماخذه الذهن موجودا بالفعل وهو مشار اليه مثل قولنا هذه الساعة وهذا الوقت
ولذلك قيل اسم الزمان على هذا باطلاق اذ كان هو الاعرف عند الجمهور وكان بالاضافة
اليه يفهم الزمان الماضي والمستقبل فان الماضي هو المتقدم لهذا الزمان فان المستقبل
هو المتاخر عنه واما هل ما يتخيله الجمهور من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما يتخيل
او ليس بموجود فذلك مما ليس يحتاج اليه في هذا الموضع والكلم تشبه الاسم وتشاركه
في انها اذا قيلت مفردة فهم منها معنى مستقل بذاته كما يفهم ذلك من الاسم اذا لفظ
مفردا بذاته ولذلك اذا سمعها السامع قنع بها الا انه لا يفهم من المعنى المدلول عليه بها
ان الشيء يوجد موجودا او غير موجود مثل قولنا كان او يكون هذا اذا كانت هذه الكلم
اخبارا بذاتها واما اذا كانت روابط فانه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه كالحال في الحروف
لانها انما تدل على تركيب المحمول مع الموضوع ولا سبيل الى فهم التركيب دون فهم
الاشياء المركبة وذلك يكون عند التصريح بها مثل قولك زيد يوجد عالما او ليس يوجد
عالما فيكون الكلم صنفان صنف يفهم بذاته وهي الكلم التي تكون بنفسها اخبارا وصنف لا يفهم
بذاته وهي الكلم الروابط التي تسمى الوجودية فهذا ما قاله في حد الاسم والفعل وحرفه
اصنافهما وهي التي تختلف القضايا باختلافها واما الحرف فهو يذكر في كتاب الشعر الكلام

في القول القول هو لفظ دال على معنى واحد من اجزائه الاول التي البسيط يدل على انفراده
على جهة الفهم والتصور لا على جهة الايجاب والسلب على معنى مفرد مثل قولنا الانسان
حيوان فان لفظ الانسان الذي هو جزء اول منه يدل على شيء على جهة التصور
لا على جهة ان ذلك الشيء موجود او غير موجود وكذلك لفظ الحيوان الذي هو الجزء الآخر
من هذا القول وهذا الذي اخذ في حد القول من ان الواحد من اجزائه الاول يدل على
انفراده على معنى مفرد هو الفصل الذي به يفارق القول الاسم فان الاسم البسيط لا
يدل الجزء منه وهو المقتطع على شيء اصلا والاسم المركب ايضا ليس يدل الجزء منه على شيء الا
بالعرض مثل ان يعرض الانسان الذي اسمه عبد الملك ان يكون عبدا للملك والقول انما
يدل على طريق التواطؤ لا بالطبع ولا على طريق ان الكل هو مركب لفظا مركبا يحاكيه
بالطبع ويدل عليه من غير ان يوجد تلك الدلالة في لفظ آخر غيره كما لا يوجد فعل الآلة
في غير الآلة فان قوما يرون ان الالفاظ هكذا دلالتها وقوم آخرون ان الالفاظ تدل بالطبع
من غير ان يكون لنا اختيار فيها اصلا لا اختيار تركيب وضعي ولا اختيار تركيب طبيعي
وهو رأي من يرى ان هاهنا تركيبا للالفاظ تدل بالطبع على معنى القول منه تام ومنه
غير تام والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الامر والنهي والقصد هاهنا انما هو الكلام
في القول الجازم واما ما عداه من الاقاويل التامة فهو مما يتكلم فيها في كتاب الخطابة والشعر
كالذي اصناف الاقاويل الغير التامة وهي الحدود والرسوم يتكلم فيها وهو صنفان بسيط
ومركب والبسيط هو المركب من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول اكثر
من واحد وموضوع اكثر من واحد وهذا نوعان النوع الاول المتقدم الايجاب والثاني
المتأخر السلب والمركب هو المركب من قولين بسيطين والقول البسيط يكون
واحدا ان كان الموضوع فيه دالا على معنى واحد وكذلك المحمول ويكون القول الجازم كثيرا
ان كان المحمول ايضا فيه على معان كثيرة او الموضوع او كلاهما والقول المركب يكون
واحدا برباط يربط ويكون كثيرا اذا لم يكن له رباط يربط فلذلك كان القول الذي يكون واحدا
او كثيرا فان كان واحدا فاما الذي يكون واحدا من قبل الموضوع فيه والمحمول لان على غير

في كتاب البرهان والقول الجازم هو الذي يتصف بالصدق او الكذب صح

واحد واما الذي يكون واحدا من قبل الرباط الذي يربطها وهي الاقاويل التي توجد فيها اكثر من
موضوع واحد ومحمول واحد مثل المقاييس الشرطية والحملية فان الشرطية واحدة بالرباط
الذي هو الحرف الشرطي مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الفاء الحق
جرت بين القولين البسيطين وهو قولنا الشمس طالعة والنهار موجود قولا واحدا
واما الحملية فهي واحدة بالرباط الذي هو الحد الاوسط مثل قولنا الانسان حيوان
والحيوان جسم [illegible] وان كان القول كثيرا فاما الذي يكون كثيرا من قبل ان يكون المحمول
فيه او الموضوع او كليهما يدلان على معان كثيرة واما من قبل انه ليس له رباط يربطها
وكل قول جازم فلا بد فيه من اسم وكلمة او ما يقوم مقام الكلمة ورباط المحمول بالموضوع
وذلك ان القول الجازم الذي الموضوع فيه اسم لا بد فيه من كلمة او ما يقوم مقام الكلمة
ورباط فيه يدل على ارتباط المحمول بالموضوع وذلك اما بالفعل وهو مصرح به كما
يوجد الامر فيما عدا لسان العرب واما بالقوة وهو مضمر كما يوجد الامر في الاكثر
في لسان العرب فانه لما كان هاهنا ثلث معان موضوع ومحمول ونسبة يربط بين
الموضوع والمحمول وجب ضرورة ان يكون هاهنا ثلثة الفاظ لفظ يدل على الموضوع
ولفظ يدل على المحمول ولفظ يدل على النسبة واللفظ الذي يدل على ارتباط المحمول
بالموضوع ربما دل على ارتباطه في الزمان الماضي او المستقبل او الحال كقولك
لنا زيد يوجد الآن عالما او زيد وجد عالما او زيد سيوجد عالما وربما دل على ارتباط
غير مقيد بزمان وهذا هو الحمل الضروري وذلك مثل قول القائل المثلث موجودة
زواياه مساوية لقائمتين وليس في لسان العرب لفظ يدل على هذا الرباط
وهو موجود في سائر الالسنة واقرب الالفاظ شبها بها في لسان العرب هو لفظ
هو في مثل قولنا زيد هو حيوان او موجود في مثل قولنا زيد موجود حيوانا
والاسم والكلمة ليس يصدق ولا يكذب كما القول فانه الذي يصدق او يكذب والقول
الذي يصدق او يكذب يسمى الجازم ويسمى الحكم والحكم البسيط منه موجب ومنه سالب
الموجب هو الايجاب منه حمل شيء على شيء والسلب انتزاع شيء من شيء والمولف

والمحمول فيه اسم

تباط

منه م

بذا هو القول المركب وقد يرسم ايضا الحكم البسيط بانه لفظ يدل على ان الشي موجود
او غير موجود وذلك اما في الزمان الماضي واما في المستقبل واما في الحاضر واما بالاطلاق
واما الايجاب فانه الحكم باثبات شي لشي والسلب هو الحكم بنفي شي عن شي ولما كان قد يمكن
ان الحكم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس انه غير موجود
وعلى ما ليس هو موجودا خارج النفس انه موجود وعلى ما هو موجود انه وعلى موجود صح
ما ليس بموجود انه ليس بموجود وذلك اما حكما مطلقا واما في احد الازمنة الثلثة التي
هي الحاضر او الماضي او المستقبل فقد يمكن في كل ما اوجبه موجب ان يسلبه سالب وفي
كل ما سلبه سالب ان يوجبه موجب واذا كان ذلك كذلك فلكل ايجاب سلب يقابله
ولكل سلب ايجاب يقابله وذلك من حيث السلب والايجاب موجودان في النفس
لا خارج النفس فانه ليس يوجد للاشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها
ولا للاشياء المسلوبة من حيث هي خارج النفس ايجاب يقابلها لكن التضاد في الايجاب
والسلب هو من حيث هما في النفس والسلب والايجاب انما يكونان متقابلين في الحقيقة
متى كان المعنى المحمول فيهما واحدا من جميع الجهات وكذا المعنى الموضوع واما متى لم يكن
واحدا اما من قبل اشتراك الاسم او من قبل سائر الاشياء التي تحفظ منها في كتاب السفسطة
فليس بالايجاب والسلب متقابلين الفصل الثاني والمعاني صنفان اما كلية واما جزئية اعني
شخصية واعني بالكلي الذي من شانه ان يحمل على اكثر من واحد مثل حمل الحيوان على الانسان
والفرس وسائر انواع الحيوان وبالجزئي ما ليس ذلك من شانه مثل زيد وعمرو والمشار اليه
واذا كان الامر كذلك فواجب ضرورة متى حكمنا بايجاب او بسلب ان يكون ذلك الحكم اما على
معنى شخصي واما على معنى كلي ثم اذا كان على معنى كلي فلا بد من ان يكون اما ماخوذا
بغير سور او ماخوذا بالسور اعني بالسور لفظ كل وبعض ثم ان كان ماخوذا بالسور
فلا يخلو ان يكون ماخوذ السور كليا او جزئيا فالمتقابلة بالايجاب والسلب التي موضوعها
معنى شخصي تسمى بالشخصية مثل قولنا زيد منطلق زيد ليس بمنطلق والمتقابلات
التي موضوعها معنى كلي ماخوذ بغير سور اي يحمل على كلي ذلك المعنى الكلي ولا على بعضه

بل يكون الحمل مطلقا اي المهملة مثل قولنا الانسان ابيض الانسان ليس بابيض والمتقابلات
التي موضوعها معنى كلي ماخوذ مع سور من قبل ان الذي يكون كل واحد من المتقابلين
يقترن به سور كلي واما الذي يكون كل واحد منهما يقترن به سور جزئي واما الذي يكون
يقترن باحدهما سور جزئي وبالاخر سور كلي اما التي يقترن بكل واحد منهما سور كلي
فتسمى المتضادة مثل قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض واما التي يقترن
باحدهما سور كلي وبالاخر سور جزئي فتسمى المتناقضة وهذان صنفان اما الذي يكون الكلي
مقرونا بالايجاب والجزئي مقرونا بالسلب مثل قولنا كل انسان ابيض ليس
كل انسان ابيض او بعض الناس ليس بابيض فان السلب الجزئي يعبر عنه بهاتين العبارتين
واما الذي يكون عكس هذا اعني ان يقترن السور الكلي بالسلب والجزئي بالايجاب مثل
قول القائل لا انسان ما ابيض ولا انسان واحد ابيض واما التي يقترن بكل واحد منهما
سور جزئي فتسمى ما تحت المتضادة مثل قولنا انسان ما ابيض انسان ما ليس
بابيض فيكون اصناف المتقابلات بالايجاب والسلب اربعة شخصية ومهملة ومتناقضة و
هذه صنفان ومتضادة وما تحت المتضادة وليس للقضايا قسم من جهة اقتران
السور بالموضوع ما عدا هذه الاقسام لان السور متى قرن بالمحمول كان اما كاذبا
او فضلا واما الكذب فمثل قولنا كل انسان هو كل حيوان واما الفضل فمثل قولنا
كل انسان هو بعض الحيوان او كل انسان هو كل ضحاك واذا تقررت اصناف
القضايا فنقول اما الشخصية فانها تقتسم الصدق والكذب دائما اعني انه متى كذبت
احديهما صدقت الاخرى ومتى صدقت احديهما كذبت الاخرى وليس يمكن ان
تجتمعا معا لا على صدق ولا على كذب مثل قولنا زيد يصح و زيد لم يصح وذلك بين
بنفسه عند التصفح وكذلك المتناقضات تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد واما المتضادة
فيقتسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع ويكذبان معا في الممكن وليس يمكن فيهما
ان يصدقا معا بل متى صدقت احديهما كذبت الاخرى واما ما تحت المتضادة فيقتسمان
الصدق والكذب ايضا في الضرورية والممتنعة ويصدقان معا في الممكنة ومتى كذبت

احدهما صدقت الاخرى مثال كذب المتضادين معا في الممكنة قولنا كل انسان ابيض و
لا انسان واحد ابيض ومثال صدق ما تحت المتضادين قولنا انسان ما ابيض
انسان ما ليس بابيض واما المهملات فقد يمكن فيها ان يصدق معا في مادة الممكنة و
قد يمكن فيها الكذب حكمها حكم المتضادة والسبب في ذلك ان الالف واللام وما
قام مقامهما في سائر الالسنة مرة يدل على ما يدل عليه الاسوار الكلية ومرة يدل على
ما يدل عليه الاسوار الجزئية فاذا دلت على ما تدل عليه الاسوار الكلية كانت قوتها قوة المتضادة
ومتى دلت على ما تدل عليه الاسوار الجزئية كانت قوتها قوة ما تحت المتضادة وذلك
انه قد يمكن ان يصدقا معا كقولنا الانسان ابيض الانسان ليس بابيض متى كان ما يدل
عليه الالف واللام هو ما يدل عليه السور البعض وقد يمكن ان يكونا معا كاذبين متى
كان ما يدل عليه الالف واللام هو ما يدل عليه السور الكلي وانما يمكن ان يوجد احد
هذه المتقابلات بالاحوال التي وصفت من اقتسام بعضها الصدق والكذب معا دائما
وصدقت بعضها معا وكذب بعضها معا متى حفظ فيها بان يوخذ للايجاب الواحد منها
سلب واحد وللسلب الواحد ايجاب واحد بسائر الشرايط التي قيلت لا متى اخذ
للايجاب الواحد اكثر من سالب واحد مثل ان يوخذ للموجب الكلي سالب كلي وسالب
جزئي مثل ان يوخذ مقابل قولنا كل انسان ابيض لا انسان واحد ابيض وليس كل انسان
ابيض او يوخذ للسالب الكلي موجب جزئي وموجب كلي مثل ان يوخذ مقابل قولنا
لا انسان واحد ابيض انسان ما ابيض كل انسان ابيض وانما كان ذلك كذلك لان السلب
الواحد انما يكون سلبا لايجاب واحد وكذلك الايجاب الواحد انما هو ايجاب لسلب واحد و
الدليل على ذلك ان السالب انما يسلب المحمول بعينه الذي اوجبه الموجب عن الموضوع
بعينه الذي اوجبه له الموجب سواء كان ذلك الموضوع من المعاني الكلية او من المعاني الشخصية
قرن به سور كلي او سور جزئي فانه ان كان المحمول في الايجاب غير المحمول في السلب او
الموضوع غير الموضوع في السلب لم يكن لذلك الايجاب سلبا لاخر ولا ذلك السلب ايجابا
اخر والايجاب او السلب يكون واحدا متى كان ما يدل عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى واحدا

سواء كان الموضوع شخصا او كليا قرن بالمعنى الكلي سور الكلي او لم يقرن به
مثل قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض الانسان ابيض الانسان ليس بابيض
اذا وضعنا الانسان والابيض يدلان على معنى واحد فاما اذا كان لفظ الموضوع فيهما
او المحمول ليس يدلان على معنى واحد فليس الايجاب واحدا ولا السلب واحدا مثال ذلك
لو وضع واضع للانسان والفرس اسما واحدا وهو ثوب مثلا فقال الثوب ابيض الثوب
ليس بابيض لم يكن هذا الايجاب ايجابا واحدا ولا هذا السلب سلبا واحدا وذلك ان
قولنا الثوب ابيض يدل على ايجابين لانه يدل على ما يدل عليه قولنا الانسان ابيض
والفرس ابيض وهما قضيتان لا واحدة وكذلك قولنا الثوب ليس بابيض يدل على
سلبين وهو قولنا الفرس ليس بابيض الانسان ليس بابيض وانما كان ذلك
كذلك لان اللفظ المشترك الذي هو قولنا ثوب يدل على ذلك القضية التي يكون
محمولها او موضوعها او كلاهما اسما مشتركا ليست واحدة بل قضايا كثيرة عددها
على عدة المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك واذا كان ذلك كذلك فالمتقابلات
التي تكون من امثال هذه القضايا المشتركة الاسماء ليس المتناقضة والشخصية
ليس يجب ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا وسيتولى هذا بنفسه متى يكون القضايا
التي موضوعها او محمولها معان كثيرة قضية واحدة ومتى لا يكون فهنا اذن نظير احوال
ينبغي ان تشترط في المتقابلات متى توجد فيها التقابل على ما وصفنا احدها ان يكون المحمول
والموضوع فيهما واحدا من جميع الجهات الا ان يكون ما يوخذ في احدهما بجهة ولا في الاخر
بغير تلك الجهة والاخر ان يكون الايجاب فيها واحدا والسلب واحدا وان لم يخل
المتقابل للايجاب الواحد سلبا واحدا فقد تبين من هذا متى يكون المتقابلة متقابلة وكم
اصناف المتقابلات وكيف احوال انواع التقابل ويتعاكس انواع ما يقتسم من هذه المتقابلات
الصدق والكذب اما في جميع المواد من الشخصية والمتناقضة اما في الامور الموجودة
في الزمان الحاضر والموجودة فيما مضى فواجب ضرورة ان يكون اقتسامها الصدق و
الكذب على ان يكون احدهما بنفسه هو الصادق والاخر هو الكاذب بحاصل في الحق

من الكاذب او لم نعرفه وذلك لان كون زيد موجودا الآن او غير موجود في البين نفسه
ان احد هذين القولين حق وهو صادق والآخر كاذب سواء تحصل لنا الصادق
من الكاذب او لم يحصل لنا اذ هو محصل الوجود في نفسه وكذلك الامر في الاشياء
الماضية وفي الامور الضرورية التي ليس شرطها في وجودها زمان واما الامور
الممكنة في الزمان المستقبل وهي الاشياء الممكنة فليس يقتسم بها الصدق و
الكذب على التحصيل في نفسها وذلك ليس الامر في هذه المتقابلات في هذه المادة
لانه من اقسام اما ان تكون مقتسمة للصدق والكذب او لا يكون ثم ان كانت
مقتسمة للصدق والكذب فاما ان يكون ذلك على التحصيل او على غير التحصيل
وان كانت غير مقتسمة للصدق والكذب فاما ان يكونا صادقين معا او كاذبين
معا او يوجد فيها الامران معا فان كان كل ايجاب وسلب يقتسم الصدق
والكذب على التحصيل في نفسه فواجب في كل شيء ان يكون اما موجودا واما
غير موجود فيجب على هذا من قال ان شيئا من الاشياء المستقبلة
انه سيكون وقال الآخر انه لا يكون ان يكون احد هذين القولين هو الصادق
والآخر هو الكاذب وذلك انه لا يمكن ان يوجد الامران معا في الكون
واللاكون وانما كانت طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق والقول الصادق
تابع لها لانه ان قال ان شيئا ما انه ابيض وكان صادقا فواجب
ان يكون خارج النفس ابيض ولو قلنا انه غير ابيض وكان صادقا فواجب
ان يكون خارج النفس غير ابيض ولو قلنا انه غير ابيض وكان صادقا كاذبا
فواجب ان يكون خارج النفس ابيض وكذلك عكس هذا وهو انه ان كان الشيء
خارج النفس ابيض فواجب ان يكون القول الصادق فيه انه ابيض والكاذب
انه ليس بابيض وان كان خارج النفس غير ابيض فالقول الصادق فيه انه ليس بابيض
والكاذب انه ابيض فان كان الايجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق
والكذب في الامور المستقبلة على ان احدهما محصل الوجود في نفسه في الامور المستقبلة

اقسام ها

ابيض وان كان كاذبا فواجب ان يكون خارج النفس صح

من وريه في وجودها او يمكن فيها شيء يوجد بالاتفاق وعن غير سبب محصل او لا يوجد شيء
فيه انه ممكن ان يكون وان لا يكون بل يكون كون الشيء او لا كونه ضرورة وذلك واجب لكون الصدق
والكذب في احد المتقابلين محصلا في نفسه وذلك انه ليس يجوز ان يخرج منها الا الوجود عن
الصادق من الايجاب كان او من سلب لانه لو جاز ذلك لما كان الصدق في احد المتقابلين
محصل الوجود في نفسه كان امكان كون الشيء ولا كونه على مثال واحد كما انه اذا
كان امكان كون الشيء ولا كونه على مثال واحد لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين
المتقابلين على محصل الوجود في نفسه ولا كون الشيء بالايجاب اولى منه بالسلب ولا بالسلب
اولى منه بالايجاب ولا يصح ذلك من اجل ان موجبا ان اوجبه او سالبا سلبه وجب
على هذا ان صار شيء من الاشياء ابيض في وقت من الاوقات ان يكون القول فيه من قبل ان
يصير ابيض انه سيصير ابيض قولا صادقا وضروريا ولكن يكون القول في كل شيء مكون انه
سيكون قولا صادقا كما كان غيره في حين تكونه حتى يكون صدق القول بانه موجود في الوجه
الحاضر كصدق القول بانه سيوجد في المستقبل فاذا كان ذلك كذلك ليس يمكن في الشيء
الممكن الذي هو غير موجود الآن وقيل فيه انه سيوجد ان لا يوجد وما كان لا يمكن
ان لا يوجد فمن المحال ان لا يوجد والشيء الذي من المحال ان لا يوجد فواجب ان يوجد وما هو
واجب فهو ضروري الوجود فجميع الاشياء اذن ضرورية الوجود واذا كان ذلك كذلك فليس ههنا شيء
يحدث بالاتفاق ولا شيء هو ممكن ان يكون وان لا يكون وذلك ان ما يحدث بالاتفاق
هو بهذه الصفة اعني كونه ليس واجبا كما ان لا كونه او لا كونه واجب فليس يحدث
عن الاتفاق وانما كان ليس يجوز ان نقول ان السلب والايجاب يجتمعان في الامور المستقبلة
حتى يكونا صادقين معا او يرتفعان عنها حتى يكونا كاذبين معا مثل ان يكون قولنا في
الشيء انه يمكن ان يكون ولا يمكن ان لا يكون صادقين معا او كاذبين معا فانهما ان كانا كاذبين
جميعا لزم عن ذلك لا يكون المتناقضان يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد و
ذلك شيء قد تبين خلافه وكذلك يلزم ان كانا صادقين معا ان يكون الشيء موجودا
معدوما معا وذلك محال مع انه يرتفع ايضا طبيعة الممكن وان كانا كاذبين ان

واذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصل الوجود في نفسه صح

قبل ان يكون صح

وايضا فانه يلزم ان كانا صادقين معا صح

يكون الشيء موجوداً او معدوماً فهذا ما يلزم من المحال ان فرضنا المتقابلات التي تقتسم الصدق والكذب
في جميع المواد تقتسمهما على التحصيل في الامور المستقبلة او لا تقتسمهما بان تصدقا معاً او
تكذبا معاً وهو ظاهر انه يلزم شناعات كثيرة لرفعها طبيعة الممكن وان الفا ان الامور المستقبلة
كلها ضرورية او انها تبطل الروية والاستعداد لدفع شر يتوقع او التاهب لخير
يحصل فيكون ما يراه الانسان من ان يفعل ما يجب كان ما لحق وان لم يفعل ما يجب لكن
ما يجب امراً باطلاً واحتقاراً لكما احتج انه يلزم هذا من الشنعة ان روى انسان في امر
حادث وقطع على انه يحدث في عشرة الاف سنة مثلاً واخذ في اعداد جميع الاسباب
الموجبة لحدوثه وكونه في هذه المدة الطويلة لو عمر وان انسان وروى اخر في هذه
المدة بعينها في منع حدوثه ونظر في جميع هذا الزمان في اعداد الاسباب التي تمنع
حدوثه لكان فعل كل واحد منهما باطلاً وجشاء رويته سقطاً لا معنى لها وذلك لان الاتفاق
منهما في نفسه لم يكن بهما الموجود سواء روى احدهما في ابطاله والاخر في وجوده
او لم يرو واحد منهما في ذلك فانه يجب على هذا ان لا تكون الارادة سبباً لحدوث شيء
من الاشياء بل تكون جميع الاشياء وتجري مجاريها بالطبع وعلى ما لا من احد المتقابلين
وان لم يرو منه في الحادث شيء من ذلك او في منع وجوده ويكون حكم من روى في الشيء
عشرة الاف سنة حكم من روى فيه زماناً يسيراً اي زمان كان بل يكون حكمه حكم من
لم يرو فيه اصلاً وهذه الاشياء كلها في غاية الشناعة وخلاف ما فطرنا
عليه وذلك انا نرى انه يمكننا ان نشاهد مبدأ حدوث الروية واخذ الاهبة له و
قد يظهر ايضاً في الامور التي تفعل ان في الاشياء ما بطبيعتها معدة لان يكون على
الشيء ومقابله على السواء فانها ممكنة ان يكون عنها الشيء او لا يكون على السواء وذلك
من جهة الفاعل والقابل معاً ومثال ذلك ان الثوب قد يمكن فيه ان يتمزق
من قبل ان يسبق اليه البلى وقد يمكن فيه ان لا يتمزق بل يبلى وذلك لان امكان
هذين المتقابلين في الثوب هو على السواء من جهة الفاعل والقابل وكذلك يجري الامر
في جميع الامور المتكونة في هذه المادة التي فيها هذا النوع من الامكان والقوة

سنة

الاهبة بعض النسخة [illegible]
صح

واذا كان

واذا كان هذا هكذا فظاهر انه ليس جميع الاشياء ضرورية بل يظهر ان الاشياء صنفان اما
ضرورية واما ممكنة والممكنة ثلاثة اصناف اما ممكنة على التساوي وهي التي لا يكون فيها
وجود الشيء احرى من عدمه ولا عدمه احرى من وجوده واما ممكنة على الاكثر وهي التي يكون
فيها احد المتقابلين احرى من الاخر بالوجود ولكن حدوث الاخر على الاقل وفي هذا الجنس
يوجد النوعان جميعاً من الممكن اعني الذي على الاكثر والذي على الاقل واما الضرورية
فمنها ضرورية باطلاق وهي الاشياء التي وجودها دائماً او عدمها دائماً ومنها ضرورية
لا باطلاق وهي الاشياء التي وجودها ضروري في الوقت الذي هي فيه موجودة او شيء عدمها
ضروري في الوقت الذي هي فيه معدومة وهذه ضربان اما اشياء محمولاتها ضرورية الوجود
لموضوعاتها ما دامت موضوعاتها موجودة مثل وجود النطق للانسان ما دام اذا
وجد ذلك الانسان او اشياء معدومة ما دامت موضوعاتها غير موجودة واما
اشياء موجودة ما دامت هي موجودة مثل وجود الانسان ما دام موجوداً
واذا كانت هذه هي اقسام طبيعة الوجود وكان واجباً ان يكون جهة اقتسام
السلب والايجاب للصدق والكذب مطابقاً لما عليه الوجود خارج النفس فظاهر ان المتقابلين
اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد انما يقتسمان الصدق والكذب في
اصناف الامور الضرورية على التحصيل في نفسه اعني على ان الصادق منهما والكاذب
محصل في نفسه خارج النفس وان لم يتحصل لنا معرفته وجهلنا كيف الامر فيه واما في
المادة الممكنة في الامور المستقبلة فانهما ايضاً يقتسمان الصدق والكذب وذلك
انه واجب ان يوجد احد المتناقضين فيما يستقبل لكن لا على التحصيل في انفسهما بل
على انهما في طبيعتهما من عدم التحصيل مثل ما هما عندنا ولذلك لا يمكن ان يحصل في هذا
الجنس معرفة اذ كان الامر في نفسه مجهولاً لكن ما كان من الممكن على الاكثر لا على التساوي
فان احد المتقابلين يخبر احرى بالصدق من الاخر اذ كان وجوده احرى من لا وجوده
وفي هذا الجنس يمكن ان يحصل المعرفة بحدوث الحادث منها قبل حدوثه امر يحدث
ما من شأنه ان يحدث على الاكثر فيعم كل متقابلين من شأنهما ان يقتسما الصدق والكذب

الذي على التساوي فليس احد المتقابلين بِاحرى بالصدق من الاخر واما في الممكن ما الكذب ص

انهما يقتسمان الصدق والكذب في الامور المستقبلة في المادة الممكنة لا على التحصيل لكن اما في الممكن على الاكثر فاحد المتقابلين فيهما احرى بالصدق من الاخر واما في الممكن على الاقل فان كذب احد المتقابلين فيهما احرى بالصدق من الاخر فقد تبين من هذا كيف اقتسام المتقابلين الصدق والكذب في جميع الامور وذلك فيان لنا بهما لم تقتسم الصدق والكذب بايام وهي المتناقضات في الشخصيات ولما كانت القضايا منها ثنائية وهي التي محمولها الكلمة ومنها ثلاثية وهي التي محمولها الاسم وانما سميت التي محمولها الكلمة ثنائية لانها مولفة من محمول وموضوع فقط وسميت التي محمولها الاسم ثلاثية لانها مولفة من محمول وموضوع وكلمة رابطة ومحمول وكان الاسم والكلمة التي تولف منهما القضايا ما الكون ثنا محصلين او غير محصلين فظاهر ان كل قضية ثنائية هي مولفة اما من اسم محصل وكلمة محصلة مثل قولنا الانسان يوجد واما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا اللانسان لا يوجد واما من اسم محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا الانسان لا يوجد واما من اسم غير محصل وكلمة محصلة مثل قولنا اللانسان يوجد لكن الكلمة الغير المحصلة لم تجر العادة باستعمالها في امثال هذه القضايا اعني الثنائية وذلك انه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل اذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل ولذلك ليس يوجد في الالسنة التي يستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة فلذلك يسقط من اصناف هذه القضايا الاربعة صنفان الصنف الذي اسم المحمول والموضوع فيه غير محصل والصنف الذي اسم المحمول فيه غير محصل ويبقى صنفان فيكون المتقابلات التي تلحقها اثنين والمعدودات اربع فاذا ضربناها في الزوجين من المتقابلات في الستة الازواج من المتقابلات المتقدمة تكون في القضايا الثنائية اثني عشرة والقضايا اربعا وعشرين ولان كل واحدة من القضايا الثنائية اما ان تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر واما ان تكون دالة على الزمان المستقبل واما ان تكون دالة على الزمان الماضي فاذا ضربنا هذه الثلثة في الاربع والعشرين قضية تكون القضايا

العزم

المحصل والكلمة المحصلة	اسم الغير المحصل والكلمة المحصلة	
زيد يوجد	لا زيد يوجد	
ليس زيد يوجد	ليس لا زيد يوجد	
الانسان يوجد	اللانسان يوجد	
ليس الانسان يوجد	ليس اللانسان يوجد	
كلا		

الموجودة

كما في صنف القضايا الثنائية ص

الموجودة في هذا الجنس اثنين وسبعين قضية وستا وثلثين متقابلة فان ضربناها في المواد الثلث التي هي الممكن والضروري والممتنع كانت القضايا المجتمعة من هذه مائتي قضية وستة عشرين قضية واما القضايا الثلاثية ومتقابلاتها ضعف متقابلاتها وذلك انه يتاتى فيها الاصناف الاربعة من المتقابلات اعني الصنف الذي يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا وهي التي يعرف بالبسيطة مثل الانسان يوجد عادلا الانسان ليس يوجد عادلا والصنف الذي يكون فيه اسماؤهما غير محصلين مثل قولنا اللانسان يوجد لا عادلا اللانسان ليس يوجد لا عادلا والصنفان الباقيان اعني الذي يكون احدهما محصلا والاخر غير محصل وذلك اما الموضوع واما المحمول وتقابل اللا فالقضايا الثلاثية التي موضوعها اسم محصل ومحمولها اما اسم محصل واما اسم غير محصل اذا وضعت مع متقابلاتها في شكل ذي اربعة اضلاع ووضعت المتقابلة منها على الضلعين الذين في عرض الصفحة والغير المتقابلة على الضلعين الذين في طول الصفحة التي تكون الموجبة من البسيط مع السالبة من المعدولة على ضلع واحد والسالبة من البسيط مع الموجبة من المعدولة على ضلع واحد ايضا وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم ايضا وليس يوجد حال العدميات مع المعدولة كحال المعدولة من البسيط وذلك في جميع اصناف المتقابلات الستة واعني بالقضايا العدمية ههنا القضايا التي يدل اسم محمولها اما على العدم الذي يقدم رسمه مثل قولنا الانسان جاهل واما على اخس الضدين مثل قولنا الانسان جائر ويتبين من ذلك اولا في المهملات وتضعها في شكل ذي اربعة اضلاع على ما شرطنا وتضع ايضا العدميات تحت المعدولة على مثال وضعنا المعدولة مع البسيطة وذلك بان نضيف الى الشكل ذي الاربعة الاضلاع شكلا اخر يشارك الشكل الاول في احد اضلاعه مثال ذلك انا نضع شكلا اب ج د ونضع الشكل المتصل به ه ز ونضع على ضلع ا ب الموجبة البسيطة ومقابلتها وهي الانسان يوجد عادلا الانسان ليس يوجد عادلا وعلى ضلع ج د السالبة المعدولة ومقابلتها وهي الانسان ليس يوجد لا عادلا

كحال القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم ص

اسم المحصل والكلمة المحصلة	اسم الغير المحصل والكلمة المحصلة		
زيد يوجد	لا زيد يوجد		شخصية
ليس زيد يوجد	ليس لا زيد يوجد		
الانسان يوجد	اللانسان يوجد		مهملة
ليس الانسان يوجد	ليس اللانسان يوجد		
كل انسان يوجد	كل لا انسان يوجد		[illegible]
لا شيء من الانسان يوجد	لا شيء من اللانسان يوجد		
كل انسان يوجد	كل لا انسان يوجد		[illegible]
ليس بعض الانسان يوجد	ليس كل اللانسان يوجد		[illegible]
بعض الانسان يوجد	بعض اللانسان يوجد		[illegible]
الانسان ذاهر يوجد	الا كل الانسان يوجد		[illegible]
بعض الانسان يوجد	بعض اللانسان يوجد		[illegible]
ليس بعض الانسان يوجد	ليس بعض اللانسان يوجد		[illegible]

سالبة بسيطة (الانسان ليس يوجد عادلا)	موجبة بسيطة (الانسان يوجد عادلا)
موجبة معدولة (الانسان يوجد لا عادلا)	سالبة معدولة (الانسان ليس يوجد لا عادلا)
موجبة عدمية (الانسان يوجد جائرا)	سالبة عدمية (الانسان ليس يوجد جائرا)

الانسان يوجد لا عادلا وعلى ضلع وتر السالبة العدمية ومقابلتها وهي الانسان ليس
يوجد جائرا الانسان يوجد جائرا فاذا تاملت هذه القضايا على هذا الوضع و
جدت التي على الاضلاع منها في عرض الصفح لا تتلازم لانها متقابلة وقد عرفت
فيما تقدم حال هذه التقابل واذا تاملت التي على الضلع منها في طول الصفح وجدت السالبة
المعدولة تلزم في الصدق عن الموجبة البسيطة وليس ينعكس الامر فيها وذلك انه اذا صدق
قولنا الانسان يوجد عادلا صدق قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا وليس يلزم
اذا صدق قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا ان يصدق قولنا الانسان يوجد عادلا
لان الانسان ليس يوجد لا عادلا يصدق على الانسان العادل وعلى الانسان الذي
لا يتصف بالعدل ولا بالجور وهو الصبي وعلى الانسان الذي ليس يوجد فاذا السالبة
المعدولة اعم صدقا من الموجبة البسيطة لانها تصدق على ثلثة والموجبة البسيطة على واحد
واذا وجد العام ليس يلزم ان يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام
مثال ذلك الحيوان والانسان فانه اذا وجد الانسان وجد الحيوان وليس يلزم اذا
وجد الحيوان ان يوجد الانسان واما السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة فانها
توجد في الصدق بعكس هذا اعني ان السالبة البسيطة تلزم عن الموجبة المعدولة من غير عكس
وذلك لان السالبة البسيطة اعم صدقا من الموجبة المعدولة واذا كان قولنا الانسان
ليس يوجد عادلا يصدق على الانسان الجائر وعلى الانسان الذي ليس بجائر ولا عادل وهو
الغير المدني وعلى الطفل وقولنا الانسان يوجد لا عادلا انما يصدق على الجائر فقط
لان قولنا لا عادل يدل على العدم والعدم يقع على الشيء عما شانه ان يوجد فيه في الوقت
الذي شانه ان يوجد على ما حد قبل فالموجبة المعدولة يصدق على واحد والسالبة
البسيطة على ثلثة واما اذا نظر تلازمهما في الكذب فيوجد الامر بعكس هذا اعني الموجبة
البسيطة لان قولنا الانسان يوجد عادلا لا يكذب على الجائر وعلى الانسان الذي
ليس بعادل ولا جائر وقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا انما يكذب على الجائر فقط
وكذلك تلك الحال في تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة في الكذب بعكس تلازمهما

يلزم عن السالبة المعدولة وذلك لان السالبة المعدولة اخص كذبا من الموجبة البسيطة

في الصدق

في الصدق اعني ان اللازم فيها بعيد عن عكسه واذا تاملت العدمية مع البسيطة في هذا التلازم
وجدت حالها في الصدق والكذب كحال المعدولة مع البسيطة واما التي على القطر فيها
وهو قطر آخر فهي متضادة من جهة المواد وستعرف حالها في المستقبل واذا وضعت
ساير اصناف المتقابلات بهذا الوضع وجدت حالها في التلازم حالا واحدة اعني
المتناقضات والتحتيات والمتضادة وما تحت المتضادة واما حال ما كان
منها على الاقطار في صنف صنف فتختلف وذلك ان منها ما يمكن ان يصدقا معا ومنها
ما يمكن ان يكذبا معا وارسطو لم يذكر من هذه الا التي ذكرنا ها فقط وارجا الامر فيها
الى كتاب القياس والقانون العام في تعرف هذه الملازمات ان كل مقدمتين ترى هذه
ان المتقضا اتفقتا في الكمية وهو السور واختلفتا في الكيفية وهو السلب والايجاب فهي
متلازمة ما عدا ان الاعم منهما يلزم الاخص واما التي لا تتلازم فهي المتقابلات على جهة
التضاد وعلى جهة التناقض كما قيل والقضايا الثلاثية اذا اخذ موضوعها باسم غير محصل
ومحمولها مرة باسم محصل ومرة باسم غير محصل حدث في هذا الجنس بسايط ومعدولات
موجبات وسوالب عن التي سلفت فيكون البسايط فيها ما كان محمولها اسما محصلا كما
كان ذلك في الصنف الاول من البسايط والمعدولات التي محمولها اسم غير محصل وذلك
ان اعتبار القضية في كونها بسيطة او معدولة من جهة المحمول لا من جهة الموضوع فيكون
البسيط الموجب في هذا الجنس مثل قولنا لا انسان يوجد عادلا وسالبتها لا انسان ليس
يوجد عادلا ويكون معدولتها الموجبة قولنا لا انسان يوجد لا عادلا وسالبتها لا انسان
ليس يوجد لا عادلا وهو بين ان ما بين المتقابلتين اللتين تحدث في هذا الجنس الثلاثية
اعني التي موضوعها اسم غير محصل عن المتقابلين اللتين تحدث في الصنف من
القضايا التي موضوعها اسم محصل فان موضوع هذه هو عدم موضوع تلك و
قد تحدث اصناف العدم الذي يدل عليها الاسم الغير المحصل في غير هذا الموضع وهذا
الصنف من القضايا اذا عمل منها سوالب فليس يقوم حرف السلب مقام حرف العدل
فيها ولا يحتاج اصحابها عن حاجة بل يسوغ ان يرتب حرف السلب فيها اما في ذوات

الاسوار فمع السور كالحال في الصنف الاول من القضايا الثلاثية واما في المهملات والشخصية
فمع الكلمة الوجودية واما حرف العدول فترتيبه فيها ابدا مع الموضوع حتى يكون [illegible]
في القضايا البسيطة السالبة من هذا الجنس فيؤتى فيه بحرف السلب مرتين وذلك
مع السور في القضايا المسورة ومع الموضوع ومع الكلمة الوجودية ومع الموضوع في
المهملات والشخصيات واما في المعدولة فثلاث مرات مرة مع السور او الكلمة الوجودية
وثانية مع الموضوع وثالثة مع المحمول وليس يجري احد حرفي السلب الاخر مثال ذلك
ان سلب قولنا كل لا انسان يوجد عادلا لا قولنا ليس كل لا انسان يوجد عادلا لا قولنا
ليس كل انسان يوجد عادلا وسلب قولنا كل لا انسان يوجد لا عادلا قولنا ليس كل لا انسان
يوجد لا عادلا وذلك بان يأتي في ذلك حرف السلب في ثلثة مواضع لا بان نأتي به في
موضعين مثل ان نقول ليس كل انسان يوجد لا عادلا وكذلك الحال في الثنائيات التي في
هذا الجنس اعني في البسيطة ههنا فانه قد قلنا انه لا يوجد فيها معدولة بحسب دلالة الاسم
المتعارفة فان حرف السلب في هذه ايضا ينبغي ان يترتب فيها مرتين مرة مع الموضوع
ومرة مع السور في ذوات السور او مع الكلمة نفسها في الشخصية والمهملات ولا يكتفى
باحدهما ايضا دون الاخر مثال ذلك انه كما ان سلب قولنا كل انسان يمشي وموضوعها
اسم محصل هو قولنا ليس كل انسان يمشي كذلك سلب قولنا كل لا انسان يمشي قولنا
ليس كل لا انسان يمشي لا قولنا ليس كل انسان يمشي ولا ليس كل انسان لا يمشي فان
حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدول ولا حرف العدول يقوم مقامه اذ كل واحد منهما
يرفع عن القضية شيئا غير الذي يرفعه الاخر وذلك لان حرف السلب في ذوات
الاسوار انما يرفع الحكم الكلي الذي تضمنه السور الكلي والحكم الجزئي الذي تضمنه السور الجزئي واما
حرف العدول فانما يرفع الموضوع الكلي والمحمول الكلي لا الحكم الكلي وذلك لان السور الكلي المقرون
بالقضية ليس يدل على ان المعنى الموضوع كلي فيكون رفعه رفعا للمعنى الكلي الموضوع بل انما يدل
على ان الحكم فيها على المعنى الكلي كلي وذلك بين في المهملات فانه ليس كونها غير ذوات الاسوار مما
لا يوجب ان يكون المعنى الموضوع فيها كلية اذ كانت دلالة الالفاظ عليها دلالة كلية مثل قولنا

مرة ما

الانسان

الانسان عادل الانسان ليس بعادل فان لفظ الانسان يدل على معنى كلي وان لم يقترن
به لفظة كل ولو كانت لفظة كل هي التي تدل على المعنى كلي لكانت لفظة الانسان
لا يدل على معنى كلي الا اذا اقترن بها كل ولذلك يجب ان يقترن حرف السلب في القضايا
المسورة التي موضوعاتها اسماء غير محصلة متلازمة كانت او متعاندة مع السور و
يعاد حرف السلب ثانيا مع الموضوع فان كانت معدولة اعيد ثالثا مع المحمول وان كانت
غير معدولة اكتفى باعادته مع الموضوع وقد تأتي مواضع في المادة الممكنة يكون فيها حرف
العدول قوته قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب في جميع المواد وتأتي مواضع
ليس يلزم ذلك فيها فاما المواضع التي قوة حرف العدول فيها قوة حرف السلب فهي القضايا
الشخصية اذا اخذت موضوعاتها موجودة في الوقت الذي من شأنها ان تتصف بالملكة
او العدم المقابل لها مثال ذلك انه اذا سأل سائل هل سقراط عدل او ليس بعدل وكان
الجواب الصادق فيه انه ليس بعدل فاجاب السائل مكان قولنا انه ليس بعدل انه لا عدل فان
قوة قولنا ههنا لا عدل هي قوة قولنا ليس بعدل اذ كان قولنا سقراط عدل او لا عدل
اذا اتفق ان وجد فيه الشرطان المتقدمتان يقتسمان الصدق والكذب على مثل
ما يقتسم قولنا سقراط عدل او ليس بعدل وقد يمكن في هذا الموضع كما يقول المغري
اذا كان قصد السائل ان يسلم المجيب مقدمة موجبة فاجابه بالسالبة بان يأخذ
بدل السالبة معدولة تشافيها فينتفع بها اذا وضعها مكان التي في الموضع الذي انما ينتفع فيه
بالموجبة لا بالسالبة مثل الصغرى من الشكل الاول فان الصغرى متى كانت سالبة في الشكل
الاول لم ينتفع بها في الانتاج على ما سيتبين في كتاب القياس وقد ينتفع السائل
بهذه الحيلة ايضا اذا اراد ان ينتج عن السالب شيئا مناقضا لكن ما قد بيناه
نحن به الموضع هو الاليق بغرض هذا الكتاب واما الموضع الذي لا يكون فيه قوة حرف العدول
اذا قرن مع الكلمة قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب فهي القضايا الكلية
في هذه المادة مثل ان يسأل سائل هل كل انسان حكيم او ليس كل انسان حكيما فيجيب
المجيب بدل قوله ليس كل انسان حكيما كل انسان لا حكيم وذلك ان الذي تقابل قولنا

الموجبة

جميع

كل انسان حكيم مقابلة يقتسمان الصدق والكذب دائما انما هو قولنا ليس كل انسان
حكيما لا قولنا كل انسان لا حكيما اذ كان قولنا حكيم ولا حكيم قوته قوة المتضادين وهو قولنا
كل انسان حكيم ولا انسان واحد حكيم والمتضادان يكذبان معا في هذه المادة كما تبين
قبل والمتقابل الذي بين الاسم المحصل والاسم الغير المحصل والكلم المحصل والغير
المحصل ليس هو من جنس مقابلة الايجاب والسلب فانه ليس قولنا لا انسان سلبا في الاسم الذي
يستعمل بها امثال هذه الاسماء على ما يدل عليه قولنا ليس بانسان فان قولنا ليس بانسان
يدل على موضوع سلب عنه الانسانية وان لم يصرح به في هذا القول فهو لذلك قول مركب
وكذلك في الكلم قولنا ليس يصح واما قولنا لا انسان ولا يصح فانه لا يدل دلالة السلب اذا اخذ
مفردا لم يقترن باسم ولا كلمة مصرح بها بل انما يدل قولنا لا انسان على عدم الانسانية
وقولنا لا يصح على عدم الصحة وهو المعنى المفهوم الذي يدل عليه قولنا مريض ويظهر انه
ليس ولا انسان دلالة السلب من ان السلب يصدق او يكذب واما قولنا لا انسان لا غير
فهو لا صادق ولا كاذب وذلك انه اذا كان قولنا انسان ليس بصادق ولا كاذب
ما لم يقترن به شيء مع انه يدل على ملكة وصورة موجودة فاحرى ان يكون قولنا لا انسان
لا يدل على صدق او كذب اذ كان ليس يدل على وجود محصل وانما يدل على وجود
غير محصل والقضايا التي موضوعها اسم غير محصل يوجد حال البسيطة منها و
المعدولة مثل ما زعم حال البسيطة والمعدولة في القضايا التي موضوعها اسم
محصل وذلك ان قولنا كل لا انسان يوجد لا عادلا هي الموجبة المعدولة في هذا
الجنس تدل على ما يدل عليه قولنا ليس يوجد شيء مما هو لا انسان عادلا دائما الى
البسيط وليس بين هذا الصنف من القضايا وبين الصنف من القضايا التي موضوعها
اسم محصل تلازم ولا تقابل واذا تبدل ترتيب اسم المحمول او الموضوع او
الكلم الرابطة في القضايا الثلاثية او اسم الموضوع او المحمول او الكلمة في
الثنائية مثل ان يتقدم ما شأنه ان يؤتى به آخرا من اجزائها او يؤتى به اولا ما
شأنه ان يؤتى به ثانيا او يؤتى متأخرا ما شأنه ان لا يؤتى به متقدما

[margin:] غير محصل وبين الصنف من القضايا التي موضوعها موضوعها اسم صح

وبالجملة ان غير ترتيبها او يبدل المحمول فيها محمولا والموضوع موضوعا فان النقيض
يبقى واحدة بعينها محفوظا الصدق ان كانت صادقة او الكذب ان كانت
كاذبة ومثال ذلك قولنا يوجد الانسان عدلا او يوجد عدلا الانسان فان
هذه النقيضة هي واحدة بعينها وكذلك قولنا زيد قائم وقائم زيد فانه لو لم تكن
القضايا التي لا تختلف الا في ترتيب اجزائها من التقدم والتأخر قضية واحدة
للزم ان يكون للنقيضة الواحدة اكثر من سالب واحد وقد تبين انه ليس للموجب
الواحد الا سالب واحد وذلك انه ان لم يكن قولنا يوجد الانسان عدلا
وقولنا يوجد عدلا الانسان قضية واحدة بل قضيتين مختلفتي المعنى وكان
سلب قولنا يوجد الانسان عدلا قولنا ليس يوجد الانسان عدلا وسلب قولنا
يوجد عدلا الانسان ليس يوجد عدلا الانسان وكان قولنا ايضا ليس يوجد
عدلا الانسان بين انه سلب لقولنا يوجد الانسان عدلا لزم ان يوجد لقولنا يوجد
الانسان عدلا سلبان احدهما قولنا ليس يوجد الانسان عدلا والآخر ليس يوجد عدلا
الانسان وهو سلب القضية التي وضعنا انها مغايرة في المعنى لقولنا يوجد الانسان
عدلا وهو قولنا يوجد عدلا الانسان فانه اعرف ان تحدين السلبين سلب
واحد مثل ان ذاتين الموجبتين موجبة واحدة فقد بان ان الاسماء والكلم
التي هي اجزاء القضايا اذا غير ترتيبها في القول عن العادة الجارية في
ذلك اللسان اعني عن الترتيب الذي هو الافصح وبقي المحمول محمولا والموضوع
موضوعا انها تبقى تلك القضية بعينها واذا اوجب اسم واحد لاسماء كثيرة من
اسم واحد فليس يكون ذلك الايجاب ايجابا واحدا ولا ذلك السلب سلبا واحدا كما
انه اذا اوجب اسم واحد لاسم واحد او سلب عنه لا يكون ايجابا واحدا
ولا سلبا واحدا ما لم يكن المعنى الذي يدل ذلك اللفظ الواحد عليه واحدا على قياس
ما سلف الا ان يكون تلك الاسماء الكثيرة مترادفة وهي التي يدل كل واحد منها
على معنى واحد او يكون ما يدل عليه الاسماء الكثيرة اجزاء حد او رسم لشيء

[margin:] او اوجب اسماء كثيرة لاسم واحد او سلب اسم واحد عن اسماء كثيرة او سلبت اسماء كثيرة صح

[margin:] تدل على معنى واحد وذلك اما بان يكون تلك الاسماء الكثيرة صح

واحد مثل قولنا الانسان حيوان والانسان ناطق فان المجتمع من هذين
المحمولين هو حد الانسان وذلك لان الانسان حيوان ناطق وكذلك لو كان
ايضا رسما له مثل قولنا الانسان حيوان والانسان ذو رجلين فان المجتمع
هو رسم للانسان وهو انه حيوان ذو رجلين ولفظ الانسان يدل دلالة
مجملة على ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين مفصلا فاما لو كانت المحمولات
الكثيرة ليس المجتمع منها واحدا فليس الايجاب لها ايجابا واحدا ولا السلب لها سلبا واحدا
وكذلك لو كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد فليس ذلك ايجابا واحدا ولا سلبا
واحدا ومثال ذلك حملنا الانسان انه ابيض وانه نحوي فان هذين اذا حملا
محمولين على الانسان فقيل الانسان ابيض نحوي لم يدل على معنى واحد الا بالعرض و
الحال في هذه كالحال في المحمول الذي هو لفظ مشترك يدل على اكثر من معنى واحد اذا حمل
على موضوع واحد او كالموضوع الذي هو لفظ مشترك اذا حمل عليه محمول واحد
ليس يدل على معنى واحد اعني انه كما ان القضية التي المحمول فيها لفظ مشترك ليست
قضية واحدة ولا القضية التي فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة كذلك الحال
في القضية التي توجب فيها معاني محمولا واحدا لموضوعات كثيرة يدل عليها باسماء متباينة
[كثيرة باسماء متباينة لموضوع واحد او التي توجب فيها محمولا واحدا صح]
اذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات والموضوعات الكثيرة معنى واحدا والقضايا
التي محمولها او موضوعها اسم مشترك لما كانت قضايا كثيرة لم يكن ان يكون
السؤال الجدلي منها سؤالا واحدا ولا الجواب الجدلي جوابا واحدا ان كانت
جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك الموضوع يصدق عليه المحمول
الواحد او كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك المحمول يصدق على
الموضوع الواحد او كانت المعاني الكثيرة من المحمول او كان لفظ المحمول او الموضوع
يدل لكل واحد منها على معان كثيرة الا ان جميع المعاني التي يدل عليها لفظ المحمول
صادقة على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع على نحو ما تبين في كتاب
الجدل فان المجيب على طريق الجدل ليس عليه ان يحمل على السائل سؤاله الى ان يفهم

تلك المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك اذ كان المجيب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة الشيء
الذي فيه يتناظران وانما قصد السائل على طريق الجدل ان يسلم المجيب احد جزئي النقيض الذي يرى
انه يضعه مقدمة يبطل بها وضع المجيب فمتى سال السائل المجيب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ
فسلم له المجيب احد طرفي النقيض فوضع السائل من احد تلك المعاني مقدمة يروم ان ينتج منها ما قصد
ابطاله على المجيب كان للمجيب ان يقول لم اسلم هذا المعنى وانما الذي سلمت معنى كذا وكذا فلا شيء
للسائل في تسليم المجيب له احد جزئي النقيض واما السؤال على طريق التعليم فيتقدم بالاسم المشترك لان [يكون منه]
على المعلم ان يصحح السؤال بتفصيل ما يدل عليه ذلك الاسم المشترك علمه ولذلك لا يكون هذا السؤال
سؤالا جدليا لان هذا النوع من السؤال قد يقتضي تفصيل ما يدل عليه الاسم المشترك مثال السائل
سائل ما هو العين فان المجيب له يقول انه يدل على معان شتى على الجارحة وعلى عين
الماء وعين الشمس وغير ذلك واما السؤال الجدلي فلما كان انما يسئل السائل فيه لجزئي النقيض
ليسلم له احدهما مثل ان يسئل هل كذا وكذا او ليس بكذا فقد يتبين انه لا يكون السؤال محدودا
لكون الجواب الذي يقع عليه محدودا وذلك انما يكون بالاسم المتواطئ ولما كانت المحمولات
الكثيرة التي تحمل على موضوع واحد يوجد باربعة احوال اما محمولات متى افردت
صدقت واذا جمعت صدقت وكان المجتمع منها محمولا واحدا وهو الذي قلنا ان المجتمع
منها يكون قضية واحدة واما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت الا ان المجتمع
منها ليس يكون محمولا واحدا الا بالعرض واما محمولات اذا افردت صدقت واذا
جمعت كان الكلام هذرا وفضلا واما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كذبت
فقد ينبغي ان يعطي القانون الذي يتبين به هذه المحمولات بعضها من بعض بعد ان تبين انه
ليس واجبا ان يصدق مفردا ما يصدق مجموعا من غير ان ينطوي في ذلك كذب ولا فضل
فنقول انه ليس يلزم ان يكون جميع المحمولات التي يصدق فردا يصدق مجموعا من غير ان يكون
الكلام هذرا او فضلا وذلك يبين من قبل المواد ومما يلحق هذا الموضع ان يسلمه من الشناعة
اما من قبل المواد فانه قد يصدق على زيد انه طبيب ويصدق عليه انه بصير حاذق
وليس يلزم ان يصدق عليه الامران جميعا حتى يقال انه طبيب بصير واما الشناعة

الذي يلحق من قال ان كل ما يصدق مفردا يصدق مجموعا من غير ان يلحق القول هذا
فاحشا انه ان كان قولنا في زيد انه انسان حسن وانه ابيض حسن فيجب ان يكون القول المجموع منهما
حسنا من ان يكون زيد انسانا ابيض حسنا كالذي حملنا عليه انه انسان ابيض وانه ابيض
انما محمولان مفردان فقد يجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض ابيض وكذلك اذا اخذنا هذا
القول بجزء محمول واحد مفرد واخذنا القول الاول بجزء محمول مفرد صدق عليه انه انسان
ابيض انسان ابيض ابيض من غير ان يكون في الكلام هدر ولا فضل وان مر الامر الى غير نهاية
وذلك شنيع وايضا فانه اذا حملت عليه مفردات كثيرة لزم ان يصدق عليه جميعها جملة اذا لم
يعرض عن تلك المفردات اعني اذا ركب بعضها الى بعض وهي متباينة فيصدق على
الموضوع الواحد اشياء غير متناهية مثل انه لو صدق عليه انه انسان وانه ابيض وانه مشي
فيجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض مش وانه انسان انسان ابيض مش وانه انسان
انسان ابيض ابيض مش وكذلك انه ابيض ابيض ومش ومش فتكون المحمولات الصادقة
عليه غير متناهية فقد حصل تبين من هذا انه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا
على ما كان يرى كثير من القدماء واذ قد تبين هذا فلننظر متى تكون من المعاني الكثيرة الحمل
على معنى واحد من الموضوع الواحد الذي يحمل عليه معان كثيرة قضية واحدة وذلك بان يكون المجتمع
من تلك المعاني الكثيرة معنى واحدا وصادقا ومتى لا يكون فنقول انه متى لم يكن حمل تلك المعاني
الكثيرة على الموضوع حملا بالعرض ولا كان احدهما منطويا في الاخر ومضمرا فيه اعني ان يكون
الشرط مضمرا في المشترط فيه واحد من ذلك ان يكون الشرط هو بعينه دون الشرط مثل
ان نقول ان زيدا الابيض ابيض فانه لم يكن ذلك على جهة التاكيد فان المجموع من تلك
المعاني يكون معنى واحدا فاما متى كان حملها بالعرض مثل قولنا في زيد انه ابيض وانه
مش فانه ليس المحمولان معنى واحدا وكذلك متى كان احدهما محصورا في الاول لان الكلام
يكون بلغو فضلا مثل قولنا في زيد انه انسان حي على جهة تقييد الانسان بالحي فان لفظ الانسان
قد انطوى فيه الحي ولذلك كان تقييدنا اياه بالحي هدرا لا تقييد الجنس بالفصل في سائر
المحمولات الكثيرة من هذين الصنفين اعني من الحمل الذي بالعرض ومن لا يكون احدهما

منحطا

منحطا في الاخر فالقضية تكون واحدة مثل قولنا في الانسان انه حيوان وانه ذو رجلين
واما الاشياء التي يصدق مجموعها في الحمل على شيء ما اذا قيد بعضها ببعض فمنها ما يصدق اذا افردت
ومنها ما ليس يصدق والعادة فيما التي يجتمع فيها شيئان احدهما ان لا يكون في المشترط
في القول شيء مقابل الشيء الذي اشترط فيه وقيد به وذلك انه ليس يخلو ان يكون من انحاء التقابل
الاربعة كان ظهور ذلك التقابل بحسب ما يدل عليه اسمه مثل قولنا حيوان ميت فان الميت
ضد الحيوان من جهة دلالة هذا الاسم عليه اعني اسم الحيوان او كان ظهور ذلك على جهة
ما يدل عليه هذا الاسم بل من جهة دلالة الحد او الرسم مثل قولنا انسان ميت فان الانسان انما
يظهر انه مقابل للميت من جهة حده الذي هو انه حيوان ناطق فمتى الحقه المقابل في امثال
هذه المفردات كذبت اذا افردت فانه يصدق على الميت انه انسان ميت وليس يصدق عليه
انه انسان والشرط الثاني ان لا يكون الحمل المقيد على الموضوع بالعرض اي من اجل غيره بل
بالذات اي من اجل ذاته فانه اذا كان محمولا بالعرض على هذه الجهة كذب اذا افرد مثل قولنا
امرؤ القيس موجود شاعرا او موجود متوهما فانه اذا افرد هذا فقيل امرؤ القيس موجود
كان كذبا اذ هو الان معدوم والسبب في ذلك ان لفظ قولنا موجود هو محمول على امرئ
القيس من جهة انه متوهم او شاعر لا حملا اوليا من اجل ذاته اي بالاطلاق وقولنا فيه انه
موجود من جهة ما هو في الذهن متوهما هو قول صادق ولذلك امكن فيما اذا اخذت
بهذه الجهة لفظ الموجود ان يصدق على المعدوم كما ان لفظ غير الموجود اذا حملت على الشيء
من اجل غيره صدقت على الشيء الموجود وليس يصدق عليه اذا حملت عليه من اجله مثل قولنا
في زيد المتوهم انه غير موجود حاليا فانه ليس يصدق عليه انه غير موجود بالاطلاق
كما ليس يصدق على المعدوم انه موجود بالاطلاق فاذن متى لم يكن في الشرط او المقيد مقابل
الشيء المقيد من داخل الشيء المقيد بحده او اسمه ولا كان هناك محمول من اجل غيره فانه واجب
متى افردت امثال هذه في الحمل ان يصدق فرادى كما صدقت مجموعه

الفصل الرابع

ولما كانت القضايا منها ذوات الجهات ومنها ما هي غير ذوات جهات وهي التي اللفظ فيها
تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع مثل قولنا الانسان واجب ان يكون حيوانا او ممكن

الكون فليسوا وكانت احسن الفاظ الجهة جهتان احدهما الضرورى وما يتبعه على
اللزوم ويعد معه وهو الواجب والممتنع الذي هو ايضا احد قسميه اذ كان الضرورى
اما ضرورى الوجود واما ضرورى العدم وهو الممتنع والثانية الممكن. وما يتبعه على
جهة اللزوم ويعد معه مثل قولنا محتمل فقد يسعى لنا ان ننظر في المتقابلات في هذا الجنس
اى من وفي المتلازمة ايضا منها وذلك في المعدولة جهتها ايضا والبسيطة وانما
صارت الفاظ الجهات جهتين لانه انما قصد بها الذكور. ودلالتها مطابقة للموجود
والموجود قسمان اما بالقوة واما بالفعل والضرورى يدل على ما بالفعل والممكن.
يدل على ما بالقوة فلننظر في المتقابلة منها اولا ثم في المتلازمة فنقول انه قد يظهر في بادى
الرأى ان حرف السلب ينبغى ان يوضع في امثال هذه القضايا مع اللفظ الوجودى
التى هى الرابطة لا مع المحمول كالحال في القضايا الغير ذوات الجهات وذلك لان
سلب قولنا الانسان يوجد عدلا هو قولنا الانسان ليس يوجد عدلا لا قولنا
الانسان يوجد لا عدلا وذلك انه لما كانت الايجاب والسلب يقتسمان الصدق
والكذب على جميع الاشياء فان وضعنا ان السلب لقولنا الانسان يوجد عدلا قولنا
الانسان يوجد لا عدلا وجب ضرورة في هذين القولين ان يقتسمان الصدق
والكذب على جميع الاشياء حتى يلزم ان كان قولنا في الخشبة مثلا انها توجد عدلا
كاذبا فالحكم الصادق عليها انها توجد لا عدلا لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا
يقتسمان الصدق والكذب على الانسان فقط فقد يجب ان كان للخشبة يوجد لا عدلا
ان يصدق عليها الخشبة انسان لا عدلا وذلك في غاية الاستحالة واذا كان
حرف السلب انما يوضع في القضايا الثلاثية مع الكلمة الوجودية فقد يظن ان الحال
في القضايا ذوات الجهات على هذه الحال فيكون على هذا سلب قولنا في الشيء انه
يمكن ان يوجد قولنا انه يمكن ان لا يوجد لانه قد يظهر انه يصدق على الشيء الواحد
ان نقول فيه انه يمكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد ومثال ذلك ان ما يمكن ان ينقطع
فقد يمكن ان لا ينقطع وما هو ممكن ان يمشى فهو ممكن ان لا يمشى وذلك لان الممكن هو ما ليس

منطق ر

الفارق

بضرورى

١٦٠٦

بضرورى الوجود ولذلك قد يمكن فيه ان يوجد وان لا يوجد ولما كان المتقابلان ليس
يمكن فيهما ان يجتمعا على الصدق في شيء واحد تبين انه ليس سلب قولنا يمكن ان يوجد
قولنا يمكن ان لا يوجد واذ قد تبين ان حرف السلب في هذه القضايا اعنى ذوات الجهات
لا ينبغى ان يوضع لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية فقد يجب ان يوضع مع الجهة
فيكون سلب قولنا في الشيء انه يمكن ان يوجد قولنا انه ليس يمكن ان يوجد وكذا الامر
في جميع الجهات التي عددنا وذلك واجب فانه كما ان في القضايا التي ليست بذات
جهة انما كان يقرن حرف السلب بالشيء الذي هو في الحمل بمنزلة الصورة وهو الكلمة الوجودية
لا بالشيء الذي تتنزل منزلة المادة وهو المحمول كذلك ههنا انما يوضع حرف السلب على الشيء
الذي تتنزل من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات الجهات من المحمول
من الجهة وذلك لان الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة تدل على
حال المحمول من الموضوع صارت الكلمة الوجودية نسبتها الى المحمول في هذه القضايا نسبة
الصورة الى المادة ولما كانت هذه النسبة بعينها هى نسبة الجهة الى الكلمة الوجودية وذلك
انها قد تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع كانت نسبتها ايضا الى الكلمة الوجودية نسبة الصورة
الى المادة واذا كانت النسبتان واحدة وكان حرف السلب هنالك يوضع مع
الكلمة فيجب ان يوضع ههنا مع الجهة وبالجملة فهو ظاهر بنفسه ان سلب قولنا يمكن ان يوجد
قولنا ليس يمكن ان يوجد اذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دائما ولما كان قولنا
يمكن ان يوجد وان لا يوجد فليست متناقضات بل متلازمات وكذلك سلب قولنا واجب
ان يوجد قولنا ليس واجبا ان يوجد وسلب قولنا واجب ان لا يوجد من المعدولة الواجبة
قولنا ليس واجبا ان لا يوجد وكذلك سلب قولنا ممتنع ان يوجد قولنا ليس ممتنعا
ان يوجد وسلب قولنا ممتنع ان لا يوجد قولنا ليس بممتنع ان لا يوجد فهذه
هي القضايا المتقابلة في هذا الجنس واما المتلازمة فعلى ما اقوله اما الموجبة
الممكنة البسيطة وهي قولنا يمكن ان يوجد فانه يلزمها اثنتان السالبة الممتنعة مثل
قولنا ليس ممتنعا ان يوجد والسالبة الواجبة وهي قولنا ليس واجبا ان يوجد واما الموجبة

يمكن ان لا يوجد من المعدولة
الممكنة هو قولنا ليس يمكن ان
لا يوجد وسلب قولنا صح

الممكنة المعدولة مثل قولنا ممكن ان لا يوجد فانه يلزمها بحسب الكشف والاعرف اثنتان احديهما سالبة
الواجب المعدولة وهو قولنا ليس واجبا ان لا يوجد والثانية سالبة الممتنع المعدولة
وهي قولنا ليس ممتنعا ان لا يوجد واما سالبة الممكن البسيط وهي قولنا ليس بممكن ان يوجد
فانه يلزمها اثنتان ايضا احديهما موجبة الواجب المعدولة وهو قولنا واجب ان لا يوجد
والثانية موجبة الممتنع البسيط وهو قولنا ممتنع ان يوجد واما سالبة الممكن المعدولة مثل
قولنا ليس بممكن ان لا يوجد فانه يلزمها اثنتان احديهما موجبة الواجب البسيط وهي قولنا
واجب ان يوجد والثانية موجبة الممتنع المعدولة وهي قولنا ممتنع ان لا يوجد فلنضع
المتقابلات منها في عرض الصفح والمتلازمات بعضها تحت بعض ليتأتى ذلك على هذا الرسم

ممكن ان يوجد	ليس بممكن ان يوجد
ليس واجبا ان يوجد	واجب ان لا يوجد
ليس ممتنعا ان يوجد	ممتنع ان يوجد
ممكن ان لا يوجد	ليس بممكن ان لا يوجد
ليس واجبا ان لا يوجد	واجب ان يوجد
ليس ممتنعا ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد

فاذا تأملنا هذا اللزوم المشهور وتعقبناه وجدنا قولنا ممتنع وقولنا ليس بممتنع
تلزمان قولنا ممكن وليس بممكن اعني ان السالب من الممتنع يلزم النقيض منها
لم النقيض الموجب منها يلزم السالب الا ان ذلك على القلب اعني ان السالب
من الممتنع يلزم الموجب من الممكن والموجب من الممتنع يلزم السالب من الممكن. فاما
القضايا الواجبة فان اللازمة منها الممكنة ليس هو النقيض بل الضد اعني ضد
الموجبة الواجبات يناقض السالبة الواجبة وهي قولنا واجب ان لا يوجد وذلك
انه ليس يلزم هذه المقدمة التي هي قولنا واجب ان لا يوجد اللازم عن قولنا ليس
ممكنا ان يوجد قولنا ليس واجبا ان يوجد الذي هو اللازم عن قولنا ممكن
ان يوجد يصدق عليه ليس واجبا على ما وضع وذلك انهما قد يمكن ان يصدقا
على شيء واحد بعينه لان ما هو واجب ان لا يوجد يصدق عليه ليس واجبا ان يوجد
بل قولنا واجب ان لا يوجد ضد قولنا واجب ان يوجد الذي هو نقيض قولنا
ليس واجبا ان يوجد بل قولنا والسبب في ان لزم الممكنة السالبة البسيط موجبة
الواجب المعدولة ولزم سالبة الممكن المعدولة موجبة الواجب البسيط الممتنع هو
موجبة ضد الواجب وان كانت في قوتها في الضرورة قوة واحدة واذا كانت السالبة
الممكنة البسيطة يلزمها الممتنع الموجبة البسيط وكانت الممتنع الموجبة البسيط ضد الموجبة

الواجب البسيط

الواجب البسيط لزم ضرورة ان يتبعها ضد الموجبة الواجبة البسيطة وهي الموجبة الواجب
المعدولة ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة يلزمها الممتنع المعدولة الموجبة
وكانت الممتنع المعدولة الموجبة ضد الواجب المعدولة الموجبة وجب
يلزمها ضد الواجب ضد الواجب المعدولة الموجبة هي الواجبة البسيطة الموجبة
لكن اذا تعقب هذا فقد يظن ان الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما
يلزم من الممتنع اعني ان النقيض فيها يلزم النقيض لكن على غير الجهة الاولى لانه
ليس يصح ان يكون اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد قولنا ليس واجبا ان يوجد الذي
هو نقيض قولنا واجبا ان لا يوجد اللازم عن قولنا ليس ممكن ان يوجد لا قولنا ليس واجبا
ان يوجد ويكون اللازم عن قولنا ممكن ان لا يوجد الواجب قولنا ليس واجبا ان يوجد
لا قولنا ليس واجبا ان لا يوجد كما فرضناه في الوضع الاول واما كيف يظهر ان اللازم
عن قولنا ممكن ان يوجد قولنا ليس واجبا ان لا يوجد لا قولنا ليس واجبا ان يوجد
فانه يتبين من بيان ان قولنا ممكن ان يوجد هو لازم عن قولنا واجب ان يوجد
فاما كيف يتبين فانا قد اوردنا ذلك ان قولنا واجب ان يوجد اما ان يصدق عليه
ممكن ان يوجد او قولنا ليس ممكن ان يوجد لان قولنا ممكن ان يوجد وليس ممكنا ان يوجد
والمتناقضات يقتسمان الصدق والكذب على جميع الاشياء فان لم يصدق عليه قولنا
ممكن ان يوجد فصدق عليه قولنا ليس ممكن ان يوجد لكن ان صدق عليه قولنا ليس ممكن
ان يوجد صدق عليه قولنا ممتنع ان يوجد وكان هذا يلزم قولنا ليس ممكن ان يوجد واذا
صدق عليه قولنا ممتنع ان يوجد لزم عن ذلك ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممتنعا
ان يوجد وذلك خلف لا يمكن فان الصادق على قولنا واجب ان يوجد قولنا ممكن
ان يوجد لانه اذا كذب احد النقيضين صدق الآخر واذا تقرر ان قولنا ممكن ان يوجد
يلزم قولنا واجب ان يوجد فاقول ان اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد هو نقيض
الواجب السالبة المعدولة التي هي قولنا ليس واجبا ان لا يوجد برهان ذلك انه لا
ان يكون اللازم عن ذلك اعني عن الممكنة البسيطة الموجبة سالبة الواجب البسيط او موجبة

ليس واجبا ان يوجد ‏ الممكن ان يوجد

الواجب البسيط او موجبة الواجب المعدولة او سالبة الواجب المعدولة فان كانت سالبة
الواجب البسيط على ما وضعنا وهي قولنا ليس بواجب ان يوجد وقد كانت
الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن موجبة الواجب البسيط لزم ان يلزم عن الواجب البسيط نقيضها
وهو سالبة البسيط لانه يأتي القول بكذا انما كان واجبا ان يوجد فيمكن ان يوجد وما هو
ممكن ان يوجد فليس واجبا ان يوجد فاذن ما كان واجبا ان يوجد فليس واجبا ان يوجد
هذا خلف لا يمكن فان النقيضين لا يمكن فيهما ان يصدقا معا واذا لم يلزم منها سالبة الواجب
البسيط فلم يبق ان يلزم عنها الا موجبة الواجب البسيط او المعدولة او سالبة الواجب
المعدولة لكن موجبة الواجب البسيط او المعدولة ليس يصدق واحدة منهما مع الموجبة
الممكنة وذلك ان ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن ان يوجد وان لا يوجد وما هو ممكن ان يوجد
وان لا يوجد فليس هو واجبا ان يوجد ولا واجبا ان لا يوجد وذلك بين بنفسه فاذا كان
واجبا ان يلزم واحدة من قضايا الواجب الاربعة الممكنة البسيطة وقد تبين ان الثلاث
منها ليس يلزمها فلم يبق ان يكون اللازم لها الا قولنا ليس بواجب ان لا يوجد وهي
سالبة الواجب المعدولة وذلك واجب ايضا لانه لا يعرض عنه المحال العارض فيما تقدم
من وضعنا ان عن الممكن يلزم الواجب فانه قد يلزم قولنا واجب ان يوجد قولنا ليس
واجبا ان لا يوجد اذ كانا يصدقان معا على شيء واحد لكن قد يعرض شك فيما بينا
ان قولنا ممكن ان يوجد يلزم عن قولنا واجب ان يوجد وذلك انه ان لم يكن يلزم
فنقيضه يلزم ونقيضه اما ان يكون قولنا ليس ممكنا ان يوجد واما قولنا ممكن
ان لا يوجد لكن ان لزم قولنا ليس ممكنا ان يوجد لزم المحال المتقدم الذي فرغنا
من ذكره وان لزم قولنا ممكن ان لا يوجد لزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد
يمكن ان لا يوجد وذلك خلف لا يمكن فهذا القول يجب عنه ان يكون اللازم عن
قولنا واجب ان يوجد قولنا ممكن ان يوجد لكن اذا فرضنا ان اللازم عن قولنا
ممكن ان يوجد كان الشيء الذي يمكن فيه ان يوجد ممكن فيه ان لا يوجد وقد يلزم
ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممكن ان لا يوجد وذلك خلف لا يمكن واذا كان

القول الاول يوجب ان يكون اللازم عن قولنا واجب ان يوجد قولنا ممكن ان يوجد والثاني يبطل ان يكون
الممكن يتبع الواجب ويلزمه فتبين انه يجب ان يكون ما اثبت القول الاول من طبيعة الممكن انه
لازم عن الواجب غير ما نفاه الثاني فالممكن اذن ليس يقال على الزمن معنى واحد وذلك ايضا
بين بالاستقراء فانه يظهر ان ليس كل ما يقال انه ممكن ان يفعل كذا او يقبل فيه قوة على
ان لا يفعل وان لا يقبل وذلك ان الاشياء التي تقال ان فيها قوى فاعلة توجد على ضربين
اما قوى مقرونة بنطق وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة واما قوى ليست مقرونة بنطق
مثل التسخين الذي للنار والتبريد الذي للثلج فاما القوى المقرونة بالنطق فان فيها قوة على ان يفعل
الاضداد اعني ان يفعل وان لا يفعل ومثال ذلك المشي فان في الانسان قوة ان يمشي
وان لا يمشي على السواء واما القوة التي ليست مقرونة بنطق فان فيها قوة على احد
الاضداد فقط ومثال ذلك النار فانها انما فيها قوة على التسخين فقط لا على
ان لا يسخن الا بالعرض وذلك اما عند ما لا تجد موضوعا يقبل السخونة واما عند
ما يعوقها عائق عن الفعل الذي انما يطلع في ذلك الموضوع وقد يوجد في القوى
المنفعلة التي لا نطق لها ما يقبل المتقابلين على السواء واذا كان هذا هكذا فليس كل
ممكن فهو ممكن لان يقبل الاشياء المتقابلة ولا ايضا الممكن ما لا يقال عليه بتواطؤ حتى
يكون نوعا واحدا بل اسم الممكن مما يقال باشتراك الاسم وذلك انا قد نقول ممكن
فيما هو موجود بالفعل وقولنا انه ممكن انما هو يعني ان هذه الحال الموجودة
له بالفعل قد كانت ممكنة له والا لم يكن يقبلها وهذا صدق وان لم يتقدم الان
فيه بالفعل ما زمان او وجد بهذه الصفة ومنه ما يقال انه ممكن يعني ان من
شأنه ان يوجد في المستقبل وهذا الامكان انما يوجد في الاشياء المتحركة
وحدها فاسدة كانت او غير فاسدة الا انه ما كان منه في الاشياء الغير الكائنة
الفاسدة واجب مثل طلوع الشمس غدا وما كان منه في الاشياء الفاسدة فليس يكون
واجبا واما الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد في الاشياء الغير المتحركة وهذا
الصنف من الممكن هو الذي يلزم الواجب واما الصنف الاول فليس يلزم الواجب

وذلك ما كان منه في الأشياء الفاسدة لكن قد ينبغي أن تتبع لزوم الممكن إذا كان أعم من الواجب
وذلك أنه يقع على الواجب وغير الواجب فقد يجب أن يكون لازما عنه على جهة ما يلزم
الأعم الأخص أعني على جهة ما يلزم الحيوان الإنسان قال وإذ قد بينا الحال في ذلك
فقد يجب أن نضع الأول الذي يقع السلب له في هذا اللزوم قولنا واجب أن يوجد
وليس واجبا أن يوجد إذ كان هذا هو المبدأ لهذه كلها ثم نتأمل ما يلزم ذلك من تلك القضايا
الباقية قال وهذا أيضا قد فعل في كتاب القياس فإن غرض الأمر في ذلك الموضع وإنما كان
الواجب هو المبدأ لهذه لأن الأشياء الواجبة الأزلية الموجودة بالفعل على
ما تبين في العلوم النظرية ولما كانت الأشياء الأزلية أقدم وجب أن تكون الأشياء
التي هي بالفعل أقدم من الأشياء التي هي بالفعل تارة وبالقوة تارة ولذلك بعض الموجودات
يوجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الأول وبعضها بالفعل تارة وبالقوة
تارة وهي الأشياء الكائنة الفاسدة وبعض الأشياء مع القوة فقط من غير أن تخارجها
مثل الحركة وبالجملة وجود غير المتناهي من جهة ما هو غير متناه على ما تبين أيضا في
العلم الطبيعي فهذه جملة ما نتكلم به في القضايا ذوات الجهات

الفصل الحا[illegible]

قال ولما كانت الأقاويل المتقابلة إما متقابلة بالإيجاب والسلب وإما متقابلة بأن
موادها متضادة وهي الأقاويل التي محمولاتها متضادة وكانت توجد في الحق
التي محمولاتها متضادة ما يشبه الأشياء الكثيرة من المتقابلات من جهة الإيجاب و
السلب التي تقدم القول فيها فقد يجب أن ننظر ههنا أي هذه الأقاويل أشد تضادا
وأبعد تباينا في الاعتقاد هل المتضادة على طريق الإيجاب والسلب أو المتضادة
على طريق اعتقاد الضد مثال ذلك أن قولنا كل إنسان عدل تقابله قولان
أحدهما ولا إنسان واحد عدل وهو المقابل على جهة السلب والآخر قولنا كل
إنسان جائر وهو المقابل على جهة الضد فأي هذين هو أشد مضادة
لقولنا كل إنسان عدل هل قولنا ولا إنسان واحد عدل أو قولنا كل إنسان
جائر فنقول إنه إذا كانت الألفاظ إنما تدل على المعاني التي في النفس وكان

قد يوجد

قد يوجد ذلك في الذهن من اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده أو اعتقاد شيء ما واعتقاد سلب
فبين أنه إنما يتبع في القول أنه ضد للقول أو مقابل له من جهة تقابل الاعتقادات التي في
النفس إما باعتقاد الضد أو باعتقاد السلب وإذا كان الأمر كذلك فقد ينبغي أن ننظر أي الاعتقاد
هو الذي في الغاية من التضاد والتباين للاعتقاد الصادق أو الكاذب
هل اعتقاد ضده أو اعتقاد سلبه مثال ذلك إذا اعتقدنا في شيء ما أنه خير وكان ذلك
عقدا صادقا مثل اعتقادنا في الحياة أنها خير فليكن أيضا ههنا اعتقادان
كاذبان متقابلان له أحدهما أنها شر والآخر أنها ليست بخير فأي من هذين الاعتقادين
الكاذبين في الحياة هو الذي في غاية التضاد في الذهن للاعتقاد الصادق الذي
هو قولنا الحياة خير هل اعتقادنا أنها شر أو اعتقادنا أنها ليست بخير فنقول
إن التضاد الموجود في الاعتقاد أعني الذي في غاية التباين فيه يشبه التضاد الموجود
خارج النفس في المواد فهل يجب أن يكون ما كان من الأشياء أكثر تضادا خارج النفس
هو أشد تضادا في الاعتقاد أم لا فنقول إنه لما كان الشيئان اللذان يتضادان
خارج النفس متضادين أقل تضادا في الاعتقاد من الشيئين اللذين يتضادان
بمضادة واحدة أو كانا مع ذلك غير متضادين في الاعتقاد بل أكثر ذلك
هما متلازمان مثل اعتقادنا أن الحياة خير والموت شر فإن هذين القولين متضادان
بالمحمول والموضوع خارج النفس فبين أنه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد
هو التضاد الموجود خارج النفس إذ لو كان سببه لكان ما هو أكثر مضادة خارج
النفس أحرى أن يكون مضادة في الاعتقاد وإذا كان ذلك كذلك فما كان مضادة
في الاعتقاد من قبل المواد فهو أحرى أن لا يكون هو المضاد بالإطلاق في الاعتقاد
وأما التضاد الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الإيجاب والسلب فليس كذلك موجودا
فيه من قبل غيره بل من ذاته ومن قبل حال موجودة فيه في الذهن والذي التضاد
فيه من قبل ذاته أحرى أن يكون مضادا من الذي التضاد فيه من قبل غيره وأيضا
فإنه إذا كان عندنا اعتقادان في شيء أنه خير وكان عقدا صادقا فإنه ليس كل اعتقاد
كالعلم مثلا

خارج النفس سببا للتضاد في الاعتقاد

كاذب كان عندنا في ذلك الشيء هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق مثل ان يكون
عندنا فيه انه شيء آخر مما ليس هو موجوداً له او انه ليس شيئاً آخر مما هو موجود له فان الاعتقاد الذي
من نوع نهاية وانما الاعتقاد الذي يضاد ذلك الاعتقاد وفيه اعتقاد واحد وهو الاعتقاد
الذي يرى انه يقسم الصدق والكذب في تمام الاعتقاد الاول وهذان هما الاعتقادان
اللذان يعرضان جزئي بعض في المطالب يقع بعد ذلك فيهما الشبهة والحيرة اي منهما هو
الصادق واي منهما هو الكاذب واما الاعتقادان اللذان يمكن ان يكونا معاً على الموضوع
الواحد بعينه او يصدقا معاً فليس يمكن ان يقع بينهما الشبهة والحيرة ولا يجعلان جزئي
بعض في المطالب الحق في احدهما مجهول الوجه في نفسه وان لم يكن عندنا مجهولا
وبين ايضاً ان الاعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي
منه يكون الكون وهو السلب فان الكون انما يكون من غير موجود الى موجود والفساد
من موجود الى غير موجود واما الاعتقاد الذي يكون في الاشياء التي فيها الاستحالة
وهو التغير الذي يكون من الاضداد فهو اقل ضدية في الاعتقاد اذ كان العدم اشد
مقابلة للموجود من الضد للضد لان الضد موجود ولذلك ليس يكون التكون من الضد
موجود الا بالعرض وايضا فان القصد الذي يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد الموجب
بذاته اذ كانت جهة السلب انما تقتضي ارتفاع الايجاب الذي هو محاكي الشيء الموجود
اما اعتقاد ضد المحمول في الشيء الذي اعتقد فيه وجود المحمول فليست تقتضي ماهيته رفع
الايجاب اذ كان ليس حدوث الضد في الموضوع تقتضي بجوهره رفع ضده المقابل له
وانما هو شيء يعرض عن حدوثه في الموضوع اعني ان يرتفع الضد لحلول الضد الآخر فمثال
ذلك ان ارتفاع الحار عن الماء لحلول البرودة فيه هو منسوب الى البرودة بالقصد الثاني
او بالعرض وذلك ان الارتفاع ههنا انما هو حادث عن وجوده بالعرض والارتفاع بالسلب
انما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات والذي يلزم عنه ارتفاع الايجاب بالذات
هو احرى بالضدية الموجودة في الاعتقاد من الذي عنه يكون الارتفاع بالعرض او
بالقصد الثاني وهو اتم مضادة واشد فان كان الضدان هما المختلفان اللذان

في غاية

في غاية الاختلاف وكانت المضادة التي في الذهن للشيء الموجب من قبل النقيض اشد
من المضادة التي تكون من قبل اعتقاد ضد الموجب خارج النفس فمن البين ان
اعتقاد النقيض هو اعتقاد المضاد للايجاب باطلاق وايضا فان الاعتقاد في الشيء
الذي هو خير انه شر هو اعتقاد يلزمه اعتقاد آخر هو انه ليس بخير واما الاعتقاد
فيما هو خير انه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد آخر هو انه شر ولو كان ذلك لكان يوجد
اعتقاد مضاد في الاشياء التي ليس لها ضد فاذن اعتقاد السلب هو المضاد
للايجاب من اعتقاد الضد وهو المضاد بذاته اذ كان يوجد للاشياء التي ليس لها
ضد فانه يجب ان يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للايجاب هو الاعتقاد
الموجب مضاداً في كل موضع لا في موضع دون موضع فالاعتقاد العام
الذي هو في كل موضع وبذاته مضاد هو اشد مضادة من الاعتقاد الذي
هو في موضع دون موضع اذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص ولذلك
انه اذا وجد الخاص وجد العام وليس ينعكس في ذلك الامر اذا وجد العام لم يوجد الخاص
فاذن المضاد في الاعتقاد على الحقيقة هو السلب فواجب ان يكون المضاد في كل
موضع هو السلب الذي في الغاية وايضا فان العقد فيما هو خير انه خير والعقد
فيما ليس بخير انه ليس بخير هما اعتقادان صادقان والعقد فيما هو شر انه ليس بشر وما
هو خير انه ليس بخير هما اعتقادان كاذبان فاي عقد ليت شعري هو المضاد لاعتقادنا
فيما ليس بخير انه ليس بخير الذي هو عقد صادق وانه لا يخلو ذلك من ثلثة احوال احدها
ان يكون المضاد له اعتقاد ضده وهو العقد فيما ليس بخير انه شر والثاني ان يكون المضاد
سلب الضد وهو الاعتقاد فيما ليس بخير انه ليس بشر والثالث ان يكون المضاد الاعتقاد
فيما ليس بخير انه خير واما اعتقاد ضده فليس يضاده في الاعتقاد وذلك انه قد يمكن
ان يصدقا معاً فانه كان كثير من الاشياء مما ليست بخير ولا شر واما اعتقاد سلب
ضده فليس ايضا باعتقاد مضاد له اذ كانا قد يصدقان معاً في شيء واحد فان الخط
يصدق فيه انه ليس بخير ولا شر وبالجملة ليس من شأنه ان يتصف بواحد من هذين الضدين

انه ليس بخير

وإذا كان ذلك كذلك فالاعتقاد المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير هو اعتقاد فيما ليس بخير أنه
خير وإذا كان الاعتقاد الذي في غاية المضادة للاعتقاد فيما هو خير أنه خير هو
الاعتقاد فيه أنه ليس بخير لا اعتقاد فيه أنه شر لأنه إن كان الإيجاب هو المضاد
الذي في الغاية للسلب فواجب أن يكون هذه في غاية البعد وإذا كان ذلك كذلك وكان الضد إنما
له ضد واحد فالمضاد للإيجاب الذي هو في الغاية هو السلب قال ولا فرق في هذه المعاني
الذي استعملها ههنا في القضايا المتضادة من جهة السلب والإيجاب بين أن يلفظ
بالموضوع فيها معرفا بالألف واللام أو يلفظ به محصورا بالسور الكلي فإن الألف
واللام قد قلنا إنها قد تدل على ما يدل عليه السور الكلي فلا فرق على هذا المفهوم بين قولنا إن ضد
العقد فيما هو خير أنه ليس بخير أو نقول إن ضد العقد فيما هو خير أنه ولا واحد منه خير وذلك
أن الإيجاب والسلب الذي هو الاعتقاد المضاد إنما يوجد في النفس للمعنى الكلي فإن كان
ما يخرج باللفظ دليلا على ما في النفس من الاعتقاد بين المتضادين فهو بين أن ضد الكلي
في اللفظ إنما هو السلب في اللفظ للمعنى الكلي بعينه الذي دل عليه الإيجاب إذا دل
على ذلك المعنى الكلي في الإيجاب والسلب باللفظ الكلي وهو السور ومثال ذلك أن
ضد قولنا كل إنسان خير قولنا ولا إنسان واحد خير ونقيضه ليس كل إنسان خير
إذ هو بين أن الاعتقادات التي قيل فيها ههنا إنها متضادة فإنه ليس يمكن أن تجتمع في الاعتقادات
الصادقة إذ كان ليس يمكن أن يكون حق ضد الحق ولا اعتقاد حق لاعتقاد حق ولا لفظ
مناقض للفظ إذ كان كلاهما يدلان على معنى هو في نفسه حق بل الاعتقادات المتضادة
إنما هي في المتقابلات بالإيجاب والسلب من تلك التي المتناقضة والمتضادة في
المادة الضرورية وذلك أن أقسام المتقابلات قد يمكن فيها كما قيل أن يصدقا معا وهي
المهملات وما تحت المتضادة وأما المتضادة فليس يمكن فيها أن يصدقا معا في واحد بعينه
ولا يمكن فيها أن يكذبا معا في المادة الضرورية إذ كان لا يسور الموضوع فيها وههنا انتهى
تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب بانقضاء المعاني التي تضمنتها هذا الكتاب

تتلوه كتاب أنالوطيقي

وهو كتاب القياس

م م

حتى فإن المضاد للمضاد في الغاية من التباين لاعتقاد فيما هو خير أنه خير هو اعتقاد فيه أنه شر

ابهى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المقالة الأولى قال ينبغي لمن يبتدئ أن يفتتح ما الذي عنه الفحص في هذا الكتاب وما المنفعة
الحاصلة التي عن المفحوص عنه ثم بعد ذلك يخبر بالأشياء التي تتنزل في هذا الكتاب بمنزلة الأصول
والمبادئ التي ربما سلكم فيه وهي أن يعرف ما هي المقدمة وما هو الحد وما هو القياس والتي
القياس الكامل وأيها غير كامل وما المحمول على الكل أو ليس محمولا على كله أو ولا على شيء منه فنقول
أما الذي عنه الفحص في هذا الكتاب فهو البرهان لأن القياس إنما الفحص عنه من أجل الفحص عن
البرهان وأما المنفعة الحاصلة منه فهو حصول العلم البرهاني في جميع الموجودات التي استعلام
ما في طباعها أن يحصل للإنسان فأما المقدمة فهي قول موجب شيئا لشيء أو سالب شيئا عن شيء
والمقدمة إما أن تنقسم من جهة الكيف وأن تنقسم من جهة الكمية أما من جهة الكمية فمنها كلية ومنها
جزئية ومنها مهملة وأما من جهة الكيف فمن قبل أن كل واحدة من هذه إما موجبة وإما
سالبة فالكلية الموجبة ما أوجب فيها المحمول لكل الموضوع مثل قولنا كل إنسان حيوان
والسالبة الكلية هي ما سلب فيها المحمول عن كل الموضوع مثل قولنا ولا إنسان واحد
حجر والجزئية الموجبة هي ما أوجب فيها المحمول لبعض الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان
إنسان والجزئية السالبة هي ما سلب المحمول عن بعض الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان
ليس بإنسان وأما السلب الكلي من الموضوع مثل قولنا ليس كل حيوان إنسانا فإن السالبة
الجزئية لها عبارتان إحداهما رفع البعض والثانية رفع الكلية الموجودة فأما المهملة فهي
التي لم تقرن بها سور أصلا لا كلي ولا جزئي مثل قولنا العلم بالأضداد واحد واللذة
ليست بخير فهذه هي أقسام المقدمة من جهة الصورة أعني الأقسام النافعة في معرفة القياس
بإطلاق وأما انقسام المقدمة من جهة المادة فمنها برهانية ومنها جدلية وغير ذلك
من الأقسام التي يلحقها من جهة المواد المستعملة في الصنائع المنطقية على ما تبين بعد
في هذه الصناعة والمقدمة البرهانية والجدلية يفترقان بأشياء أول أن المقدمة البرهانية
إنما هي أحد جزئي النقيض وهو الصادق وأما المقدمة الجدلية فقد يمكن كل واحد من جزئي
النقيض إذ كانت إنما تؤخذ بتسليم المجيب فقد يجيب بكل واحد من جزئي النقيض إذ

تؤخذ المجيب

نسخة صح الحق

كان السائل يغوص اليه في هذه الصناعة عند السؤال عن الحساب جزئي النقيض اوجب
وبين الفرق الذي بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية مما يشبه وجه الكثير
منهما بل يبين بينهما في ذلك فرق اصلا فان البرهان والجدلي قد يقبل كل واحد
منهما ما يتبين صحيحا اذا اخذ شيئا محمولا على شي او غير محمول عليه اذا وضع
مقدمة من المقدمات فيكون المقدمة القياسية التي هي كالجنس للمقدمة البرهانية والجدلية
وهي التي ينظر فيها في هذا الكتاب هي التي قول موجب شي على شي او سالب شي
عن شي واما المقدمة البرهانية فهي التي تكون من المعلومات الاول بالطبع واما الجدلية
اما للسائل فمن المشهورات واما للمجيب فمن المسلمات المشهورة والفصول التي ينفصل التي
به هذه المقدمات بعضها من بعض فمستوفاة في كتاب البرهان وكتاب الجدل
والنظر فيها من هذه الجهة هو هنالك وكذلك فصول سائر المقدمات مستوفاة
في الصنائع الخاصة بها مثل المقدمات السوفسطائية والخطبية والشعرية واما ههنا
فيكفي من معرفة فصول المقدمات هذا القدر الذي ذكره ثم انه لما كان يريد ان يفيد في هذا
الكتاب على التي الذي تنحل اليه المقدمة مما هو جزء ضروري في كونها مقدمة وهو
هو المحمول والموضوع اللذان هما جزءا المقدمة الضروريان في وجودها لا الاشياء
التي تزاد في المقدمة لموضع الرباط وهي الكلم الوجودية فان تلك ليست تنحل اليها
المقدمة على انها اجزاء ضرورية فيها اذ كانت قد تكون المقدمة مقدمة بالفعل وان كانت
الكلم الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير على ما جرت عليه العادة عند العرب
في الثلاثية وعلى ما عليه الامر في الثنائية من انه ليست لها حاجة الى الكلم الوجودية
وسواء في هذا القول المقدمات الموجبة والسالبة واما القياس فهو قول اذا وضعت
فيه اشياء اكثر من واحد لزم من الاضطرار عن تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض
شي ما اخر غيرها فالقول ههنا هو جنس القياس واريد بالقول الجازم وهو ربما اخذ
في الحدود فصول تميز القول القياسي بالحقيقة من غير القياس فقولنا اذا وضعت فيه
نريد به اذا تسلمت واصطلح عليها وقوله اشياء اكثر من واحد يريد بها المقدمات

وانما قال اكثر من واحد لانه سيبين بعد انه لا يكون قياس من مقدمة واحدة وقوله
شي ما اخر يعني به النتيجة وذلك انه واجب ان تكون النتيجة غير المقدمات فان كانت لا يعرف بيانه
بنفسه وقوله لزم من الاضطرار انما اشترط فيه الاضطرار من قبل ان اللزوم منه ضروري
ومنه غير ضروري وبهذا الشرط ينفصل القياس من الاقاويل التي يلزم عنها الشي لزوما غير ضروري
مثل الاستقراء والمثال والمقاييس التي تنتج السلب مرة والايجاب اخرى وقوله بذاتها
اراد به ان يكون القياس تاما وهو الذي لا ينقصه شي يكون به قياسا وقوله لا بالعرض يحفظ
من الاشكال التي قد ينتج في بعض المواد على ما سنبين بعد مثل الانتاج عن موجبتين في
الشكل الثاني اذا كانت المحمولات مساوية للموضوعات في الحمل وبعض ما اخذ في هذا الحد مبين
بنفسه من وجوده للقياس وبعضه سنبين وجوده وذلك ان كون القياس قولا جازما بين
بنفسه اذ كان القول الجازم هو الذي يصدق او يكذب وكذلك ما قيل فيه ان تكون اللازم
عنه شيئا غير المقدمات ولزومه عنها اللزوم ضروريا هو بين بنفسه وكذلك اللزوم بذاته
لا بالعرض هو ايضا امر بين بنفسه في القياس يجب ان يكون بهذه الصفة والذي هو ليس
هو الواجب ان يوضع بين اكثر من مقدمة واحدة وذلك سبين فيما بعد اذ كان تبين
ان كل قياس فانما يأتلف من مقدمتين لا اكثر ولا اقل والقياس منه كامل ومنه ما تلك غير
كامل والكامل هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شي اخر غيره مما يبين
به انتاجه وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شي اخر او
اشياء اخر مما هو لازم عن المقدمات التي وضعت فيه وذلك ان القياس بالجملة يكون تاما
وهو الذي لا ينقصه شي يكون به قياسا وهذا ينقسم قسمين فمنه ما ينقصه شي يبين به انه بذاته
قياس وهو الذي يخص ههنا باسم غير الكامل ومنه ما لا ينقصه شي تبين به انه قياس وهو الكامل
واما المقول على الكل او المقول ولا على واحد فيعني به اذا لم يوجد شي من كل الموضوع
الا ويحمل عليه المحمول وذلك بان يكون المحمول موجودا لكل الموضوع والكل ما يتصف
بالموضوع ويوجد فيه حتى يكون قولنا كل ما هو حيوان فهو جسم واذا اردنا به المقول
على الكل بمعناه كل واحد من الحيوانات فهو جسم بل كل واحد من الحيوانات وكل ما يتصف

بكل واحد منها الى جسم وهذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل مبدأ في هذا الكتاب
وبين المقدمات الكلية وكذلك المقول ولا على واحد انما يعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع او يسلب
عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوبا عن كل الموضوع وعن جميع الاشياء الموجودة فيها الموضوع
اعني الاشياء التي يتصف بالموضوع فهذه من الاشياء التي لنا ان نعلم معرفتها قبل النظر في
اصناف المقاييس اي صنف كان وكل مقدمة فاما ان تكون مطلقة موجودة بالقول واما اضطرارية
واما ممكنة ولذلك تختلف اصناف المقاييس باختلاف جهات المقدمات وكل واحدة من هذه اما موجبة
او سالبة واما كلية واما جزئية واما مهملة ولذلك تتنوع المقاييس الموجودة من قبل هذه الجهات
اعني منها ما يكون من مقدمات ضرورية وجودية وممكنة كما تتنوع من جهة اختلاف المقدمات
في الكمية والكيفية اعني بالكلية والكمية اختلافها من قبل الاسوار وبالكيفية اختلافها من جهة
الايجاب والسلب والجهة الضرورية والممكنة قد عرفتها من الكتاب المتقدم واما الوجودية
فيشبه ان يكون انما يريد بها هنا الموجودة بالفعل التي ليست بضرورية اعني التي يوجد المحمول فيها
لكل اشخاص الموضوع وذلك في اكثر الزمان وهذا هو الفرق بين الضرورية والموجودة
بالفعل اعني الضرورية يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع في كل الزمان واما في اكثر
زمان وشبيه ان يدخل في هذا الصنف من المقدمات التي يحمل عليها انها ضرورية لا الموجود
بالفعل ما دام الموضوع موجودا او ما دام المحمول موجودا او هو الذي يذهب اليه الاسكندر
لان هذه تشبه ان وجدت كلية في الاكثر من الزمان وبالعرض وقد حذر ارسطو
من استعمال امثال هذه المقدمات الوجودية فيما يأتي بعد وان كان قد يستعملها ارسطو ولهذا
دعته الى ذلك كلاما ايضا تشمل الضرورية والممكنة على ما يذهب اليه ثامسطيوس وغيره
الا ان يريد المعلومة الوجود المجهولة كونها ضرورية او ممكنة فان المقصود هنا هو
قسمة المقدمة الى اقسام الوجود وهي اقسام المعارف الاول الموجودة لنا بالطبع
في المقدمات وسيتبين هذا من قولنا بعد وهذه المقدمات الثلث اعني المطلقة والضرورية
والممكنة منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس واعني بالانعكاس ان تبدل ترتيب اجزاء القضية
فيصير محمولها موضوعا وموضوعها محمولا مع بقاء صدقها وكيفيتها من الايجاب والسلب ايضا

يقتضي

محمولها

محمولها فانها اذا تبدل الترتيب لم يبق الصدق محفوظا فهو الذي يسمى في هذه الصناعة
قلب القضية فاما المقدمات المطلقة الكلية السالبة فان حكم محفوظ الكلية مثال ذلك انه
ان كان ولا شيء من اللذة خير صادقا فقولنا ولا شيء من الخير لذة صادق ايضا واما الموجبة
الكلية فانها تنعكس ايضا لكنها لا تنعكس محفوظة الكلية على كلية كالحال في السالبة بل تنعكس
جزئية وذلك انه ان كان قولنا ان كل لذة خير صادق فقولنا بعض الخير لذة صادق و
اما المقدمات الجزئية المطلقة فان الموجبة منها تنعكس جزئية وذلك انه ان كان قولنا
بعض اللذة خير صادقا فقد وجب ان يكون قولنا بعض الخير لذة صادقا ايضا واما السالبة
منها فليس تنعكس دائما في كل مادة من هذا الصنف وهو الذي يشترط فيه المقدمات
المنعكسة وذلك انه ان كان صادقا قولنا بعض الحيوان ليس بانسان فليس بصادق
عكسها وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان فالاستقراء كاف في بيان ما لا ينعكس
منها مثل السالبة الجزئية واما بيان ما ينعكس منها فقد يحتاج الى قول فلنبين اولا
ان السالبة الكلية قولنا آ ولا شيء من ب على ان نكتب آ مثال المحمول وب الموضوع فان
اي دليل
التمثيل بالحروف هو احرى الا يغلط بما يتبين عند ذلك انه انما لزم من قبل المادة لا
من قبل المثال الموضوع فيه او من قبل الامر في نفسه مثل ان تضع بدل آ حيوانا وبدل
ب حجرا فاقول انه اذا كان قولنا ولا شيء من آ ب صادقا فانه يجب ضرورة ان يكون
ولا شيء من ب آ صادقا لانه ان لم يكن قولنا ولا شيء من ب آ صادقا فنقيضه هو الصادق
على ما تبين في الكتاب المتقدم وهو قولنا بعض ب آ فلنفرض ذلك البعض شيئا
محسوسا وهو ج مثلا فيكون ج الذي هو بعض ب معدودا في الحقيقة الذي هو بعض آ فيكون
بعض آ موجودا في الحقيقة وقد كنا فرضنا انه ولا شيء من آ هو ب صادقا وذلك
خلف لا يمكن فاذا قولنا بعض ب آ كاذب واذا كذب هذا صدق قولنا ولا شيء
من ب هو آ وهو الذي قصدنا بيانه اما الموجبة الكلية المطلقة فانها تنعكس لا كلية بل جزئية
وذلك انه ان كان كل ب آ صادقا فاقول انه يجب ضرورة في كل مادة ان يكون بعض
آ ب صادقا برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا بعض آ ب صادقا فنقيضه هو الصادق

وهو قولنا ولا شيء من آ هو ب واذا كان هذا صادقا فعكسه ايضا صادق على ما تبين
قبل من ان السالبة الكلية تنعكس وهو قولنا ولا شيء من ب آ وقد كنا فرضنا كل ب آ
هذا خلف لا يمكن فاذن قولنا ولا شيء من آ ب هو ب هو كاذب واذا كان كذب
فنقيضه صادق وهو قولنا بعض آ ب واما الموجبة الجزئية فانه قول انها تنعكس
جزئية وذلك انه ان كان بعض ب آ صادقا فبعض آ ب صادق ضرورة لانه
ان لم يكن صادقا فنقيضه هو الصادق وهو ولا شيء من آ هو ب واذا صدق هذا
فعكسه ايضا صادق وهو قولنا ولا شيء من ب آ وقد كنا فرضنا بعض ب آ هذا خلف لا يمكن
فاذن قولنا ولا شيء من آ ب كاذب ضرورة فنقيضه هو الصادق وهو قولنا بعض
آ ب واما الجزئية السالبة فانها لا تنعكس وانما مثال ذلك انا جعلنا في موضع ب حيا
وفي موضع آ انسانا يصدق قولنا ليس كل حي انسانا ولم يصدق عكسه وهو قولنا ليس
كل انسان حيا وهذا كاف في الابطال كما قلنا فهذه هي المقدمات المنعكسة وغير المنعكسة في
المادة المطلقة واما المقدمات الاضطرارية فان السالبة الكلية منها تنعكس كلية ايضا وكذلك
الموجبة جزئية وكذلك الجزئية الموجبة كالحال في المطلقة وبيان ذلك انه ان كان ولا شيء
من آ ب باضطرار صادقا فانه قول انه يلزم ان يكون ولا شيء من آ ب باضطرار صادقا ايضا
برهان ذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا ولا شيء من آ ب باضطرار فنقيضه اذن صادق
وهو اما الموجبة الجزئية في المادة الممكنة التي هي مضادة للمادة الضرورية واما الجزئية الموجبة
الضرورية اذ كان ليس هاهنا غير هاتين المادتين فان المطلق هو من طبيعة الممكن والحق
الذي يعرض من فرضها هو واحد بعينه اذ كان الممكن هو الذي اذا انزل بالفعل لم يلزم
عن انزاله محال لكن ان انزلنا الجزئية الضرورية تبين بالبيان المتقدم في السالبة
المطلقة لزوم المحال عن هذا الفرض وان انزلنا الجزئية الممكنة مثل ان نفرض بعض آ ب
بامكان فهو ظاهر اما ان انزلنا ان بعض آ ب بالفعل انه ليس يعرض عن ذلك محال لكن
ان انزلنا ان بعض آ ب بالفعل فبعض ب آ بالفعل لان الجزئية المطلقة قد تبين
انعكاسها وقد كنا وضعنا انه ولا شيء من ب آ بالضرورة هذا خلف لا يمكن فان الموجود

الحد متبين [illegible]

ممكن

من طبيعة الممكن والممكن مضاد للضروري واذا كانت الموجبة الجزئية الضرورية والممكنة توجب
ان يصدق السالبة الضرورية الكلية لان ما ليس موجودا بالامكان ولا بالفعل فهو مسلوب بالضرورة
واما الموجبة الكلية الضرورية فانها تنعكس ايضا جزئية ضرورية لانه ان كان كل ب آ
باضطرار صادقا فاقول انه يجب ان يكون بعض آ ب باضطرار صادقا فان كان
بعض آ ب بامكان لا باضطرار وجب ان يكون بعض ب آ بامكان وذلك
بيان الغرض المتقدم المستعمل في الوجودية وذلك انه اذا فرضنا بعض ب
الذي هو موجود في آ بالامكان شيئا محسوسا كان ذلك الشيء بعض آ وبعض
ب فيكون اذن بعض ب آ بامكان وقد كنا وضعنا كل ب آ باضطرار هذا
لا يمكن فاذن وجب ان يكون الصادق مع قولنا كل ب آ باضطرار ان بعض
آ ب باضطرار واما الموجبة الجزئية الاضطرارية فانها تنعكس ايضا جزئية ضرورية لانه
ان كان بعض آ ب باضطرار فواجب ان يكون بعض ب آ باضطرار وهو بين والا لم
يكن شيء من ب باضطرار هو آ فهذه هي المقدمات المنعكسة في المطلق والاضطرارية
وهذا البيان الذي ذكرناه هو الذي اعتمده ارسطو فيها وبه تنحل الشكوك التي تشكك
بها القدماء في هذا الباب العويص في انعكاس المقدمات الممكنة واما المقدمات الممكنة
اعني التي يقال عليها اسم الممكن بالحقيقة وهي التي يمكن ان يوجد وان لا يوجد في الزمان
المستقبل فان الحال في انعكاس الموجبات منها كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة
والضرورية اعني ان الممكنة الكلية الممكنة والجزئية تنعكس جزئية وذلك بين انه
ان كان كل آ ب بامكان او بعض آ ب بامكان او بعض آ ب فاقول ان بعض
ب آ بامكان لانه ان لم يكن بامكان بل باضطرار فبعض آ ب باضطرار
على ما تقدم وقد كنا وضعنا ان كل آ ب بامكان هذا خلف لا يمكن واما المقدمات السالبة
التي في هذه المادة فانعكاسها على ضد الانعكاس في تلك وذلك ان الكلية السالبة
في هذه المادة لا تنعكس والجزئية تنعكس على ما سنبين ذلك عند القول في المواضع
التي تنعكس فيها المقدمات الممكنة والسبب في ذلك ان السوالب في هذه المادة ليست سوالب

بالحروف على ما تبين في الكتاب المتقدم وانما هي بها قوة الموجبات وذلك لم الحد فيها
نظير الكلم الوجودية في القضايا التي ليس فيها جهة وكما ان القضية التي لا تقترن حروف السلب فيها
بالكلم الوجودية وانما تقترن بالمحمول اى موجبة مثل قولنا زيد يوجد لا عادلا يوجد ابيض
لكن هذه القضايا لما كان حرف السلب لا تقترن فيها بالجهة وانما يقترن بالمحمول مثل قولنا هذا
ممكن ان لا يكون في شيء من هذا ولم يلزم ان لا يكون في بعض هذا وسنبين هذا بعد بيان الى واذ
قد تبينت هذه الاشياء فلنلحق هذا القول بالقول في القياس الذي حد قبل وباى ما يأتلف وكيف
جهة ائتلافه ومن اى تأتلف ائتلافا يلزم عنه شيء اخر غيره بالضرورة ثم من بعد ذلك ينبغي ان نتكلم
في البرهان لان الكلام في القياس يجب ان يتقدم على الكلام في البرهان لان القياس اعم من البرهان
اذ كان كل برهان قياسا وليس كل قياس برهانا وذلك اذا كان شكله منتجا ولم تكن
مقدماته صادقة فنقول ان القياس المطلق في هذا الكتاب انما هو القول الذي يؤلف على مطلوب
محدود مثل قولنا هل كل ج هو ا ام ليس شيء من ج ا وهو بين انا اذا اخذنا شيئا
منسوبا الى ج وا اللذين هما طرفا المطلوب وهو خلاف انه انما تألف من ذلك مقدمتان
من ثلثة حدود متباينان بحدين ومشتركتان في حد واحد وانه اذا اخذنا شيئا مشتركا
للطرفين في المطلوب بهذه الصورة امكن ان يتبين به المطلوب ان ج هي ا او ان ج ليست
هي ا وليكن فيه ب مثال ذلك ان نقول ج هي ب وب هي ا فيلزم ان يكون ا في ج
او نقول ج هي ب وليست ب هي ا فيلزم ان لا يكون ا في ج ولنسم موضوع المطلوب
في المقدمة الواحدة الذي هو ج الطرف الاصغر ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية الذي
هو ا الطرف الاكبر والحد المشترك بينهما الذي هو ب الحد الاوسط ولنسم المقدمة التي
فيها الطرف الاصغر الصغرى والتي فيها الطرف الاكبر الكبرى ولنسم ترتيب الحد الاوسط
من الطرفين الشكل ولما كان الحد المشترك للطرفين له اوضاع اربعة احدها ان يكون
موضوعا للطرفين او محمولا عليهما او موضوعا للاكبر ومحمولا على الاصغر او عكس ذلك
ولننظر في اى ترتيب منها يحصل لنا الاشكال الطبيعية للقوة الفكرية اعني التي نضع
عليها القياس بالطبع لا بقوة صناعية فان هذا هو القياس الذي يروم اعطاؤه هذه

الصناعة

الصناعة اعني الذي يروم حد الحدود وتمييز الاصناف المنتجة في جنس جنس منها من غير المنتجة
ومن هذا الفحص يتبين لك ان الاشكال الحملية ثلثة وان الشكل الرابع الذي يضعه جالينوس
ليس شكلا طبيعيا وهو ان يكون الحد الاوسط محمولا على الطرف الاعظم موضوعا للاصغر لانه ليس يستعمل
فكره بالطبع اعني انه ليس يوجد في كلام الناس ولو وجد لكان من جنس الشكل الاول فلم
يكن رابعا الشكل الاول فنقول انا اذا رأينا الحد الاوسط في الطرفين ان يكون محمولا
على الاصغر والاكبر محمولا عليه مثل ان نقول كل ج هو ب وكل ب هو ا فنوع الذي
نبين ان هذا الترتيب قياس وانه موجود لنا بالطبع وارسطو يسمي هذا الترتيب الشكل الاول
ولما كانت كل مقدمتين اما ان يكونا كليتين او جزئيتين وكل واحد من هذه الاصناف
الثلثة ينقسم قسمين اما ان يكون الكلية الكبرى والجزئية الصغرى او بالعكس والكلية مع المهملة والجزئية
مع المهملة وكل واحد من هذه الاصناف الستة في التركيب اما ان يكون موجبتين معا او سالبتين
معا او احدهما موجبة والثانية سالبة وهذان ضربان احدهما ان يكون الصغرى السالبة
والكبرى الموجبة والضرب الثاني عكس هذا فتبين انه اذا ضربت هذه الاربعة في تلك
الستة حدث عنها في هذا الشكل ستة وثلثون اقترانا وارسطو يبين المنتج منها من غير
المنتج على ما اقول اما متى كانت المقدمتان كليتين موجبتين فانه ينتج موجبة
كلية ضرورة مثال ذلك من الحروف انه متى وضعنا كل ج هو ب وكل ب
هو ا فانا نقول انه ينتج عن ذلك ان كل ج هو ا وذلك بالضرورة واما مثال ذلك
من المواد فانا متى وضعنا ان كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فانه يلزم عن
ذلك ان يكون كل انسان حساس واللزوم ههنا ظاهر من المقول على الكل الذي رسمناه
في اول هذا الكتاب وذلك انه متى قلنا كل ب هو ا او كل حيوان حساس
من المقدمة الكبرى في هذا التأليف انما هو ان كل ما هو ب ويوصف بب بالايجاب فهو ا
فاذا اضفنا الى هذا الوضع ان ج توصف بب بالايجاب لزم ضرورة ان توصف
ج با وكذلك قولنا كل حيوان حساس انما يريد به كل ما يوصف بانه حيوان فهو حساس

او مهملة او يكون احدهما كلية والاخرى جزئية او احدهما كلية والاخرى مهملة او احدهما مهملة والاخرى جزئية صح

فاذا اضيف الى هذا ان الانسان يوصف بانه حيوان فهو ظاهر انه يجب ان لا يوصف
بالحس فهذا هو احد الضروب المنتجة في هذا الشكل ولكن ان كانت المقدمتان
كليتين وكانت الكبرى سالبة والصغرى موجبة فهو ظاهر ايضا من معنى المقول على الكل واحد انه
ينتج سالبة كلية مثال ذلك قولنا كل ج فهو ب ولا شيء من ب هو ا فينتج عن ذلك
ولا شيء من ج ا لان معنى قولنا ولا شيء من ب ا اي ولا شيء مما يوصف بانه ب
هو ا وج يوصف بب بالايجاب فيجب ان لا يوصف بشيء من ا واما متى كانت المقدمتان
الكليتان سالبتين معا او كانت الكبرى موجبة والصغرى سالبة فانه لا يكون عن ذلك قياس
منتج لا كلي ولا جزئي وذلك ظاهر من انه ينتج في المواد مرة موجبا صادقا ومرة سالبا
صادقا وهذا ايضا ليس فيه معنى المقول على الكل اذ كان شرط المقول على الكل انما هو ان يكون
ا مسلوبا عن كل ما يوصف بب وصف الايجاب ولما كانت الكبرى موجبة او سالبة واما
لم ... هذين الضربين ينتجان في المواد مرة موجبة صادقة ومرة سالبة صادقة وذلك
ظاهر متى جعلنا حدود المقدمتين الكليتين اللتين الكبرى منهما موجبة والصغرى سالبة مرة
الحي والانسان والفرس على ان الحي هو الحد الاكبر والاوسط الانسان والاصغر الفرس
ومرة الحي والانسان والحجر فانا اذا قلنا ولا فرس واحد انسان وكل انسان
حي انتج لنا وهو قولنا ولا حجر واحد حي واذا كان هذا التركيب مرة ينتج السالب
ومرة ينتج الموجب فليس يلزم عنه شيء اخر من الاضطرار لانها على ما اخذنا في حد القياس
واذا كان ذلك كذلك فليس بقياس وكذلك الحدود التي تنتج الموجب في المقدمتين السالبتين
الكليتين هي النطق والفرس والانسان والتي تنتج السالب هي النطق والفرس
والحمار وذلك انه ولا انسان واحد فرس ولا فرس واحد ناطق ينتج كل انسان
ناطق وايضا ولا حمار واحد فرس ولا فرس واحد ناطق ينتج ولا حمار واحد ناطق فاذن
هذا التاليف مرة ينتج الموجب ومرة السالب فليس بتاليف قياسي فهذه جملة المقاييس التي تأتلف
من مقدمتين كليتين في هذا الشكل ليس ينتج اصلا شيء من الاشياء او ... قياس ...

ج يوصف بب وصف سلب لم يجب منه ان يوصف با وصف سلب سواء كانت

موجبا كليا وهو ان كل فرس حي واذا قلنا ولا حجر واحد انسان وكل انسان حي انتج

اي اثنين منها منتج واثنين غير منتج الا انه ينبغي ان يعلم ان الضرب من كليتين سالبتين فيه في هذا الشكل

ط

طبيعي وهو الذي تاتي به الفكرة من غير روية واما ان الصغرى فيه سالبة فقد يظن انه
ينتج سالبة جزئية اذا عكسنا المقدمة لكن هذا النوع من الانتاج ليس هو مما
يقع عليه الفكرة بالطبع وانما كانت يكون منتجا لو كان الشكل الرابع قياسا طبيعيا
والمقصود هنا كما قلنا انما هو احصاء المقاييس التي يقع عليها افكار الناس بالطبع
واما متى كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والاخرى جزئية فانه متى كانت
الكلية هي الكبرى موجبة كانت او سالبة وكانت الجزئية هي الصغرى وكانت موجبة
فانه يكون عن ذلك قياس منتج كامل مثال ذلك انه متى وضعنا ان بعض ج هو ب
وكل ب هو ا فانه يجب ان يكون بعض ج هو ا وذلك بين من معنى المقول على الكل
لان معنى قولنا كل ب هو ا كما قلناه غير مرة هو كل ما يوصف بب وصف الايجاب
فهو ا وبعض ج وضع موصوفا بب فواجب ان يكون ذلك البعض موصوفا بالكل
ا وكذلك متى وضعنا ان بعض ج هو ب ولا شيء من ب ا فانه يجب عن ذلك
ان بعض ج ليس ا وذلك ايضا بين من معنى المقول على الكل السالب وعلى هذا
النحو يلزم الامر متى جعلنا عوض الجزئية في هذين الصنفين مهملة لان المهملة قوتها
قوة الجزئية اذ كانت المهملة لا يتخلص عن ان تكون جزئية وذلك هو اللازم الضروري الموجود
فيها واما كونها دالة على المعنى الكلي فليس بلازم لها ولذلك جعلوا قوتها قوة الجزئية
واما اذا كانت المقدمة الكلية هي الصغرى موجبة كانت او سالبة وكانت المقدمة الكبرى
غير كلية اما مهملة واما جزئية سالبة كانت او موجبة فانه لا يكون عن ذلك قياس وذلك
ظاهر فيها من انه ليس يوجد فيها معنى المقول على الكل وظاهر ايضا من المواد على انها توجد تنتج
في المواد مرة موجبا ومرة سالبا ومثال ذلك متى وضعنا ان كل ج هو ب وا موجودة
في بعض ب او غير موجودة في بعض ب فانه ليس يلزم عنه ان يكون ا مسلوبا عن بعض
ج او موجودة في بعض ج وذلك انه نقص منها من شرط المقول على الكل الكل الموجودة
فيه اذ كان معنى المقول على الكل ان يكون ا محمولة بالايجاب او السلب على كل ما يوصف بب بالايجاب
فقط وا ههنا انما هي مقولة على بعض ب لا على كلها ومثال الحدود التي تنتج الموجب

بدل ههنا

الصادق في الصغرى منها كلية موجبة والكبرى جزئية موجبة الجزء والقنية والحد [illegible]
قنية وبعض القنية جزء والقنية كل حكمة جزء والحق ينتج السالب الجزء والقنية والجهل الذي على طريق
الملكات المكتسبة [illegible] كل جهل قنية وبعض القنية جزء وهذا هو ايضا غير منتج بالطريق
الطبيعي ولكن وضعنا انه ولكن من ج هو ب وبعض ب آ او بعض ب ليس هو آ
فانه لا ينتج نتيجة محفوظة الكيفية وذلك بين ايضا من مثل القول على الكل ومن المواد فنقول
حدود المقدمات التي ينتج الموجب على الكبرى منه موجبة جزئية والصغرى سالبة الاكبر
والوسط النقص من ذلك انه ولا قفص [illegible] فرس وبعض الفرس ابيض [illegible] قفص
ابيض في الحدود التي ينتج سالبة صادقة الابيض والفرس والغراب وذلك انه ولا غراب
واحد فرس وبعض الفرس ابيض ينتج ولا غراب واحد ابيض وهو سالبة صادق
~~واذا تبين في امثال هذه المقاييس انما ينتج لا غراب واحد ابيض وهو سالبة صادق~~
واذا تبين في امثال هذه المقاييس انما ينتج الموجب الكاذبة والسالبة الكاذبة
فبين انه ليس ينتج سالبا جزئيا ولا موجبا جزئيا وذلك انه من جهة انه قد ينتج الموجب الكلي
فليس يمكن فيها ان ينتج دائما سالبا جزئيا ومن جهة انه ينتج سالب الكلي فليس يمكن فيها ان
ينتج دائما موجبا كليا ولا جزئيا وهذه ليست [illegible] بالاضافة الى ما ينتج بالطريق الطبيعي وكذلك
يلزم الامران احدهما بدل الجزئية مهملة اذا كانت قوتها واحدة وكذلك ايضا من كانت المقدمة
الكبرى كلية موجبة كانت او سالبة وكانت المقدمة الصغرى جزئية سالبة فانه لا يمكن ايضا ان ينتج
المطلوب بطريق طبيعي لان الطرف الاصغر لما كان ليس موضوعا للحد الاوسط اعني ليس هو محمولا
عليه بالايجاب على الشريطة المذكورة في المقول على الكل لكن لم يوجد الطرف الاكبر فيه وان
لا يوجد في شيء منه ومثال ذلك انا اذا وضعنا ان بعض ج غير موجود لـ د [illegible] وكل
ب آ بانه يمكن ان ينتج ان آ موجود مرة لبعض ج ومرة غير موجود ومثال ذلك
من المواد الحيوان والانسان والابيض وذلك ان بعض الابيض ليس بانسان وكل انسان
حيوان فان كان قولنا بعض الابيض ليس بانسان وهو السالبة الجزئية يصدق مع السالبة الكلية
وهو قولنا ولا واحد من الابيض انسان كان القياس مركبا من مقدمتين صغراهما سالبة كلية

وكبراهما موجبة كلية وقد تبين ان هذا غير منتج من جهة الحدود التي ينتج المتضادين وان
كانت لا تصدق مع قولنا بعض الابيض ليس بانسان الصادقة السالبة الكلية ويكون بعض
الابيض ضرورة حيوانا وبعضه ليس بانسان فاذن لا يوجد في هذا الموضع حدود
ينتج المتضادين اعني الموجب والسالب اذ كان يجب ان يكون بعض ج هو آ لانه
اذا صدق مع قولنا بعض الابيض ليس بانسان قولنا ان بعض الابيض انسان كان
اللازم عن هذا التأليف بالبيان منتجا وهو الذي يكون من موجبة صغرى جزئية وكبرى كلية و
قد تبين انه ينتج ولا بد من موجبة جزئية فلذلك لا يمكن ان يوجد في مثل هذه المادة
سالبة كلية لانه نقيض للموجبة الجزئية لكن يتبين في مثل هذه المادة اعني اذا كانت
المقدمة الجزئية السالبة صادقة مع الموجبة الجزئية وهي التي جزئية بالطبع ان هذا التأليف
غير منتج فانه يمكن ان نجد في ذلك البعض الذي سلب عنه الانسان ما يصدق عليه الحيوان
وما يكذب عليه وذلك ان بعض الابيض الذي ليس بانسان اذا فرضناه الثلج مثلا صدق
قولنا ولا ثلج واحد حيوان واذا فرضناه القفص مثلا صدق قولنا ان قفص حيوان
فمن هذه الجهة قد يظهر لنا ان هذا التأليف مرة ينتج موجبا كليا صادقا ومرة سالبا صادقا
كليا وهما المتضادان وقد يمكن ايضا ان يبين ان هذا الشكل غير منتج من جهة انه انما يطلب
ههنا المنتج دائما لا بحسب مادة من المواد ولما كان هذا التأليف ان سلمنا انه ينتج موجبة جزئية
فانما ينتجها في الموضع الذي يكون الجزئية السالبة فيه جزئية سالبة بالطبع اعني في المادة
التي تصدق معها الموجبة الجزئية لا في المادة التي تصدق معها السالبة الكلية وهي التي تكون
جزئية بالوضع كان المطلوب من التأليفات انما هو المنتج بالذات في كل مادة لم يعد هذا
التأليف في التأليفات المنتجة كالابعد الذي من موجبتين في الشكل الثاني منتجا وان
كان قد ينتج في بعض المواد لان المواد التي ينتج فيها الانتاج من التي لا ينتج فيها [illegible]
قد يكون عندنا مجهولة وكذلك يتبين ايضا ان التأليف الذي يكون المقدمة الكبرى فيه سالبة
كلية والصغرى سالبة جزئية انه غير منتج بمثل هذا البيان بعينه وحدود ذلك من المواد
غير اللازم والانسان والابيض وذلك ان بعض الابيض ليس بانسان ولا انسان

واحد جزء ما فان اخذنا من ذلك البعض الثلج وقيس انتج لنا ان الثلج جزء ما من ان
يقع الذي هو الطائر ما فيجعل هذا التاليف ينتج المتقابلين معا واذا كانت
المقدمتان الماخوذتان في هذا الشكل كلتاهما جزئية او مهملة او احداهما مهملة
والثانية جزئية فانه لا يكون من ذلك قياس موجبتين كانتا معا او سالبتين معا
او احداهما موجبة والاخرى سالبة وذلك بين من انه ليس يوجد فيها ما هو المقول
على الكل اذ كان ذلك يقتضي شرطين احدهما ان تكون الكبرى كلية كيف ما كانت في
كيفيتها اعني موجبة او سالبة وان تكون الصغرى موجبة ولابد كيف ما كانت في
كميتها اعني كلية او جزئية وقد تبين انه غير منتج من الحدود وان ينتج المتضادات
في جميع هذه التاليفات والحدود العامة لها اما فيما ينتج الموجبة الكلية فالحي والابيض
والانسان اعني ان يكون الحي هو الطرف الاعظم والابيض الاوسط والانسان
الاصغر وذلك انا اخذنا في هذه الحدود جميع اصناف تلك التاليفات وكلها ينتج موجبا
وذلك ان بعض الانسان ابيض وبعض الابيض حي وبعض الانسان ليس بابيض
وبعض الابيض ليس بحي وكلها يلزم عنها ان الانسان حي واما الحدود العامة لها التي
ينتج فيها السالبة الكلية فالحي والابيض والحجر اي ان يكون الحي هو الاكبر والابيض الاوسط
والاصغر الحجر فقد تبين المنتج في هذا الشكل من غير المنتج وان المنتج منها اربع
فقط وهو الذي يكون من موجبتين كليتين ومن موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية
صغرى ومن كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة صغرى ومن كلية سالبة كبرى
وكلية موجبة صغرى وانتج جميع اصناف القضايا اعني انه موجبة كلية وموجبة
جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية واما المقاييس المنتجة في هذا الشكل كاملة بذلك
ليس بالشكل الاول وما ظن القدماء من ان الثلاثة الاصناف التي في هذا الشكل
قد ينتج نتيجتين اعني ان الصنف الذي ينتج السالبة الكلية قد ينتج عكسها و
كذلك الذي ينتج الموجبة الجزئية والذي ينتج الموجبة الكلية قد ينتج عكسها كذلك
الذي ينتج اعني ان النتيجتان ايضا عكسهما وهي موجبة جزئية فذلك جهل بوقع

ارسطو

ارسطو منها وذلك ان ارسطو انما قصد ان نعدد ههنا اصناف النتائج الموجودة
بالذات واولا للمقاييس الطبيعية لا الموجودة بالقصد الثاني وعلى غير مجرى الطبع الفكر

القول في الشكل الثاني

واما من حمل الحد الاوسط على الطرفين جميعا
اعني على موضوع المطلوب وعلى محموله وذلك اما بان يكون محمولا عليهما بالايجاب او بالسلب
او محمولا على احدهما بالايجاب وعلى الاخر بالسلب كان الحمل في كليهما كليا او جزئيا او
في احدهما كليا وفي الاخر جزئيا او مهملا فانه بين ان مثل هذا التاليف هو بعيد
قياس لم الفكرة الانسانية تقع عليه بالطبع لا بطريق صناعي مثال ذلك انه
قد يقول القائل هذا السقط ليس بحي فيقال له ولم ذلك فنقول لان الحي يستهل
صارخا فانه من البين ان هذا القول قد حذف منه ثانية المقدمة الصغرى وهي انا
وجدنا ان هذا الطفل لم يستهل صارخا وهذا هو اخذ المستهل صارخا الذي هو
الحد الاوسط محمولا على الطرفين فليسم هذا التاليف الشكل الثاني وليسم الحد
المحمول عليهما ايضا الحد الاوسط وموضوع المطلوب الاصغر ومحمول المطلوب الاكبر والمقدمة
التي موضوعها موضوع المطلوب المقدمة الصغرى والتي موضوعها محمول المطلوب
المقدمة الكبرى وليس هو الاول في هذا القول هو الطرف الاصغر ثم يليه الاوسط
ثم يليه الاعظم ليتميز لنا الطرف الاكبر من الاصغر لانها في هذا الشكل لا تتميز الا
الا بالاضافة الى المطلوب وهذا الشكل ليس يوجد فيه قياس كامل ويوجد فيه مقاييس
منتجة اذا كانت المقدمات كلية ومن كلية فاما اذا كانت كلية فان القياس انما يوجد
فيه اذا كان الاوسط محمولا على احد الطرفين اما كان بالايجاب وكان محمولا على الاخر
بالسلب واما اذا كان محمولا عليهما بالايجاب فليس يكون فيه قياس منتج فلنضع اولا مقدمتين
كليتين احداهما سالبة والاخرى موجبة وليكن الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة
فاقول انها ينتج سالبة كلية مثال ذلك كل ج هو ب ولا شيء من آ هو ب و
اقول انه يلزم من ذلك ولا شيء من ج هو آ لانه اذا عكسنا السالبة الكلية
من قولنا ولا شيء من آ هو ب وقلنا ولا شيء من ب هو آ وقد كان معنا ان

كل ج هو ب انتج انها في الصنف الثاني من الشكل الاول على ما تبين انه ولا شيء من
ج هو ا ان النتيجة السالبة من الصغرى والموجبة من الكبرى فانقول ان هذا التأليف
ينتج ايضا سالبة كلية مثال ذلك قولنا ولا شيء من ج هو ب وكل ا هو ب فهذا
ينتج انه ولا شيء من ج هو ا برهان ذلك انا نعكس المقدمة السالبة فيكون معنا
ولا شيء من ب هو ج وقد كان معنا ان كل ا هو ب فينتج لنا في الصنف الثاني من
الشكل الاول انه ولا شيء من ا هو ج ثم نعكس هذه النتيجة فيكون معناه ولا شيء
من ج هو ا وهذه النتيجة بعينها كانت نتيجة العكس الاول من هذا الشكل واما اذا كانت
المقدمتان الكليتان موجبتين او سالبتين معا فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج
ومثال ذلك انه اذا وضعنا كل ج هو ب وكل ا هو ب فانقول انه ليس يلزم
عن ذلك ان يكون كل ج هو ا ولا بعض ج هو ا وذلك بين من المواد التي تنتج المتضادات
مثال الحدود التي تنتج الموجب المواد الانسان الجوهر والحي على ان احد الجوهر هو الحد الاوسط
وذلك ان كل انسان جوهر وكل حي جوهر وينتج في هذه المادة ان كل انسان
حي ومثال الحدود التي تنتج السالب المواد الحجر والجوهر والحي وذلك ان كل حجر جوهر
وكل حي جوهر ولا حجر واحد حي وكذلك من وضعنا انه ولا شيء من ج هو ب
ولا شيء من ا هو ب فانه يوجد هذا التأليف ينتج في المواد التي تنتج المتضادين مثل
ومثال الحدود التي تنتج الموجب الانسان والخط والحي وذلك انه ولا انسان واحد
خط ولا حي واحد خط وكل انسان حي ومثال الحدود التي تنتج السالب الحجر والخط
والحي وذلك انه ولا حجر واحد خط ولا حي واحد خط ولا حجر واحد حي وقد
[illegible]
من هذا القول اذا كانت المقدمتان الكليتان من [illegible]
وان [illegible]
[illegible]
[illegible]

الكبرى

احدهما

احدهما مخالفة للاخرى في الكيفية اعني ان كانت احداهما سالبة كانت الاخرى
موجبة فانه يكون عن ذلك قياسات منتجة فليكن اولا الكبرى سالبة كلية والصغرى موجبة
جزئية ومثال ذلك ان يكون بعض ج هو ب ولا شيء من ا هو ب فانقول انه يلزم
ان يكون بعض ج ليس هو ا لانه ينعكس ولا شيء من ا هو ب فيكون معنا بعض ج هو ب
ولا شيء من ب هو ا فيرجع هذا الى الشكل الاول وقد تبين انه يلزم في هذا الشكل
ان يكون بعض ج ليس هو ا ولتكن ايضا المقدمة الكبرى الكلية الموجبة والصغرى
السالبة الجزئية مثال ذلك ان يكون بعض ج ليس ب وكل ا هو ب فانقول انه يلزم
عنه جزئية سالبة وهي ان بعض ج ليس هو ا برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا ان
بعض ج ليس هو ا صادقا فليكن الصادق نقيضه وهو ان كل ج هو ا ونضيف
اليها المقدمة التي وضعنا وهو قولنا وكل ا هو ب فيلزم عنه في الشكل الاول
ان يكون كل ج هو ب وقد وضعنا ان بعض ج ليس ب هذا خلف لا يمكن وما
لزم عنه الكذب فهو كذب والكذب انما لزم عن وضعنا ان كل ج هو ا فقولنا كل
ج هو ا كذب فنقيضه اذن صادق وهو قولنا بعض ج ليس هو ا وذلك ما اردنا بيانه
واما اذا كانت المقدمة الكبرى في هذا الشكل هي الجزئية والصغرى هي الكلية وكانت
احداهما مخالفة في الكيفية للثانية فانه لا يكون عن ذلك ايضا قياس فليكن اولا الكبرى
جزئية سالبة والصغرى موجبة كلية ومثال ذلك ان يكون كل ج هو ب وبعض ا
ليس هو ب وبيان ذلك انه يوجد ينتج في المواد المختلفة المتضادين مثال الحدود
التي تنتج الموجب الغراب والحي والجوهر والغراب هو الاصغر والحي هو الاوسط فان
كل غراب حي وبعض الجوهر ليس حيا ينتج كل غراب جوهر وهو موجب صادق و
اما الحدود التي تنتج السالب فالغراب والحي والابيض وذلك ان كل غراب حي
وبعض الابيض ليس حيا ينتج ولا غراب واحد ابيض وذلك صادق وكذلك ايضا لا يكون
قياس اذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية مثال ذلك من الحروف
ولا شيء من ج هو ب وبعض ا هو ب الحدود التي تنتج الموجب في هذا التأليف

من الحجر والحي والجوهر والحجر هو الاصغر والحي هو الاوسط وذلك انه ولا حجر واحد حي
وبعض الجوهر حي يكون النتيجة كل حجر جوهر والحدود التي تنتج السالبة من العلم و
الحي والجوهر والعلم هو الاصغر بحسب تشبيها والحي هو الاوسط وذلك ان العلم
ليس بحياة وبعض الجواهر حية والنتيجة العلم ليس بجوهر فقد تبين انه اذا كانت المقدمة
الكلية في هذا الشكل مخالفة للجزئية في كيفيتها لم يكن قياس ومتى لا يكون واما اذا
كانت الكلية والجزئية متوافقتين في الكيفية اعني اما سالبتين ولكن الكلية هي
المقدمة الكبرى والجزئية الصغرى ومثال ذلك ان يكون ب ليست في كل ج و
لا شيء من آ هو ب وبرهان ذلك ان قولنا ب ليست في كل ج ولا شيء هو
غير محدود فقد يصدق معه السالبة الكلية وقد يصدق معه الموجبة الجزئية فاذا
صدقت معه السالبة الكلية لم يكن منتج على ما تبين ووجدت حدود ينتج موجبة
كلية واذا صدقت معها الموجبة الجزئية لم يوجد حدود ينتج موجبة كلية وذلك
انه لو وجدت حدود ينتج ان كل ج هو آ وقد كان معا ولا شيء من آ هو ب
لقد كان يجب ان يكون ولا شيء من ج هو ب فيكون الجزئية السالبة سالبة بالوضع
لا بالطبع وقد كنا فرضناها سالبة بالطبع وهي التي يصدق معها بعض ج هو ب
هذا خلف لا يمكن لكن بين ان هذا التاليف غير منتج من قبل ان تلك السالبة الجزئية
غير محدودة اعني انها مرة يكون جزئية بالطبع ومرة بالوضع فيكون مرة ينتج
ومرة لا ينتج وما كان مرة ينتج ومرة لا ينتج لم يعد قياسا اذ القياس هو الذي ينتج
نتيجة واحدة دائما باضطرار وقد يمكن ان يستعمل في هذا البيان المتقدم الذي
استعمل في نظير هذا من الشكل الاول بان يوخذ من ذلك البعض شيء يصدق عليه
محمول المطلوب ويكذب عليه مثال ذلك انا نقول بعض الابيض ليس بحي ولا حجر واحد
حي ثم ناخذ من بعض الابيض ما يكذب عليه الحجر وهو الثياب البيض وما يصدق
عليه الحجر وهو الرخام ولكن هذا البيان قوته قوة النقل الا ان لذلك الصغرى الكلية
ولذلك ما يظن ان ارسطو اضرب عنه ويكونا ايضا موجبتين وتكون الكبرى

معا وموجبتين معا فلا يكون منهما قياس البتة فلتكن اولا سالبتين صح

من الكل

هي الكبرى والجزئية الصغرى مثال ان يكون بعض ج ب وكل آ ب فانه ايضا لا يكون من ذلك
قياس وذلك انه ان صدقت مع الموجبة الجزئية الموجبة الكلية كان ذلك غير منتج
على ما تبين ووجدت حدود ينتج الموجب فقط وان السالبة وان صدقت معها السالبة
الجزئية لم يوجد هنالك حدود ينتج الموجب الكلي للسبب الذي قلناه في الذي يكون من
سالبتين لكن بين انه غير منتج بذلك الوجه بعينه الذي تبين به ذلك واما ان كانتا جميعا
سالبتين لكن تبين وكانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى مثال ان يكون ولا
شيء من ج ب وبعض آ ليس هو ب فانه لا يكون من ذلك قياس والحدود التي تنتج الموجب الكلي
فيه الغراب والابيض والحي والغراب هو الاصغر والابيض هو الاوسط والحي الاكبر
هو الحي والتي ينتج السالب الغراب والابيض والحجر والغراب هو الاصغر والابيض هو الاوسط
والحجر الاكبر وكذلك لا يكون قياس ان كانتا موجبتين معا وتكون المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية
هي الكبرى لانه ينتج المتضادين فمثال الحدود التي ينتج الموجب الققنس والابيض والحي
والققنس هو الاصغر والابيض الاوسط والحي الاكبر وذلك ان كل ققنس ابيض وبعض
الحي ابيض والنتيجة كل ققنس حي والتي ينتج السالب الكلي الثلج والابيض والحي وذلك ان
كل ثلج ابيض وبعض الحي ابيض والنتيجة ولا ثلج واحد حي فقد تبين انه اذا كانت المقدمتان
متشابهتين في الكيفية ومختلفتين في الكمية انه لا يكون في هذا الشكل قياس واما اذا
كانت كلتاهما جزئيتين او مهملتين او احداهما جزئية والثانية مهملة فانه لا يكون ايضا منهما
قياس كانتا موجبتين معا او سالبتين معا او احداهما موجبة والثانية سالبة لان
جميعها ينتج في المواد المختلفة الموجبة تارة والسالبة تارة والحدود العامة التي تنتج
الموجب في جميعها هي الانسان والابيض والحي والانسان هو الاصغر والابيض
الاوسط والحي الاكبر وليس يخفى عليك تاليفها وكلها ينتج ان الانسان حي والحدود العامة لجميعها
التي ينتج السالب هي الانسان والابيض والحجر والانسان هو الاصغر والاوسط الابيض وكلها ينتج
ان الانسان ليس بحجر فقد تبين من هذا القول انه اذا وجد في هذا الشكل قياس منتج من
الاضطرار لم يكن المقدمتان على ما وصفنا اعني ان يكون الكبرى كلية والثانية مخالفة لها في [illegible]

الخلف



الكيفية وانه اذا وجدت المقدمات على ما وصفنا بهذه الصفة فمن الاضطرار ان يكون في هذا الشكل
قياس ويبين مع هذا ان كل قياس يكون في هذا الشكل فهو قياس ويبين مع هذا ان كل قياس يكون في هذا الشكل
فهو غير كامل اذ كان انما يبين فيه انه قياس اذا زيد فيه شيء اخر او امر من الامور اللاحقة بالاضطرار
للمقدمات مثل الانعكاس او رجوعها الى الشكل الاول او باستعمال بيان المحال في ذلك ويبين
انه لا يكون في هذا الشكل نتيجة موجبة وانما يكون سالبة كلية او جزئية

الشكل الثالث

واذا كان الحد الاوسط موضوعا للطرفين المطلوبين والطرفان محمولان عليه فانه يسمى هذا الشكل
الشكل الثالث مثل ان يكون ا و ج محمولين على ب وهو يبين ان هذا الشكل ايضا شكل طبيعي و
ذلك انه قد يتعقل القايل ان ج من الكبرى مرة ومرة اخرى من المواد الجسم محدث
لان الحائط جسم ولان الحائط محدث والمقدمة التي فيها موضوع المطلوب الصغرى
وهو الذي يسمى الحد الاصغر والتي فيها محمول المطلوب الذي هو الطرف الاكبر تسمى الكبرى ولنكن مثال الاصغر
الاصغر ج والاوسط ب والاكبر ا ويكون ترتيبها في القول بان نبتدئ اولا بالحد الاوسط
ثم يليه الاصغر ثم يليه الاوسط ثم يليه الاكبر ويكون ايضا في هذا الشكل قياس كامل وقد يمكن ان يكون
فيه قياس اذا كانت مقدمتاه كليتين او احديهما كلية والاخرى جزئية وقد يمكن الا يكون فيها
قياس فليكن اولا المقدمتان كليتين وليكن موجبتين مثال ذلك قولنا كل ب هو ج وكل ب
هو ا فاقول انه ينتج بعض ج هو ا لانه ينعكس الصغرى الكلية وهي قولنا كل ب هو ج جزئية
فيصير بعض ج هو ب ومعنا ان كل ب هو ا فينتج في الاول ان بعض ج هو ا على ما تبين
هنالك وقد يبين بهذا بالخلف وبالافتراض اما الخلف فانه ان لم يكن بعض النتيجة فنقيضها لنضيفه الى
احدى المقدمتين فيلزم منهما نقيض المقدمة الثانية وما لزم عنه الكذب فهو كذب واما بالافتراض
فبان نفرض بعض ب هو د ولان ج في كل ب ود هو جزء من ب فمن ضرورة جزء
من ج ولان ا في كل ب ود جزء من ب فمن ضرورة جزء من ا فقد كانت جزءا من
ج فبعض ج هو ا وكذلك ان كانت المقدمة الكبرى سالبة والصغرى موجبة فانه يكون
ايضا قياس مثال ذلك قولنا كل ب هو ج ولا شيء من ب هو ا فاقول انه ينتج بعض ج ليس
هو ا من سالبة جزئية لانه اذا عكسنا الموجبة الكلية جزئية انتقل القول الى ما مضى

هو ب ولا شيء من ب هو ا فبعض ج ليس هو ا وذلك في الشكل الاول واما اذا
كانت الكلية الموجبة هي الكبرى مثل قولنا ولا شيء من ب هو ج وكل ب هو ا
فانه لا يكون في ذلك قياس ينتج المطلوب لانه ينتج المتضادين عند استعماله في
المواد فمثال الحدود التي ينتج الموجب الفرس والانسان والحي والاصغر هو
الفرس والاوسط هو الانسان وذلك انه ولا انسان واحد فرس
وكل انسان حي ينتج كل فرس حي وهو موجب صادق والحدود التي تنتج
السالب غير الناطق والانسان والحي والانسان ليس بغير ناطق والانسان حي
وينتج ان غير الناطق ليس بحي واما اذا كانت المقدمتان الكليتان سالبتين
فانه لا يكون قياس ايضا والحدود التي تنتج الموجب الفرس وغير الناطق والحي و
الفرس هو الاصغر وغير الناطق ~~والحي والفرس هو الاصغر~~ الاوسط وذلك
ان غير الناطق ليس بفرس وليس بحي ينتج الفرس حي والتي تنتج السالب الفرس وغير
الناطق والانسان والفرس الاصغر وغير الناطق هو الاوسط والانسان
الاكبر وذلك ان غير الناطق ليس بفرس وغير الناطق ليس بانسان والفرس ليس بانسان
فقد تبين ان لا يكون قياس في هذا الشكل اذا كانت المقدمتان كليتين
ومن لا يكون وذلك انه اذا كانتا موجبتين كان قياسا منتجا سالبا جزئيا واما
اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى الكلية من السالبة والكبرى من الموجبة
فانه لا يكون قياس منتج واما اذا كانت احديهما كلية والاخرى جزئية الا انهما
وكانتا موجبتين فانه يكون قياس منتج موجبة جزئية مثال ذلك انه اذا وضعنا
ان كل ب هو ج وبعض ب هو ا فاقول انه بعض ج هو ا وكذا اذا
كانت الصغرى من الكلية والكبرى من الجزئية وذلك انه ينعكس بعض ب هو ا
فيكون معنا بعض ا هو ب وكل ب هو ج فينتج في الشكل الاول ان بعض
ا هو ج ثم ينعكس هذه النتيجة فيصح المطلوب وهو ان بعض ج هو ا وهذا
ينتج بعكسين وكذلك ايضا ان كانت الجزئية من الصغرى والكلية من الكبرى فانه يكون

السالبة الصغرى والكلية

ينعكس منتج ومثال ذلك انا نضع ان بعض ب هو ج وكل ب هو ا فاقول انه ينتج
ان بعض ج هو ا وذلك بانه ينعكس هذه الجزئية فيكون حينئذ بعض ج هو ب و
كل ب هو ا فينتج في الشكل الاول ان بعض ج هو ا وقد تبين هذا بالافتراض
وذلك انا اذا فرضنا بعض ب مثلا هو د كان كل د هو ج فكل د هو ا و
قد تبين بسياقة الكلام الى المحال وهو الذي يسمى الخلف وذلك بان ناخذ نقيض
النتيجة فنضيف اليها احدى المقدمتين فيلزم كذب الثانية مثال ذلك انا ناخذ ولا
شيء من ج هو ا الذي هو نقيض النتيجة ونضيف اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا بعض
ب هو ج فينتج لنا في الشكل الاول ان بعض ب ليست ا وهي نقيض المقدمة
الكبرى التي وضعت وهو ان كل ب هو ا فقد ساق الكلام بوضع نقيض تلك
النتيجة الى المحال فذلك النقيض اذن محال فالنتيجة صادقة فاما اذا كانت احداهما
موجبة والاخرى سالبة وكانت المقدمة السالبة هي الكبرى والموجبة هي الصغرى
فقد يكون قياس مثال ذلك انا نفرض اولا ان السالبة الكبرى هي الجزئية والموجبة
الصغرى هي الكلية مثل ان يكون كل ب هو ج وبعض ب ليس ا فاقول
انه ينتج ان بعض ج ليس هو ا وذلك بسياقة الكلام الى المحال وذلك
انه ان لم يكن صادقا قولنا بعض ج ليس ا فليكن الصادق نقيضه وهو كل ج
هو ا فانا اذا اضفنا الى هذه المقدمة الصغرى وهي ان كل ب ج انتج لنا
ان كل ب هو ا وذلك محال لانه نقيض المقدمة الكبرى لانا قد كنا وضعنا
ان بعض ب ليس ا فنقيضه هو الصادق وهو ان بعض ج ليس ا و
قد يتبين ذلك بالافتراض اذا فرض بعض ب شيئا محدودا ولكن مثلا د فكل
معنا ولا شيء من د هو ا وكل د هو ج لان د هو جزء من ب فيعود الى الصنف
المنتج من هذا الشكل على الوجه الكبرى سالبة والصغرى موجبة وينتج بعض
ج ليس ا وهذا الصنف ليس يبين بالانعكاس وكذا اذا كانت السالبة الكبرى
هي الكلية والموجبة الصغرى هي الجزئية فانه يكون ايضا قياس منتج ومثال ذلك بعض ج

ينتج الاندراج من كليتين موجبتين في هذا الشكل ان ينتج بعض ج هو ا وجه

بموج ولا شيء من ب هو ا فينتج بعض ج ليس هو ا وذلك اذا عكس الموجبة رجع الى
الشكل الاول واما ان كانت المقدمة الكبرى هي الموجبة والصغرى هي السالبة فانه لا يكون
في ذلك قياس على الاطلاق وهذا صنفان كالاول احدهما ان تكون الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية
والصنف الاخر عكس هذا فلنضع اولا الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية مثال ذلك قولنا
بعض ب ليس هو ج وكل ب هو ا فاقول ان هذا غير منتج وذلك انه منتج في
المواد المختلفة المتضادين معا فمثال المواد التي ينتج فيها الموجب الانسان والحي
النامي والانسان هو الاصغر والحي هو الاوسط والنامي هو الاكبر وذلك لان بعض
الحي ليس بانسان وكل حي نام وكل انسان نام واما الحدود التي ينتج السالب فليس
يوجد اذ كان قد يصدق مع السالبة الجزئية الموجبة فيكون بعض ب هو ج
وكل ب هو ا فبعض ج هو ا اذن هو ا فاذن ليس يصدق الا ان بعض ج هو
ا لكن هذا الصنف يعرف غير منتج من قبل انه لا ينتج في بعض المواد وهي المادة
التي يصدق فيها مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية وكذا اذا كانت الصغرى هي الكلية
والكبرى هي الجزئية مثال ذلك ان يكون ولا شيء من ب هو ج وبعض ب هو ا فاقول
انه غير منتج فالحدود التي تنتج الموجب المائي والانسان والحي وذلك انه ولا مائي واحد
انسان وبعض المائي حي وكل انسان حي وهي النتيجة والحدود التي تنتج السالب المائي
والعلم والحي وذلك انه ولا مائي واحد له علم وبعض المائي له حيوة فلا علم واحد حيوة
وكذا ايضا لا يكون قياس اذا كانتا بتين معا اعني الكلية والجزئية ومثال الحدود التي
تنتج السالب اذا كانت الصغرى هي الكلية النامي والعلم والحي والنامي هو الاوسط والعلم
هو الاصغر والحي الاعظم وذلك لان النمو ليس بعلم وبعض النمو ليس بحياة والعلم ليس
بحياة وهي النتيجة ومثال الحدود التي تنتج الموجب المائي والانسان والحي وذلك
لان المائي ليس بانسان وبعض المائي ليس بحيوان وكل انسان حيوان وهي النتيجة
والحدود التي تنتج السالب اذا كانت المقدمة الكبرى هي الكلية البياض والثلج والغراب
وذلك لان بعض الابيض ليس بثلج ولا ابيض واحد غراب والنتيجة ولا ثلج واحد غراب

واما الحدود التي ينتج الموجب فيه فليس يحمل العلة التي تقدمت على انه قد يصدق فيه مع
السالبة الجزئية الموجبة الجزئية وذلك انه ان كان كل ج ب هو آ وقد كان بعض ب
ليس ج ينتج لنا ان بعض ب هو آ وقد وضعنا في مقدمات هذا القياس ان كل
ب آ فهذا لا يمكن فاذن لا يمكن في هذا الصنف ان ينتج موجبا اصلا لكن يعلم ان ينتج
عكس لانه ليس ينتج نتيجة واحدة دائما وذلك انه لا يدري الموضع الذي يصدق فيه مع
السالبة الجزئية الموجبة الجزئية من الموضع الذي يصدق فيه مع السالبة الكلية واما اذا كانت
المقدمتان في هذا القياس جزئيتين او مهملتين او احداهما جزئية والاخرى مهملة موجبتين
كانتا معا او سالبتين معا او احداهما موجبة والاخرى سالبة فانه لن يكون في ذلك قياس والحدود
التي ينتج الموجب العام لهذه الضروب كلها الحيوان والانسان والحيوان والحجر والابيض
وغيرها من الحيوان والابيض هو الحد الاوسط فيها والحي هو الاكبر فقد تبين من هذا القول ان
يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون قياس وانه اذا كانت الصورة في هذا القياس موجودة كان
غير مقدم كلية اما الصغرى واما الكبرى وانه يكون قياس منتج وانه اذا كان قياس منتج في
الاضطرار ان يكون المقدمات بهذه الصورة ويتبين ايضا ان القياسات في هذا الشكل غير
كاملة وان منها ما يتبين بالانعكاس والافتراض والخلف وان منها ما يتبين بالافتراض
والخلف وانه ليس يوجد في هذا الشكل نتيجة كلية لا سالبة ولا موجبة وانه يعم الاشكال
كلها انه لا ينتج فيها من سالبتين ولا من جزئيتين ولا من مهملتين ولا من مهملة وجزئية
اذ كانت المهملات في قوة الجزئيات ويتبين انه اذا كان في كل واحد من اصناف
المقاييس مقدمتان احداهما كلية سالبة والاخرى موجبة انه قد يكون قياس منتج دائما
اعني انه ينتج مطلوبا مفروضا وغير مفروض اما المطلوب المفروض فمتى كانت السالبة الكلية
من الكبرى في الشكل الاول واما غير المفروض فمتى كانت الصغرى من الكلية السالبة وذلك
الحال في الشكل الثاني الذي يكون فيه الصغرى الكلية والكبرى جزئية وفي الشكل الثالث
الذي يكون فيه الصغرى سالبة وذلك انه اذا كان ولا شيء من ج هو ب وكل ب هو آ
فاذا عكست ثانية المقدمتين فقيل بعض آ هو ب ولا شيء من ب هو ج فانه

ينتج بعض آ ليس هو ج لكن لم يعد امثال هذه المقاييس في المقاييس المقصودة ههنا اذ كان المطلوب ههنا
ههنا انما هو القياس الذي يقع عليه الفكرة بالطبع بالاضافة الى المطلوب المحدود وفاما القياس
الذي ينتج غير المطلوب فليس يعتمد القوة الفكرة بالطبع ولا تولده اصلا لانه مثلا اذا
طلبنا هل آ في ج فطلبنا آ في ج لان آ في ب و ب في ج كان ذلك من الاقيسة طبيعيا
موجودا في كلام الناس كثيرا وهذا هو الشكل الاول وكذلك اذا قلنا آ في ج لان
ب في ج و في آ فهو بين ان هذا التاليف موجود لنا بالطبع وهذا هو الشكل
الثاني وهو موجود كثيرا في كلام الناس بالطبع وكذلك اذا قلنا آ في ج لان آ و ج في
ب هذا ايضا قياس موجود لنا بالطبع وهذا هو الشكل الثالث واما ان نقول
ان آ في ج لان ج في ب و ب في آ فكلما لا يفعله بالطبع احد لان الذي يلزم
منه هو غير المطلوب وهو ان ج في آ فكان هذا بمنزلة من قال آ في ج لان آ في ب
و ب في ج وهذا شيء لا يفعله الفكرة بالطبع ومن ههنا تبين ان الشكل الرابع الذي
يذكره جالينوس ليس بقياس يقع عليه الفكرة بالطبع وذلك انا اذا طلبنا هل ج فيها آ
فقلنا ج فيها آ لان ب في آ و ج في ب فنحن بين احد امرين اما ان
يحط اللازم عن هذا التاليف ويطرح ذلك المطلوب بالجملة وهو ان ج في آ وذلك
خلاف ما طلبنا واما ان نكون عندنا ما يأتي بهذا التاليف ينتج المطلوب اذا شئنا على
ما كان عليه عند الطلب وهو ان يكون الموضوع فيه موضوعا والمحمول محمولا وذلك
كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول فيه محمول بالطبع فاذا اتى الموضوع
موضوعا عندنا في المطلوب والمحمول محمولا او فذلك موجود فاذا ما انتهى بهذه الصفة ولم المطلوب
مطلوبا ثم اتينا بحد اوسط يكون محمولا على محمول المطلوب وموضوعا للموضوع المطلوب كما
جالينوس يسمى هذا الشكل رابعا بالاضافة الى المطلوب الاول فيما شكلا رابعا وانما هو ههنا
شكل اول اما على المطلوب واما على عكسه لكن ليتنزل ههنا ان هذا الشكل الرابع انما
يتصور على هذه الجهة اعني بالاضافة الى المطلوب المحدود والذي الموضوع فيه بالطبع
والمحمول محمولا بالطبع فانه ليس يتصور شكل رابع الا على هذا الوجه فمن طلبنا وجودك

في ثبوت واخذنا حد الاوسط فحملناه مرة على محمول المطلوب ومرة حملناه عليه موضوع المطلوب فانه يلزم منه ان يكون الشيء الواحد بعينه كانه محمول على بعضه فهذه عن جهة ما يحمل على محمول المطلوب ويوضع تحت موضوعه بان كانه محمول على نفسه وذلك في غاية الاستكراه فهذا هو السبب في اني لم تولد فكرة بالطبع على خط محدود حتى يكون منها قياس بين المطلوب المحدود وبعكسين كما يراه جالينوس في هذا الشكل الرابع والفرق بين هذا العكس والعكس الذي يستعمله ارسطو في ردكثير من اصناف الشكل الثاني والثالث الى الاول ان ذلك العكس انما هو في تبيين الانتاج في مقاييس طبيعية فهذا عكس في تبيين الانتاج في قياس صناعي لا طبيعي وانما لم يلتفت ارسطو الى مثل هذه الصنائع لانها غير محاكية للوجود وبهذا لم يكن غير متناهية ولذلك ظن قوم انه ينتج نتايج كثيرة في كل واحد من الاشكال غير النتايج التي ذكرها ارسطو وذلك اما جزئياتها واما عكوسها وتلك ان جعلت مطلوبات ثم انتجت بتوسط النتايج الاول فذلك انتاج بطريق غير طبيعي بل صناعي وارسطو بين ان الصنفين الكليين من الشكل الاول اعني اللذين يلحقان فينتج كلية يحمل الاشكال كلها الا ان جميع اصناف المقاييس المنتجة التي في الشكلين الاخرين ترجع الكلي منها الى الكلية منها التي في هذا الشكل ويرجع الجزئية التي فيها الى الجزئية التي هو في الشكل الاول وجميع اصناف الشكل الثالث انما هي جزئية والجزئيات التي في الشكل الاول يمكن فيها ان يتبين على طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني التي تستعين بالكلية التي في الشكل الاول فيكون بهذا ان الصنفين من الشكل الاول الكليين جميع اصناف المقاييس المنتجة اذ كلها يمكن ان يبين بهذين الصنفين واما كيف يتبين جزئية التي في الشكل الاول على طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني فعلى ما اقول وذلك انه ان كانت آ موجودة في كل ب و ب في بعض ج فاقول ان آ موجودة في بعض ج فان لم يكن كذلك فنقيضها هو الصادق وذلك انه ولا شيء من آ في ج وقد كان معنا ان آ موجودة في كل ب فينتج في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج وقد كنا فرضناها في بعض ج هذا خلف لا يمكن ومثل هذا تبيين انتاج الى اللذين في الشكل الاول بالكلي الى اللذين في الشكل الثاني اثبات كلي وابطاله القول في الثاني

نفيظر

توجد

الى موضع

ذلك ليس

على طريق الخلف فقد تبين من هذا القول اصناف المقاييس التي عن المقدمات المطلقة التي توجب

الاضطرارية

الاضطرارية قال ولان المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة يخالف بعضها بعضا في الجهة والمادة التي يدل عليها الجهة وذلك انه ها هنا اشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير ان يكون وجودها باضطرار وهذه هي المطلقة وايضا اشياء مضطرة ان يكون ولا موجودة بالفعل بل هي ممكنة اي يوجد في المستقبل وان لا توجد وهذه هي الممكنة واشياء هي موجودة دائما وهذه هي المضطرة فهو بين انه يجب ان يكون المقاييس المولفة من صنف صنف من هذه مختلفة من قبل اختلاف مقدماتها فيكون المقاييس الاضطرارية مولفة من مقدمات اضطرارية والمقاييس المطلق من مقدمات مطلقة والممكن من مقدمات ممكنة واما المقاييس التي تاتلف من المقدمات الاضطرارية فقريبة من المقاييس التي تاتلف من المقدمات المطلقة وذلك لان الاشياء التي يشترط في المنتج من المطلقة هي بعينها يشترط في المنتج من الضرورية والاشياء التي هي سبب عدم الانتاج في غير المنتج منها هي بعينها سبب عدم الانتاج في الضرورية اذ كان لا فرق بينهما الا زيادة الاضطرار فقط ولذلك كانت الاصناف المنتجة المطلقة وغير المنتجة على عدد المنتجة من الضرورية وانما الفرق بينهما ان المطلقة تقع على ما كان موجودا بالفعل من غير ان يشترط في ذلك وجود ضرورته وان الضرورية تقع على ما كان موجودا بالفعل ويشترط فيه هذه الزيادة وجهة البيان فيما يلتئم من المنتجة في الشكل الاول من الاضطرارية وهو بعينه جهة البيان فيما يلتئم من المطلقة وذلك انه لا فرق بين المقول على الكل والمقول ولا على شيء وهو الشرط الذي به يكون القياس في الشكل الاول منتجا في المادة المطلقة والضرورية وذلك لان معنى المقول على الكل انما هو ان يكون آ مقولة بالايجاب او السلب على كل ما هو ب بالفعل سواء كان ما هو ب بالفعل موجودا بزيادة شرط الضرورة او بغير زيادة ذلك ولكن شرط المقول على الكل المستعمل في المادة الممكنة مخالف للمقول على الكل المستعمل في هاتين المادتين وهذا هو ظاهر كلام ارسطو وهو الحق في نفسه على ما سنبين بعد وكذلك جهة البيان فيما يلتئم منتج في الشكل الثاني والثالث من المقدمات المطلقة وذلك ان ما كان منها تبين برجوعه الى الشكل الاول بعكس مقدمتيه وذلك لان وجه العكس في المقدمات المطلقة والضرورية هو واحد وكذلك ما كان منها يتبين بالعرض وانما

وغير المنتجة

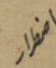
الاول

الاضطرارية وهي بعينها جهة البيان فيما يلتئم من ذلك في الشكل الثاني والثالث من المقدمات



ما كان يتبين بالخلف فمتى كانت المقدمة الكلية موجبة والجزئية سالبة فليس الامر فيه واحدا
وذلك لان القياس الذي يؤدي الى الاستحالة يكون مؤلفا من احدى مقدمتي القياس ومن نقيض
النتيجة في الجهة والسلب فيكون مختلطا من مقدمة ضرورية ومطلقة او ممكنة ولم يتبين
بعد جهة النتيجة اللازمة عن هذا التاليف ولكن هذا الذي يتبين بالخلف هنالك
يتبين ههنا بالافتراض بان يفرض البعض المسلوب عنه شيء ما وليكن د ويكون
المحمول مسلوبا عن جميعه فيرجع الى الصنف الذي يكون الشكل فيه كليتين احديهما موجبة
والثانية سالبة القول في المقاييس المختلطة من الضرورية والوجودية والمقاييس المنتجة
في هذه المختلطة هي بعينها المقاييس المنتجة في غير المختلطة الا انها ضعفها وذلك لان الصنف
الواحد بعينه يكون صنفين مثال ذلك ان الذي من كليتين موجبتين في الشكل الاول يكون صنفين احدهما
ان تكون الكبرى من الضرورية والصغرى الوجودية والصنف الثاني عكس هذا فتكون المقاييس المنتجة في
كل شكل ههنا ضعف المنتجة في كل شكل من الصرف والتي الذي به يتبين المنتج من غير المنتج
هنالك هو الذي به يتبين ههنا اعني في المختلط واما الذي بقي علينا ان ننظر فيه ههنا من امر
هذا المختلط هو جهة نتيجتها اعني الى جهة يكون تابعة من جهتي المقدمتين وارسطاطاليس
يقول انه اذا كانت المقدمة الكبرى في الشكل الاول ضرورية فان النتيجة تكون ضرورية
ان لم تكن ضرورية لم تكن النتيجة ضرورية فليكن كل ج موجود في ب بالفعل وكل ما هو ب
فهو آ بالضرورة او ليس آ بالضرورة فاقول ان هذين الصنفين من الشكل الاول ينتج احدهما
ان آ بالضرورة في كل ج والاخر ان لا شيء من ج باضطرار هو آ برهان ذلك ان ج بعض ب
اذ كان من شرط الشكل الاول ان تكون الصغرى فيه موجبة ومن شرط هذا الاختلاط ان تكون ج جزءا
من ب بالفعل و ب كلها بالفعل لا بالامكان كالحال في المقاييس الممكنة واذا حمل شيء
على الكل فهو يحمل على الجزء ضرورة بالجهة التي بها حمل على الكل وذلك بين بنفسه لان الجزء
منطو في الكل وداخل تحته واما ان كانت الكبرى ليست الضرورية لكن كانت الضرورية
الصغرى فانه ليس تكون النتيجة ضرورية مثال ذلك قولنا كل ج موجود ب باضطرار وكل ب
فهو آ بالفعل لا من ب آ بالفعل فاقول انه ليس يلزم في هذا التاليف ان يكون كل ج هو آ

في وذلك



باضطرار

باضطرار برهان ذلك انه ان كان ذلك ممكنا فلنضع ان كل ج هو آ باضطرار وقد وضع
ان كل ج هو ب فينتج لنا في الشكل الثالث ان بعض ب هو آ باضطرار وقد وضعنا ان
كل ب هو آ لا باضطرار هذا خلف لا يمكن وبمثل هذا يتبين اذا وضعنا المقدمة الكبرى
سالبة ليست ضرورية وقد يتبين ايضا ذلك من ان ج من جزئيات ب فاذا كانت آ محمولة
على الكل بهو جزء لب التي من الطول بغير ضرورة اذ كانت جزءا من ب وهو بين
بين من الحدود ان النتيجة ليست ضرورية مثال ذلك ان نضع عوض آ متحركا وعوض
ب حيا وعوض ج انسانا فنقول كل انسان حي باضطرار وكل حي متحرك لا
بالضرورة فيكون النتيجة كل انسان متحرك لا بالضرورة الا ان الحدود انما يعرف انها ليست ضرورية
دائما لا انها ليست ضرورية اصلا كما يعرف ذلك بقياس الخلف ومن المقول على الكل واما
المقاييس الجزئية في هذا الشكل اعني التي تنتج نتائج جزئية فانه اذا كانت المقدمات
الكلية اضطرارية وهي الكبرى فالنتيجة اضطرارية وان كانت الجزئية وهي الصغرى اضطرارية
والكبرى ليست اضطرارية وليست النتيجة اضطرارية موجبة كانت الكبرى او سالبة والبرهان
على ذلك هو البرهان على المقاييس الكلية اعني من جهة المقول على الكل ومن جهة الخلف ومن
جهة المواد وذلك اذا وضعنا بدل آ متحركا وبدل ب حيا وبدل ج ابيض فانا نقول بعض
الابيض حي بالضرورة وكل حي متحرك لا بالضرورة فينتج بعض الابيض متحرك لا بالضرورة والحقو
بين من امره انه ليس في هذا الصنف ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى اذا كانت المقدمة
الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة وان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية فاما ثاوفرسطس واودموس
من قدماء المشائين وتامسطيوس من متاخريهم ومن سواهم يرون ان جهة النتيجة تابعة
لاخس الجهتين اعني انها توجد ابدا في مثل هذا التاليف تابعة للمقدمة المطلقة فان
وجود المطلق اخس من الوجود الضروري ومن اقوى ما يتمسكون به في ذلك انهم يرون
ان كل شيء كان فيه شيء ما بحال محل الجزء والكل فانه متى حمل شيء ما حملا ما على آ الكل لم
لم يحمل على الجزء بتلك الجهة بعينها ومتى حمل ايضا على الجزء شيء ما حملا بجهة ما فيجب
ان يحمل الكل على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها واما كان كل قياس فيه شيء بحال محل الكل

باضطرار

لان المحمولة على آ ليس ضرورة

ومحمول الجزء فمتى كانت احدى المقدمتين مطلقة والاخرى ضرورية فلاينتج ذلك ضرب الكل الضرورة
هي الصغرى نتيجتها تجري مجرى الكل وفيها شيء يجري مجرى الجزء اما الذي يجري مجرى الكل فالحد الاوسط
واما الذي يجري مجرى الجزء فالحد الاصغر فمتى حمل الحكم على الكل الذي هو الحد الاوسط
لم يكن تلك الحد بعينها محمولا على الجزء الذي هو الطرف الاصغر ومتى كانت الضرورية هي
المقدمة الكبرى كان الكل والجزء موجودا فيها ايضا اما الذي يجري مجرى الكل فالطرف الاكبر
واما الذي يجري مجرى الجزء فالحد الاوسط فمتى حمل الجزء الذي هو الحد الاوسط على الطرف
الاصغر لحقه ما لزم حكم الكل والنتيجة تابعة لحال المقدمة المطلقة وهذا القول من الاختلال
بين وذلك ان اعتبار الكل والجزء في القياس من جهة ما هو قياس منتج في الشكل الاول
بحسب المقول على الكل انما هو في المقدمة الصغرى ولذلك اشترط فيها ان تكون موجبة واشترط
في الكبرى ان تكون كلية ولم يشترط فيها ان تكون موجبة واذا كان ذلك كذلك فلا اعتبار بالكل و
الجزء الموجودين في المقدمة الكبرى ان وجد سواء كان ضروريا او لم يكن بل الواجب اعتبار
الكل والجزء في الموضع الذي يشترط فيه وجود القياس وهو الكل والجزء الموجودين في المقدمة
الصغرى واذا كان ذلك كذلك يكون جهة النتيجة ما يتبع جهة المقدمة الكبرى على ما يراه ارسطو
ولو سلمنا ان الجزء والكل يعتبر في كل واحدة من المقدمتين لم يمكن لنا ان نجعل في
موضع الاعتبار بالجزء والكل الذي يكون في المقدمة الصغرى وفي موضع الاعتبار بالجزء
والكل الموجودين في الكبرى حتى يحكم على العكس من الحكم وايضا فمتى اعتبر بالجزء والكل في
المقدمة الكبرى ولم يعتبر في الصغرى لم يكن قياسا الا بالعرض لانه ليس يجب ان يكون الطرف
الاصغر منطويا في المحمول المقدمة الكبرى وذلك بين بنفسه واما ما يحتجون به من انه
لا يكون جهة النتيجة تابعة لاحسن جهتي المقدمتين كالحال في الايجاب والسلب فمتى كانت
احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة لم تكن النتيجة تتبع السالبة التي هي اخس فكذا هذا فليس كذلك
وذلك ان النتيجة ليست تتبع المقدمة السالبة دون الموجبة من جهة ان السالبة اخس من الموجبة
بل من جهة ما هي سالبة والمطلقة وان كانت اخس من الموجبة لا السالبة واحتمال هذا القول
ظاهر بنفسه واما ما يحتجون به ايضا من انه قد يوجد في بعض المواد ما يعم المطلق وهو حمول لزم مطلقة

والمطلقة هي الكبرى او الضرورية هي
الكبرى والمطلقة الصغرى قالوا انما
كانت الضرورية هي الصغرى

موز

ضروري وضرورية كبرى فمثال ذلك قولنا كل انسان يمشي اي بالفعل وكل ماشي متحرك بالاضطرار
وكل انسان متحرك لا بالاضطرار فان وجه التغليط في ذلك ان الماشي ليس هو متحركا بالاضطرار
من جهة ما هو انسان وانما هو من جهة ما هو ماش فاذا اشترط هذا الشرط المأخوذ في المقدمة
الكبرى في النتيجة كانت ضرورية وهو ان كل انسان متحرك بالاضطرار من جهة ما هو ماش
وليس سعوان يجاب في هذا بان يقال انما عرض في هذا التأليف ان تكون النتيجة مطلقة والكبرى
ضرورية من اجل ان هذه المطلقة الضرورية ليس يوجد فيها شرط المقول على الكل الذي
استعمله ارسطو على العموم في هذا الكتاب وهو قولنا يكون آ محمولا بالضرورة على كل ما يوصف
ب بايجاب سواء كان موصوفا بب بالفعل او بالضرورة او بالامكان فانه لا فائدة في
هذا المقول على الاشتراط اذا لم يكن صادقا في جميع المواد وانما يصح ان يشترط ان كان صادقا
في جميع المواد ونحن اذا استقرينا المواد ظهر لنا ان قولنا كل ما هو ب هو آ بالضرورة
او هو آ باطلاق ان في بعض المواد معناه كل ما هو ب بالفعل فهو آ بالاضطرار مثل
قولنا كل ماشي متحرك بالاضطرار وفي بعض المواد معناه كل ما هو ب بالقوة او بالفعل
فهو آ بالاضطرار مثل قولنا كل متحرك جسم وكذلك الامر في القضية المطلقة واذا كان الامر
هكذا فان المقول على الكل الصادق في كل مادة في المقدمة الضرورية والمطلقة
هو ان يكون آ موجودة بالضرورة او باطلاق على ما هو بالفعل ب اذ كان في بعض المواد
يصدق على كل ما هو بالقوة والفعل ب وفي بعضها على ما هو بالفعل فقط لانه اذا
اذا صدق قضية على كل ما هو بالقوة والفعل ب فقد يصدق على كل ما هو بالفعل وليس
ينعكس هذا اعني انه ليس اذا صدقت على ما هو بالفعل ب فقد يصدق على كل ما هو بالقوة
ب ولهذا ما يجب ان يكون شرط المقول على الكل الضرورية والمطلقة ان يكون الطرف الاكبر
محمولا على كل ما هو الحد الاوسط بالفعل اعني على كل ما يحمل عليه الحد الاوسط بالفعل لا بالامكان
ولذلك متى كانت المقدمة الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او مطلقة لم يكن القياس منتجا بحسب
المقول على الكل في بعض المواد وهي التي يصدق فيها ان آ باطلاق او بالضرورة على كل
ما هو ب بالفعل او بالقوة وما يكون من قبل المواد فغير معتبر فيها لانا نريد في جميع المواد

هذا فان ابا الفرج قد وهم على ارسطو فيه واما المقدمة الممكنة الكبرى فانه يوجد فيها في جميع
الموارد الشرط الذي ظن ابو نصر انه شرط ارسطو في جميع اصناف المقدمات وذلك
قولنا كل ما هو ب فهو آ بامكان يصدق على ما كان بالقوة او بالفعل ب وان لم
تكن الكبرى ممكنة كانت النتيجة ممكنة في اي ضرب كان من الاختلاط على ما سنبين بعد فليس
اذن هو شرط المقول على الكل في جميع المقدمات الثلث اعني المطلقة والضرورية والممكنة هو
واحدا على ما ظنه ابو نصر من ان يكون المحمول باطلاق او بالضرورة او بامكان على ما هو
ب باي وجه كان من هذه الاصناف الثلثة اعني بامكان او باضطرار او بالفعل
وان هو ايضا ما ذكره عن الاسكندر من ان شرط المقول على الكل المستعمل في هذا الكتاب
هو ان يكون آ محمولا باضطرار او بامكان او بالفعل على كل ما هو بالفعل ب فقط فانه
لو كان الامر هكذا لم يصح ان تكون ممكنتين بحسب المقول على الكل وهذا واضح فتدبر
والاستقراء شاهد لمذهب ارسطو فانه لا فائدة في شرط لا يطابق المواد على
ما ذهب اليه ابو نصر ولا في شرط لا يعم جميع اصناف المقدمات على ما ذهب اليه
الاسكندر وبهذا تنحل الحيرة التي عرضت للناس في مذهب ارسطو في اختلاط الممكن مع
الوجودي والضروري على ما سنبين من قولنا اذا وصلنا الى ذلك الموضع ان شاء الله
تعالى فقد تبين ان الحكم في اختلاط الضرورية مع المطلقة للمقدمة الكبرى في الشكل الاول (انتهى م)
في اختلاط المطلقة والضرورية في الشكل الثاني واما الثالث فانه متى كانت المقدمتان كليتين
فيهما الضرورية فان النتيجة ضرورية وان كانت الموجبة اضطرارية فليست النتيجة اضطرارية
فليكن اولا السالبة الكلية الكبرى اضطرارية والموجبة الكلية الصغرى مطلقة مثال ذلك قولنا
كل ج هو بالفعل ب ولا شيء من آ هو ب بالضرورة فلان السالبة تنعكس فيعود هذا القياس
الى الصنف من الشكل الاول الذي كبراه سالبة ضرورية وصغراه مطلقة فالنتيجة لا محالة ضرورية
على ما تبين وكذلك يعرض ايضا ان جعلت السالبة الكلية الاضطرارية صغرى والمطلقة كبرى
لانه ينعكس قولنا ولا شيء من ج هو ب بالاطلاق فينتج في الشكل الاول ولا شيء من آ هو ج
بالضرورة على ما تبين قبل فاذا انعكست هذه النتيجة حصل المطلوب فان كانت المقدمة الموجبة

(في الهامش: فيه معنا ولا شيء من ب هو ج بالضرورة وكل آ هو ب)

هي الاضطرارية

هي الاضطرارية وكانت السالبة هي المطلقة انتجت مطلقة لان السالبة المطلقة هي التي يمكن اذا
انعكست كبرى في الشكل الاول وقد تبين انه اذا كانت الكبرى في الشكل الاول
غير ضرورية لم تكن النتيجة ضرورية بل مطلقة متى كانت الموجبة هي الضرورية وذلك انه لنضع
وضع ان يصح هذا القياس هو ولا شيء من ج هو آ بالضرورة وقد كان معنا في مقدمات
هذا القياس ان كل ج هو ب بالضرورة فاذا عكسنا الموجبة الكلية كان معنا بعض
ب هو ج ولا شيء من ج هو آ بالضرورة فالنتيجة على ما تبين في الشكل الاول ان
بعض ب ليس هو آ بالضرورة وقد كان معنا ان آ ليس هو ب باطلاق فاذن عكسها
صادق ايضا وهو ان ب ليست هي آ باطلاق واذا كانت ب ليست
هي آ باطلاق فقد يمكن ان يكون كل ب هو آ باطلاق لان المطلق من طبيعة
الممكن وقد كانت النتيجة ان بعض ب ليست آ بالضرورة هذا خلف لا يمكن وبهذا
البيان بعينه يتبين ذلك متى كانت الاضطرارية الموجبة هي الكبرى والسالبة
المطلقة الصغرى وهو الذي يعكسين وكذلك يتبين ايضا من الحدود ان النتيجة في
هذين الصنفين ليست اضطرارية فليكن بدل آ ابيض وبدل ب حي وبدل ج
انسان فقد تألف القياس هكذا كل انسان بالضرورة حي ولا ابيض واحد بالفعل حي
فينتج ولا انسان واحد ابيض وذلك ليس بضروري لانه قد يمكن الانسان ان يكون
ابيض وان لا يكون وكذلك يوجد جهة النتيجة في القياسين الجزئيين من هذا الشكل
تابعة لجهة المقدمة السالبة وبيان ذلك بهذا الطريق بعينها اعني بالعكس وبالخلف
في الموضع الذي يستعمل الخلف فيه في القياسين الكليتين من هذا الشكل وسلك الحدود
باعيانها تأليف الوجودية والاضطرارية في الشكل الثالث واما الشكل
الثالث فان جهة النتيجة يكون فيه ابدا تابعة لجهة المقدمة التي لا ينعكس لان تلك
المقدمة هي بالقوة المقدمة الكبرى في الشكل الاول وقد تبين ان جهة النتيجة في الشكل
الاول تابعة للمقدمة الكبرى بخلاف ما عليه الامر في الشكل الثاني اعني ان جهة النتيجة في
الشكل الاول تابعة للمقدمة الكبرى بخلاف ما عليه الامر في الشكل الثاني اعني ان جهة النتيجة

(في الهامش: وقد يتبين بطريق الخلف ان النتيجة ليست ضرورية بل مطلقة م — بهذا — القول في م — في تابعة لجهة المقدمة التي لا ينعكس المقدمة في هذا الشكل)

ويتابعه الجهة المتقدمة المنعكسة إذا كانت المنعكسة في هذا الشكل هي بالقوة الكبرى في الشكل الأول وذلك
أن الصغرى في الشكل الثاني هي بعينها كانت في الشكل الأول والكبرى هي التي تنعكس والكبرى في الشكل
الثالث هي بعينها الكبرى في الشكل الأول والصغرى هي التي تنعكس فقط وهذا القانون مطرد فيما
تبين إنتاجه بالعكس مما يبين بالافتراض فإن الأصناف التي تتبين بالافتراض إنما قوتها
قوة الأصناف التي تتبين بالعكس فإذا صح لنا هذه الجملة فإنه متى كانت المقدمتان في هذا
الشكل كما يقول أرسطو كلية وموجبة فليهما فإنهما إذا كانت ضرورية فإن النتيجة تكون ضرورية
وذلك بسبب عكس المطلقة الكلية جزئية فيصير في الشكل الأول بالكبرى كلية ضرورية وصغراه
مطلقة جزئية فينتج نتيجة جزئية ضرورية على ما تبين فإن كانت التي عكست هي الصغرى في
هذا الشكل وذلك أنه إذا كانت الضرورية هي الكبرى منه والأمر في ذلك بين أعني أنه
ينتج من غير عكس النتيجة وإن عكس الكبرى لكونها مطلقة فكانت الكلية الضرورية
في هذا الشكل هي الصغرى تبين ذلك بعكس عكس المقدمة وعكس النتيجة على ما تبين
وإن كانت إحدى الكليتين موجبة والأخرى سالبة والسالبة تابعة ضرورية فإن جهة السالبة
لأن العكس إنما يكون في الموجبة فيصير السالبة في الشكل الأول فإن كانت ضرورية كانت النتيجة
ضرورية على ما تبين وإن كانت مطلقة فمطلقة وإن كانت إحدى المقدمتين في هذا الشكل
أعني في المنتج هنا كلية والأخرى جزئية وكانتا موجبتين فإن النتيجة تابعة للكلية هنا لأنها
التي لا تنعكس في هذا الشكل لأنها إن انعكست كان القياس عن جزئيتين وقد تبين أنه
غير منتج وإذا لم تنعكس فهي التي تكون كبرى في الشكل الأول وإن كانت إحداهما موجبة والأخرى
سالبة فإن جهة النتيجة بجهة السالبة لأن السالبة إن كانت في هذا الشكل هي الكلية
فهي الكبرى في الشكل الأول إذ كانت الصغرى لا يمكن أن تكون في الشكل الأول سالبة
ولو كانت الجزئية فقوتها عند البيان بالافتراض قوة السالبة الكلية على ما تبين
من الافتراض القول في المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة قال وينبغي
الآن أن نقول متى يكون القياس من مقدمة ممكنة وكيف يكون وبماذا يكون والممكن بالجملة هو
الذي ليس بالضروري ومتى وضع موجودا لم يعرض في ذلك محال ونعني بالذي يشمل الذي يوجد

كبرى

[illegible]

بالفعل والمعدوم وبالضروري جميع أصناف ما يقال عليه الضروري أعني الضروري المطلق والضروري
بالإضافة إلى وقت ما إما في الماضي وإما في الحاضر وإما في المستقبل لأنه يقال الضروري باشتراك
الاسم وهو الممكن الذي قصدنا حده فإنه بهذا حد الممكن تبين لك أنه ظاهر من أنه ليس يمكن أن يصدق
المتناقضان معا لأن القول بأن الشيء لا يمكن أن يكون وممتنع أن يكون وباضطرار لا أن يكون متناقض
قولنا يمكن أن يكون وليس يمكن أن لا يكون ولا باضطرار أن لا يكون وذلك أن هذه يلزم بعضها بعضا
أعني أنه يلزم قولنا لا يمكن أن يكون قولنا ممتنع أن يكون وقولنا باضطرار أن لا يكون كما يلزم قولنا ممكن أن يكون
ليس ممتنع أن يكون ولا ضروري أن لا يكون وإذا كان ذلك كذلك وكان كل واحد من الأشياء واجبا إما
أن يصدق عليه السالب أو الموجب فإذن قولنا ممكن أن يكون واجب أن يصدق عليه قولنا ليس بالضرورة
يكون ولذلك شكك هنا حتى يقول كل ممكن فهو ليس بضروري فهو ممكن ولذلك أن يكون جنس
هذا الحد ما يدل عليه لفظه الذي هو الشيء الذي يشمل الموجود والمعدوم كما قلنا وفصل
قولنا ليس بضروري ويكون زيد فيه أنه متى وضع إذا وضع موجودا لم يلزم عنه محال خاصة من خواص
الممكن لا فصلا من فصوله وهذا هو مذهب [illegible] في هذا الحد ويحتمل أن يكون هذا القول هو الفصل
الأخير في الحد ويكون المفهوم من قولنا ليس بضروري أي ما هو غير موجود لكن ليس بالضرورة غير موجود
بل متى أنزل موجودا لم يعرض عنه محال فيكون على هذا جنس الممكن هو المعدوم والفصل الأول
بمعنى أنه إذا وضع موجودا لم يلزم عنه محال وهذا هو مذهب جل المفسرين من المتأخرين
ومما يخص المقدمات الممكنة أن الموجبة منها يلزم السالبة والسالبة يلزم الموجبة أعني السالبة الممكنة
لا السالبة الممكن وهي التي توجب الإمكان وتسلب الوجوب لا التي تسلب الإمكان لأن تلك
هي المناقضة للممكنة على ما تبين في باري أرميناس وذلك أنه يلزم قولنا ممكن أن يكون قولنا ممكن
أن لا يكون إذ كانت هذه من طبيعة الممكن أعني أنه كما أن يوجد الشيء وأن لا يوجد وهذا اللزوم
موجود في جميع أصناف المقابلات الموجودة في جهة المادة وذلك أنه يلزم قولنا يمكن أن يوجد
كل إنسان ممكن وأن لا يمكن في شيء منه وقولنا ممكن أن لا يكون في كله قولنا ممكن أن لا يكون في بعض
وعكس ذلك وإن كان على ذلك هو أن الممكن هو ما ليس بضروري الوجود وما ليس بضروري الوجود ممكن
أن لا يوجد فإذن ما يمكن أن يوجد يمكن أن لا يوجد وما يمكن أن لا يوجد يمكن أن يوجد إذ كان ليس بضروري

إذ كان يكذب عليه قولنا بالضرورة يكون
ح

لا يوجد وهذه المقدمات التي نعدها هنا سوالب هي في الحقيقة موجبات معدولة لما تبين في
باري ارمينياس اذ كان حرف لا لا يقترن فيها بالجهة وانما يقترن بالطرف الوجودية وذلك
مثل ما يقترن بالموضوع في القضايا التي ليست بذات جهة والممكن يقع على ثلثة اضرب احدها
الممكن على الاكثر مثل ان يشيب الانسان في الشيخوخة ولا يشيب في سن الشباب والثاني
الممكن على الاقل وهو الذي يقابل الممكن على الاكثر مثل ان لا يشيب الانسان في سن الاكتهال
ولا يشيب في سن الشباب والثالث الممكن على التساوي وهو الذي يمكن ان يكون وان لا يكون
على التساوي مثل تحرك هذا الشخص ولا تحركه فاما الممكن الذي على التساوي فانه يلزم الموجب
منه السالب لان الموجبة على التساوي واما على الاكثر فانه يلزم الموجب منه السالب
منه الموجب على الاقل واما الذي على الاقل فانه يلزم الموجب منه السالب والسالب منه الموجبة
على الاكثر وذلك انه لما كان الممكن ان يشيب الانسان على الاكثر في سن الاكتهال الممكن ان لا
على الاقل والممكن الذي على الاقل وعلى التساوي فليس يستعمل في صناعة البرهان وقد يستعمل
في صنايع كثيرة مثل الخطابة فانها قد يستعمل التساوي الممكن على التساوي واما الجدل
الجدل الكهن فانها قد يستعمل الذي على الاقل والغرض ههنا انما هو القول في تعريف متى يكون
قياس ومتى لا يكون من المقدمات الممكنة بالاطلاق اي من جهة هي ممكنة سواء كانت في الاكثر او
في الذي على التساوي او في الذي على الاقل اذ كان هذا الكتاب انما ينظر في صورة القياس
لا في مادته واذ قد تقرر هذا فلنقل في المقاييس التي تلتئم من المقدمات الممكنة في الشكل
الاول ولنبدأ من هذه اولا بالصرف ثم بالمختلط فنقول انه يعرض للمقاييس الكاملة المنتجة في هذه
المادة من اعيانها ما عرض للمقاييس المنتجة في المادة المطلقة والضرورية وذلك انه ان كان
ما هو ج فهو ب بامكان وكل ما هو ب فهو آ بامكان فواجب ان يكون كل ج هو آ
بامكان وذلك بين انه من معنى المقول على الكل او المسلوب على الكل وذلك ان معنى
قولنا كل ب آ بامكان اي كل ما يوصف بب بامكان او بالفعل اي كل ما هو ب بالفعل
او بالقوة فانه آ بامكان فان ج محمول عليه ب بامكان فاذا وضعنا ان ج موصوف
بب بامكان فيجب ان يكون ج من آ بامكان وكذلك ان كانت المقدمة الكبرى كلية سالبة والصغرى

موجبة

موجبة كلية مثل قولنا كل ج هو ب بامكان ولا شيء من ب هو آ بامكان فانه يجب ايضا من جهة ان كل ج
جزء بامكان ليس يكون آ مسلوبا عن كل ج بامكان واما اذا كانت الموجبة المقدمتين الكليتين
الكبرى والسالبة الصغرى فانه لا يكون قياس اذ كان لا يوجد فيها شرط المقول على الكل وهو ان يكون
الطرف الاصغر متصفا بالاوسط اعني متصفا بالاوسط وصف الايجاب على ما قيل واما من جهة لزوم
المقدمة موجبة في هذه المادة عن السالبة فقد يكون قياس الا انه غير تام اذ كان سيتبين بالرد الى
معنى المقول على الكل وهو الذي يحصل بالعكس في هذه المادة عكس في ذلك ان وضعنا بدل المقدمة
السالبة اللازم عنها وهي الموجبة كان واجبا ان يكون من ذلك الصنف بالاول في هذا الشكل وهو الذي يكون
من موجبتين كليتين واكثر ما ينتفع بهذا القياس اذا كانت السالبة الكلية اقلية فان لها عكسا على
الاكثرية وهي المستعملة اكثر ذلك وكذلك اذا كانت المقدمتان الكليتان في هذا الشكل سالبتين
فلن يكون قياس تام اذ كان ليس يوجد فيهما معنى المقول على الكل وقد يكون قياس غير تام اذا عكسنا السالبتين
الى الموجبتين اللازمتين لهما او عكسنا السالبة الصغرى الى الموجبة اللازمة لها والانما
ينتفع بهذا العكس اذا كانت السوالب اقلية فان استعمال هذه المقاييس هي نافعة في الجدل وهي حيلة
جيدة في تلك الصناعة وذلك ان السائل قد يقصد ان يتسلم مقدمات موجبة اكثرية تنتج نتيجة موجبة
اكثرية فيخاف ان هو صرح في السؤال عن المقدمتين ان يلوح له تلك النتيجة ان لا يسلمها المجيب
فيسئل عن سوالبها الاقلية فلا يشعر المجيب بما يلزم عن ذلك فيسلمها واذا كانت احدى المقدمتين
في هذه المادة كلية والاخرى جزئية كانت الكلية هي الكبرى والصغرى هي الجزئية فانه اذا كانت
الصغرى موجبة يكون قياس تام كانت الكلية الكبرى سالبة او موجبة وذلك بين من معنى المقول على الكل
واذا كانت الصغرى سالبة فانه لا يكون قياس تام لكن يكون غير تام اذا عكست الصغرى كلية
فانه لا يكون منه قياس لا تام ولا غير تام موجبتين كانتا معا او سالبتين او احديهما موجبة و
الاخرى سالبة وذلك انه لا يوجد فيهما معنى المقول على الكل لا بالعكس ولا من نفس المقدمات
وذلك انه اذا قلنا كل ج هو ب وبعض ب هو آ لم يشع الحكم في ... البعض
الذي يعرض له ... [illegible] ... فلا يلزم لذلك ان يكون كل
ج هو آ بامكان ولا ان لا يكون شيء منها بامكان لانه انا لم نكن كل ج آ بامكان

يصدق كلية ليس يوجد آ بامكان ولكنه اذا لم يصدق ايضا ان يكون بعض ج هو آ بامكان
فلم يصدق ايضا ان بعض ج ليس هو آ بامكان فلم يصدق ايضا ان بعض ج ليس هو آ بامكان
وقد تبين في جميع هذه الاصناف انها غير منتجة من قبل انه كانتا معا او الكبرى جزئية والصغرى
كلية من الضرورة انها ينتج الموجب تارة والسالب تارة الموجب السالب الضروري والموجب الضروري
فالضرورة انه ينتج الموجب مثل الانسان والابيض والحي وذلك ان بعض الناس ابيض بامكان
وبعض الابيض حي بامكان وبعض الناس حي بالضرورة ومثال السالب ولكن نعرض مكان الحي ثانيا
الصورة كلية مثل ان نقول الانسان ممكن لكل ابيض وبعض الابيض ممكن ان يكون حائطا
ان الحي وكل ثوب ممكن لكل ابيض وبعض الابيض بامكان ولا ثوب واحد من الحي
ويكون الحدود ما ماخوذة من هذا الذي ينتج مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة ضرورية وبين
ان هذا التاليف ليس يكون منه قياس منتج في اي مادة كانت اعني مطلقة او ممكنة او
ضرورية او ممكنة وذلك انه لما كان ينتج السالب الضروري تارة والموجب الضروري تارة يدل على انه
ليس منه ينتج واحدة ضرورية ولكونه ينتج الضروري يدل على انه ليس منه ينتج مطلوبين ممكنة
لان المطلقة والممكنة ليست بضرورية فتكون المقاييس المنتجة في هذا الشكل في هذه المادة غايته
اقتصار المهمل بعد المهمل غير الجزئي اربعة تامة وهي التي تنتج في هذا الشكل المواد الاخر واربع
غير تامة وهي التي في هذه المادة وما يقوله تاسطيوس في ان هذه الاربع التي ليس لا تنتج
اصلا الا ان كانت السوالب التي وضعت اولا الزمنية انعكست الا الاقل وتلك لا تستعمل
في صناعة اصلا وان كانت فتلك مقدمات غير مستعملة في صناعة من الصنائع التي
المقدمات بالسوالب والموضوعة ايضا ابتداء في الصنائع التي لا تستعمل
قد بينا الوجه الذي به تستعمل وتنتفع بها في صناعة الجدل هذا الذي لم المعتبر الا قليلا تستعمل
صناعة فانه ليس لم يكن التي تنتج عن هذه الطبيعة يحتاج الى استعمالها وذلك هو صاحب العلم
الالهي تاليف الممكن والوجود في الشكل الاول ونقول انه اذا كانت احدى المقدمتين مطلقة
والثانية ممكنة فان كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة فان اصناف
المقاييس التي توجد في هذا التركيب تكون تامة اعني هذا الانتاج [illegible] المقول على الكل وهي اربعة اصناف

اعني التي ينتج الموجب الكلي والسالب الكلي والجزئي السالب الجزئي الموجب يكون نتائجها ممكنة حقيقية واما
اذا كانت الكبرى هي الوجودية والصغرى هي الممكنة فان المقاييس المنتجة في هذا النوع من الاختلاط في هذا
الشكل غير تامة ويكون النتيجة الموجبة منها ممكنة كانت كلية او جزئية فاما السالبة ممكنة والضرورية جزئية
كانت او كلية ولكن اولا الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة ولتكونا كليتين فاقول انها تنتج نتيجة
ممكنة مثال ذلك ان نكون كل ج ب بالفعل وكل ب موجب ضد آ بامكان فهذا ينتج ان كل ج هو آ
بامكان وذلك لانه معنى قولنا كل ما هو ب فهو آ بامكان اي كل ما هو ب بالقوة او بالفعل فهو آ بامكان
وذلك لان هذا هو شرط المقول على الكل الماخوذ في المقدمة الكبرى الممكنة بخلاف شرط المقول على الكل
الماخوذ في الكبرى الوجودية او الاضطرارية وذلك انه متى قلنا ان كل ما هو آ بالفعل او بالضرورة لا
يكون من المواد انما يصدق هذه المقدمة على كل ما هو بالفعل فقط مثل قولنا كل انسان حي وكل انسان ناطق
فان هاتين المقدمتين انما تصدقان على ما هو انسان بالفعل لا على ما هو انسان بالقوة وقد تبين هذا الفرق
على الامرين حيث اعني على كل ما هو بالقوة وما هو بالفعل وخاصة الضرورية مثل قولنا كل متحرك جسم
فانه يصدق على المتحرك بالفعل والمتحرك بالقوة واذا كان الامر كذلك فالعام في كل مادة في هاتين المقدمتين
اعني الضرورية والمطلقة انما هو ان يكون المحمول موجودا لما هو بالفعل الحد الاوسط اعني ان يكون آ موجودة
بالضرورة او بالفعل لكل ما هو ب بالفعل ولذلك يقول ارسطو في هذا الاختلاط انه متى كانت الكبرى مطلقة
والصغرى ممكنة لم يكن القياس تاما لان الصغرى اذا كانت ممكنة والكبرى مطلقة او ضرورية لم تجمعهما
شرط المقول على الكل العام في كل مادة فوجب لذلك ان يتجنب ما ينتج بحسب بعض المواد كما تجنب انتاج
الموجبتين في الشكل الثاني ولذلك كانت تقع منتجة في بعض المواد واما المقدمة الممكنة الكبرى فالامر فيها بخلاف
ذلك لانه اي في كل مادة يصدق فيها ان آ مقولة بامكان على كل ما هو ب بالقوة او بالفعل وكذلك
لو قولنا كل ما هو انسان فهو ممكن ان يمشي يصدق على كل ما هو انسان بالقوة او انسان بالفعل
كذلك الامر في سائر المواد وهذا امر بين بنفسه من استقراء المواد ولا ادري كيف خفي هذا على المفسرين والامر
في ذلك في غاية البيان واذ قد تقرر هذا فنقول انه متى كان معنى قولنا ان كل ما هو ب فهو آ بامكان
اي كل ما هو ب بالفعل او بالقوة ان آ محمول عليه بامكان ثم وضعنا ان ج هو ب بالفعل فظاهر ان آ
تكون مقولة على ج بامكان وكذلك يتبين الامر ان كانت الكلية الممكنة الكبرى سالبة والصغرى المطلقة موجبة

كلية الكبرى النتيجة لكون ب ممكنة عن معنى المتقول على الكل بحيث المشروط في المقدمة الكبرى السالبة الممكنة و ذلك لان
معنى قولنا انه وان كل ما هو ب فهو آ بالامكان اي ان كل ما هو ب بالقوة كان او بالفعل فهو بالامكان ثم ننتج
لزم ان يكون ما هو ب بالفعل فيجب ان يكون ج ليس شيء من آ بالامكان وان اذا كانت الكبرى من المطلقة والصغرى
من الممكنة فانه لا يكون القياس تاما لان شرط الحمل المطلق الصادق في كل مادة كما قلنا هو ان يكون على اشياء
موجودة بالفعل لا بالقوة فمن وضعنا ان كل ب فهو آ بالفعل اي كل ما هو ب بالفعل فهو آ
بالفعل واضفنا الى ذلك ان ج فهو ب بالامكان فتبين ان ج ليست داخلة تحت شرط المتقول
على الكل وان هذا النوع من القياس غير بين الانتاج بنفسه من المقدمات نفسها بل من شرط آخر
ولكن هو ماخوذ من المقدمات الموضوعة فيه وهذا هو شرط القياس الغير الكامل فلذلك قال ارسطو
في اصناف المقاييس التي تكون الكبرى فيها في هذا الاختلاط مطلقة والصغرى ممكنة انها مقاييس غير تامة
ورام بيانها بالخلف وهو بوطل لبيان انتاج هذه المقاييس الغير التامة لم الكذا الحال اليس يلزم عن الكذب
الممكن وهو ايضا يوطل اولا بيان هذا المعنى انه متى كان شيئا لم وجد وجد آخر معه لم الا مثل لزوم النتيجة
عن القياس اعني انه حيث ما وجدت المقدمات لزم وجود الشيء فانه يلزم في ذلك الشيئين اذا وجد
الاول منهما بالفعل الذي هو متبوع فان الثاني يوجد الذي هو تابع بالفعل واذا وجد الاول بالامكان فان اللازم
يوجد ايضا بالامكان اعني بالامكان العام وهو الذي يقابل الممتنع مثال ذلك انا اذا فرضنا انه متى كانت آ موجودة
فان ب يلزم ان تكون موجودة بالذات عن وجود آ ثم وضعنا ان آ ممكن الوجود ليس الممتنع وبدل الشيء فلو ان
ب كان وجود آ ضروريا كان وجود ب ضروريا ومتى كان وجود آ ممكنا كان وجود ب ممكنا على الممكن آ
اولا ممكنة فاقول ان ب اللازم عن وجود آ عن وجودها تكون ممكنة بيان ذلك انه لو كانت ب غير ممكنة
ههنا اعني الممكن يعم جميع المعاني التي يدل عليها اسم الممكن وهو السلب الذي يصدق على الممتنع كان الممكن
في وقت ما هو ممكن هو الذي يمكن ان لم يخرج الى الفعل وغير الممكن هو الذي لا يمكن ان يخرج الى الفعل فان
آ اذا فرضناها ممكنة و ب غير ممكنة فانه قد يمكن ان توجد آ وتخرج الى الفعل من غير ان توجد ب فقد كنا
وضعنا انه اذا وجد آ وجدت ب فيجب ان تكون ب موجودة وغير موجودة معا هذا خلف لا يمكن فاذن واجب
متى كانت آ ممكنة ان تكون ب ممكنة اعني ان يقع اتفق عليه اسم الممكن واذا تقرر هذا فاقول
انه ليس يلزم عن الكذب الممكن كذب مستحيل مثال ذلك انا اذا فرضنا وجود آ كاذبا ممكنا وهو الممكن

الذي شانه موجودا في وقت الذي هو موجود فانه لو لزم وجوب ب لكون آ كاذبا ممكنا لا كاذبا ممتنعا وهو
اللازم الكذب مثال ذلك انه لو تكون مقدمات القياس او احديهما كاذبة ممكنة فانه ليس يمكن ان تكون النتيجة
كاذبة مستحيلة وذلك انه اذا كانتا كاذبتين لكن في وقت كذبهما ممكنة حقيقة وقولنا فرضنا ان آ اذا
كانت ممكنة حقيقة لزم ان تكون ب ممكنة والممكن ليس بكاذب مستحيل فاذا كانت ب كاذبة مستحيلة
فيكون ب ممكنة غير ممكنة والممكن ليس بكاذب مستحيل معا وذلك خلف لا يمكن فاذن متى كانت
احدى مقدمات القياس او كلتاهما كاذبة ممكنة فليس يكون الشيء كاذبة مستحيلة كاذبة ممكنة فاذا
تقرر هذا فلنضع مقدمتين كليتين كبراهما موجبة مطلقة وصغراهما موجبة ممكنة مثال ان يكون كل ج
ب بالامكان وكل ب فهو آ بالفعل فاقول ان هذا التاليف ينتج دائما ان ج ممكنة ان يكون آ برهان
ذلك انه ان لم يكن كل ج ممكنة ان يكون آ والممكن نقيضها وهو قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج آ وضعنا ان
كل ج ممكنة ان تكون ب فاذا انزلنا هذه المقدمة موجودة بالفعل وهي ان كل ج هي ب بالفعل
كانت كذبا غير محال فاذا اضفنا الى اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج آ ينتج لنا في الشكل
الثالث ان بعض ب ليس آ بالضرورة لان قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج آ يصدق معه قولنا بعض ج
ليس آ بالضرورة فيكون معنا في الشكل الثالث مقدمتان احديهما وجودية موجبة والثانية سالبة ضرورية
جزئية وهي تنتج ضرورية سالبة جزئية على ما تقدم وهو بعض ب ليس آ بالضرورة لكن قد كان
موضوعا لنا ان كل ب فهو آ بالفعل وهو نقيض النتيجة هذا خلف لا يمكن والكذب المحال انما لزم ضرورة
عن المقدمة التي اضفناها الى المقدمة الكاذبة الممكنة وهي قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج آ بالضرورة
اذ كان الكاذب الممكن لا يلزم منه كاذب مستحيل على ما تبين وما لزم عنه فهو صحيح واذا كان
قولنا بعض ج ليس آ بالضرورة اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج آ فقولنا ليس يمكن
ان يكون كل ج آ كاذب فاذا كان كاذبا فاذا كان هذا كاذبا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا
كل ج ممكنة ان تكون آ فقد تبين من هذا ان نتيجة هذا القياس ممكنة وانما يعرض لهذا التاليف
ان يكون منتجا لهذه الجهة اعني انه لا ينتج مرة الايجاب الضروري ومرة السلب الضروري كالحال في القياس
الغير المنتج متى اخذت المطلقة الحقيقية وهي التي يصح فيها الحمل الكلي المطلق اعني الذي هو الحصر وجود
المحمول فيها لجميع الموضوع في جميع الزمان او في اكثره وهذه من المقدمات التي تنتج من الاستقراء

آ حقيقة

يستوفى في جميع الجزئيات مثل ان كل غراب اسود وكل ثلج ابيض والفرق بينها وبين الضرورية انه يمكن كطالما
امكان عدمها في الاقل من الزمان المستقبل والضرورية لا يجوز ذلك فيها بالبال لان الاكثر يشير فيها
بالذاتية بين الموضوع والمحمول ومن هذه المطلقة كما يقول ارسطو يحمل الاكثر المقاييس واما المطلقة
الوجودية في الاقل من الزمان مثل ان كل متحرك انسان فهو يبين انه لا يحمل في المقاييس الا في خاص مع الممكن كما
لا يعمل في الممكنة الاقلية مقاييس وبهذه المطلقة اعني التي لا يصح فيها الحمل الكلي الا في اقل الزمان متى حملت الكبرى
والصغرى ممكنة فانها موجودة ينتج الموجب مرة وينتج السلب والسبب في ذلك ان هذه المطلقة انما صدق
الكلية فيها في الزمان الحاضر والمقدمة الصغرى من جهة انها ممكنة ليست منطوية تحت الكبرى اذ كان الممكن
هو الموجود في الزمان المستقبل فهذا هو مقتضى الفاظ ارسطو لكن المقدمات الكلية المأخوذة دقيقة
على الازمنة الثلاثة انما يظهر ابو نصر ان هذه الوصية هي في المقول على الكل فانه ليس يمكن ان يوجد
المقول على الكل في المقدمة الكلية الوجودية الحقيقية على ما في الازمنة الثلاثة الا في بعض المواد وهي التي يصدق
فيها ان الموجودة بالفعل الكل هو موجود بالقوة او بالفعل واذا وجد الامر بهذه الصفة فالمانع
من ذلك يكون منتجا بحسب المقول على الكل لان ارسطو حتى الان يستعمل المقدمات المطلقة الا في هذه الحالة
فانه قد قال انه يلزم منهم بحسب المقول على الكل اعني المطلقة اذا اختلطت مع الممكنة وبين انتاجها
بالخلف وانه قد قال فيها انها تنتج الموجبة والسالبة الضرورية واذا وجب ان تكون هذه المطلقة
هي المطلقة التي بين انها تنتج بطريق الخلف ويكون السبب في اضرابه عن المنتج فيها بحسب المقول
على الكل العام صدقه في بعض المواد لا في كلها وبين هذه الوصية انه ما يفهم فيها ان المقدمات الموجودة
عنده هي التي تشتمل الضرورية والممكن كما فهم ذلك عند ثامسطيوس فان هذه المقدمات اعني المطلقة التي
بهذه الصفة ليس لها وجود خارج الذهن والقصد هنا انما هو احصاء جهات المقدمات المطابقة للامور في
الوجود او للمعارف الاولى فاما ان كان قصد ارسطو بالجهات احصاء صور المقدمات من جهة الوجود والمعرفة
فليس ينتفع بالمطلقة على راي ثاوفرسطس وثامسطيوس وان كان اراد احصاءها من جهة المعارف الاولى
لنا بالطبع فقد ينتفع بها لانه كثيرا ما يعلم ان المحمول موجود للموضوع ويجهل هل هو موجود بامكان
او باضطرار وبالجملة لم يكن قصده بالمطلقة الا من جميع انواع المطلقة بحسب المعرفة والمطلقة بحسب الوجود
والمعرفة وهي التي حددناها الا التي يذكرها الاسكندر فان تلك يا للعجب ما يكاد يعرض الا بالعرض في وقت

فهو

مخصوص واذا اختلطت مع الممكن فليس بالخلف فيها قياس اصلا اعني ان لم يكن الصغرى ممكنة فعلى هذا التاويل
يرتفع الشكوك الواردة على كلام هذا الرجل [illegible] انه التاويل الحق اللائق بمذهبه في هذه الصناعة وان كان
بين في الحدود المأخوذة من المواد انها اذا اخذت في مثل هذا الاختلاط المطلقة الموجودة في الاقل من الزمان
بالفعل انه لا يكون قياس ينتج اصلا لانه ينتج حينا سالبة ضرورية وحينا موجبة ضرورية والحدود التي
تنتج السالب هي الانسان والمتحرك والفرس والاصغر هو الانسان والاوسط هو المتحرك والاكبر هو الفرس
وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون متحركا وكل متحرك قد يكون في وقت ما فرسا اذا لم يوجد متحرك الا
فرس والنتيجة سالبة ضرورية وهي ولا انسان واحد فرس والحدود التي تنتج الموجب الانسان والمتحرك
والحيوان لان كل انسان يمكن ان يكون متحركا وكل متحرك في وقت ما قد يكون حيا اذا توهمنا انه
لا يتحرك في ذلك الوقت شيء الا الحيوان والنتيجة موجبة ضرورية وهي ان كل انسان حي واذا كان
الامر كذلك فلتكن المطلقة المأخوذة ههنا هي التي لا تختص بزمان دون زمان وسواء علم ام لم
انها ليست ضرورية او جهل ذلك فان اكثر المقدمات بهذه الحال ولتكن المقدمة الكلية الكبرى
سالبة مطلقة والصغرى الكلية الموجبة ممكنة فنقول انه ينتج ممكنة باشتراك الاسم اعني التي تقال على الممكن سالبهم
والضرورية وتعم قولنا في امثال هذه المقاييس انها منتجة ليست تنتج الموجبة والسالبة
بل انما تنتج اما الموجب فقط واما السالب لكن السالب والموجب فانما هو مقول على الكثير من مواد
فهذا هو احد الاسباب التي من اجلها قلنا انها [illegible] مثال ذلك قولنا كل ج ب ضرورة وليس ولا
من ب هو آ باطلاق فاقول انه ينتج هذا انه ولا شيء من ج هو آ بالامكان في ذلك الشيء ولا شيء من ج
هو آ بالضرورية مرة يكون ولا شيء من ج هو آ بالامكان برهان ذلك انه اذا لم يكن الصادق قولنا
انه يمكن ان يكون ولا شيء من ج هو آ فليكن نقيضه هو الصادق وهو انه ليس يمكن ان يكون ولا شيء من ج هو
آ وان لم يكن ان يكون ولا شيء من ج هو آ فبعض ج هو آ بالضرورة وذلك بين اللزوم بنفسه اذ كان
معناه ان بعض ج هو آ بالضرورة وان كل ج هو ب بالفعل وذلك ينتج المقدمة الممكنة في هذا الشكل
الى الوجودية كان معنا قياس من الشكل الثالث من مقدمتين موجبتين احداهما جزئية ضرورية او
وان الثانية كلية مطلقة ضرورية وقد تبين ان هذا قد ينتج جزئية ضرورية بالافتراض وذلك انه يرجع
من موجبتين كليتين في الشكل الثالث كبراهما ضرورية [illegible] ان بعض ب هو آ باضطرار وقد كان

موضوعا فان في القياس انه ولا شيء من ب آ بهذه ممكن والخلف لم يلزم عن الكذب الممكن وانما
لزم عن وضعنا ان بعض ج آ بالضرورة لكن اذا كذب هذا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا
ليس بالضرورة ج هو آ وهذا يصدق مع ان يكون ج ليس آ بالامكان وليس آ بالضرورة ولذلك
يكون ينتج هذا القياس مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة وقد تبين هذا من الحدود فليكن
بدل ج الناس وبدل ب متحرك وبدل آ غراب فمتى تلف هذا الكل الناس يمكن ان يكون متحركا ولا متحرك
واحد غراب ينتج ولا انس واحد غراب بعض سالبة ضرورية وليكن ج ايضا انسانا وب
عالم وآ متحرك فيما تلك المقاييس بعد الكل انسان يمكن ان يكون عالما ولا عالم واحد متحرك فيكون
النتيجة كل انسان يمكن الا يكون متحركا فتكون هي سالبة ممكنة وينبغي اذا اريد التحصيل في هذا
بيقين او ما يقارب اليقين ان تستوفي الامر في هذا التاليف في اكثر من مادة واحدة فانه يستوجب
الامر فيه بهذا ان انه ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة فان كانت الصغرى في هذا
الشكل سالبة ممكنة فانه لا يكون قياس تام اذ كان من شرط الانتاج في هذا الشكل ان تكون الصغرى
موجبة لكن اذا عكست السالبة الممكنة الى موجبة ممكنة كان القياس الذي تقدم ذكره عرض متى
كانت المقدمتان في هذا الاختلاط سالبتين وكانت الصغرى ممكنة اعني انه لا ينتج شيئا حتى
تعكس الممكنة الى موجبة فان كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة مطلقة فانه لن يكون قياس منتج
كانت الكبرى سالبة ممكنة او موجبة والحدود التي تنتج الموجب الضروري من الثلج والحي والابيض
وذلك انه ولا ثلج واحد حي وكل حي يمكن ان يكون ابيض فالنتيجة كل ثلج ابيض وهي موجبة ضرورية
والحدود التي تنتج السالبة من القار والحي والابيض وذلك ان كل قار ليس بحي وكل حي يمكن
ان يكون ابيض والنتيجة ولا قار واحد يمكن ان يكون ابيض وهي سالبة ضرورية وقد تبين اذا كانت
المقدمتان كليتين في هذا الاختلاط متى يكون قياس ومتى لا يكون واذا كان فما منه تام وما منه اذا
كانت احدى المقدمتين من هذا الاختلاط كلية والاخرى جزئية وكانت المقدمة الكبرى ممكنة كلية سالبة
كانت او موجبة والصغرى الجزئية موجبة فانه يكون قياس تام على نحو ما كان الامر اذا كانت
المقدمتان كليتين وكانت الكبرى ممكنة والصغرى مطلقة ويكون جهة النتيجة من جهة تلك النتيجة
بعينها اعني ممكنة الا ان هذه جزئية وتلك كلية وذلك بين من نحو المتقدم في الكل كما كان الامر

يعني تام وتبين انه قد يكون
الانتاج ما يكون من غير التام
بعكس الصغرى وما يكون
لا بعكس فاما ...

في تلك فان كانت المقدمة الكبرى كلية مطلقة غير ممكنة وكانت المقدمة الصغرى جزئية ممكنة كانت المقدمتان
... او احدهما موجبة والاخرى سالبة فانه يكون من ذلك قياسات منتجة غير تامة على نحو ما تبين بالخلف
ومن نظر ما بان بالخلف في هذا الاختلاط الذي فيه المقدمتان كليتان ومنها ما تبين بالعكس ومتى
كانت الصغرى الجزئية سالبة ممكنة فالحال فيها اذا كانت سالبة كلية واما اذا كانت الصغرى سالبة
مطلقة فانه لن يكون قياس والحدود التي تنتج الموجب من الثلج والحي والابيض وذلك ان بعض الثلج ليس
بحي وكل حي يمكن ان يكون ابيض والنتيجة بعض الثلج ابيض والتي تنتج السالب فالقار والحي والابيض
وذلك ان بعض القار ليس بحي وكل حي يمكن ان يكون ابيض والنتيجة بعض القار ليس بابيض وهي سالبة
ضرورية جزئية واذا اخذت هذه الحدود مهملة قامت مقام الجزئية ولم يعلم ما تقوم الجزئية
فمثل قولنا الثلج ليس بحي ان بعض الثلج حي وهذا شيء ينبغي ان يعتمد في الحدود التي يوخذ عامة
الجزئية المهملة فان كانت المقدمة الكلية الصغرى والجزئية هي الكبرى سالبة كانت او موجبة
ممكنة او مطلقة فانه ليس يكون من ذلك قياس وكذلك اذا كانت المقدمتان جزئيتين او مهملتين
فانه لا يكون قياس كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى الممكنة او بالعكس والبرهان على ذلك هو
البرهان المتقدم على هذه الاصناف في المواد الغير المختلطة والحدود التي تنتج الموجب الضرورية
فيه اذا كانت الكبرى جزئية الانسان والابيض والحي والاصغر هو الانسان و
الابيض هو الاوسط والحي الاكبر واما التي ينتج السالبة فالثوب والحي والانسان فقد تبين
من هذا ما المنتج في هذا النوع من الاختلاط في هذا الشكل اعني الاول وما غير المنتج وكان من
المنتج تاما ولم يكن تاما القول في تاليف الضروري والممكن في الشكل الاول واما اذا كانت
احدى مقدمتي القياس ممكنة والاخرى اضطرارية فان انواع المقاييس المنتجة يكون على عدد
المقاييس المنتجة في المختلط من الممكن والوجودية التام منها وغير التام وما التام يكون منها
اذا كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة كما كانت هنالك وغير التامة اذا كانت الكبرى الضرورية
والصغرى هي الممكنة واما النتائج منها فنقول اذا كانت المقدمتان موجبتين ممكنة تامة كانت
المقاييس او غير تامة كلية كانت او جزئية واما ان كانت احدى المقدمتين موجبة والاخرى
سالبة وكانت الموجبة اضطرارية والسالبة ممكنة فانه تكون النتيجة ممكنة فان كانت المقدمة

موجبتين

السالبة اضطرارية يكون النتيجة مرة سالبة ممكنة ومرة سالبة مطلقة كما انه لو كانت السالبة في اختلاط الممكن و
الوجودية كانت النتيجة مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة وهذا كله سواء كانت المقدمتان كليتين او احديهما
كلية والاخرى جزئية اعني اذا كانت الكلية من الكبرى والجزئية من الصغرى فانه اذا كانت الجزئية من الكبرى لم يكن
منتجا اصلا ولم تقل ان ههنا قياسا ينتج سالبة ضرورية لان ذلك يصح في بعض المواد و
لم يكن يوجد قياسا ينتج سالبة لا اضطرارية فان سالبة الاضطرار غير سالبة الاضطرارية كما انه
لم تقل انه ههنا قياسا ينتج موجبة ضرورية فان ذلك ايضا يصح في بعض المواد كالحال في انتاج
الشكل الثاني موجبة فليكن المقدمتان موجبتين كليتين ولتكن الكبرى من الضرورية والصغرى من
الممكنة فاقول انه ينتج ممكنة لا ضرورية ولا مطلقة وذلك بقياس غير تام فنقول فيه كل ج ب موجبة بالامكان
وكل ا ب موجبة بالضرورة فاقول ان النتيجة كل ج ا موجبة بالامكان وانه قياس غير تام لان شرط المقول
على الكل في المقدمة الضرورية لم يكن محمولا على ما هو ب بالفعل لا بالقوة فاما تبيين ان النتيجة
ممكنة فبقياس الخلف على النحو الذي بان في نظائره من الاختلاط وذلك بان ناخذ نقيض النتيجة
وهي سالبة ضرورية لان غير الممكن يصدق عليه السالبة الضرورية ونضيف اليها المقدمة
الممكنة من القياس وهي الصغرى بعد ان ننقلها الى الوجود فيلزم منه نقيض المقدمة الكبرى وهي
السالبة الضرورية لان الكبرى كانت موجبة ضرورية فاما اذا كانت الكبرى من الممكنة و
الصغرى الضرورية فانه يكون ذلك قياسا تاما وذلك من بين على معنى المقول على الكل على ما تقدم و
يكون النتيجة ممكنة فان كانت احدى المقدمتين الكليتين موجبة والاخرى سالبة وكانت السالبة
اضطرارية والكبرى وهي الصغرى ممكنة فانه يكون قياس منتج ينتج نتيجتين احديهما سالبة مطلقة و
الثانية سالبة ممكنة ولم تقل انه ينتج سالبة ضرورية وان كان ذلك انما يكون اذا كان على
الطرف الاصغر داخلا بالفعل او بالقوة تحت الاوسط وذلك انما يصدق الا في بعض المواد
ولكن ليس ايضا بقياس الخلف انه ينتج مطلقة سالبة وممكنة فليكن مثلا ان كل ج ب موجبة
بالفعل او بالامكان [illegible] وانه ولا شيء من ا ب موجبة بالضرورة فاقول انه ينتج
ولا شيء من ج ا بالفعل او بالامكان [illegible] وذلك انه ان لم يكن هذه النتيجة صادقة
فليكن نقيضها هو الصادق وهو ان بعض ج هو ا بالاضطرار وذلك انه [illegible]

الممكن

المناقضة المنتجة في الصغرى والكبرى والجهة ونضيف اليها المقدمة السالبة الكلية الضرورية من القياس وهو ان ليس شيء من آ
ب بالضرورة فينتج في الشكل الثاني ان ب غير ممكن ان يكون بعض ج وقد كان موضوعا ان كل ج هو ب
بالامكان هذا خلف لا يمكن واذا الجهة كذبت الموجبة الضرورية صدق نقيضها وهي المطلقة فاذا
صدقت السالبة الوجودية امكن ان يصدق معها السالبة الممكنة او ان المطلقة ممكنة الوجود
فان كانت المقدمة الكبرى سالبة ممكنة والصغرى موجبة اضطرارية فانه يكون قياس تام ويكون النتيجة
ممكنة على ما تبين من معنى المقول على الكل وارسطو يقول انه ليس يمكن ان يبين بقياس الخلف انه
ينتج مطلقة فان كانت المقدمة السالبة صغرى وكانت ممكنة فانه لا يكون قياس تام لكن يكون قياسا غير
تام بعكس السالبة الممكنة الى الموجبة على ما تقدم فان كانت الصغرى من السالبة اضطرارية لم يكن
قياس واذا كانت جميعا سالبتين وكانت الصغرى من الاضطرارية والحدود التي تنتج الموجبة
الثلج والحي والابيض وذلك انه ولا ثلج واحد حي والحي ابيض بالامكان والنتيجة موجبة ضرورية
وهي ان كل ثلج ابيض والحدود التي تنتج السالبة القار والحي والابيض وذلك لان النتيجة
لا قار واحد ابيض وهي سالبة ولو كان كذا اذا اخذنا السالبتين وذلك ان القار ليس بحي و
الحي ليس بابيض بالامكان والثلج ابيض واما اذا كانت احدى المقدمتين جزئية وكانت الكبرى
ضرورية وسالبة فان النتيجة يكون سالبة مطلقة وسالبة ممكنة كما كانت الحال اذا كانتا
كليتين الكبرى سالبة وتبيين ذلك بالخلف كما بان ذلك في الكليتين واما اذا كانت الصغرى
جزئية موجبة ضرورية وكانت الكبرى سالبة ممكنة فان النتيجة يكون ممكنة جزئية وذلك بين
من معنى المقول على الكل واما اذا كانتا موجبتين معا وكانت الكبرى كلية ضرورية فان
النتيجة يكون ممكنة والبرهان على ذلك هو البرهان الذي كانت الجزئية اضطرارية والكلية ممكنة
موجبة كانت او سالبة فانه لا يكون قياس والحدود التي تنتج الموجبة الانسان والابيض
والحي وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ليس بحي والانسان حي
والانسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض حي بالضرورة والتي تنتج السالبة الثوب
والابيض والحي وذلك ان الثوب يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ليس بحي بالضرورة فان
الثوب يمكن ان لا يكون ابيض وبعض الابيض حي والثوب لا يمكن ان يكون حيا لو كانت

الصغرى سالبة او موجبة اذا كانت كلية ممكنة فانها لا تنتج وكذا اذا كانت الصغرى كلية اضطرارية سالبة او موجبة
والكبرى ممكنة جزئية فانه لا ينتج اصلا والحدود التي تنتج الموجبة اذا كانت سالبة الغراب والابيض الحي وذلك
للغراب ليس بعض بالضرورة وبعض الابيض حي بالامكان والغراب حي بالضرورة النتيجة واما الحدود التي تنتج السالبة
فالقار والحي والابيض وذلك ليس القار بابيض وبعض الابيض حي والقار ليس بحي واما الحدود التي تنتج
الموجبة اذا كانت الصغرى كلية موجبة اضطرارية فهي القنفس والابيض الحي وذلك ان كل ققنس ابيض
بالضرورة وبعض الابيض حي والنتيجة كل ققنس حي ضرورية والتي تنتج السالبة فالثلج والابيض و
الحي وذلك ان كل ثلج ابيض وبعض الابيض حي والثلج ليس بحي بالضرورة النتيجة وكذلك لا يكون قياس في
هذا الصنف ايضا اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين او احدهما مهملة والاخرى جزئية
كانت الكبرى من الممكنة والصغرى الضرورية او بالعكس والحدود العامة لهذه الاصناف كلها
اما التي تنتج الموجب فالانسان والابيض والحي واما التي تنتج السالب فالغراب الثلج والابيض
والحي وتركيبها قريب مما تقدم تأمل ما قلناه فقد تبين في هذا القول ان اصناف المقاييس المركبة في هذا الشكل
من اختلاط الممكن والمطلق مساوية لاصناف المقاييس المركبة من الممكن والضروري المنتج منها
للمنتج وغير المنتج لغير المنتج والمنتج التام للمنتج التام والمنتج غير التام لغير التام والطريق الذي
تبين به غير التام هو فيهما واحد بعينه وتبين ان النتائج منها في الموجبات ممكنة وكذلك في السوالب
اذا كانت المقدمة الكبرى منهما الممكنة واما اذا كانت الضرورية او الوجودية فانها تكون
اما في المختلطة من الممكنة والوجودية فسالبة ضرورية او ممكنة واما في المختلطة من الممكنة والضرورية
فسالبة مطلقة او سالبة ممكنة

القول في تأليف الممكن في الشكل الثاني

فاذا كانت كلتا
المقدمتين ممكنتين في الشكل الثاني فانه لا يكون قياس منتج موجبتين كانتا ام سالبتين ام احدهما
كلية موجبة والثانية سالبة كليتين كانتا وجزئيتين معا او احدهما كلية والاخرى جزئية و
اما اذا كانت احدهما مطلقة والاخرى ممكنة فانه اذا كانت الموجبة من المطلقة والسالبة من
الممكنة فانه لا يكون قياس منتج واما اذا كانت السالبة المطلقة وكانت كلية فانه يكون قياس منتج و
مثل هذا يعرض اذا كانت احدى المقدمتين ضرورية والاخرى ممكنة والممكن ههنا ينبغي
ان نفهم في نتائج هذا التأليف على نحو ما فهمنا فيما تقدم وسوف نبين ههنا اولا ان الكلية السالبة الممكنة

القول في تأليف الممكن

لا ينعكس

لا ينعكس محفوظ الكم والكيف كما ينعكس السالبة الضرورية والسالبة المطلقة فلنضع ان كل ج يمكن
الا يكون شيء منه آ فاقول انه ليس يلزم عند هذا ان يكون كل آ ممكنة الا يكون شيء من ج وبيان
ذلك ان الممكن ليس يصدق فيها الموجبة الممكنة الكلية وهي قولنا كل آ ممكن ان يكون ج لان
الموجبات الممكنة ترجع الى سوالبها الكلية للكلية والجزئية للجزئية وذلك ان قولنا كل ج يمكن
الا يكون شيء من الصدق فيها الموجبة المضادة لها وهي قولنا كل ج يمكن ان لا يكون آ فاذن يصدق
مع قولنا كل ج يمكن ان يكون آ قولنا كل آ يمكن ان يكون ج فالموجبة الممكنة الكلية تنعكس كلية وقد تبين انها
لا تنعكس بعض الممكن وايضا فان كونها لا تنعكس انما يظهر في المواد وذلك انه اذا كان كل ج يمكن الا يكون
شيء من آ فقد يمكن ان يكون بعض آ ليس موجودا بالضرورة مثال ذلك ان كل انسان يمكن الا يكون
ابيض وبعض الابيض انسان بالضرورة مثل الثلج والققنس واذا امكن ان يكون بعض آ بالضرورة
ليس موجودا فليس يصدق مع ذلك ان كل آ يمكن الا يكون ج لان بعضها واجب وضروري الا يكون وهو نقيض
السالبة الممكنة وقد يتبين انعكاسها بطريق الخلف ومثال ذلك ان نقول فليكن قولنا كل
كل آ يمكن الا يكون شيء من ب ينعكس صادق وهو ان كل ب يمكن الا يكون شيئا من آ برهان ذلك
انه ان لم يكن صادق قولنا كل ب يمكن الا يكون آ فنقيضه اذن هو الصادق وهو كل ب غير ممكن
ان لا يكون آ ولما كان قولنا كل ب غير ممكن الا يكون آ يلزم ان بعض ب بالضرورة وكان هذا قد تبين انه
ينعكس اذا كانت جزئية ضرورية فبعض آ ب بالضرورة وقد كنا فرضنا ان كل آ يمكن الا يكون ب هذا خلف
لا يمكن لكن في القول مغالطة وذلك انه ليس اللازم عن قولنا كل ب غير ممكن الا يكون شيء من آ قولنا
ان بعض ب بالضرورة آ بل قد يلزم ان بعض ب بالضرورة ليس آ لانه يناقض قولنا كل ب يمكن الا يكون
آ قولنا بعض ب بالضرورة ليس آ كما يناقضه قولنا بعض ب بالضرورة آ قولنا كل ب يمكن ان يكون آ
ولما كان قولنا ان كل ب يمكن ان يكون آ يلزم عنه ان كل ب يمكن الا يكون آ وكان قولنا كل
ب يمكن ان يكون آ يناقضه قولنا بعض ب بالضرورة آ وقولنا كل ب يمكن الا يكون آ يناقضه قولنا
بعض ب بالضرورة ليس آ فاذن قولنا كل ب ممكن الا يكون آ مناقضه قولنا بعض ب بالضرورة او بعض
ب بالضرورة ليس آ وكذلك مناقض ما بين الجزئيتين المقدمة ان السالبة الممكنة وهي قولنا كل ب
يمكن الا يكون آ والذي يناقض هذا يلزم نقيضه واذن قولنا كل ب يمكن ان لا يكون مناقض

شيء من ج هو ما نقيض ب الض ليس آ والكل بعض ب بالفعل هو آ فقولنا وقت كثير
الخلف كل ب غير ممكن ان لا يكون آ قد يلزم مرة بعض ب ليس بالض آ ومرة ان بعض ب
بالض ليس آ فلو كان اللازم هو السالبة الجزئية الضرورية بل قد يكون بعض التوالي
تحت لانه ليس بعكس السالبة الضرورية بل قد يكون كل آ يمكن ان لا يكون بعض ب ليس بالض آ
مثل قولنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ليس حيوان بالض مثال الثلج
وبعض فان قد تبين لم السوالب الممكنة لا ينعكس فلا ينتج مقدمتين كليتين ممكنتين احدهما
موجبة والاخرى سالبة في الشكل الثاني بل قولنا كل ج هو ب بالامكان ولا آ ممكن الا كل
ب فالحق ان هذا التأليف لا ينتج شيئا لانه يمكن ان تنعكس السالبة الممكنة الممكن ذلك في
المادة المطلقة والضرورية ولا بعكس الخلف بين ايضا انه لا يمكن قياس لانه ان اخذنا نقيض
النتيجة الموجبة الممكنة الحقيقية [illegible] ذلك ح او كانت تحتمل [illegible] الموجبة ممكنة الممكنة
ان ليس كذلك ان اخذنا النقيض جزئية ضرورية موجبة او سالبة بالجملة لم كان هذا التأليف
قياس فانه انما ينتج بالذات ينتج ممكنة اذ كانت المقدمتان ممكنتين لا ينتج مطلقة ولا ضرورية
اذ كان ليس في هذا القياس مقدمة بهذه الحقيقة فان كان ينتج ينتج ممكنة فما يكون [illegible] ممكنة لكن
ينتج مع الحدود انما ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية ولكل واحدة من النتيجتين
النتيجتين يبطل ان ينتج سالبة ممكنة وكذلك السالبة الضرورية نقيض الممكنة الموجبة والسالبة
الممكنة الضرورية نقيض كليهما فالحدود التي ينتج فيه سالبة الانسان الابيض والفرس
والابيض هو الحدود [illegible] والانسان ضرورة [illegible] فكذا الكلام ان [illegible] لا يمكن ان لا يكون ابيض
وكل فرس يمكن ان لا يكون ابيض والنتيجة ولا شيء من واحد من الفرس هو سالبة ضرورية واذا كان
آ مسلوبة عن ج باضطرار يصدق ان يكون كل آ ممكن في ج ولا كل آ ممكن الا يكون في ج
لانها تنعكس الى الموجبة فمن ههنا تبين ان هذا التأليف ليس ينتج ينتج ممكنة لا سالبة ولا موجبة
وقد تبين ذلك ايضا من انه ينتج في بعض المواد موجبة ضرورية وذلك ان اخذنا بدل الفرس
الحيوان فانه ينتج كل انسان حيوان موجبة ضرورية وليس يمكن ان يصدق معها لا
الموجبة الممكنة ولا السالبة الممكنة وذلك ان مناقضتها ان السالبة الممكنة تبين نقيض ما سلف

للموجبة

الممكنة من اجل انه [illegible] السالبة الممكنة وكذلك تبين انه لا يكون قياس في هذا الشكل ولم يعرض مطلقا السالبة
الى ان خالفنا الصور بعد ان كانتا كبرى او بالعكس وكذلك تبين ان لا يكون قياس و
ان احدى كلتا المقدمتين او السالبتين والبرهان على ذلك هذه الحدود بأعيانها و
انى يبين بعد ذلك [illegible] تأليف الوجودي والممكن في الشكل الثاني و
اذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والاخرى ممكنة وكانت السالبة هي الممكنة
فانه لا يكون قياس على تلك الاصل كليهما كانت كلتا المقدمتين معا او جزئيتين والبرهان على ذلك
هو البرهان الذي استعمل اذا كانتا معا ممكنتين وبتلك الحدود بعينها على انها يوجد مرة
ينتج سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية فان كانت المقدمة السالبة هي المطلقة والموجبة
هي الممكنة وكانتا معا كليتين فانه يكون قياس وذلك لعكس السالبة المطلقة ينعكس فيكون الشكل الاول
على ما تقدم وسواء كانت السالبة هي الكبرى او الصغرى لكن اذا كانت الصغرى هي
ذلك بعكسين عكس المقدمة وعكس النتيجة على ما سلف فان كانت كلتاهما ايضا كليتين سالبتين
وكانت احديهما ممكنة والاخرى مطلقة فانه يكون قياس غير تام اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة
التي لزمها لانه يكون من ثلاثة مقدمتين مطلقة سالبة وممكنة موجبة ولو كانت كلتا المقدمتين
موجبتين فانه لم يكن قياس وذلك بين من انها ينتج مرة موجبة ومرة سالبة اما الحدود التي
ينتج الموجبة فهي الانسان والصحة والحيوان فان كل انسان يمكن ان يكون صحيحا وكل فرس
هو صحيح والنتيجة ولا انسان واحد فرس وهي سالبة ضرورية واذا كانت احدى المقدمتين
كلية والاخرى جزئية فانه يعرض في ذلك مثل ما عرض فيها اذا كانتا كليتين معا من ان شرط
المنتج فيها هو شرط المنتج في ذلك وغير المنتج فيها هو غير المنتج فيه وذلك انه متى كانت الموجبة
هي المطلقة الكلية كانت او الجزئية فانه ان يكون في ذلك [illegible] وذلك بين كما بين ذلك اذا
كانتا كليتين وبتلك الحدود باعيانها واما اذا كانت الكلية هي المطلقة وكانت سالبة فانه يكون
قياس بالعكس الى الشكل الاول ولو كانت كلتاهما سالبتين وكانت احديهما مطلقة فانه
يكون قياس ايضا غير تام اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة الممكنة على ما تبين فان كانت السالبة
المطلقة جزئية فانه لا يكون قياس موجبة كانت المقدمة الاخرى سالبة وكذلك لا يكون قياس اذا

كانت كلتا المقدمتين مهملتين او جزئيتين او احديهما مهملة والثانية جزئية موجبتين كانتا او سالبتين
والبرهان على ذلك هو البرهان المتقدم بالحدود باعيانها. تأليف الممكن والاضطراري في
الشكل الثاني واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل ممكنة والثانية اضطرارية وكانتا كليتين
معا وكانت السالبة هي الضرورية فانه يكون قياس ينحل بالرد الى الشكل الاول والذي يرده سالبة ضرورية
وصغراه موجبة ممكنة وقد تبين ان هذا ينتج سالبة مطلقة وممكنة سالبة سواء كانت السالبة الضرورية هي
الكبرى او الصغرى فاما اذا كانت الموجبة هي الضرورية فانه لا يكون قياس وبيان ذلك من الحدود التي
نعرض الطرف الاصغر انسانا والاوسط ابيض والاكبر ققنسا فذلك لان كل انسان يمكن
الا يكون ابيض وكل ققنس فهو ابيض بالضرورة والنتيجة ولا انسان واحد ققنس هي سالبة ضرورية
وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان ينتج دائما ممكنة لا موجبة ولا سالبة وهو بين ايضا انه لا ينتج
نتيجة سالبة ضرورية وذلك لان الضرورية انما يكون عن مقدمتين ضروريتين او عن قياس كلتا الضروريتين
في سالبة والموجبة وجودية لا ممكنة على ما تبين وكذلك بين ايضا انه لا ينتج مطلقة لان المطلقة
عرضها الممكن. وقد نظر من الحدود انه لا ينتج سالبة ضرورية فانه مرة ينتج سالبة ضرورية
ومرة موجبة ضرورية فالحدود التي تنتج سالبة ضرورية هي التي تقدمت واما التي تنتج موجبة
ضرورية فهو اليقظان والمتحرك والحيوان وذلك ان كل يقظان متحرك بالضرورة وكل حي يمكن
الا يكون متحركا وكل يقظان حي بالضرورة فاذن لا يكون في هذا التأليف قياس ينتج اصلا سواء كان
الموجب الضروري هو الصغرى او الكبرى فان كانت المقدمتان جميعا سالبتين في التأليفين جميعا
ثم كانتا سالبتين فانه يكون قياس اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة التي معها لانه يكون
تأليفا من مقدمتين الموجبة الممكنة والسالبة الضرورية وقد تبين ان هذا ينتج سواء كانت
السالبة هي الصغرى او الكبرى فان كانت المقدمتان الكليتان موجبتين فانه لم يكن
قياس لانه تبين انه لا ينتج ليس يمكن ان يكون سالبة مطلقة ولا اضطرارية لانه لم يوجد
في القياس مقدمة سالبة لا اضطرارية ولا مطلقة ولا ايضا سالبة ممكنة ولا موجبة اضطرارية
لانه تبين عن الحدود انه ينتج سالبة ضرورية وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن
ان ينتج دائما لا موجبة ضرورية ولا ممكنة ولا مطلقة وكذلك لا يمكن ان ينتج سالبة

ممكنة فاما

ممكنة فاما الحدود التي تنتج السالبة الضرورية فالانسان والابيض والققنس فان كل انسان يمكن ان يكون ابيض
وكل ققنس ابيض والسالبة ولا انسان واحد ققنس فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل في هذا الضرب
من الاقتران وغير المنتجة اذا كانت المقدمتان كليتين فان كانت احديهما كلية والاخرى
جزئية فانه اذا كانت المقدمة السالبة هي الكلية وهي اضطرارية فانه يكون قياس ينتج اما سالبة ممكنة واما
مطلقة لان السالبة الاضطرارية تنعكس فيرجع الى الشكل الاول والذي يرجع اليه هو موجبة ممكنة
صغرى وسالبة كبرى ضرورية واما اذا كانت الموجبة هي الاضطرارية فانه لا يكون قياس والبرهان
على ذلك هو البرهان بعينه واما اذا كانتا كليتين وسلك الحدود باعيانها الى ان تكون كذلك
لا يكون قياس اذا كانت كلتاهما موجبتين والبيان في ذلك هو البيان الذي تقدم اذا كانتا كليتين
فان كانت كلتا المقدمتين اعني الكلية والجزئية سالبتين وكانت احديهما كلية اضطرارية فانه يكون
ذلك قياس غير تام وذلك انه انعكست الممكنة الى السالبة الموجبة فانه يكون قياس كما يكون اذا كانتا كليتين
على ما تقدم وكذلك لا يكون قياس اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين والبرهان في ذلك هو البرهان
الذي استعمل فيما تقدم وسلك الحدود باعيانها فقد تبين انه متى وضعت المقدمة السالبة
الكلية الاضطرارية فانه يكون ضرورة قياس ينتج اما سالبة مطلقة واما سالبة ممكنة واما متى
وضعت الموجبة اضطرارية فانه لا يكون قياس وهو بين ان ترتيب ما اخذ الحدود في التأليفين
المطلقة والضرورية يكون قياسا ولا يكون وهو بين ايضا انه يمكن ان هذه المقاييس كلها
غير تامة في الشكل الثالث. واذا كانت المقدمتان في هذا الشكل ممكنتين كليتين فانه
يكون قياس ويكون النتيجة جزئية ممكنة على نحو ما يكون في المطلقة الصرفة والضرورية وان تلك
الشروط باعيانها والبرهان على ذلك هو البرهان على تلك ويخص هذه المادة انه متى كانت
سالبتين فانه يكون من جميعهما قياس غير تام اذا انعكست احدى السالبتين الى الموجبة
اللازمة لها لانه يعود من مقدمتين احديهما اثباتية سالبة فان كانت احديهما كلية
والاخرى جزئية فان المقاييس المنتجة منها وغير المنتجة تكون كما كانت في المادة المطلقة
الضرورية وتلك الشروط باعيانها ويخص هذا انه اذا كانت سالبتين كان قياسا
بالانعكاس اعني بعكس السالبة الى الموجبة اللازمة لها انه لا يكون قياس من سالبتين في غير

ومن التأليفات البسيطة والمركبة. واما اذا اخذت المقدمتان مهملتين او جزئيتين فانه لا يكون القياس
قياساً لانه ينتج مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة ضرورية اما الحدود التي تنتج الموجبة فالانسان
والابيض والحيوان وذلك ان بعض الابيض ممكن ان يكون انساناً والابيض ممكن ان لا يكون حيواناً والانسان
بالضرورة حيوان والتي تنتج السالبة الانسان والابيض والفرس وذلك ان الابيض ممكن ان لا يكون انساناً
والانسان الابيض ممكن ان لا يكون حيواناً والانسان بالضرورة حيوان والتي تنتج السالبة الانسان والابيض
والفرس وذلك ان الابيض ممكن ان لا يكون انساناً والابيض ممكن ان لا يكون فرساً والنتيجة ولا انسان
واحد فرس وبهذه الحدود باعيانها يتبين ذلك اذا كانت السالبتين او احدهما موجبة
والاخرى سالبة فانه لا يمكن ان ياتلف هذا التأليف في تأليف الممكن والوجودي في الشكل
الثالث واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والثانية ممكنة وكلاهما موجبتان
كليتان فان النتيجة تكون ممكنة جزئية وذلك يتبين بانعكاس الصغرى فان كانت الممكنة عادت
من الشكل الاول على ما صغراه ممكنة وكبراه مطلقة وقد تبين فيما سلف ان النتيجة ممكنة فان كانت
الصغرى هي المطلقة عادت الى ما صغراه في الشكل الاول مطلقة وكبراه ممكنة وقد تبين ان
هذا ايضاً ينتج ممكنة فانه كانت احدهما موجبة والاخرى سالبة فكان الحال اتفق مطلقة
اعني الكبرى او الصغرى وكانت السالبة هي الكبرى فان النتيجة تكون ممكنة فان كانت السالبة هي المطلقة
كانت النتيجة ممكنة حقيقية وان كانت السالبة هي المطلقة كانت سالبة ممكنة باشتراك الاسم اعني انه ينتج
نتيجتين سالبة ضرورية وسالبة ممكنة فان كانت السالبة هي الصغرى وكانت ممكنة او كانت جميعاً
سالبة فانه لا يكون قياس الا اذا انعكست الممكنة السالبة الى الممكنة اللازم عنها لانه يعود الى
ما هو من موجبتين [illegible] فاما الى ما كبراه سالبة وصغراه موجبة واما اذا كانت احدى المقدمتين
كلية والاخرى جزئية وكانتا كلتاهما موجبتين او كانت الكلية والسالبة الكبرى وجزئية الموجبة تكون
قياس رجوعها الى الشكل الاول بالعكس الجزئية الموجبة على ما تبين وصح يكون على ما كانت عليه المقدمتان
الكليتين فان كانت الموجبة هي الكلية وكانت الصغرى المطلقة الموجبة والكبرى السالبة الجزئية
الممكنة فانه يكون قياس وبيان ذلك يكون بقياس الخلف فليكن كل ج [illegible] وبعض ج ليس هو ا بالامكان
فاقول ان بعض ب ممكن الا يكون ا لانه ان لم يكن هذا صادقاً فنقيضه هو الصادق وهو ان

كل

كل ب هو ا بالضرورة فكان يكون من المقدمتين الضرورية والكبرى فكان ينتج ان كل ج فهو ا باطلاق وقد كان
تبين في الشكل الاول ان كل ج هو ا بالضرورة وقد كان منها ان بعض ج ليس هو ا بالامكان هذا خلف
لا يمكن فهذا المركب الجزئية من الوجودية والصغرى الممكنة فانه يكون قياس يتبين بالافتراض فان
كانت الصغرى هي السالبة وكانت مطلقة فانه لا يكون قياس الا ان خاصة الشكل الثالث لا يكون صغراه سالبة
وان كانت ممكنة فانه يكون قياس اذا انعكست الى الموجبة على ما... واذا كانت كلتا المقدمتين مهملتين او
جزئيتين فانه لا يكون قياس وبرهان ذلك سواء كان في المستعمل في الاضافة الكلية في هذا الباب اعني بعينه
الممكن وتلك الحدود باعيانها من الاضطراري في الشكل الثالث واذا كانت كلتا المقدمتين و
كانت احداهما اضطرارية والاخرى ممكنة وكانتا معاً موجبتين فانه يكون عن ذلك قياس ينتج
نتيجة ممكنة وذلك يتبين بالانعكاس الى الشكل الاول فان كانت احداهما موجبة والاخرى سالبة
وكانت الموجبة هي الضرورية وهي الصغرى فان النتيجة تكون سالبة ممكنة وذلك بانعكاس الصغرى
وصغراه موجبة ضرورية فان كانت السالبة هي الاضطرارية الكبرى فان النتيجة تكون سالبة
ممكنة وسالبة مطلقة برجوعها الى الشكل الذي كبراه في الشكل الاول سالبة ضرورية وصغراه
موجبة ممكنة فان كانت الصغرى سالبة ممكنة والكبرى موجبة ضرورية فانه لا يكون قياس الا بعكس السالبة
الممكنة الى الموجبة الممكنة وان كانت الصغرى سالبة ضرورية فانه لا يكون قياس والحدود التي تنتج
الموجبة الانسان والنائم والحس وذلك انه ولا حس واحد انسان وكل حس ممكن ان يكون
نائماً والنتيجة فكل انسان ممكن ان يكون نائماً والحدود التي تنتج السالبة الانسان واليقظان والنائم
والحس وذلك انه ولا انسان واحد حس وكل يقظان ممكن ان يكون نائماً والنتيجة
ولا حس واحد يقظان هو نائم فان كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى جزئية وكانتا كلتاهما
موجبتين فانه يكون قياس بالرجوع الى الشكل الاول فان كانت احدى المقدمتين سالبة والاخرى
موجبة وكانت السالبة هي الكبرى فانه ان كانت اضطرارية فان النتيجة تكون مطلقة او ممكنة الا انها
ترجع بالعكس الى الصنف من الشكل الاول الذي ينتج ما تبين النتيجتين ان كانت كلية و
ان كانت جزئية فبالافتراض والخلف وان كانت السالبة هي الممكنة فانها تكون النتيجة ممكنة حقيقية لحال الى
الصنف من الممكن الذي يرجع الى الشكل الاول واما ان كانت السالبة هي الصغرى فانه كانت

مكان قياس بعكسها الى المحصل لكن وان كانت من الضرورية لم يكن قياس وذلك بين
على نحو ما تبين اذا كانت كلمتين في تلك الحدود وباعيانها فقد تبين من يكون في هذا الضرب
محال وكيف يكون وان يشبه شيء ان تكلف وايها تامة وايها غير تامة كالحال في الاصناف التي
يكون في هذا الشكل ومن نقص القول في جميع المقاييس الحملية قال وبين
بنحو ما قيل في الاشكال الوجودية لم جميع المقاييس التي في هذه الاشكال ايضا ترتقي الى الشكل الاول
الذي فيها فاما ان جميع اصناف المقاييس الموجودة على الاطلاق ترجع كلها مكررا الى الشكل
الاول فذلك يبين اذا تبين ان جميع اصناف المقاييس الحملية من هذه الثلثة فقط وان ما عداها
من المقاييس التي ليست بحملية فكلها مضطرة الى الحملية فنقول ان كل قياس بالجملة فهو انما يبين اما
لن الشيء موجود او غير موجود وكل واحد من هذين اما ان يكون كليا واما جزئيا وكل ما بين ان
الشيء موجود او غير موجود فاما ان يبينه على جهة الحمل واما ان يبينه على جهة الاشتراط
واما ان يبينه بقياس مركب من هذين وهو الذي يدعى بقياس الخلف والغرض الان
انما هو التكلم في المقاييس الحملية وشروط المنتج منها من غير المنتج على الاطلاق فانه اذا
تبين ذلك تبينت المقاييس المنطقية في الانتاج الى هذه وهو قياس الخلف
القياس الذي يكون شرطيا فنقول انه متى احتجنا ان نبين ان شيئا موجودا و غير
مثلا ان نحتاج ان نبين ان آ محمول على ب اما على جهة السلب او على جهة الايجاب
نحو من الظاهر انه يجب ان ناخذ في بيان ذلك على جهة الحمل ان نشعر حدا لذي موجود و
محمول على غيره فان اخذنا في ذلك ان آ محمول على ب من غير البين انا قد اخذنا الذي هو
في ما نعنيه وذلك مستحيل وغير مفيد على ان ابدا في المطلوب وكذا اذا اخذنا في ذلك
شيئا مباينا بالمحمول والموضوع للمطلوب فهو بين ايضا انه ليس يلزم عنه شيء في المطلوب
لا ايجابا ولا سلبا مثلا ان يقول ان آ محمول على ب لان ج محمول على د واذا استعمل ان
الوجه فلم يبق الا ان يكون القول الآخر وهو ان آ موجودة في ب وما هو الذي مشترك
لكلا الطرفين او مشترك لاحدهما ثم ان كان مشتركا لاحد الطرفين فلا يخلو ان يكون
محموله هو محمول المط بعينه موضوعه غيره او يكون موضوعه موضوع المط ومحموله غيره

او يكون محمول

او يكون محمول المط هو موضوعه او موضوع المط هو محموله فانه لا يخلو القول المشترك
لاحد الطرفين من هذه الاقسام ثم لا يخفى ايضا ان هذا المشترك الآخر لاحد الطرفين
من هذه الاقسام اما ان يوجد حكما واحدا بعينه من غير ان يشاركه حكم آخر او
قضية اخرى واما ان يوجد مشاركا بقضية اخرى وذلك من غير ان يتصل بالمطلوب
فان اخذ المشترك لاحد طرفي المط الذي هو آ و ب قضية واحدة فقط مثل
ان ياخذ ان آ مشترك لـ ج يحمل احدهما على صاحبه فهو بين انه ليس يلزم عن
ذلك ان يكون آ مشاركا لـ ب ان يحمل عليه بالايجاب او بالسلب على ب ما لم يشارك
ج ب وان اخذنا آ مشاركا لـ ج و ج مشاركا لـ د يحمل بعضها على بعض فهو
بين ايضا انه يكون عن ذلك قياس الا انه لا يكون قياسا على المط الذي طلب اعني على
وجود آ في ب او سلبها عنه ولو اخذنا الامور المشاركة لاحد الطرفين
لا الى نهاية من غير ان يشاركه الطرف الآخر مثلا ان ناخذ آ مشاركا لـ ج و ج لـ د
لـ د والدال لـ ه فانه ليس يلزم عن ان يكون آ مشاركا لـ ب اما بحمل ايجاب او سلب
ما لم يكن الحد المشترك لهما لما تقدم ذكرنا فان القياس الذي المحدود
انما يكون عن مقدمات غير محدودة اعني ان القياس يكون على غير مطلوب محدود
واما القياس المحدود الذي يكون على مطلوب محدود فانه يحصل بالضرورة عن مقدمات
محدودة مشاركة لطرفي المطلوب ولذلك يجب ان يكون اقل القياس المحدود
انما هو الملتئم عن مقدمتين يشتركان لحد اوسط وتختلفان بطرفي المطلوب
الا انه يمكن ان يبين ان شيئا محمولا على شيء من اجل حمل شيء على شيء مثلا ان يكون آ
مشاركا لـ ج والجيم مشاركا للباء ج يجب ان يكون آ مشاركا للباء فقد تبين من هذا
ان كل قياس حملي مؤلف على مط محدود فانه يكون احد هذه الثلثة الاصناف من المقاييس
الحملية من الشكل الاول او الثاني او الثالث وانه ليس يوجد شكل رابع وذلك
من قبل الحد الاوسط الذي يوجد مشاركا للطرفين مثلا ان ناخذ الجيم مشاركة
للباء والالف اللذين هما طرفا المط لا يخلو من ثلثة احوال اما ان يكون موضوعا

للطرف الاكبر محمولا للاصغر مثل ان يكون آ مقولا على ج و ج مقولا على ب وهذا هو الشكل الاول
ان يكون محمولا عليهما جميعا وهو الشكل الثاني او يكون موضوعا لهما وهو الشكل الثالث
واما ان يوخذ محمولا على الاكبر موضوعا للاصغر فليس يكن لان المحمول على الاكبر
محمول على الاصغر اذ كان الاكبر محمولا في المطلب بالطبع على الاصغر فيكون الشي
محمولا على نفسه وذلك مستحيل هذا اذا اعتبر المطلوب الحملي واما في المطلوب
المفروض اما اذا اعتبر بحسب الحث ركه فانه ينتج عن المطلوب الذي هو عكسه فهو بهذه
الجهة لم يعد هذا التاليف شكلا رابعا كما يضعه جالينوس فانما يكون قياسا على المطلوب
المفروض لذلك لا يتم عليه فكرة بالطبع ولا يوجد في كلام قياس برهاني ولا ظن
فقد تبين من هذا القول ان كل قياس حملي فانه انما يكون ضرورة احد هذه الاصناف
الثلثة ان كان المطلوب الواحد بعينه يتبين بارسال كثيرة مثل ان يبين ان آ موجودة
في ب بوجود آ في ج والحم في الدال والدال في الباء وبالباء في ب والم وان كان القياس الخلف
فانه مركب من واحد من هذه الاشكال الثلثة ومن القياس الشرطي فلذلك يتبين عن ان القياس
الخلف انما يكون سياقة الكلام فيه الى المحال بقياس حملي وهو في الطبقة الاولى انما يكون وبين
بقياس شرطي مثل ان نقول ان القطر ان لم يكن مشاركا للضلع المربع او مباينا له يبين
المستثنى من القياس الشرطي وهو انه لا يكون مشاركا بقياس حملي يؤدي الى المحال وذلك ان
نقول لانه ان كانت مشاركا كانت نسبة مربع احدهما الى الاخر نسبة عدد مربع الى
عدد مربع فيلزم عن ذلك ان يكون نسبة مربع الضلع الى المربع القطر نسبة عدد مربع
الى عدد مربع وقد تبين ومحال لان كل شكل ان المربعين احدهما الى الاخر
كنسبة عدد مربع الى عدد مربع وهي الاثنين الى الواحد فهذا لا يمكن فاذا تبين ان
غير مشارك استثنيناه من القياس الشرطي الذي استعملناه اولا وهو قولنا القطر
اما مباين واما مشارك لكنه غير مشارك فهو ضرورة مباين وهذا
هو القياس الشرطي المنفصل الذي باتلف من المتعاندات التي ما العناد الذي استثنى
احدها انتج مقابل التالي على ما تبين في القياس الشرطية فالمحال كما قلنا في هذا

العكس

الثاني يتبين بقياس حملي والمطلوب يتبين بقياس شرطي فاما القياس الشرطي فانه يتبين ايضا مما قدمناه
انه لا يستغني عن القياس الحملي وذلك ان القياس الشرطي جنسان اولان احدهما القياس المتصل و
هو الذي يتركب من المتلازمات ويتبين بقطع حروف الشرط التي تعطي الاتصال مثل قولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود والقضية الاولى يلزم عنه الشي المقدم واللازم التالي وهو صنفان
احدهما يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج التالي بعينه مثل قولنا لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
الثاني يستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم مثل قولنا لكن النهار غير موجود فالشمس
ليست طالعة والجنس الثاني المنفصل وهو يتركب من المعاندة التامة العناد وتقرن به حروف
الشرط التي تدل على الانفصال مثل قولنا هذا الوقت اما ليل واما نهار وهذا اربعة
اصناف وذلك انه ليستثنى فيه المقدم بعينه فينتج مقابل التالي ويستثنى فيه التالي بعينه فينتج مقابل
المقدم او يستثنى فيه مقام المقدم فينتج التالي او يستثنى فيه مقابل التالي فينتج المقدم
وذلك ان نقول لكنه ليل فهو ليس نهارا او لكنه ليس نهارا فهو ليل او لكنه ليس ليلا فهو نهار او لكنه
نهار فليس بليل واما اذا كانت اصناف القياسات الشرطية الاولى هي هذا الجنس فكلاهما
اذا تاملت الامر فيها ظهر لنا ان المطلوب فيها هو الذي يشمل عليه التالي الشرطي او المستثنى فانه يحتاج
الى ان يبين بقياس حملي في الشرطي المنفصل والمتصل اذ كان العناد والاتصال فيهما
بينا بنفسه وذلك انه اذا كان الاتصال فيهما مبينا بنفسه والمستثنى بينا بنفسه كان
اللازم بينا بنفسه وذلك ظاهر جدا في الشرطي المنفصل فانه اذا كان العناد بينا بنفسه
والمستثنى فيها بينا بنفسه فالمطلوب بينا بنفسه لانه يبين لم كان العالم لا يخلو ان يكون
اما محدثا او قديما وكان بينا بنفسه انه ليس بقديم فكونه محدثا يبين بنفسه ضرورة ويتبين ان يكون
الامر كذلك في الشرطي المتصل فانه اذا كان وجود الحركة بينا بنفسه ووجود الطبيعة مبينا بنفسه عن
غير وسط فوجود الطبيعة بين وكذلك لم كانت افعال النفس بينة الوجود بنفسها وبينة الوجود
عن النفس بنفسه فالنفس بينة الوجود بنفسها وكذلك اذا كانت الحركة معلومة الوجود ومعلوم بنفسه
وجودها عن محرك فالمحرك معلوم الوجود بنفسه وان كان معلوم الحركة في مايبين الوجود بنفسه
فمعلوم المحرك يبين الوجود بنفسه وبالجملة فانت اذا تاملت البراهين التي يحتاج فيها الى الشرطية

من العلوم وذلك في المطلوبات بالطبع وجدت اما الاتصال فيها بينا بوسط
واما الاستثناء وهذا انما يلزم في القياس الشرطي الذي يحسب حمليا بالقوة وهي
الشرطية الحقيقية واما التي هي بالقوة حملية فتلك حملية اخرجت مخرج الشرطية ولذا
امكن في هذه ان يبين بها المطلوب بعينه او بعينه بزيادة مقدمة وهذا النوع
من الشرطيات هو الذي يشارك المقدم التالي في جزء واحد وقد تقصيناه في قول افردناه لذلك
واما اذا كان الامران في القياس الشرطي معلومين بانفسهما فانه انما يستعمل في بيان ما هو
اقل خفاء من المجهول بالطبع مثل استعمال الاستقراء وما اشبهه وليس يلزم ان يتفق انه
كما قد يكون المقدمتان في القياس الحملي معلومتين بانفسهما والنتيجة مجهولة كذلك قد يتفق
ان يكون الامر في القياس الشرطي اعني ان تكون المقدمتان معلومتين بانفسهما الشرطية
والمستثناة وتكون النتيجة مجهولة فانه انما اتفق ان كانت المقدمتان في القياس
الحملي معلومتين والنتيجة مجهولة لان المقدمتين لم تتألف بعد في الذهن التأليف
الذي يلزم عنه النتيجة واما المقدمتان في القياس الشرطي فانهما ليست محتاجة الى
التأليف في لزوم ما يلزم عنهما فهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع من ارسطو
لا على ما يقوله في ذلك ابو نصر ولا على ما يتشكك عليه ابن سينا وبالجملة فالاستقراء
الذي ارسمنا اليه يظهر ما يقوله ارسطو في هذا الامر ظهورا بينا لانه قد تبين من
قولنا ان كثيرا من الاستثناء المعلومة بانفسها مثل وجود النفس وغيرها انما علمناها
بهذا النحو من البيان ومحال ان يكون طريق واحد بعينه يستعمل في الوقوف على
المعلوم بنفسه والمجهول بالطبع فقد تبين ان جميع اجناس المقاييس انما يتم بالشكل
الاول وانها منحلة الى الكلية فيها على ما سلف وذلك ان ما عدا الحملية تنحل الى الحملية
يتم بالشكل الاول او الجزئية التي في الشكل الاول الى المقاييس الكلية التي فيه على ما تبين
ويبين انه واجب ان يكون في كل قياس منتج مقدمة موجبة كيف كانت في كميتها و
مقدمة كلية كيف كانت في كيفيتها وذلك انه اذا لم يكن هنالك مقدمة كلية فاما
ان لا يكون هناك قياس واما ان لا يكون على غير المطلوب واما ان لا تكون المقدمة نفسها هي المطلوب

الجزئية

مثال ذلك

مثال ذلك على اللذة بالموسيقى خير فان ما يمكن ان توخذ فيه مكان هذا المطلوب الذي يكون
المطلوب نفسه او غيره فان كان غيره فانه لا يخرج من ثلاثة احوال اما ان لم يكن المقدمة الماخوذة
في ذلك مهملة وهي ان اللذة خير او يكون جزئية وهي ان بعض اللذات خير او يكون كلية وهي
ان كل لذة خير فان اخذت المقدمة مهملة وهو ان اللذة خير لم يلزم ان يكون هذه المهملة
تصدق من اللذات على غير اللذة الموسيقية فلا ينتج المطلوب وهو ان اللذة الموسيقية
خير وكذلك ان صرحنا فيها ايضا بالسور الجزئي فقلنا بعض اللذات خير ولذلك كان البحث
امثال هذه واما في المطلوب فمثل ان يكون قولنا بعض اللذات خير صادقا على لذة العلم
وكان المطلوب شيء غير ذلك مثل ان لذة العلم خير لانه ليس من المطلوب واما ان اخذ المطلوب نفسه
فهو بين انه ليس يكون قياسا فظاهر في القياس المنتج من ان يكون الطرف الاصغر منطويا تحت
الاوسط انطواء الجزئي في الكلي حتى يكون نسبة احدهما الى الاخر من نسبة الجزء الى الكل ولذلك
بالفعل في الشكل الاول او بالقوة في الشكل الثاني والثالث ومن هنا تبين انه واجب ان تكون المقدمة
المنطوية تحت المقدمة الكلية موجبة الا انها لو كانت سالبة لم ينطو تحتها ولا وجدت
فيها هذه النسبة ولذلك كان معنى المقول على الكل الذي يتضمن هذه النسبة موجودا
بالفعل في الشكل الاول وفي الثاني والثالث بالقوة وقد تبين من هذه الاقوال ان
كل قياس فواجب ان يكون فيه مقدمة كلية موجبة وان النتيجة الكلية انما تبين من مقدمات
كلية وان النتيجة الجزئية قد تبين من مقدمتين احداهما جزئية وذلك في الشكل الاول
والثاني وقد تبين من مقدمتين كليتين وذلك في الشكل الثالث لانه اذا كان ذلك كذلك
فالنتيجة الكلية لا تبين ضرورة الا من مقدمتين كليتين واما النتائج الجزئية فقد تبين
من الصنفين جميعا اعني من الكليتين ومن الكلية والجزئية وهو يبين ايضا انه واجب
ان تكون احدى المقدمتين بتلك الجهة او احدهما وذلك في المقاييس التي تنتج سالبة
وهي المنتجة بما يتضمن معنى المقول على الكل وهو يبين ايضا ما قيل ان يكون قياس منتج
ومن يكون غير منتج والمنتج ايضا من يكون ناقصا ومن يكون تاما وانه من كان قياس حملي في احدى
فالحكم المحمول عليه من رتبة ... تلك الاشكال الثلاثة التي وصفنا وهو يبين ايضا ان كل نتيجة

فانما يكون بثلثة حدود لا اقل من ذلك ولا اكثر ان لم يكن النتيجة الواحدة بعينها تبين
بمقاييس كثيرة وذلك يكون على ضربين احدهما ان يكون النتيجة الواحدة بعينها تبين
بمقاييس كثيرة كل واحد منها كاف في انتاج النتيجة الا مفرده بذاته ونسلم
ان ذلك ممكن بحو من احدهما مثل ان يبين نتيجة مثلا بمقدمتين من
آ ب على حدة وبمقدمتي ج د على حدة او بمقدمتي آ ب وبمقدمتي
آ د على حدة او بمقدمتي ب ل على حدة والضرب الاخر ان يكون المقدمتان
المنتجتان للنتيجة المفروضة نتائج عن مقدمات اخر اما كلاهما واما احدهما
مثال ذلك ان يكون نتيجة ه منتجة بمقدمتي آ و ب ويكون مقدمة آ نتيجة لمقدمتي
ج و د ويكون مقدمة ب مبينة بالاستقراء او بينة بنفسها من اول الامر
فعلى الجهة الاولى يكون المقاييس كثيرة والنتيجة واحدة وعلى هذه الجهة يكون المقاييس
كثيرة والنتائج كثيرة لانا في هذا المثال ثلثة وهي ه التي هي النتيجة الاخيرة
و آ و ب اللتان هما مقدمتا نتيجة و نتيجتا مقدمتي ج د و ج د واما من
لم يكن مقاييس كثيرة لنتيجة واحدة وانما هو قياس واحد فانه لا يمكن ان يكون
نتيجة واحدة عن اكثر من حدود ثلثة اذ قد تبين انه لا يكون قياس عن اكثر
من مقدمتين ولا اقل الا انه يكون عن قياس واحد نتيجة واحدة من اربع والستة
حدود مثال ان ننتج آ ان ه مثلا نتيجة عن مقدمتي آ ب و مقدمتي ج د
ولانه قد تبين انه ان كان ممكنا ان يكون عن مقدمتي آ ب قياس ان
يكون نسبة احدهما الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل فان كانت نسبة احدهما
الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل فانه يكون عنهما ضرورة نتيجة فان كانت هذه
نتيجة فلا بد من تلك احوال اما ان يكون عنهما نتيجة المفروضة واما ان يكون
ما النتيجة احدى مقدمتي ج د واما ان يكون شيئا آخر غير هذين ثم في
كل واحد من هذه الاحوال الثلثة لمقدمتي آ ب لا بد ايضا لمقدمتي ج د
من ان يكون نسبة احدهما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء او لا يكون فان كانت

فحدث

فتحدث عنهما ضرورة نتيجة ثم هذه النتيجة ايضا لا بد من تلك الثلثة الاحوال فاما ان يكون
نتيجة المطلوبة واما ان يكون النتيجة احدى مقدمتي آ ب واما ان يكون النتيجة شيئا اخر غير
هذين فان كانت النتيجة الحاصلة عن مقدمتي آ ب هي النتيجة المطلوبة وكانت
عن مقدمتي ج د نتيجة بان يكون نسبة احدهما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فانه
ان كانت تلك النتيجة هي نتيجة آ او هي احدى مقدمتي آ ب فانه يكون قياسات
كثيرة على نتيجة واحدة وذلك شيء غير ممتنع وان كانت نتيجة مقدمتي ج د غير
نتيجة آ وغير احدى مقدمتي آ ب فانه يكون مقاييس كثيرة على مطالب كثيرة
غير متصل بعضها ببعض واما ان لم يكن نسبة مقدمتي ج د احدهما الى الاخرى
نسبة الكل الى الجزء فانه ليس يكون لها غناء في نتيجة آ الا ان تؤخذ على جهة الاستقراء
بتصحيح مقدمتي القياس اوله السهو واختلاطهما او لغير ذلك من الاشياء التي يوخذ لها
المقدمات التي ليست ضرورية في الانتاج على ما فرضنا يبين في التي تنتج
الجدل هذا اما الذي مترو فرضنا ان النتيجة مقدمتي آ ب هي ه واما ان كانت
نتيجة مقدمتي آ ب غيره وغير احدى مقدمتي ج د فانه ايضا لا بد ان يكون نتيجة مقدمتي
ج د اما نتيجة ه واما احدى مقدمتي آ ب واما شيئا اخر غير هذين واما
ان يكون مقدمتا ج د غير منتج اصلا فان كانت نتيجة مقدمتي آ ب غيره وغير
احدى مقدمتي ج د و كانت نتيجة مقدمتي ج د غيره وغير احدى مقدمتي آ ب
فانه ليس يكون قياس على مطلوب واحد فضلا على المطلوب ويكون مقاييس
كثيرة وان كانت نتيجة مقدمتي ج د هي ه فانه ايضا يكون مقاييس كثيرة على مطالب
كثيرة وان كانت نتيجة مقدمتي ج د احدى مقدمتي آ ب فانه يكون ايضا مقاييس
كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب وان كانت مقدمتا ج د غير
منتج فانه لا يكون لها غناء في نتيجة مقدمتي آ ب مع ان نتيجة مقدمتي آ ب هي
غير مطلوب واما ان كانت نتيجة مقدمتي آ ب احدى مقدمتي ج د فان مقدمتي
ج د لا بد ايضا من تلك الثلثة الاحوال اما ان يكون منتجة له واما لا احدى

مقدمتي آ ب وأما الثلث الأخر منها فإن كانت نتيجتها ة فلم يكن تبين شيء كثيرة على المطلوب
الواحد وقد تبين أن ذلك غير ممتنع وإن كانت نتيجتها احدى مقدمتي آ ب فإنه
يكون البيان دورا أو لا يكون هناك قياس على المطلوب وإن كانت نتيجتها أعني مقدمتي
ج د غيره وغير احدى مقدمتي آ ب فإنه يكون أيضا قياسا كثيرة على مطلوب
واحد إلا أنه غير المطلوب وأما إن كانت مقدمة منتجة وغير منتجة أصلا فإنه ليس
يكون لها غناء في الإنتاج ويكون باطلا ويكون هناك قياس واحد لكن على غير
المطلوب وقد تبين أن جميع الوجوه التي يمكن أن يتصور لها أن مطلوبا
واحدا يبين على قياس واحد مركب على أكثر من مقدمتين مستحيلة وهذا
بعينه تبين أنه لا يمكن أن يبين مطلوب واحد بقياس واحد هو مركب
من أكثر من ثلثة حدود وذلك ما قصدنا بيانه وإذ قد تبين أن كل قياس
بسيط فإنه لا يكون من أكثر من ثلثة حدود وكانت الثلثة الحدود هي مقدمتان
فقط فكل قياس لا يكون بأكثر من مقدمتين وثلثة حدود وقد كان تبين أنه
لا يكون بأقل فكل قياس بسيط فلا يكون بأكثر من ثلثة حدود ولا بأقل وإذا تبين هذا
فهو تبين أيضا أن كل قياس بسيطا ومركبا فهو متى كان بسيطا تام التركيب
غير ناقص منه مقدمة من المقدمات الضرورية والنتيجة الأخيرة فهو [illegible]
مقدمات أزواج وحدود أفراد لأن الحدود أكثر من المقدمات بواحد
وإنه إن كان قياس كانت لهذه الصورة لم يكن مقدماته أزواجا فإنه غير منتج إلا أن يكون
أخذ فيه مقدمة ليست ضرورية في الإنتاج أو حذف منه بعض المقدمات الضرورية
وخاصة هذا القياس لم يكون النتايج فيه نصف المقدمات لأن من كل مقدمتين نتيجة
والقياس المركب الذي هذه الصورة يسمى الموصول وهو الذي يصرح فيه كما قلنا بجميع
المقدمات الضرورية في إنتاج المطلوب ويصرح فيه بالمقدمات الوسطى من
مرة من حيث هي نتايج ومرة من حيث هي مقدمات وأعني بالوسايط
المقدمات التي بين المطلوب الأول وبين المقدمات الأولى التي تتلوها

الاق

الأقيسة البسيطة التي إليها ينحل القياس المركب من الحدود نفسها مثل أن يبين أن آ موجودة
في ب بمقدمتي ج د وتبين كل واحدة من هاتين المقدمتين بمقدمتين أيضا مثل
ذلك أن تبين مقدمة ج بمقدمتي ه ز ومقدمة د بمقدمتي ح ط ويكون مقدمات
ه ز ح ط الأربع بينة بنفسها فيكون جميع مقدمات هذا القياس ما خلا هذه الأربعة
مرة هي نتايج ومرة هي مقدمات أعني نتايج بالإضافة إلى ما تحتها مقدمات بالإضافة إلى
ما فوقها وأما القياس المركب الذي يسمى المفصول وهو الذي إنما يصرح فيه بما يحتاج من المقدمات
فقط دون النتايج اللازمة عنها وأما ببعض المقدمات فإنه مع جملة ليس يصرح فيه
بجميع المقدمات فيكون خاصة لم الحدود التي يزيد فيه أبدا على المقدمات بواحد إلا أنه لم يكن
المقدمات أبدا أزواجا والحدود أفرادا كما كانت في القياس المركب الموصول بل خاصة هذا
أنه متى كانت المقدمات أزواجا كانت الحدود أفرادا ومتى كانت المقدمات أفرادا
كانت أزواجا لأن هذه خاصة الأعداد التي تزيد أحدها على الآخر بواحد فمتى كانت
المقدمات أفرادا والحدود أزواجا ويزيد هنا لك فيه إذا انعكس الأمر فصارت
المقدمات أزواجا والحدود أفرادا ولما كان يلحق هذا القياس لم المقدمات يتصل
بعضها ببعض إذ يحذف منها النتايج التي تصرح بها في القياس الموصول بل تحذف
ههنا حذفا وجب أن يحدث شيء مع كل ثلثة حدود نتيجة فمنها ما لها غناء في إنتاج المطلوب
ومنها ما ليس لها غناء وهي النتايج المسماة فوايد وإذا كان هذا هكذا كانت النتايج
الحاصلة في هذا القياس أكثر من الحدود والمقدمات متى كانت الحدود أكثر من
أربعة ومتى زيد حد واحد يزيد نتايج أكثر من الحدود التي زيد عليها الحد بواحد
لا يحتج الحد المزيد ومع الحد الذي تلته نتيجة وإنما يحتج منه ومع الحد الثالث ثم منه ومع
الرابع وهكذا إلى آخر الحدود وسواء كان الحد المزيد في الطرف الأسفل وهو أن يكون
موضوعا للموضوع الأول أو في الطرف الأعلى وهو أن يكون محمولا على المحمول الأخير أو
كان مزيدا في الأوسط وذلك لأنه إذا كان في الوسط عمل بجميع الحدود التي فوقه
والتي تحته نتايج ما خلا الحدين اللذين يليانه اللذين أحدهما فوق والآخر

من اشكل مثال ذلك اذا كان معنا حدود اربعة وهي حدود ا ب ج د فانه يكون عن هذه
الحدود ثلث نتايج سبع لحدود ا ب ج وسبع لحدود ا ج د وسبع لحدود ب ج د
فان زيد عليها حد واحد وهو خمسة ه حدث ثلث نتايج سبع لحدود ه ج د وسبع
لحدود ه ج ب وسبع ايضا لحدود ب ه ا فيكمل الجميع للحدود ويكون النتايج
الى دتة عن الحد المزيد اكثر من الحدود التي اضيف اليها الحد المزيد بواحد فهذه ابنيات
يمكن ان نتوقف على معرفة نوع القياس المركب المفصول والموصول فانه اذا لم يكن
فيه هذه الخواص ولم يكن هناك مقدمات زيدت لغرض من الاغراض التي تراد من
المقدمات التي ليس لها غنا في انتاج المطلوب فبين ان القول السماعي مركب اصلا
لا موصولا ولا مفصولا واما وجدت فيه خواص الموصول فهو موصول واما وجدت
فيه خواص المفصول فهو مفصول   ولان ضروب النتايج التي تكون
عن المقاييس عندنا معلومة وقد تبين من شكل يكون النتيجة الواحدة بعينها وفي كم من
صنف في ذلك الشكل يكون فقد تظهر لنا من ذلك ان ضروب المطلوبات والمطلوبات
يكون وجود القياس عليه اصعب او ضرب منها ضروب النتايج يكون وجود القياس عليه
اسهل لانه من البين ان الضرب الذي يبين عن مقاييس اكثر من اشكال او اكثر اصنافا
من اصناف الشكل الواحد بعينه اسهل من التي تبين عن مقاييس اقل اشكالا او اقل
اصنافا فاما الموجب الكلي فقد تبين انه لا يبين الا في الشكل الاول وذلك من صنف
واحد منه واما السالب الكلي فقد تبين ايضا انه يبين في شكلين في الاول
والثاني ويبين في الاول في صنف واحد فقط وفي الثاني في صنفين اثنين واما الموجب
الجزئي فقد تبين ايضا انه ينتج في الشكل الاول والثالث اما في الشكل الاول ففي
صنف واحد منه واما في الثالث ففي ثلثة اصناف منه وكذلك يبين السالب الجزئي
ينتج في الاشكال كلها اما في الاول ففي صنف واحد واما في الثاني ففي صنفين واما
في الثالث ففي ثلثة اصناف واذا كان هذا هكذا وضح ظاهرا ان اعسرها
اثباتا هو الموجب الكلي اذا كان يثبت بطريق واحد وانه اسهلها كلها ابطالا

اذا لكان

اذ الكان يبطل بانه بالسالب الجزئي وبالسالب الجزئي اسهلها اثباتا اذ كان يثبت باكثرها
طرقا وانه فانه يبطل بالسالب الكلي وبالجملة فابطال الكلي اسهل من اثباته اذا كان
يبطل بثبوت نقيضه وهو الجزئي وثبوت ضده وهو الكلي والسالب الكلي يثبت
في شكلين ويبطل في شكلين الا ان ابطاله اسهل من اثباته وذلك انه يبطل بالمثبتات
الجزئي الموجب والكلي الموجب ويثبت بجهة واحدة وهو انتاجه في نفسه واما المطلوبات
الجزئية فاثباتها اسهل من ابطالها وذلك انها تثبت من جهتها انفسها من تبيين
باشكال كثيرة وباصناف كثيرة ومن جهة اثبات الكلي الذي تشتمل عليها ويبطل
من جهة الكلي المناقض لها فقط وكذلك كان اعسرها ابطالا من السالب الجزئي اذ كان
انما يبطل باعسرها اثباتا وهو الموجب الكلي وبالجملة فاثبات الموجب اعسر من
اثبات السالب وذلك ان السالب الجزئي يبين بطرق اكثر من التي يبين بها الموجب
الجزئي وكذلك السالب الكلي يتبين بطرق اكثر من التي يبين بها الموجب الكلي ولان اثبات
السلب هو ابطال الوجود فعلى هذه الجهة تبين ان ... ان الابطال اسهل من
الاثبات واما اذا اخذنا الاثبات ضد الابطال الكلي والجزئي كان ابطال الكلي اسهل
من اثباته والجزئي بالعكس فقد يبين مما قيل كيف يكون ترتيب الحدود في المقاييس
ومن كم من حد ومن كم من مقدمة يكون وكيف ينبغي ان يكون نسبة المقدمات بعضها
الى بعض واي مطلوب يبين في اي شكل واي يبين منها في اشكال قليلة واي يبين
منها في اشكال كثيرة وهنا انقضى الفصل الاول من هذه المقالة الفصل الثاني قال
وقد ينبغي ان يعلم كيف نستنبط القياس على كل مطلوب نقصد معرفته وبأي سبيل ناخذ
مقدمات كل قياس فانه ليس ينبغي لنا ان نكون عالمين بالقياس فقط بل وان يكون عندنا
قوانين نقدر بها على ان نكون عاملين بالقياس وذلك يتم بمعرفة صنفين من القوانين
احدهما معرفة القوانين التي بها نستنبط القياس والثاني معرفة القوانين التي
بها نصحح مقدمات القياس فنقول ان الاشياء الموجودة منها ما لا يحمل على
شيء اصلا الا بالعرض وهي عندهم الجزئي الطبيعي ويحمل عليها غيرها وهي اشخاص الجواهر

المحسوسة مثل زيد وعمرو وخالد فانا نقول ان زيدا هو انسان وهو حيوان فيحمل على غيره و
لا يحمل هو على غيره الا بالعرض مثل ان نقول ان هذا الابيض هو زيد ومنها ما يحمل عليها شيء و
ويحمل هو على شيء وهذه مثل حمل الانواع على الاشخاص وحمل الاجناس على الانواع مثال
ذلك حمل الحيوان على الانسان والانسان على زيد وعمرو وهذان الصنفان بين
وجودهما بنفسه ومنها صنف ثالث وهو الاشياء التي تحمل على شيء ولا يحمل عليها شيء اصلا
وذلك على المجرى الطبيعي وسيتبين وجود هذا الصنف من المحمولات في كتاب البرهان
فان هنالك يتبين ان الاشياء المحمول بعضها على بعض تنتهي بالحمل الى محمول آخر
ليس يحمل عليه محمول اصلا واذا تقرر هذا وكان بينا ان الفحص والطلب انما هو في الاشياء
المتوسطة بين هذين الطرفين اعني التي تحمل على شيء ويحمل عليها شيء فهو بين ان كل
مطلوب يكون في هذا الجنس اعني المحمول فيه والموضوع يلحقه انه يحمل كل واحد منهما على
شيء ويحمل عليه شيء فاذا تقرر هذا ايضا فالسبيل التي بها نصل في الحمل الى مقدمات
كل مطلوب يكون داخلا في هذا الجنس من الموجودات اعني المتوسطة يكون بان نقسم اولا
المطلوب الى جزئيه اللذين هما المحمول والموضوع اذ كل مطلوب ينقسم الى هذين
الحدين ثم نطلب من الاشياء التي توجد لكل واحد من هذين الحدين اعني الاشياء
التي توجب لمحمول المطلوب والتي توجب لموضوعه وتلك هي الحدود والاجناس و
الفصول والخواص والاعراض اللاحقة للشيء ومن الاشياء ايضا التي توجد لها كل
واحد من حدي المطلوب اعني الاشياء التي توجب لها موضوع المطلوب والاشياء التي توجب
لها محموله ومن الاشياء ايضا التي يسلب عن كل واحد من هذين الحدين وهي ايضا
الاشياء التي يسلب عنها كل واحد من هذين الحدين اذ كانت السوالب قد يلحق
انها ينعكس كنقيضها وينبغي عند ما يحصل هذا ان نميز من هذه المحمولات
ما هو حدود الحدين كليهما واي هي اجناس واي هي خواص واي هي اعراض اللاحقة
وكذلك ينبغي ان نميز ايضا اي من هذه بالحقيقة حد او جنس او خاصة او عرض واي
منها ما هو حد بحسب الرأي المشهور او جنس او خاصة او عرض يستعمل في ذلك

اللايق بصناعة صناعة فكما كانت من ذلك بالحقيقة تستعمل في صناعة البرهان وما كان
من ذلك بحسب الرأي المشهور تستعمل في صناعة الجدل او بالجملة فكلما اكثر ما من ذلك يستعمل
المعنيين كان اسرع لوجود المطلوب وينبغي الا يوخذ من اللواحق الا اللواحق العامة لكلا
الحدين وهي المحمولة على كل واحد منهما لا اللواحق الخاصة وهي الجزئية اعني المحمولة على بعضها
مثال ذلك ان كان المطلوب هل الانسان حي الانسان لانه لا يكون مباشر الامر المقدمات
الكلية كما سيتبين وكذلك لا ينبغي ان يوخذ المقدمات مهملة لان المهملة قوتها قوة الجزئية على
ما تبين وليس يتبين من امرها مثل ما بين الكلام ليست بكلية وكذلك ينبغي ان نختار من الاشياء التي
يلحقها كل واحد من الحدين الاشياء الكلية مثال ذلك ان نختار ما يلحقه الانسان كله لا بعضه
والسور ابدا انما يجب ان نقرن بموضوع المقدمة المستنبطة لا بمحمولها لانه اذا قرن
بمحمولها كان اما مستحيلا واما غير نافع في القياس على ما تبين في الكتاب المتقدم واذا
كان احد الحدين من المطلوب الذي يلتمس احد لاحقه محاطا بامر كله فلا فرق في هذا الموضع
بين ان نلتمس لاحقه في نفسه او لاحق ذلك الكلي المحيط به مثال ذلك انه اذا التمسنا لواحق
الانسان على طريق المثال مثل الحي وقد علمنا ان الحي محيط بالانسان لم يكن في هذا
الموضع فرق بين ان نلتمس لاحقا من لواحق الانسان او لاحقا من لواحق الحي لان
كل ما يلحق المحيط بالانسان فقد يلحق الانسان وكذلك ايضا من التمسنا لاحق احد
الحدين وكان الحد الذي التمس لاحقه محيطا لموضوع ما فليس يسوغ ايضا ههنا ان نشتغل
بتصحيح مقدمات ان ما هو لاحق لذلك الحد فهو لاحق لموضوعه اذ كان معلوما ان ما لحق
الشيء فهو لاحق لما يحيط به ذلك الشيء وانما ينبغي ان يصحح ان ذلك الحد الذي اخذ لاحقه
محيط بذلك الموضوع مثال ذلك انه اذا كان الحي لاحقا للانسان ومحيطا به فهو
بين انه لاحق لكل ما يحيط بالانسان وانما الذي ينبغي ان يصحح ان هذا الشيء يحيط به الانسان
او ليس يحيط به وينبغي ان نختار من هذه اللواحق اللواحق الخاصة للمطلوب فان كان المطلوب
في الممكن الاكثري اخذنا من اللواحق الممكنة الاكثرية كان قياس المطالب التي تكون في
الممكن الاكثرية انما تكون من مقدمات اكثرية كما ان قياس المطالب التي تكون في المادة الضرورية

انما يكون منتجة ضرورية فهذه هي القوانين التي يلتقط بها الكت بالمقدمات في كل قياس
يقصد اعلام واما القوانين التي بها يلتقط القياس نفسه اعني صورته فهي على ما اوردوه وذلك
ان كل مطلوب يلتمس له القياس فاما ان يكون موجبا كليا او سالبا كليا او موجبا جزئيا
او سالبا جزئيا فان كان المطلوب موجبا كليا واردنا انتاجه فانه ينبغي ان ننظر
في موضوعات المحمول ومحمولات موضوعه فان القياس بعض موضوعات المحمول فيه
بعينها بعض محمولات موضوعه فبالضرورة ما يكون المحمول موجودا في كل الموضوع و
ذلك يتبين من ان هذا الموضوع بعينه موضوع الشكل الاول اذ كان الموجب الكلي انما
ينتج من هذا الشكل فقط مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل كل جزء من اجزاء العالم محدث
ومحمولات العالم موضوعها المولف ومحمولات المولف موضوعها المحدث فيأتلف القياس هكذا كل
جزء من اجزاء العالم مولف وكل مولف محدث فكل جزء من اجزاء العالم محدث
فان اردنا انتاج موجبة جزئية من مقدمات كلية فان ذلك يمكننا بان ننظر في موضوعات
الحدين معا فان الفينا شيئا واحدا بعينه موضوعا لكليهما فبالضرورة ما يجب ان يكون
المحمول موجودا لبعض الموضوع وذلك يتبين من وضع الشكل الثالث مثال ذلك
ان يكون مطلوبنا هل متحرك ما ازلي فنجد شيئا ما موضوعا لهذين الحدين وهو الجرم
السماوي فيأتلف القياس هذا الجرم السماوي متحرك والجرم السماوي ازلي ينتج
بعض المتحرك ازلي وقد يتفق ذلك في الشكل الاول اذا الفينا احد موضوعات المحمول
هو بعينه احد المحمولات على بعض موضوع المطلوب فان اردنا ان ينتج سالبة كلية فان
ذلك يتفق باحد وجهين اما ان ينظر في لواحق موضوع المطلوب وفيما
لا يمكن ان يكون المحمول المطلوب فان الفينا لاحق موضوع المطلوب بعينه الذي لا يمكن
ان يوضع للمحمول انتج لنا ذلك من الشكل الاول ان محمول المطلوب ليس يمكن ان
يوضع للمحمول انتج لنا ذلك من الشكل الاول ان محمول المطلوب ليس يمكن ان
يوجد في شيء من موضوع المطلوب مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل النفس غير
مايتة فنجد المتحرك من ذاته لاحقا من لواحق موضوع هذا المطلوب

هو بعينه

هو بعينه الموضوع الذي لا يمكن ان يوجد فيه محمول هذا المطلوب فيأتلف القياس هكذا
كل نفس متحركة من ذاتها ولا شيء متحرك من ذاته مايت فينتج عن ذلك ان كل نفس
غير مايتة والوجه الآخر ان ينظر في لواحق المحمول فان الفينا فيها ما هو مسلوب
عن الموضوع انتج لنا عن ذلك في الشكل الثاني ان المحمول مسلوب عن جميع الموضوع
مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل الخلاء احد الموجودات الطبيعية فنجد الموجود
المحسوس موجبا للموجودات الطبيعية ومسلوبا عن الخلاء فيأتلف القياس
هكذا الخلاء ليس بمحسوس والموجودات الطبيعية محسوسة النتيجة فالخلاء ليس بواحد
من الموجودات الطبيعية فان اردنا ان ينتج سالبة جزئية فان ذلك يتفق
على وجوه ثلاثة اذ قد تبين ان هذا المطلوب ينتج في الاشكال الثلاثة احدها
ان ينظر في لواحق الموضوع وفيما لا يمكن ان يكون في المحمول فان كان بعض
اللواحق هو بعينه لا يمكن ان يكون في المحمول فانه ينتج في الشكل الثاني
ان المحمول ليس في بعض الموضوع مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل بعض الانفس
غير مايتة فنجد بعض الانفس يلحقها ان يكون فعلها جوهرها والمايت ليس فعله
جوهره فيأتلف القياس في الشكل الثاني هكذا بعض الانفس فعله جوهره
ولا مايت ليس فعله جوهره فيرجع الى الشكل الاول بالعكس فينتج فيه
ان بعض الانفس غير مايتة وقد يتبين ذلك في الشكل الثالث وان يؤخذ
موضوعات موضوع المطلوب في الاشياء التي يسلب عنها المحمول فان وجدنا
من جملتها شيئا هو واحد بعينه انتج لنا في الشكل الثالث ان المحمول مسلوب
عن بعض الموضوع وقد يتفق هذا في الشكل الاول اما ان نجد لواحق
الموضوع هي بعينها ما لا يمكن ان يوجد فيها المحمول الا انه ينتج هذا
المطلوب بمقدمات كلية في الشكل الثالث فقط وقد كانت الوصية فيها
ان من المقدمات الكلية ينبغي ان تختار من اللواحق اللاحقة من الموضوعات
لها ما هو اكثر عموما واكثر كلية لانه اذا وجد القياس

وامثال هذه المقدمات فقد وجد القياس لما هو اقل عموما منها اذ هو منطو فيها
واذا لم يوجد القياس مما هو اكثر عموما فقد يمكن ان يوجد مما هو اقل عموما وقد
قد يمكن ان يوجد مما هو اقل عموما وقد يمكن الا يوجد مثال ذلك انه
اذا وجدنا القياس على الانسان مركب من الاضداد من جهة انه متغذ فقد وجدنا
القياس على ذلك من جهة انه حساس اذ كان الحساس اخص من المتغذي ومنطويا
فيه ومتى وجدنا الاضداد في المتغذي فقد وجدناها في الحساس ومتى وجدنا المتغذي
في الحساس فقد وجدنا المتغذي في الانسان فاذن متى وجدنا الاضداد
في الانسان بتوسط التغذي فقد وجدناها فيه بتوسط الحساس وان لم نجد
القياس على ذلك من جهة انه متغذ فقد يمكن ان نجد القياس على ذلك من جهة
انه حساس وقد يمكن ان لا نجد وهو بين ان هذا النظر ليس يتجاوز ان يكون
لمقدمتين وتلك حدود وعلى ما يتبين من امر القياس وانه لا يكون قياس الا
من الاشكال الثلثة التي ذكرت ومن هذه المنتجة منها ولذلك سوا التجنب
في الكتب المعرفة من اخذ اللواحق والموضوعات لما يلزم منه شكل غير منتج مثل
انه ليس ينبغي ان ناخذ لواحق الطرفين اذا كانا امرا واحدا بعينه لانه يكون
من ذلك موجبتان في الشكل الثاني وقد تبين انه غير منتج ولذلك لا ينبغي
ان ناخذ ما هو مسلوب عن الطرفين لانه قد تبين انه لا ينتج من سالبتين
ولذلك اذا كان موضوع محمول المطلوب مسلوبا عن موضوع المطلوب موجبا واط
فليس يسوغ ان ناخذه لانه يكون المقدمة الصغرى سالبة في الشكل الاول وقد تبين
ان ذلك غير منتج وهو بين انه انما يكون قياس اذا اخذ شيء واحد مكررا
مرتين اعني انه اذا انتسب الى الحدين نسبة حملا او وضعا وهو الحد الاوسط
وانه اذا كان الحد الاوسط شيئين لم يكن قياس اذ لا يكون قياس يوجب ان
يكون احد الطرفين موجود للاخر او مسلوبا عنه واما ما ظن انه قد يكون
قياس اذا اخذ شيئان للطرفين مختلفان كالاضداد وبالجملة ما

لا يمكن ان يجتمعا في شيء واحد فان ذلك راجع الى ان قوة ذلك قوة اخذ شيء واحد موجب
لاحدهما مسلوب عن الاخر ولولا ذلك لم يكن منتجا مثال ذلك انه ان يبين حيننا لم اللذة
ليست بغاية انه يمر قبل لم اللذة شر والغاية الانسانية خير فانه انما ينتج من هذا
لم اللذة ليست بغاية انسانية من جهة انه ينتج اولا ان اللذة ليست بخير من جهة انها شر
واذا اضاف الى هذه النتيجة لم الغاية الانسانية خير انتج لم اللذة ليست بغاية انسانية
فاذن شان هذا المقاييس من القياس كيف هو من الاكثر من شكل واحد لا انها قياس بسيط
ومن اعتقد في مثل هذا انه قياس واحد فهو لمن لم يعتقد فيما هو مركب انه بسيط ومن
اعتقد ذلك لم يعرف ما هو القياس البسيط ومن لم يعرف القياس البسيط لم يعرف القياس
باطلاق واقياس الخلف انما يكون بهذا النحو من النظر اعني بالاشياء التي تنسب الى كل واحد
من الحدين وهي تلك كما قلنا اما اشياء تتبع له واما اشياء تحمل عليه واما اشياء تسلب
عنه اما على جهة الحمل واما على جهة الوضع اذ كان ذلك غير مختلف من السلب على ما قيل
وذلك ظاهر ان كل مطلوب يتبين حمليا يمكن ان يتبين بتلك الحدود باعيانها
بقياس الخلف وكذلك كل مطلوب يتبين بقياس الخلف يمكن ان يتبين بتلك الحدود
باعيانها بقياس الحمل مثال انه اذا كان عندنا ان ب ج موجودة في كل آ وغير
موجودة في شيء من ه واردنا ان نبين من ذلك المقدمتين ان آ غير موجودة
في شيء من ه بطريق الخلف قلنا لم آ غير موجودة لشيء من ه والا فليكن آ موجودة
لبعض ه وقد كان معنا ان ب ج موجودة في كل آ ب فينتج لنا ان ب ج موجودة
في بعض ه وقد كانت غير موجودة في شيء من ه هذا خلف ولكن وان اردنا ان نتبين
ذلك على طريق الحمل قلنا ان آ غير موجودة في شيء من ه لان ب ج غير موجودة في
شيء من ه وموجودة في كل آ وكذلك سبيل الامر في جميع المطالب ولكن الفرق
القياس الحملي والسايق الى المحال انما يكتبا بان ناخذ لواحق الطرفين او موضوعاتهما
وناخذ شيء واحد يكرر فيهما وانما الفرق بينهما ان القياس السايق الى المحال هنا يكون
من مقدمتين احدهما المقدمة الحق والاخرى كذب فينتج النقيض المقدم الحق

الا بهذا القياس الحملي بالتلف من المقدمتين الحق لا غير فلا بد في كل قياس منهما من ائتلاف
مقدمتين وذلك يكون بالطريق الذي وصفنا فان التي بها كان القياس حمليا وان اخذ
نقيض المطلوب واضيف اليه احدهما كان قياس خلف وسنبين ذلك اكثر اذا بينت
انواع المقاييس الحملية الواقعة في قياس الخلف وكذلك المقاييس الشرطية مضطرة الى هذا
النحو من النظر اذ قد تبين انه لا يبين مطلوب بالطبع بقياس الشرط دون
ان يقترن به قياس حملي وهو الذي يبين به اما مقدم المستثنى واما مقدم الانفصال
فبهذا النحو من النظر يبين كل مطلوب كان في مادة ضرورية او في مادة ممكنة فهو
بين ايضا انه ليس فقط بهذا السبيل يمكن ان يستخرج كل قياس فانه ليس يمكن ان
يستخرج كل قياس بغير هذه السبيل لانه قد تبين ان كل قياس انما يكون باحد من الاشكال
الثلثة وان هذه الاشكال الثلثة انما يكون من الامور المحمولة على الطرفين او الموضوعة
للطرفين او من المحمول على احد الطرفين وموضوعة للاخر فاذن ليس يمكن ان يوجد
قياس الا من النظر في هذه الاشياء اعني اللاحقة والموضوعة فان كان ذا ايضا بينا ان كل
قياس انما يكون من النظر في هذه الاشياء فهو بين عن ذلك ان كل قياس انما يكون باحد من
الاشكال الثلثة ومن المقدمتين ومن ثلثة حدود وهذا الطريق في كتاب
المقدمات والمقاييس على المطلوبات هو عام في جميع الصنائع وفي كل تعليم كان
حقيقيا او مشهوريا لانه يوجد اللواحق والموضوعات في الحقيقي حقيقة وفي المشهوري
مشهورة وبين ان هذا الطريق نافع لنا معرفته في كتب المقدمات في جميع المطالب
والا لكنا جدا لم يكن عندنا بهذه الطريق ان نقصد في استنباط اي مطلوب
اتفق الى اي اتفق من المقدمات والى مقدمات احدها بعينها في المطلوبات الموجبة
والمطلوبات السالبة وليس هذا فقط بل وكان يمكن ان يعرض لنا ان نروم استنباط
جميع انواع المطالب الاربعة اعني الايجاب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي و
السالب الجزئي بطريق واحد من مقدمات واحدة باعيانها واكثر ما كان عندنا
هذا الطريق كان قصدنا في مطلوب مطلوب من اشياء محدودة معروفة قليلة العدد

وينبغي ان نستعمل هذا الطريق لمن يختار في كل مطلوب المقدمات التي تخص الجنس الذي فيه ذلك المطلوب
المطلوب مثل انه ان كان المطلوب علميا ان يختار المقدمات المناسبة للامور الارادية والكون
حيلي اعني الاشياء المناسبة للامور النظرية الخاصة بذلك الجنس الذي ينظر فيه تلك الصنائع
النظرية ولذلك يحتاج في معرفة المقدمات الاوائل في كل جنس الى الخاصة به المناسبة له الى التجربة
مثال ذلك انه يحتاج في معرفة علم النجوم اعني علم الهيئة الى التجربة الموقوف على حركات النجوم و
لذلك لما علمنا بالتجربة والرصد حركات الكواكب المتحيرة امكن ان يوجد البراهين على
معرفة افلاكها وكذلك الامر في كل علم كان محتاجا فيه الى التجربة ضرورية فانه اذا اكتسب
بالتجربة جميع الاوائل والمقدمات الموجودة في ذلك الجنس امكننا بسهولة ان نجد البراهين
على جميع الاشياء المطلوبة في ذلك الجنس وان نعرف ما يمكن في ذلك الجنس مما لا يمكن فقد
قلنا على العموم كيف ينبغي ان يكتسب المقاييس والمقدمات واما القول على التخصيص والخصوص
بحسب جنس من اجناس المطالب فيستعمل فيه في كتاب الجدل قال واما طريق القسمة فانه جزء
صغير من هذا النحو من النظر لانه قد تبين في الكتاب المتقدم ان التكون من الفصول اللاحقة
والسبب فيه انه جزء صغير كون القسمة كانها قياس ضعيف لا قياس حقيقي لانا الذي يعطي طريق القسمة
نضع فيها ما ينبغي ان يبرهن بالقياس وينتج فيه ابدا شيئا خارجا عن المقدمات غير
منطوق فيها وذلك بخلاف ما عليه الامر في القياس قال والقدماء لما كانوا يظنون
بطريق القسمة انه قياس يبرهن حدود الاشياء كان غلطهم في طريق القسمة من موضعين
احدهما في ظنهم ان الحد يبرهن والثاني في ظنهم ان طريق القسمة قياس فاذن لم يعلموا
ما يمكن ان يبرهن مما لا يمكن ان يبرهن ولا علموا ان ما يبين بالقياس فانما يتبين
بهذه المسالك التي ذكرناها وانما كانت القسمة ليست قياسا في الحقيقة لان الحد الاوسط
في القياس يكون ابدا اخص من الطرف الاول والطرف الاول الذي هو محمول المطلوب
اعم منه ومن القسمة الامر بالعكس اعني ان الحد الاوسط اعم من الطرف الاعظم الذي
هو محمول المطلوب مثال ذلك انه كان عندنا مجهولا ان الانسان مائت او غير
مائت وكان معلوما عندنا المقدمتين احديهما ان الانسان حيوان والمقدمة

الذي بينه ان الحيوان اما غير مائت واما مائت فاذا اردنا ان نبين من ذلك المقدمتين
ان الانسان اما حيوان مائت او غير مائت اخذنا احد جزئي المتقابلين لنحصل
لنا من ذلك حد وهو انه حيوان مائت او غير مائت فالفنا القول هكذا الانسان
حيوان والحيوان اما مائت او غير مائت الا انه اخصهما فالذي يلزم من هاتين
المقدمتين هو الانسان اما مائت او غير مائت الا انه احدهما على التحصيل الذي
كان مطلوبا ان الانسان كانت بينا بنفسه او معلوما بقياس من القياسات المذكورة فاذن
الحد الاوسط في القياس الذي هو الحيوان اعم من المطلوب الذي هو المائت او غير المائت
ولكن لما كان معلوما عندنا ان الانسان حيوان مائت وان المائت منه ذو رجلين
ومنه ذو ارجل كثيرة واردنا ان نعرف اي هو الانسان من هذين لم نستفد ذلك
من طريق القسمة بوجه من الوجوه فاذن القسمة ليست قياسا بوجه من الوجوه لا في مطلوب
مطلق مثل ان الشيء موجود او غير موجود ولا في مطلوب مقيد مثل ان يطلب هل هو عرض
او جنس او خاصة او حد ولكنها نافعة في القياس فقد قلنا في اي شيء يكتب المعاشير
وكيف يكتب والان ينبغي ان نقصد في كل نوع من انواع المطالب
الثالث قال وقد بقي علينا بعد ذلك ان نقول كيف يكون لنا قدرة على رد
المقاييس المستعملة في الكتب والمخاطبات الى هذه الاشكال وتحليلها اليها اذ كانت
ليس تستعمل في الكتب والمخاطبات على الطريق الذي ذكرناه لان هذا هو الامر الثالث
الذي بقي علينا ان ننظر فيه من امر المقاييس لانا اذا عرفنا انواع المقاييس وكانت لنا
قدرة على عملها وقدرة على ان نرد جميع ما يقع منها في الكلام والمخاطبة الى الاشكال
التي ذكرناها فقد تم لنا غرضنا الاول من معرفة القياس مع انه يعرض لنا عند ما نتكلم
في حد القياس الى الاشكال التي ذكرناها ان نزداد يقينا بما قيل من ان كل قياس انما
يكون بواحد من الاشكال المتقدمة لانه اذا وجدنا جميع المقاييس المستعملة في الكتب
والمخاطبات يرجع الى هذه الاشكال حصل لنا بنحو من الاستقراء ان هذه
الاشكال هي سلكت جميع المقاييس وهذا هو شيء ان الذي يتقوم علم البرهان

لم يوجد حقا من كل وجه بل باطل منه ومتفق من كل جهة من جهاته فان الحق كما يقول ارسطو
شاهد لنفسه ومتفق من كل جهة يعني انه يشهد منه جهة لجهة فاول ما ينبغي ان يفعله من يريد حل
المقاييس الى هذه الاشكال ان يروم وجود المقدمتين في ذلك القول القياسي فان المقدمتين
اعظم اجزاء القياس وقسمة الشيء الى اعظم اجزائه اسهل من قسمته الى اصغر اجزائه ثم
من بعد ذلك ينبغي ان يعلم ايهما المقدمة الكبرى واي هي الصغرى وذلك يتبين من طرفي المطلوب
وهل صرح بهما معا في ذلك الكلام القياسي ام انما صرح بالواحدة منهما وان كان صرح
بواحدة وسكت عن واحدة فاي هي المسكوت عنها المحذوفة هل الكبرى او الصغرى
فان كثيرا ما يعرض في الكلام المتلو والمقروء ان يصرحوا بالكبرى ويحذفوا الصغرى
او يصرحوا بالصغرى ويحذفوا الكبرى وكثيرا ما ايضا يضعون في القياس مقدمات
ليست نافعة لا في اثبات النتيجة ولا في ابطالها وذلك اما للايضاح واما للاقناع
واما لغير ذلك من الوجوه التي عددت في الثاني من الجدل فينبغي لنا ان نتفحص
هل اخذ في ذلك القول القياسي مقدمة زائدة او نقص منها مقدمة ضرورية في القياس
فنرفض الزائد ونضع الناقص حتى يحصل المقدمتين اللتين منهما يأتلف القياس لانه
متى لم يحصل المقدمتين لم يمكن ان نرد القول القياسي الى احد الاشكال المتقدمة
ومن الكلام القياسي ما يسهل معرفة ما فيه من الزيادة والنقصان ومنها
ما يعسر ومنه ما يظن انه قياس من جهة انه يلزم عنه شيء باضطرار وليس بقياس اذ
ليس كل ما لزم عن شيء باضطرار فهو لازم لزوما قياسيا بل ما لزم باضطرار عن
مقدمتين نسبة احدهما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فهو قياس فاما ما هو
ناقص فيعسر معرفة ما نقص منه كقول من تقدم لا شك ان اجزاء الجوهر جواهر لان
ببطلان غير الجوهر ليس يبطل الجوهر وببطلان اجزاء الجوهر يبطل الجوهر فان
هذه النتيجة لازمة عن هذا القول لكن ينقص المقدمة الكبرى وهي ان ما يبطل
الجوهر ببطلانه فهو جوهر وهذه المقدمة هي النتيجة عن المقدمة التي صرح بها في
هذا القول وهي ان ما ليس بجوهر فليس يبطل الجوهر ببطلانه وذلك انه اذا

صحت لنا هذه المقدمة صح لنا عكس نقيضها وهو ان ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر
فاذا اضفنا الى هذه الصغرى وهو ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانه الجوهر
انتج لنا في الشكل الاول ان اجزاء الجوهر جوهر وقد يمكن ان يحل هذا القول
الى غير هذا الشكل مثل ان نقول ان اجزاء الجوهر ببطلانها يبطل الجوهر
وما هو غير جوهر فلا يبطل ببطلانه الجوهر فينتج في الشكل الثاني ان اجزاء
الجوهر ليست غير جوهر ثم يضاف الى هذا ان ما ليس هو غير جوهر فهو جوهر فينتج
ان اجزاء الجوهر جوهر ومثال ما ينقص منه بعض المقدمات ومعرفة ذلك سهل قولنا
لو كان الانسان موجودا فالحي موجود ولو كان الحي موجودا فالجوهر موجود
فان كان الانسان موجودا فالجوهر موجود وذلك انه نقص من هذا القول الانسان
حي وكل حي جوهر وسبب الغلط في هذا هو ان يظن ان ما لزم بالاضطرار انه لازم لزوما
قياسيا فاذن متى وجدنا شيئا ما قد لزم عن شئ فليس سهوا ان نتوهم قياسا تاما الا اذا
وجدنا فيه المقدمتين متقدمتي القياس بهذا الفعل سهوا ان نتمم المقدمتين ايضا
الى الثلثة الحدود ونميز الحد الاوسط الذي هو الحد المشترك للحدين اللذين طرفا المطلوب
فانه لا بد في كل قياس من حد اوسط فان الفينا الحد الاوسط محمولا على الاصغر وموضوعا
للاكبر او محمولا على الاصغر ومسلوبا عن الاكبر فانه يكون الشكل الاول فان كان الحد الاوسط
محمولا في احدهما ومسلوبا عن الاخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع فانه يكون الشكل الثاني
ولو كان الحد الاوسط موضوعا للطرفين اما على طريق الايجاب او لاحدهما
على طريق الايجاب ولكن على طريق السلب فانه يكون الشكل الثالث لانه قد
تبين من انه ليس هناك نسبة اخرى للحد الاوسط الى الطرفين والطرفان على المجرى
الطبيعي في الحمل وسواء كانت المقدمتان كليتين او كانت احدهما كلية والاخرى
جزئية ما لم تقع الجزئية كبرى في الشكل الاول والثاني فان الحد الاوسط في ذلك
وضع واحد واذا كان هذا هكذا فهو بين ان ان قولا لم يوجد فيه شئ اخذ
مكررا مرتين فليس فيه حد اوسط واذا لم يكن هناك حد اوسط فليس هناك قياس

ولانه قد تبين انه ليس تتبين كل مطلوب في كل شكل منها بل تبين في كل واحد منها الكلي
الموجب فمنها ما يتبين في شكلين وهو السالب الكلي والموجب الجزئي ومنها ما يتبين
في الثلثة الاشكال وهو السالب الجزئي فهو بين انه ليس ينبغي ان يلتمس المطلوب في اي
شكل اتفق لكن في الشكل الخاص به فكل ما كان من المطلوبات يتبين بالشكل الاول
فانما يعرف الشكل الذي به يتبين بوضع الحد الاوسط من الطرفين وكل ما كان انما يتبين
في شكل مخصوص فقد يعرف الشكل الذي يتبين به من المطلوب نفسه كما يعرف من وضع
الحد الاوسط وما كان منها يتبين في شكلين فانما يلتمس من ان يجد وضع الحد الاوسط
في الوضع الذي يكون في ذلك الشكلين فقط ولهذه الجهة من الخطأ يمكن ان يتفق في كل شكل
القياس الذي انتج المطلوب من القول الكلي المكتوب او المتلو وقد يعرض للناس من الكثرة
الغلط والخديعة ان يظن عند تحليل القول فما ليس بقياس انه قياس وعكس ذلك للاسباب
ثلث احدها اذا ظننا ان المقدمة كلية وليست في الحقيقة كلية وذلك يعرض اذا اخذت
مهملة فان شكل القياس يغلط في ذلك مثل ان ناخذ الانسان حيوان وان الحيوان
غير كائن ولا فاسد وذلك كذب في المقدمة الصغرى صادقة بالكل وهو ان الانسان
حيوان واما الكبرى فانما هي صادقة بالجزء لا بالكل وذلك انه ليس كل حيوان هو غير
كائن ولا فاسد وانما يصدق ذلك على الحيوان الكلي المعقول لا على كل واحد من
اشخاص الحيوان وقد يعرض الكذب والخديعة من قبل اختلاف النسبة الحدود بعضها الى
بعض في الموضوع حتى يظن فيما هو قياس انه ليس بقياس وذلك بان ياخذ على الجهة
التي هي بها غير صادقة مثال ذلك ان نقول ان كل انسان قابل للمرض و
المرض ليس يمكن ان يقبل الصحة فالانسان ليس يمكن ان يقبل الصحة وذلك
كذب وسبب ذلك ان الحدود في هذه المقدمات لم توجد في الحمل على ما ينبغي وذلك
انه اذا اخذ بدل موضوع الصحة والمرض الصحة والمرض نفسها عرض انه اخذ بدل
قولنا صحيح صحة وبدل قولنا مريض مرض ولذلك اذا غيرنا ذلك فقلنا الانسان
يمكن ان يكون مريضا والمريض يمكن ان يصح انتج لنا امرا صادقا وهو ان الانسان

واحد منها لم يكن يوجد منها اكثر من كون واحد من انحاء الست مثال ذلك انه يصدق قولنا
لا اضداد علم واحد وقولنا الاضداد علمها واحد وليس يصدق الاضداد علمها علم
واحد وقد يتفق ان يكون الطرف الاول صفة للاوسط ولا يكون الاوسط صفة للثالث مثال
ذلك قولنا الحكمة علم والحكمة للفاضل والنتيجة ان العلم للفاضل وقد يكون على عكس هذا اعني ان يكون
الحد الاوسط صفة للاخير والاول غير صفة للاوسط مثل الانسان وصفنا ان في كل ضد علما
والخير ضد فان النتيجة يكون ان في الخير علما وقد يتفق ان لا يكون الاول صفة للاوسط
ولا الاوسط للاخير ويكون الاول صفة للاخير وهي النتيجة مثال ذلك ان في الخير علما و
العلم لا جنس والخير جنس وعلى هذا ينبغي ان يفهم الامر في السلب فانه ليس متى سلب
شيء عن شيء يدل على ان هذا هو غير هذا ابدا احيانا على ان هذا ليس لهذا او ليس في هذا
وما اشبه ذلك من ضروب النسب مثال ذلك انه يصدق قولنا ليس للحركة حركة و
لا يصدق قولنا ليست هي حركة وكذلك تتعقل الكون ليس له كون ولا تتعقل الكون
ليس هو كونا فاذا اضفنا الى هذا ان اللذة كون انتج انه ليس للذة كون لا ان
اللذة ليست كونا فاذا وبالجملة [illegible] الكلام الحدود والموضوع [illegible]
ان توجد بالجملة التي بها توجد مفردة يريد بالزوج لانه [illegible] يستدرك
المقدمات منها واما المقدمات فيسوغ ان توجد [illegible] لم يكن صادقة سواء
كانت موضوعا او غير موضوع في المرفوع مثل قولنا العشرة ضعف الخمسة
والثلاثة بعض ستة ان والحدود الموجبة لكن ليس يكون ابدا مفردة ولا مطلقة بل
قد يكون مركبة كما يكون مقيدة فينبغي ان يوخذ كل على النحو الذي هو به صادق
من تركيب او افراد او اطلاق او تقييد وكذلك الحدود والمحمولة على جهة السلب
فاما الحدود التي تكرر في المقدمات في بعض المواضع ثلث مرات فينبغي ان
يكرر الثالثة مع الحد الاكبر لا مع الحد الاوسط مثال ذلك قولنا الانسان محسوس
والمحسوس يتكلف من جهة ما هو محسوس فان الانسان يتكلف من جهة ما هو
محسوس فانا ان كررنا قولنا من جهة ما هو محسوس مع الحد الاوسط فقلنا

يمكن ان ينتج فرض لم يحفظ هذا في امثال هذه المقدمة يمكن يكون قياس فانه اذا اخذت الاحوال و
الملكات بدل القابل بدل الملكات فليس يظن انه قياس في الشكل الاول ضغطوا ولا في الثلثة
الاشكال لانه قد يقول قائل الانسان يمكن ان يقبل الصحة والمرض ليس يمكن ان يقبل
الصحة وهذا تاليف من الشكل الثاني غير منتج اذ كان ينتج كاذبا وهو ان الانسان
ليس يمكن ان يقبل الصحة المرض وكذلك يمكن ان لا يوجد لهذا التاليف منتج في
الشكل الثالث وذلك ان المرض والصحة والجهل والعلم يوجدان في شيء واحد
وليس يوجد احدهما في الاخر وهذا تاليف الشكل الثالث ولذلك يظن لهذه العلة
ان الاشكال الثلثة غير منتجة والشيء في ذلك انه اخذ بدل الموضوع الملكات و
الاحوال انفسها والملكات ولذلك كان واجبا في امثال هذه المقدمات
ان ما صنف [illegible] مع الحال [illegible] او محمولا والحدود التي يحمل
[illegible] وخاصة الحد الاوسط [illegible] يطلبها ابدا من حيث يدل عليها الاسم
مفرد ولان كثيرا ما يدل [illegible] وخاصة اذ كان ذلك الحد ليس له اسم
مفرد ولذلك قد [illegible] وبدل الاكثر المتقدمة يغلط
في ذلك فيظن انه [illegible] مثال ذلك قولنا اما صار المثلث زواياه
مساوية [illegible] مساوية لقائمتين فلذلك ما ينبغي ان لا يطلب
[illegible] ولا اللفظ مفردا بل احيانا يكون قولا واحيانا يكون
[illegible] وايضا [illegible] الحدود الموجودة في المقاييس الكثير
اذا احمل بعضها الى [illegible] السلب واما على جهة الايجاب شيء واحدة
من الحل مثل انه اذا [illegible] موجودا في الحد الاوسط والاوسط
صفة للاخير فانه ليس يسوغ ان [illegible] في كل موضع ان الاول يكون صفة للاوسط
والاوسط صفة للاخير وان الاول [illegible] هذا ايضا صفة وكذلك متى سلبنا صفة عن
حد فليس يسوغ ان يفهم منه سلبنا انه صفة موصوف بل انما ينبغي ان يفهم من ذلك
واحدا من انحاء النسب التي بها يوجب شيء لشيء او يسلب شيء عن شيء او الكل نوع

الا ان محسوس من جهة ما هو محسوس كان ذلك كذبا وكذلك قولنا العدل الجزء يعلم
من جهة انه جزء كان كذبا وغير معلوم وانما نحتاج الى هذا التكرير لان به يكون المقدمة صادقة
لانه متى قلنا ان الانسان يتلف ولم نشترط من جهة ما هو محسوس كان كذبا وكذلك يجب
الحدود في المقدمات الكبرى التي نتيجته مطلقة مثل ما صنعنا في الكبرى التي نتيجته مقيدة ومستعملة
مشترطا فيها شرطا مثال ذلك انه اذا بيّنّا ان علم الخير معلوم او انه معلوم ما هو او
انه موجود فينبغي ان يبين انه معلوم ما بان يأخذ في بيان ذلك انه موجود ما لا موجود على
الاطلاق اخذنا في بيان ذلك انه موجود على الاطلاق وذلك انه متى قلنا الخير موجود ما
وذلك الموجود معلوم كانت النتيجة ان الخير معلوم ما ان كان الخير وذلك ان ما المشار
انما تدل على الذات الخاصة بالشيء ومتى قلنا ان الخير موجود والموجود معلوم فانما ينتج لنا
ان الخير معلوم من جهة انه موجود لا من جهة ما الخير وينبغي ان يبدل اسماء الحدود اذا اتت
غير واضحة باسماء اوضح منها وكذلك يبدل القول المركب بالقول المركب الذي هو اوضح منه
اذا كان يدل عليها بقول مركب واذا كان الحد الذي يدل عليه بقول مركب له اسم
فينبغي ان نأخذ اسمه مكان ذلك القول لانه اسهل واخصر مثال ذلك انه اذا كان
لا فرق بين قولنا ان المتعلم ليس جنسه المظنون وبين قولنا ان المتعلم ليس هو مظنونا
فينبغي ان يستعمل في القياس قولنا المتعلم ليس هو مظنونا بدل قولنا المتعلم ليس جنسه
المظنون وبالجملة فينبغي ان نحتفظ بان تكون العبارة في المقدمات على النحو الذي تكون في
النتيجة من ان لا يزداد في النتيجة حرف ليس يوجد في المقدمات ولا ينقص منها حرف
قد اخذ في المقدمات وذلك انه اذا كانت النتيجة ان اللذة من الخير مع تعريف فينبغي
ان يوجد الخير في المقدمات التي ينتج هذه النتيجة معرفا بالالف واللام وان كانت النتيجة
ان اللذة خير بغير تعريف فينبغي ان يوجد الخير في المقدمات على هذا النحو لانه فرق
بين قولنا اللذة خير وقولنا اللذة من الخير وذلك ان القول الاول يدل على ان اللذة
من الخير والقول الآخر يدل على ان اللذة وحدها هي الخير واذا اخذت الحدود محمولة
بعضها على بعض فينبغي ان نحتفظ بها بالمقول على الكل وذلك انه فرق كثير بين

ان نقول

ان نقول في المقدمة الكبرى ان الذي توجد فيه الباء توجد فيه الالف فانه اذا اضفنا الى قولنا ان
توجد في كل ما فيه الباء والباء موجودة في كل الجيم انتج لنا بالضرورة ان آ موجودة
في كل الجيم واما متى اضفنا الى قولنا ان الذي توجد فيه الباء توجد الالف في كل ان
الباء يوجد في كل الجيم لم يلزم عن ذلك ان تكون الالف موجودة في كل الجيم اذ كان الشرط
انما هو ان الشيء الذي يوجد فيه الباء يوجد الالف في كله فقد يكون ذلك الشيء بعض ما توجد
فيه الباء لا كله فليس يلزم عن ذلك ان تكون الالف موجودة في كل الجيم اذ قد تكون الجيم من
البعض الذي يتصف بالباء ولا يوجد فيه الالف وكذلك متى كانت الكبرى سالبة فانه
فرق كثير بين ان نقول ان آ مسلوبة عن كل الشيء الذي يوجد فيه الباء وبين ان نقول
ان آ مسلوبة عن كل ما فيه الباء وهو بين انه اذا اخذ من الحدود ان آ مقولة على كل الشيء الذي
يقال عليه الباء وان الباء مقولة على كل الجيم انه ليس يلزم ان آ مقولة على كل الجيم وان اخذ
ان الالف مقولة على كل ما يقال عليه الباء لزم ان الالف مقولة على كل الجيم قال وليس يسوغ ان يتوهم
انا نحيل في قولنا ان تكون آ مثلا ب والباء من الجيم اي ان نقول مستحيلا فانا
لسنا نستعمل هذه الحروف على انها الشيء المشار اليه المطابق بانه وانما نأخذها
بدل المواد كما يأخذ المهندس الخط الذي يرسمه بدل الخط الذي يقصد البرهان عليه
لذلك وقد يضع المهندس ان هذا الخط طوله مقدار قدم وان هذا الخط مستقيم وهو
لا عرض له وليس كذلك في الحس ولذلك وان كانت الالف المكتوبة ليست الباء
ولا الباء هي الالف فلسنا نريد بقولنا انه متى تكون آ مقولة على كل ما هو ب
وكانت الجيم موضوعة للباء انه ليس يلزم ان تكون آ مقولة على الجيم الا انه اذا
لم يكن شيء ونسبته الى آخر كنسبة الكل الى الجزء والآخر نسبته الى هذا كنسبة الكل الى
الجزء فانه لا يكون عن ذلك قياس لكنا اخذنا بدل الامثلة الداخلة تحت هذا القول هذه
الحروف لانه اسهل في التعليم اذ كان اعطاء المثال ضروريا في التعليم قال فهذا
النحو من النظر يمكننا ان نحل المقاييس وليس ينبغي ان يطلب على هذا النحو حل العكس
الشرطي لانه ليس يمكن ان نحل العكس الذي بني على جهة الشرط لان ذلك انما يكون

يمكن ان م

فانه لم يكن للاضداد علم واحد ثم بين انه توجد قوة واحدة غير قابلة للاضداد

على جهة الوضع والاصطلاح بين المتكلمين مثل انه ان وضع واضع على جهة الاصطلاح
انه لم كانت توجد قوة واحدة غير قابلة للاضداد فيلزم عنه الا يكون للاضداد
علم واحد فالذي يمكن ان يحل من هذا القول الرسمي ما وضع على جهة الشرط وهو قولنا ليس للاضداد
علم واحد لكن الذي يمكن ان يحل هو الشرط الذي بين على جهة القياس الحملي وهو قولنا
انه توجد قوة واحدة غير قابلة للاضداد لانه قد كان بين ذلك بعكس وهو قولنا المرض
والصحة اضداد والمرض والصحة ليست قوتهما واحدة لانه لو وجد ذلك فيجب
ذلك من الشكل الثالث انه ليس كل الاضداد قوتها واحدة لانه لو وجد ذلك لوجد الشيء
صحيحا مريضا معا وانما كان ذلك لان العكس الشرطي انما يبين في المستثنى بعكس
الحملي وذلك في الخلف ليس يحل منه الا العكس الحملي الذي يسوق الى المحال لا العكس الشرطي
لانه قد بين انه مركب من النوعين من القياس وهو ايضا بين ان ما كان في المطالب
يبين في اكثر من شكل واحد انه قد يمكن ان يحل القول الذي استعمل في بيان المطلوب
الى اكثر من شكل واحد والقانون في ذلك ان ما كان من اصناف القياس التي في
الشكل الثاني والثالث الذي يركب في بيان بعض انواع المطالب مشترك
الصنف الاول والثاني من الشكل الثاني للصنف الثاني من الشكل الاول في انتاج الكلي
الكلي ومثل ما يركب الاصناف التي ينتج الجزئي السالب في الشكل الثاني والثالث
الذي ينتج الثالث الجزئي في الشكل الاول فما كان من هذه الاصناف في الشكل الثاني
والثالث مما يبين انتاجه بالعكس ولو كان بعكسين او بعكس واحدة فقد يمكن
ما يكون منه في الشكل الثاني والثالث ان يرد الى الاول وما كان من ذلك في الاول
فقد يمكن ان يرد الى الثاني والثالث واما ما تبين انتاجه من هذه الاصناف
في الشكل الثاني والثالث بالخلف بطريق الخلف او الافتراض
فانه لا يمكن رجوع ذلك القول الى الشكل الاول مثل الضرب الرابع من الشكل
الثاني الذي ينتج الثالث الجزئي فليس يمكن رجوعه الى الصنف من الشكل الاول الذي
ينتج السالب الجزئي ولذلك ترى ان ما كان من السالب الممكن فيه ان يحل القول

المنتج الى الشكل الثاني والى الشكل الاول واما السالب الجزئي الذي ينتج في الشكل الثالث
وفي الثالث فليس يرجع منه شيء الى الشكل الاول ولا ما كان في الشكل الاول منه
يرجع الى هذين الا في التي لا يبين انتاجها في الافتراض واما التي تبين انتاجها
بالافتراض في الشكلين فلا يمكن ذلك فيها فاما رجوع ما كان في الشكل الثاني الى
الثالث في التي ينتج السالب ورجوع ما كان من ذلك في الثالث الى الثاني فانما يمكن
ذلك من الاصناف التي يمكن فيها عكس المقدمتين معا وذلك يكون متى كانت المقدمتان
كليتين فان كل واحد منهما يرجع الى صاحبه لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة تنعكس ان كانت
كانت السالبة في الشكل الثاني جزئية فان الجزئية السالبة لا تنعكس والكلية ايضا ان انعكست
تكون جزئية وكذلك التي في الشكل الثالث اذا كانت سالبة من الكلية لم يمكن رجوعها الى
الى الشكل الاول لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة تنعكس جزئية كانت الكلية او جزئية
ولو كانت السالبة الجزئية فان العكس لا يحلل الى الشكل الثاني لان السالبة الجزئية
لا تنعكس فقد تبين من هذا القول اي اصناف المقاييس التي تشترك في مطلوب
واحد من الاصناف الثلاثة من اجناس القياس يمكن فيها ان يحلل بعضها الى البعض
اياها لا يمكن ذلك فيها وقد يوقع ضعف في القياس ان يظن بالقضية المعدولة انها والسالبة
قضية واحدة بعينها وذلك انه يعرض في ذلك احد امرين اما ان نظن بالمنتج
انه غير منتج وذلك اذا وقعت القضية المعدولة في الموضع الذي اذا وقعت
فيه السالبة يمنع القياس ان يكون منتجا وظن بالمعدولة انها سالبة فانه يظن
فيما هو قياس انه ليس بقياس واما ان يظن بالمنتج المعدولة انها سالبة وهي في
الحقيقة معدولة وذلك اذا وقعت المقدمة المعدولة الذي يظن بها انها سالبة
في موضع لا يمنع القياس ان يكون منتجا والذي يرفع هذه الخدع ان تعلم ان
قولنا في الشيء انه لا ابيض وانه ليس بابيض يدل ان معنى موجبة وان
السالبة قولنا زيد ابيض وقولنا زيد لا ابيض بل قولنا زيد ليس بابيض وكذلك
ان قسم قولنا زيد ابيض المحمول قولنا زيد لا ابيض من نسبة قولنا زيد يمكن

ان الشيء الى قولنا زيد يمكن الا يمشي ونسبة قولنا زيد يوجد ابيض الى قولنا زيد ليس يوجد ابيض
من نسبة قولنا زيد يمكن ان يمشي الى قولنا زيد ليس يمكن ان يمشي فكما ان الممكنتين قضيتان
موجبتان على ما تبين في الكتاب المتقدم كذلك قولنا زيد لا ابيض زيد لا ابيض فان كان
قولنا زيد لا ابيض غير قولنا زيد ليس بابيض فيجب ان يكون كل شيء اما ابيض واما لا ابيض
كما يجب ان يكون كل شيء اما ابيض واما ليس بابيض وهو يعني ان الاشياء والمعدومة وكثير من الاشياء
الموجودة لا يصدق عليها انها ابيض ولا انها لا ابيض واما انها ابيض او ليست بابيض
فيصدق على جميع الاشياء وايضا لو كان قولنا زيد هو غير قادر ان لا يمشي غير قولنا
زيد ليس هو قادر ان يمشي لكان الايجاب والسلب مجتمعين في شيء واحد بعينه لانه كان
قولنا في زيد انه قادر ان لا يمشي فان الامشي يصدق ان حاله كذلك لكان يجب ان يكون قولنا
غير انه قادر وانه ليس بقادر اعني لو كان من السلب في ذلك هو من العدول ويعني ان قولنا
قادر وليس بقادر لا يجتمعان معا في شيء واحد بعينه فالقضية المعدولة تقابل السلب
اما حينا فانها يوجب وتقابلها معا في شيء واحد بعينه واما حينا فانها قد تخرج من كل
واحد منها الموضع فاما القضية السالبة والموجبة فيخصهما انهما لا يجتمعان في شيء واحد
ولا يخرج من احدهما شيء من الاشياء ولذلك متى قلنا في سقراط انه عادل او انه لا عادل
كان هذان معا اذ كان سقراط حيا وقولنا انه عادل او ليس بعادل يتقسمان الصدق
والكذب اعني انه ليس يخلو سقراط من ان يوصف بواحد منهما كان حيا او ميتا وكذلك
قولنا زيد انه يقدر ان لا يمشي ويقدر ان لا يمشي المتقابلان ان معا ويتبين صادقين وقولنا
فيه انه يقدر ان يمشي وليس يقدر ان يمشي احدهما صادق والاخر كاذب واذا كانت
القضايا المعدولة موجبات فلها سوالب واذا قيست القضايا البسيطة المعدولة
الموجبات منها والسوالب نظير بعضها الى بعض يتبين ان نسبتها متقابلة وليكن ثم
للموضع بدل الموجبة البسيطة وهي قولنا زيد عادل حرف آ وبدل السالبة البسيطة
لها حرف ب وبدل الموجبة المعدولة وهي قولنا زيد لا عادل حرف ﺟ وبدل السالبة لها
وهو قولنا زيد ليس هو لا عادل حرف د ولنضع تحت آ ﺟ وتحت ب د فكل

نزاع ان

نزاع ان يوجد فيه آ واما ب وليس يمكن ان يجتمعا في شيء واحد اذ كان احدهما موجبة
والاخرى سالبة وكذلك حال ﺟ مع د اذ كانت احدهما ايضا موجبة والاخرى سالبة
وهو يعني ايضا ان كل ما يوجد فيه د فبالضرورة يوجد فيه ب لانه ان كان قولنا
في زيد انه لا عادل صدقا فواجب ان يكون قولنا فيه انه ليس بعادل ايضا صدقا لانه واجب
ان يصدق عليه قولنا انه عادل وانه ليس بعادل واذا كذب عليه انه عادل فواجب ان يصدق عليه
انه ليس بعادل فاذن كل ما يوجد فيه د يوجد فيه ب فب لاحقة لـ د وموجبة حيث وجد
وليس ينعكس هذا الحكم د موجودة في كل ما يوجد فيه ب لانه اذا كان زيد موجودا
صدق عليه انه ليس بعادل ولم يصدق عليه انه لا عادل فهذه هي حال د مع ب في اللزوم
واما حال آ مع ﺟ فينعكس هذا اعني ان ﺟ لاحقة لا آ لان ﺟ موجودة حيث وجد
وليس ينعكس هذا الحكم لان ﺟ لاحقة لـ آ وموجودة حيث وجدت لان ما يصدق عليه انه
لا عادل يصدق عليه انه ليس بعادل لانه اما ان يصدق عليه قولنا ليس بعادل او انه عادل
وليس ينعكس هذا الحكم ما يصدق عليه قولنا انه ليس بعادل يصدق عليه قولنا انه عادل
فان زيدا المعدوم يصدق عليه قولنا ليس بعادل اذ كان لا يمكن ان يصدق عليه انه
عادل وانه ليس بعادل لان هذين القولين احدهما موجبة والاخر سالبة ليس يخرج
من احدهما شيء ولا يجتمعان في شيء واحد واذا كان هذا هكذا فيتبين انه ليس يمكن في آ
وهي الموجبة البسيطة وفي د وهي الموجبة المعدولة ان يجتمعان على الصدق لان
ما يصدق عليه آ يصدق عليه ﺟ وما يصدق عليه ﺟ كذب عليه د اذ احدهما موجبة
والاخرى سالبة فاذا ما صدق عليه آ كذب عليه د واما ﺟ وهي السالبة المعدولة
وب وهي السالبة البسيطة فقد يجتمعان على الصدق وذلك حيث يكذب
الموجبتان البسيطة والمعدولة ولا يجتمعان على الكذب اصلا لانهما لو اجتمعا
على الكذب يصدق مقابل كل واحد منهما فكان يلزم اجتماع الموجبتين المعدولة
والبسيطة على الصدق وقد تبين امتناع ذلك ويحصل من هذا اذا صدقت واحدة
لم يلزم صدق الاخرى ولا كذبها واذا كذبت احداهما صدقت الاخرى فدلالة

وقد يتوهم ان آ هي الموجبة البسيطة و آ هي الموجبة المعدولة لا تتقابلان وذلك انه لا يكاد يصدقان
ان د من كانت موجودة ان ب موجودة و د آ يتقابلان اي من وجد هو
آ يمنع الصدق احدهما ان يمنع الاخر وليس يخرج من احدهما شيء من الاشياء فاذن د و آ هذه
الصفة لكن لو كان د و آ يتقابلان على جهة السلب والايجاب لزم من وجود ب ان
يوجد د او ذلك كذب وخلاف ما بين لانه كان واجبا ان يصدق على ب ج اذ كان
كذبا عليه آ وقد يمكن من وضعنا ان ج لازم لالف وان آ ليس يلزم ج ان يبين
من ذلك الا ب لا حق له وان ذلك غير ممكن والا انه لا يمكن ان يجتمع د و آ ويمكن
ان يجتمع ج و ب وذلك انه اذا كان هذا هكذا فبين انه ليس يمكن في آ و د ان يجتمعا
في شيء واحد لان د محصورة في ب وحيث وجدت ب فليس يوجد آ لان
احدهما موجبة والاخرى سالبة واما ج و ب فقد يمكن ان يجتمعا في شيء واحد لانه
ليس ج محصورة في آ لكنه يوجد ج حيث لا يوجد آ واذا كان كل شيء اما ان
يوجد فيه آ واما ب وقد يوجد ج مرة في آ وتارة في ب وقد يمكن ان يبين
برهان اخر انه لما كانت ج لاحقة للالف ان ب لا حقة له وان د و آ لا يمكن
ان يجتمعا معا وان ب و ج قد يمكن ان يجتمعا وذلك انه اذا كانت آ محصورة
في ج وكان كل شيء اما ان يصدق عليه د او ج فواجب ان يكون الصادق منهما على آ
ج دون د لان ج ليست محصورة في مقابلة آ الذي هو آ فاذن متى
كانت آ محصورة في ج فان د محصورة في ب واذا كانت آ محصورة
في ج و د محصورة في ب فبين ان د و آ ليس يمكن فيهما ان يجتمعا في شيء واحد
وانه يمكن ذلك في ج و ب وهذا الذي يعرض في القضايا الشخصية المعدولة
والبسيطة يعرض مثله في العدمية مع البسيطة وكما انه ليس سالبة البسيطة التي الشخصية الموجبة
الشخصية المعدولة كذلك ليس سالبة الكلية البسيطة الموجبة الكلية المعدولة مثال ذلك
انه ليس سلب قولنا كل انسان ابيض قولنا كل انسان لا ابيض بل قولنا ليس كل انسان
ابيض والعلة في ذلك هي العلة التي ذكرناها وذلك ان قولنا كل انسان ابيض وكل

انسان لا ابيض

انسان لا ابيض يكذبان معا وليس يصدق احدهما بالضرورة في اي شيء كان من الاشياء كالحال في
قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض فاذن القياس الذي ينتج به قولنا كل انسان
لا ابيض هو غير القياس الذي ينتج به انه ولا انسان واحد ابيض وذلك ان قولنا
كل انسان لا ابيض هي موجبة وقد تبين انه لا ينتج الا في الشكل الاول وقولنا ولا
انسان واحد ابيض هي سالبة كلية وهي تنتج في الاول والثاني وذلك في صنف واحد
من الاول وفي صنفين من الثاني لا تنتج في تلك الاصناف من المقاييس لكن كانت
المقدمة الصغرى في الشكل الاول معدولة فليس يمنع ان تكون به انه غير منتج لحالها اذا
كانت سالبة ومتى كانت المقدمتان معدولتين كحالها اذا كانت سالبتين
والمقدمة المعدولة تتميز من السالبة بان حرف العدم جزء من المقدمة ولذلك
يدخل عليها ايضا حرف السلب وليس حرف السلب جزءا من المقدمة ولذلك محمول الحملية
وموضوعها هو بعينه محمول السالبة وموضوعها انقضت المقالة الاولى من القياس

المقالة الثانية من انالوطيقا الاولى بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وآله وسلم

قال واذ قد بينا في كم شكل يكون الاقاويل القياسية وبأي صنف من اصناف المقدمات تكون
وبأي المقدمات التي فيها من المقول على الكل وكم مقدمة يكون انها اثنتان ومتى يكون منها
قياس ومتى لا يكون وذلك اذا لم يلف بينهما حد مشترك وقلنا في كيفية شكل شكل من الاشكال
انتفاء اقل ما هو ترتيب الحد الاوسط بين الطرفين وقلنا مع ذلك اي شكل من الاشكال ينتج
في مطلوب مطلوب من المطالب الاربعة اعني الموجب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب
الجزئي واحد بعد ذلك عن كيفية البحث عن المطلوب على الاطلاق وفي اي صنعة كانت وبأي سبيل نأخذ
مقدمات القياس ونعملها وكيف نحلل كل قياس الى القياس الذي ذكرناه فنقول الان
انه لما كانت المقاييس منها ما ينتج نتائج كلية ومنها ما ينتج نتائج جزئية فان المقاييس التي
تنتج نتائج كلية قد يلحقها ويعرض لها ان تنتج سور النتيجة الا نتائج كثيرة واما
المقاييس التي تنتج نتائج جزئية فان التي تنتج منها الموجبة الجزئية قد يعرض لها ان تنتج

نتايج جزئية فان الذى ينتج فى الوجه الجزئى مع النتيجة الاولى نتايج كثيرة واما الذى ينتج سالبة جزئية
فليس يتفق ان النتيجة الاولى نتايج كثيرة والسبب فى ذلك ان النتايج الكلية والجزئية الموجبة
تنعكس وان السالبة الجزئية ليس تنعكس والقياس الذى ينتج نتيجة كلية موجبة يعرض له ان ينتج
الجزئية المنطوية تحت تلك الكلية والجزئية التى تنعكس اليها الكلية الموجبة والذى
ينتج سالبة كلية يعرض له ان ينتج عكسها واما الذى ينتج السالبة الجزئية فليس يعرض له
ان ينتج غيرها اذ كانت غير منعكسة ولا محيط بغيرها فمن هذه الجهة يعرض للقياس الواحد
بعينه ان ينتج اكثر من نتيجة واحدة الا ان الذى ينتج بالذات واولا هو واحدة
وساير ما سميناها انما سميناه من جهة انه يلحق النتيجة الاولى وبتوسطها فكانها نتايج
بالعرض ولذلك لم اشتغل به فى نتايج المقاييس فى المقالة الاولى وغلط فى ذلك قوم
من المفسرين فعددوها وقد يمكن ان يظن انه قد يكون عن القياس الواحد بعينه نتيجة اكثر من
واحدة على جهة اخرى الا ان ذلك فى الظن لا فى الحقيقة وذلك اما فى الشكل الاول فانه يوجد
ذلك على وجهين احدهما ما قد بيننا ان محمولا ما يوجد لموضوع ما وكان ظاهرا عندنا
ان شيئا ما موضوع لموضوع المطلوب فقد يظن انه اذا تبين ان محمول المطلوب موجود فى
موضوعه انه قد تبين مع ذلك انه موجود فى موضوع الموضوع مثال ذلك ان يكون
المطلوب هل العالم محدث فانه اذا تبين لنا ان العالم محدث تبين لنا ان السماء محدثة
وذلك انه ظاهر بنفسه ان السماء جزء من اجزاء العالم فهذا احدهما يظن به انه قد يكون عن
قياس واحد بهذه الجهة اكثر من نتيجة واحدة وليس كذلك فى الحقيقة فان قولنا السماء محدثة
فى هذا المثال انما نتج عن مقدمتين احدهما ان السماء جزء من اجزاء العالم والثانية
ان جميع اجزاء العالم محدث فلزم عن ذلك ان السماء محدثة والوجه الاخر بينا
ان شيئا ما موجود لموضوع مقدمتين وكان ظاهرا بنفسه ان الحد الاوسط فى المقدمتين
منطو تحت موضوع اخر موضوع المطلوب فقد يظن انه ينتج عن ذلك نتايج اكثر من
واحدة احدهما النتيجة المطلوبة والاخرى التى موضوعها منطو تحت الحد الاوسط
مع موضوع المطلوب مثال ذلك انه تبين ان العالم محدث بمقدمتين احدهما ان

العالم مؤلف

العالم مؤلف والثانية ان المؤلف محدث فانه قد يظن انه ينتج لنا من هاتين المقدمتين
نتيجتان احدهما ان العالم محدث والثانية ان الجسم محدث لانه ظاهر بنفسه ان الجسم منطو
تحت المؤلف على مثل انطواء العالم تحته واكثر ما يعرض هذا اذا كانت الكبرى منعكسة
عن قياس وهما فى الحقيقة قياسان يشتركان فى المقدمة الكبرى ويفترقان فى الصغرى
وهذا بعينه يعرض فى الشكل الاول الذى ينتج السوالب الكلية كما يعرض فى الذى ينتج الموجبة
الكلية واما الذى ينتج الجزئية فليس يعرض فيه الصنف من النتايج التى تكون من قبل انطواء
موضوعها تحت موضوع النتيجة لكون النتيجة جزئية ويعرض فيه الصنف الثانى لكون
المقدمة الكبرى كلية فى جميع اصناف المقاييس فى هذا الشكل الكلية والجزئية واما الشكل الثانى
فانه يعرض فيه الاصناف الكلية منه ان يظن به انه ينتج نتيجة وما هو منطو تحت موضوع النتيجة
لكن ذلك فى بادى الراى وفى الحقيقة انما هو نتيجة قياس فى الشكل الاول اعنى وجود الطرف
الاعظم لموضوع موضوعه وليس يظن فيه انه ينتج مع نتيجة ما هو موضوع للحد الاوسط لان
ذلك ان انتج فانما ينتج بترتيب الشكل الثالث لكونهما على ذلك فى الشكل الاول فلذلك
يظهر ان وجود الطرف الاعظم لما هو موضوع للحد الاوسط فى الشكل الثانى هو عكس
ثان وليس يظن به انه ينتج بالعكس الاول بخلاف ما هو موضوع لموضوع النتيجة مثال
ذلك قولنا الجسم السماوى ليس بمحدث والجسم المركب محدث فانه يلزم عن هذا القياس النتيجة ان
الجسم السماوى ليس بمركب وان الكواكب الثابتة غير مركبة اذ كان انطواء تلك تحت الجسم
السماوى ظاهرا بنفسه واما ان يظن انه يلزم عن هذا القياس وجود الطرف الاعظم لما
هو موضوع للحد الاوسط منه مثل ان يكون بينا بنفسه ان الاسطقسات ليست محدثة فانه يظن
عن ذلك ان الاسطقسات ليست بمركبة لا بقياس هو عن القياس الذى لزم به ان الجسم السماوى
ليس بمركب وذلك فى الحقيقة فى بادى الراى وكذلك الحال فى الشكل الثالث اعنى انه ليس يظن
انه ينتج مع نتيجته لا وجود الطرف الاكبر لما هو موضوع للطرف الاصغر الا ما هو
موضوع للحد الاوسط ولذلك ليس يظن الا بالمقاييس الجزئية منها انها تنتج عن نتيجتها
نتيجتها اذ موضوع المطلوب منه جزئى فانه قد يمكن ان يكون من المقدمات

الكاذبة ينتج صادقة ومن يكون ذلك وكيف والمقدمتان اللتان يكون منهما القياس قد يكونان
معا صادقتين وقد يكونان كاذبتين وقد يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة و
الكاذبة ربما كان كاذبة بالكل وهي التي يصدق ضدها وربما كانت كاذبة بالجزء واما
النتيجة فيكون اما صادقة باضطرار واما كاذبة فاما المقدمتان الصادقتان او المقدمات
الصادقة فليس يمكن ان يكون عنها نتيجة كاذبة واما المقدمات الكاذبة فقد يمكن ان يكون عنها
نتيجة صادقة لكن ليس يعرض ذلك عن قبل المقدمات بل ذلك لعلة اخرى سنبين بعد فاما انه
لا يمكن ان يكون عن مقدمات صادقة نتيجة كاذبة فان ذلك يتبين على هذا الوجه لنأخذ بدل المقدمتين
الصادقتين آ وناخذ بدل النتيجة ب وهو بين عن حد القياس انه اذا وضعت
آ موجودة ان يكون ب موجودة لان آ يكون بمنزلة المقدم في القياس الشرطي المتصل
و ب بمنزلة التالي وهو بين انه اذا وجد المقدم وجد التالي وانه اذا ارتفع التالي
ارتفع المقدم والا لزم ان يوجد المقدم دون وجود التالي وقد فرض انه اذا وجد
المقدم وجد التالي فيلزم ان يكون التالي موجودا وغير موجود معا وهذا لا يمكن فاذن
ان كانت آ صادقة فباضطرار ان يكون ب صادقة لانه ان كانت غير صادقة عرض
ان يكون ب غير موجودة و آ موجودة وقد تبين استحالة ذلك وآ ليس يعني ان يتوهم
عنها شيء واحد وانما اخذت بدل المقدمتين الصادقتين التي نسبة احديهما الى
الاخرى كنسبة الكل الى الجزء وذلك انه اذا كان قولنا آ محمول على كل ب صادقا
و ب محمول على كل ج صادقا ايضا فباضطرار ان يكون قولنا آ محمول على كل ج صادقا
ايضا والا عرض ان يكون الصادق غير صادق ولما كان ليس يلزم عن ارتفاع المقدم
ارتفاع التالي يلزم اذا كانت آ كاذبة ان تكون ب التي هي النتيجة كاذبة لان لزوم
النتيجة عن القياس ليس لزوما منعكسا اعني منعكسا وهذا البرهان هو بعينه عام
للقياس الذي ينتج السالبة والموجبة اعني انه لا يمكن ان يكون من مقدمات صادقة
نتيجة كاذبة واما اذا كانت المقدمات في القياس كواذب فقد يمكن ان يكون عنها
نتيجة صادقة الا انه ليس يعرض ذلك من ايها اتفق لم يكن الكاذبة ولا بان ينتج

اتفق من

اتفق من نوع الكذب اعني الكل والجزئي ولكن متى اخذت الكبرى وحدها كاذبة بالكلية فانه ليس
يكون عن القياس الذي هذه حاله نتيجة صادقة اصلا واما متى اخذت كاذبة بالجزء او اخذت كلتا
المقدمتين كاذبة او اخذت الصغرى كاذبة فقط فقد يمكن ان يكون عنهما نتيجة صادقة
فليكن اولا المقدمتان كاذبتين بالكلية فاقول انه يظهر من المواد انهما تنتج نتيجة صادقة وذلك
انه ليس يمنع مانع من ان يكون مثلا آ الذي هو الطرف الاعظم محمولا حمل صدق على ج الذي هو الطرف
الاصغر ويكون آ غير موجودة لب و ب ايضا التي هي الحد الاوسط غير موجودة لج الذي
هو الطرف الاصغر فاذا اخذنا ان آ محمولة على كل ب و ب محمولة على كل ج
كانت المقدمتان كاذبتين وكانت النتيجة صادقة وهي ان آ محمولة على كل ج
مثال ذلك قولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان فكل انسان حيوان فهاتان
مقدمتان كاذبتان بالكلية والنتيجة صادقة ومثال هذا بعينه يعرض في القياس الكلي الذي
ينتج السالب في الشكل الاول لانه قد يجوز ان يكون آ غير موجودة لشيء من ج الذي هو
الطرف الاصغر ويكون آ موجودة لب الذي هو الاوسط و ب غير موجودة لج
واذا اخذنا ان آ غير موجودة لشيء من ب و ب موجودة لكل ج كانت كاذبتين الا انه
ينتج ان آ غير موجودة لج وهو صادق مثال ذلك قولنا لا انسان حجر ولا حجر
واحد صنم فلا انسان واحد صنم وكذلك يعني متى اخذنا المقدمتان كلتاهما كاذبتين
بالجزء فانه اذا كانت المقدمة الواحدة كذلك او كانت المقدمة العظمى وكانت كاذبة
بالكل فانه لا النتيجة لا يكون صادقا وبيان ذلك انه يكون آ غير موجودة في شيء من ب و ب
موجودة في كل ج فاما ان اخذنا ان آ موجودة في كل ب وذلك كذب واخذنا
ان ب موجودة في كل ج وهو صدق فمحال ان يكون آ موجودة في كل ج اعني
لم يكن قولنا آ في كل ج صادقا وذلك انه قد كان الصادق ان آ ليست بموجودة في شيء
مما هو موضوع لب و ج موضوع لب فاذن ليس يمكن ان يكون حمل آ على ج
صادقا وذلك يتبين ايضا من المحمول على الكل وسواء كانت المقدمة الكبرى اذا اخذت
كاذبة بالكل سالبة او موجبة واما اذا كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء فقد يكون

النتيجة صادقة لانه يمكن ان يكون آ موجودة في كل ج وفي بعض ب ومعدومة في كل ج فاذا
اخذت آ محمولة على كل ب وب على كل ج كان حمل آ على كل ب كاذبا بالجزء
وحمل ب على كل ج صادق بالكل والنتيجة صادقة بالكل مثال ذلك قولنا كل ققنس
ابيض وكل ابيض حي فكل ققنس حي والنتيجة صادقة والكبرى كاذبة بالجزء وهو قولنا
كل ابيض حي وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى سالبة اعني الكلية اخذت كاذبة
بالجزء مثال ذلك كل ثلج ابيض ولا ابيض واحد حي النتيجة ولا ثلج واحد حي
وهي صدق فاذا اخذت المقدمة الصغرى كلها كاذبة والكبرى كلها صادقة فان النتيجة
قد تكون صدقا لانه ليس يمتنع ان يكون آ موجودة في كل واحد من ب و ج و
يكون ب غير موجودة في شيء من ج فاذا اخذت آ موجودة في كل ب وب موجودة
في كل ج ينتج ان آ موجودة في كل ج وهي صدق والصغرى كاذبة وهي قولنا ب موجودة
في كل ج وهذا يعرض في النوعين من الذين تحت جنس واحد اعني الجنس يحمل عليهما جميعا
ولا يحمل احدهما على الآخر فان اخذ الجنس موجودا في احدهما موجودة في الآخر ثم وجود
الآخر في الذي اخذ ان الجنس فيه او لا موجودة فقد اخذت نتيجة صدق من مقدمتين
كبراهما صدق وصغراهما كاذبة بالكلية مثال ذلك قولنا كل انسان فرس وكل
فرس حي فكل انسان حي وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى سالبة وهذا
يعرض في الجنس مع الانواع التي تحت جنس اعني ان يكون الجنس مسلوبا عن كل
واحد من النوعين وكل واحد من النوعين مسلوب عن صاحبه فاذا اخذ احدهما موجودا
في الآخر واخذ الجنس غير موجود فيه انتج ان الجنس مسلوب عن الذي اخذ مسلوبا
عن اجل سلبه عن الآخر مثال ذلك قولنا كل موسيقى طبيب ولا طبيب واحد حيوان فلا موسيقى
واحد حيوان وهو حق من مقدمتين صغراهما كاذبة وكبراهما صادقة وكذلك ان كانت
المقدمة الصغرى كاذبة بالجزء فان النتيجة ايضا قد تكون صادقة لانه قد يمكن ان يكون آ
موجودة في كل واحد من ب و ج ويكون ب موجودة في بعض ج كما لو كان
آ غير موجودة في شيء من ب و ج ويكون ب ايضا موجودة في بعض ج فاذا

اخذنا ب موجودة في كل ج وآ موجودة في كل ب انتج ان آ موجودة في كل ج وتلك نتيجة
صادقة من مقدمتين كبراهما صادقة بالكل والاخرى كاذبة بالجزء وهذا يعرض للجنس الذي يوجد في النوع
وفي الفصل كالحي فانه موجود في كل انسان وفي كل ماش والانسان موجود في بعض الماشي
لا في كله فاذا قيل كل ماش انسان وكل انسان حي عرض ذلك نتيجة صادقة وهو ان كل ماش حي وكذلك يعرض
ان يكون آ غير موجودة في شيء من ب وج وب موجودة في بعض ج كالحال في الجنس عند الفصل والنوع الذي
تحت جنس آخر كالنبات فانه ليس في شيء من الانسان ولا من المتخيل وبعض المتخيل انسان فاذا
قلنا كل متخيل انسان ولا انسان واحد نبات انتج لنا ولا متخيل واحد نبات وهذا ما يعرض
النتيجة مع المقدمات الكاذبة في الصنفين الكليين من الشكل الاول واما الصنفان الجزئيان
منه فقد يمكن اذا كانت المقدمة الكبرى كلها كذبا والاخرى كلها صدقا ان تكون النتيجة صادقة
وذلك خلاف ما عرض في الاصناف الكلية في هذا الشكل وقد يمكن ذلك ايضا اذا كانت كاذبة
بالجزء او كانت كلتاهما كاذبتين اما بالكل واما بالجزء واما كون النتيجة صادقة من
الكبرى كاذبة بالكل فذلك يمكن لانه ليس يمتنع ان يكون آ غير موجودة في ب وموجودة في بعض
ج ويكون ب موجودة في بعض ج كالحي فانه غير موجود في شيء من الثلج وموجود في بعض
الابيض والثلج موجود في بعض الابيض فاذا قيل بعض الابيض ثلج وكل ثلج حي انتج ان بعض
الابيض حي وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالكل وصغراهما صادقة وكذلك يعرض
اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة فانه يمكن ان يكون آ موجودة في كل ب وغير موجودة
في بعض ج ويكون ب موجودة في بعض ج مثل الحي فانه موجود في كل انسان وغير موجود
في بعض الابيض واما الانسان فموجود في بعض الابيض فاذا قيل بعض الابيض انسان ولا
انسان واحد حي انتج ان بعض الابيض ليس بحي وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما كاذبة
بالجملة بالكل وصغراهما صادقة وكذلك يعرض لو كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء لانه ليس يمنع
مانع ان يكون آ في بعض ب وفي بعض ج ويكون ب موجودة في بعض ج مثال ذلك الحي فانه
موجود في بعض الجيد وبعض الابيض والجيد في بعض الابيض فاذا قيل بعض الابيض جيد وكل
جيد حي انتج ان بعض الابيض حي وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالجزء وصغراهما

صادقة ولكن يعرض اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة وذلك يبين بذلك الحدود
بعينها بان نقول بعض الكبر جيد ولا جيد واحد حي ينتج لنا بعض
الكبر ليس بحي وذلك صدق عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالجزء وصغراهما
صادقة ولكن لم كانت الكاذبة هي المقدمة الصغرى فقد يكون عن
ذلك نتيجة صادقة لانه يمكن ان يكون آ موجودة في كل ب وموجودة
في بعض ج ويكون ب غير موجودة في شيء من ج مثال ذلك الحي فانه
موجود في كل ققنس وفي بعض الاسود والققنس غير موجود في
شيء من الاسود فاذا قيل بعض الاسود ققنس وكل ققنس حي انتج ان
بعض الاسود حي وذلك صادق عن مقدمتين صغراهما كاذبة وكبراهما
صادقة ولكن يعرض اذا كانت الكبرى سالبة لانه قد يمكن ان يكون آ غير
موجودة في شيء من ب وغير موجودة في بعض ج ويكون ب غير
موجودة في شيء من ج مثل الجنس ينسب الى نوع من جنس آخر او
الى العرض الموجود في انواع ذلك الجنس المنسوب مثال ذلك الحي فانه غير
موجود في شيء من العدد وغير موجود في بعض الابيض والعدد غير موجود
في شيء من الابيض فاذا قيل بعض الابيض عدد ولا عدد واحد حي انتج ان
بعض الابيض ليس بحي وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما صادقة و
صغراهما كاذبة ولكن يعرض لم يكن النتيجة صادقة لم كانت المقدمة
الكبرى كاذبة بالجزء والصغرى كاذبة بالكل لانه يمكن ان يكون آ موجودة
في بعض ب وفي بعض ج ويكون ب غير موجودة في شيء من ج وذلك
يعرض اذا كانت ب ضد ج وكانا جميعا عرضين في جنس واحد
مثل الحي فانه في بعض الابيض وفي بعض الاسود والابيض غير موجود
في شيء من الاسود فاذا قيل بعض الابيض اسود وكل اسود حي انتج ان
بعض الابيض حي وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين كبراهما كاذبة

بالجزء

بالجزء ولكن يعرض لم كانت المقدمة الكبرى سالبة وذلك يبين عن هذه
الحدود بعينها وذلك انه اذا اخذ بعض الابيض اسود ولا اسود واحد حي
الحيوان انتج ان بعض الابيض ليس بحي وذلك صادق ولكن اذا كانت
المقدمتان كاذبتين وكانت الكبرى كاذبة بالكل فقد يعرض ان تكون النتيجة
صادقة لانه قد يمكن ان تكون آ غير موجودة في شيء من ب وموجودة في
بعض ج ويكون ب غير موجودة في شيء من ج مثل الجنس فانه غير موجود
في النوع الذي من جنس آخر وهو موجود في العرض الذي يوجد لانواع ذلك
العرض غير موجود في النوع مثال ذلك قولنا بعض الابيض عدد ولا عدد
حي بعض الابيض حي وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين و
كذلك يعرض اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة مثال ذلك قولنا بعض
الاسود ققنس ولا ققنس واحد حي فانه ينتج ان بعض الاسود حي
وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين فقد تبين اصناف ما ينتج في الشكل
الاول من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة القول في الشكل الثاني فاما
واما في الشكل الثاني فقد يمكن ان يكون فيه نتيجة صادقة عن مقدمات كاذبة كانت
كل واحدة من المقدمتين كاذبة وذلك اما بالكل واما بالجزء واما احدهما
بالكل والاخرى بالجزء او كان احدهما كاذبة والاخرى صادقة كانت
الكاذبة بالكل او كانت بالجزء وذلك يكون في جميع القياسات التي ينتج
الكلي والجزئي وذلك انه قد يكون ب مثلا الذي هو الحد الاوسط موجودة
في شيء من آ الذي هو الطرف الاعظم موجود في كله ج الذي هو الطرف

الاصغر فيكون ابيض موجودة في شيء مرة مثلا ما يبقى مثال ذلك قولنا كل انسان
حي ولا حجر واحد حي فلا انسان واحد حجر فان وصفت بهذه المقدمات مثلا ما منه
ما بحيث ان يوخذ ذات موجودة في كل حيوان اعني بان يوخذ انه لا انسان واحد
حي فانه ينتج من نايبق المقدمتين الكاذبتين النتيجة بعينها التي كانت منها اذا وضعت
صادقتين وهي انه ولا انسان واحد حجر وكذلك يعرض اذا كان الصادق ان يكون
موجودة في كل او غير موجودة في شيء مرة اعني انه اذا قلبت هذه ايضا الى ضدها
انتجت ما كان ينتج قبل القلب الى الكذب وسواء كان في شيء مرة وكذلك يعرض اذا
كانت المقدمة الواحدة كاذبة كلها والاخرى صادقة انه ينتج ايضا نتيجة صادقة لانه يمكن ان يكون
مثلا الذي هو الحد الاوسط موجودة في كله واحد غير ان يكون بالذي هو الطرف المطلق
ويكون ايضا موجودة في شيء مرة وذلك يعرض للجنس مع الانواع القسيمة التي تحته مثال الحيوان
موجود في كل انسان وفي كل فرس والفرس غير موجود في واحد من الناس فاذا اخذ ان الحيوان
موجود في الواحد وغير موجود في الاخر فان المقدمة الواحدة يكون كلها كاذبا والاخرى كلها
صدقا ويكون النتيجة كلها صدقا فان ما جرى السالبة الى الكبرى او صغرى مثال ذلك قولنا
ولا فرس واحد حي وكل انسان حي فانه ينتج انه ولا فرس واحد انسان وتلك نتيجة صادقة
عن مقدمتين احدهما كاذبة والاخرى صادقة وكذلك يعرض اذا كان بعض المقدمة الواحدة كذبا
وكانت الاخرى كلها صدقا لانه ايضا قد يمكن ان يكون موجودة في بعض او في كلية ويكون موجوده
في شيء مرة كلي فانه موجود في بعض الابيض وفي كل غراب والابيض غير موجود في واحد من الغربان فاذا
اخذ انه لا ابيض واحد حي وكل غراب حي فانه ينتج ولا غراب واحد ابيض انتجت نتيجة صادقة
من مقدمتين احدهما كاذبة بالجزء وهو قولنا ولا ابيض واحد حي وانما هي صادقة بالكل
وهو قولنا ~~ابيض ليس~~ كل غراب حي وكذلك يعرض اذا كانت الكاذبة بالجزء هي الموجبة
وكانت السالبة صادقة بالكل مثل قولنا كل ابيض حي ~~والاسد التصديق بالكل~~ ولا غراب
واحد حي فانه ينتج ولا ابيض واحد غراب فهذه نتيجة صادقة من مقدمتين احداهما موجبة كاذبة
بالجزء وهي قولنا كل ابيض حي والثانية سالبة صادقة بالكل وهي قولنا ولا غراب واحد حي وكذلك

~~الريب لعسه تعو يلا على ما بين ايه من اصله فلا يكون مثالا لما نحن فيه~~
~~هذا الاحتمال قول المص فيما بعد وهكذا اعتبارات النفي لاشعاره بان~~
~~ما تقدم اعتبارات الاثبات وامثلته فقط ولو كان قوله لا ريب فيه~~
~~مثالا لكان من امثلة النفي فكان الانسب تاخيره عن قوله وهكذا اعتبارات~~
~~النفي ما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين وذلك لان الريب هنا~~
~~بمعنى الشك فوجود المرتابين ليس انه وجوده قطعا وان جعل بمعنى~~
~~الاجتناب احتيج الى تكلف وهو ان الارتياب لما كان مطلوبا للريب~~
دل وجوده على وجود الريب بل هم يرغبون ان ارتيابهم انما نشأ عن
ريبة ايام فلا يصح الحكم بانتفائه ~~مطلقا عن المكن~~ وهو انه ما
نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه عبارة الكشاف هكذا اما نفي
ان احدا لا يرتاب فيه وظاهر منها ان قوله ان ~~احدا اقايم مقام فاعل~~
~~نفي فيكون النفي واردا على عدم الارتياب~~ والمقصود يعرض ان يكون النتيجة صادقة اذا كانت
المقدمتين كاذبتين بالجزء مثال ذلك قولنا كل ابيض حي ولا اسود واحد حي فانه ينتج بهذا انه ولا ابيض واحد
اسود وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالجزء وذلك ان بعض الابيض حي وبعض الاسود حي او وضعت
الاسم في الكبرى او الصغرى بان يقول ولا ابيض واحد حي وكل اسود حي فانه يكون نتيجة صادقة عن مقدمتين
كاذبتين بالجزء وهذه حال القياس الذي فيه المقدمات الكاذبة في هذا الشكل واما القياس الجزئي فانه قد يعرض
فيه ايضا مثل ما عرض في الكلي ذلك انه قد يكون الكبرى كاذبة بالكل والجزئية صادقة ويكون النتيجة صادقة مثال
قولنا بعض الابيض حي ولا انسان واحد حي فينتج عن ذلك ان بعض الابيض ليس بانسان وهي صادقة
عن مقدمتين الجزئية صادقة والكلية كاذبة بالكل وكذلك يعرض ان جرت الكلية الكاذبة موجبة مثال ذلك
قولنا بعض الابيض ليس بحي وكل طير متنفس حي فينتج عن ذلك ان بعض الابيض غير متنفس وهو صادق عن حرى
الصادقة موجبة كاذبة وكذلك يعرض ان يحصل المقدمة الصادقة والكلية الكاذبة بالجزء مثال ذلك
والجزئية الكاذبة سالبة وذلك شيء يعرض للجنس مع الانواع الموجودة فيه وفصول الانواع وذلك
انه لا يصدق ان يقول بعض المتنفس ليس بحي وكل انسان حي فينتج عن ذلك ان بعض المتنفس ليس بانسان وذلك
صادق عن مقدمة صادقة كلية وكاذبة جزئية وكذا اذا كانت المقدمتان كلتاهما كاذبة الجزئية والكلية
وكاذبة جزئية وكذا اذا كانت المقدمتان كلتاهما كاذبة الجزئية والكلية فيعرض عن ذلك نتيجة صادقة وكذا
السالبة من الجزئية والكلية مثال ذلك قولنا كل علم هو قوة حيوانية وبعض الانسان ليس هو قوة
حيوانية فانه ينتج عن ذلك ان بعض الانسان ليس بعلم وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين
وكذلك يعرض لما كانت السالبة من الكلية والجزئية الموجبة مثل ان يقول ولا انسان واحد له قوة

القول في الشكل الثالث

القول في الشكل الثالث وقد يمكن في هذا الشكل ان يكون النتيجة صادقة

وكلتا المقدمتين كاذبتين اما بالكل واما بالجزء واما احداهما بالكل والثانية بالجزء وكذلك اذا
كانت احداهما صادقة والاخرى كاذبة بالكل كانت او بالجزء وذلك انه ليس يمنع مانع ان يكون شيئان
غير موجودين في شيء اخر واحد منهما موجود في الثاني فنأخذ ان كل واحد منهما موجود فيه وذلك ان النتيجة الآخر
صدق ... صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالكل ومثال ذلك قولنا كل غير ... وكل غير
... انسان فانه ينتج في هذا الشكل ان بعض ... انسان وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين
بالكل ومثال ذلك ايضا اذا كانت الواحدة سالبة والاخرى موجبة لانه قد يمكن ان يكون ج
الذي مثال الطرف الاصغر غير موجود في شيء من ب الذي هو الاوسط ويكون الطرف الاكبر موجودا
في كل ب وغير موجود في بعض ج فاذا اخذنا ان ج موجود في كل ب وا غير موجود في شيء من ب
الذي هو الاوسط ويكون الحد الاكبر موجودا في كل ب انتج لنا ان ا غير موجود في بعض ج مثال ذلك
قولنا كل ... اسود ولا ... واحد ... فانه ينتج ان بعض الاسود ليس ... وهو صدق عن مقدمتين كاذبتين
بالكل وكذلك اذا كانت كل واحدة من المقدمتين كاذبة في الجزء فقد يمكن ان تكون النتيجة منهما صادقة وذلك انه يمكن ان
يكون ا و ج موجودين في بعض ب ويكون ا موجودا في بعض ج كالابيض والحيوان فانهما موجودان في
بعض ... والحيوان موجود في بعض الابيض فاذا وضعنا ان ا و ج موجودان في كل ب فانه يعرض ان يكون
ا في بعض ج وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء مثال ذلك قولنا كل ... ابيض وكل ... حيوان فانه
ينتج ان بعض الابيض حيوان وهو صدق وكذلك يعرض اذا كانت الكبرى سالبة وهي مقدمة ا ب لانه ليس
... ان يكون ا غير موجود في بعض ب ويكون ج موجودا في بعض ب ويكون ا غير موجود في بعض
ج الذي هو النتيجة مثال ذلك قولنا ولا واحد ... وكل ... ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض الابيض
ليس ... وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء وكذلك قد تكون النتيجة صادقة اذا كانت احدى
المقدمتين كاذبة بالكل والاخرى صادقة لانه قد يمكن ان يكون كلما ا و ج موجودين في ب ويكون ا غير موجود
في بعض ج فاذا اخذنا ا غير موجود في شيء من ب و ج موجود في كل ب انتج لنا ان ا غير موجود في
بعض ج وذلك صدق عن مقدمتين احداهما كاذبة مثال ذلك قولنا كل ... ولا ... واحد ... فانه
ينتج عن ذلك ان بعض ... ليس ... وذلك صدق عن مقدمتين احداهما كاذبة وكذلك يعرض اذا كانت
مقدمة ا ب التي هي الكبرى صادقة والحد ... وذلك ... الاسود ... وغير ... وذلك انه
اذا وضعنا ان كل ... اسود ولا ... واحد غير ... ينتج لنا ان بعض الاسود غير ...
وذلك صدق عن مقدمتين موجبتين ... احداهما كاذبة بالكل وكذلك اذا كانت
كلتا المقدمتين موجبتين احداهما صادقة والاخرى كاذبة والحد ... الابيض والاسود ...
اما قولنا كل ... اسود وكل ... ينتج لنا عن ذلك ان بعض الاسود ... وهو صدق عن مقدمتين موجبتين

الصدها

احداهما كاذبة سواء كانت الصادقة هي الكبرى او الصغرى والبرهان على ذلك هو هذه الحدود باعيانها
وكذلك قد تكون النتيجة صادقة اذا كانت احدى المقدمتين صادقة والاخرى كاذبة بالجزء فقد يمكن
ان يكون ج موجودا في كل ب فيكون ا موجودا في بعض ب ويكون ا موجودا في بعض ج التي هي النتيجة
مثال ذلك ذو الرجلين فانه موجود في كل انسان والجيد غير موجود في كل انسان والجيد موجود في بعض ذي الرجلين
فان اخذنا ا و ج موجودين في كل ب فان مقدمة ب ج تكون صادقة كلها وبعض مقدمة ا ب كاذبة
والنتيجة صادقة مثال ذلك قولنا كل انسان ذو رجلين وكل انسان جيد والنتيجة ان بعض ذي الرجلين
جيد وكذلك يعرض ايضا اذا ... مقدمة ا ب اعني الكبرى صادقة ومقدمة ب ج اعني الصغرى كاذبة بالجزء
مثال ذلك هو هذه الحدود باعيانها او ... بالطرف الاصغر اكبر ووضعنا مكانه ... في الاول وهو
ان بعض الجيد ذو الرجلين وكذلك يعرض ان ... المقدمة الواحدة سالبة والاخرى موجبة فانه قد تبين في الشكل
الثالث انه اذا كان ج في كل ب و ا غير موجود في بعض ب فا غير موجود في بعض ج فان اخذنا ج في كل
ب و ا غير موجود في شيء من ب فانه يعرض ان تكون المقدمة السالبة كاذبة والاخرى كلها صادقة ... النتيجة صادقة
بعينها وكذلك ... الحدود الجزئية والموجبة وذلك انه قد تبين في الشكل انه اذا كانت ا غير موجودة في
شيء من ب و ج موجودة في كل ب ... النتيجة بعينها صادقة وهي ان ا غير موجودة في بعض ج فتكون نتيجة
عن مقدمتين احداهما صادقة بالكل والاخرى كاذبة بالجزء وهي الموجبة ... واذا
الذي قلنا انه يوجد في القياسات الحملية هذا الشكل هو بعينه يوجد في القياسات الشرطية وذلك
يكون بتلك الحدود والترتيبات التي بها في المقاييس الحملية وذلك بان تستعمل ان الذي يكون في الموضع
... والموجبة للمقدمة الكلية الكاذبة بالكل التي كانت بالجزء سواء كانت سالبة
او موجبة واذا استعملت تلك المقدمات الكلية الكاذبة التي تستعملها بعينها تلك الحدود ...
... بعينها تلك ... او قد تبين ... انه اذا كانت النتيجة صادقة لم يمكن ان يكون
المقدمتان كاذبتين والا كان ... يحصل عن المقدمات الصادقة نتيجة صادقة وذلك خلاف ما ...
القياس ... حال واما اذا كانت النتيجة صادقة فليس يجب ان تكون المقدمتان صادقتين
وذلك ان الصادق ... الصادق لا ... طريق القياس والصادق الذي ليس على طريق القياس
ليس ... واحد ولذلك ليس يمكن ان ... القياس ان يرتفع النتيجة ... واذا
كذبت المقدمات ان تكذب النتيجة ... ارتفعت النتيجة ... القياس ان تكذب المقدمات
او يكون شكل القياس فاسدا ... حال اللازم مع الشيء والذي ... اذا لم ... ومثال ذلك مثل
وجود الحيوان والانسان ... الانسان لما كان اخص من الحيوان لزم من وجود الانسان ان يوجد الحيوان ... ارتفع
الانسان ... يرتفع الحيوان ... ارتفع الحيوان ان يرتفع الانسان والانسان هو مكان القياس والحيوان
هو مكان النتيجة وكذلك ... ولانه اذا كذبت المقدمات ان تكذب النتيجة ولا ان

كاذبة

كاذبة

مقدمات

والمركب على هذا الشكل ما هو الموضوع شيئين احدهما اول والآخر ثان ويعرض ان الثاني
يلزم عن الاول لعينه اذا متى وجد الاول وجد الثاني ولتكن علامة الاول علامة آ وعلامة الثاني علامة ب مثل
ان يكون آ انسانا و ب حيوانا فنقول انه متى كان موجودا آ اذا وجد ان يوجد ب فانه ليس
يلزم متى ارتفع آ ان يوجد ب وذلك انه قد يمكن اذا ارتفع ت واحد ان يرتفع آ
وذلك انه ان لم يرتفع آ وذلك انه ان لم يرتفع الشكل موجودة واذا كان آ موجودة
فانه قد صار ان ت يكون موجودة فيكون ت اذا ارتفع يلزم ان يوجد ب وذلك خلف
لا يمكن واذا تقرر هذا الاصل فنقول انه متى كان [illegible] يلزم عنه وجود اول ثان بوجوده وكان الثاني يلزم
الاول فاذا تقرر هذا فاقول انه ليس يلزم ان يرتفع آ ان يوجد ب وذلك انه قد يمكن ان ب
لما كان لازما عن آ ان ت متى ارتفع ارتفع [illegible] لزم ان آ اذا ارتفع وجد ب
وقد كان متى ان ب اذا ارتفع ارتفع آ فيلزم اذا ارتفع الثاني ان يوجد الثاني وذلك خلف
لا يمكن فلذلك ليس يمكن اذا كذبت المقدمات ان يصدق النتيجة بل الصدق انما هو لها من جهة
الوجود وذلك [illegible] يظهر ايضا انه ليس يلزم عن ارتفاع آ ان يرتفع ب بل يلزم ان
يكون وجود آ الذي هو وجود ب وقد كانت ب لازمة عن وجود آ فيكون اللازم ممكنا [illegible]
وذلك مستحيل فلذلك ليس يلزم اذا كذبت المقدمات ان تكذب النتيجة فانه قد تكون النتيجة صادقة والمقدمات كاذبة
لانه اذا ارتفعت ب ارتفعت آ

الفصل الثالث في القول في البيان

ويعرض للقياس ان يقع فيه البيان بالدور وهو ان يوجد نتيجة وعكس احدى مقدمتيه فيبين بهما المقدمة الباقية مثال ذلك
اذا اخذنا آ موجودة في كل ج بتوسط ب بان يضع آ في كل ب و ب في كل ج فينتج له
ذلك ان آ موجودة في كل ج فاذا اردنا ان نبين بهذه النتيجة التي هي آ في كل ج ان آ في كل ب
فانه ناخذ ان آ في كل ج و ج في كل ب وهي عكس المقدمة الاولى فينتج له ذلك ان آ في كل
ب وهي المقدمة الثانية التي قصد تبيينها وكذلك يعرض لنا اذا اردنا ان نبين المقدمة
الاخرى التي هي ب في كل ج فاناه ناخذ النتيجة التي هي آ في كل ج ونضيف لها عكس المقدمة الاولى
التي هي آ في كل ب فيكون ب في كل آ و آ في كل ج فتكون النتيجة ب في كل ج وهي المقدمة المقصودة
انما جاءت مقدمتي القياس وسيما انه ليس يمكن ان يبين المقدمات من القياس [illegible]
لانه متى اخذنا مقدمة متغيرة فاما انها النتيجة وذلك انه ان يأخذ حدا اوسط ليس هو واحدا
الحد والذي في المقدمات مع انه [illegible] المقدمات الماخوذة في تلك النتيجة مثال ذلك انه ان
اضاف الى النتيجة التي هي آ في كل ج ان ج في كل د لم ينتج له ذلك الا ان آ في كل د وذلك
غير قولنا آ في كل ب و ب في كل ج اللتان هما مقدمتا هذه النتيجة واذا لم يمكن ان يوجد
النتيجة مقدمة غريبة فقد يجوز ان ياخذ معها احدى مقدمتي القياس لانه ان اخذنا المقدمة مثال

يكفيه
الفصل الثالث في بيان القول بالدور
انسان
النتيجة
مثل ذلك

بعينها عادت النتيجة التي كانت وضعناها مقدمة لكن متى اخذنا العكس احدى مقدمتي القياس على ما بينا فانه عليه
مع النتيجة لم ينتج لنا العكس وكذلك المقدمة الاخرى وذلك انه ان اخذنا النتيجة التي هي قولنا آ على
كل ج وقولنا آ على كل ب وهي المقدمة الكبرى لتبيين النتيجة لا كبرى [illegible] القول موجبتين في الشكل الثاني
وذلك غير منتج وان اخذنا النتيجة الصغرى وهي قولنا ب على كل ج اي [illegible] وذلك قياس من موجبتين في
الشكل الثالث ينتج ان آ في بعض ب فلذلك ليس يوجد المقدمة التي عكسناها التي تكون
مثال البعض كلية التي هي آ في كل ج ب في كل آ فينتج لنا الصغرى وهي ت في كل ج وكذلك ان
اضفنا اليها عكس الصغرى انتج المقدمة الكبرى ولذلك ما يظهر ان هذا النوع من البيان انما يمكن في
المقدمات المنعكسة فلتكن المقدمات منعكسة والنتيجة منعكسة كان هنالك ست مقدمات
القياس وعكسها ولكن ان يبين كل واحدة من المقدمات بالعكس بعضها ببعض [illegible] الا من
القياس [illegible] عكسها بعضها ببعض فيتولد هنالك ست مقاييس ينتج ست اضعاف من البيان مثال
ذلك [illegible] المقدمة نسميها بعضها على بعض وكذلك النتيجة المتولدة عنهما مثل ان يكون كل آ ب وكل ب آ
وكذلك كل ب ج وكل ج ب وكذلك كل آ ج وكل ج آ فانه اذا بينا ان آ موجودة في ج فاخذنا آ في كل ب و ب
في كل ج فانه يمكن ان نبين ايضا مقدمة آ في كل ب وهي الكبرى بالنتيجة وعكس مقدمة ب في ج وهي الصغرى
بان نقول آ في كل ج و ج في كل ب فينتج لنا ان آ في كل ب وهي الكبرى وكذلك ليس مقدمة ب ج التي هي الصغرى
النتيجة بعينها وعكس المقدمة الكبرى واذا كان هذا كذا اخذنا اعكسنا ان نبين كل واحدة من مقدمتي القياس
والتي يبين لنا [illegible] واحدة من المقدمتين هو عكس كل واحدة من المقدمتين لا النتيجة
التي تبينت من اول الامر وذلك مثل انا ان عكسنا النتيجة ونضيف اليها المقدمة الاخرى اعني انه
اذا اردنا ان نبين عكس الكبرى وهي ان ب في كل آ اخذنا عكس النتيجة والمقدمة الصغرى بعينها فقلنا ب
موجودة في كل ج و ج موجودة في كل آ وهي عكس النتيجة انتج لنا ذلك ان ب موجودة في كل آ وهو
عكس الكبرى التي استعملناه آنفا [illegible] وكذلك اخذنا عكس النتيجة واعني المقدمة الكبرى انتج لنا
عكس الصغرى وهو الذي [illegible] ج وكل آ وهي عكس النتيجة و آ في كل ب فينتج لنا ذلك
ج في كل ب وهو العكس الذي استعملناه آنفا [illegible] الا عكس
النتيجة وهو [illegible] ليس يمكن ان يعكس المقدمتان اللتان انتجتا من اول الامر مثال ذلك انا نقول
ج في كل ب و ب في كل آ [illegible] ج في كل آ وهذا هو عكس النتيجة [illegible] المقدمات على
وهو [illegible] ان هذا [illegible] المقدمات المنعكسة بعضها على بعض الا ان هذا النحو من البيان انما [illegible]
[illegible] والنتيجة [illegible] البراهين [illegible] المقدمات [illegible] الوجود
[illegible]

ذو
الجهة
فيهام
قدم
بجهة والنتيجة منها بجهة اخرى مثل ان تكون المقدمات اعرف من النتيجة

الصنف الاول من الشكل الاول وهو الذي ينتج الموجب الكلي واما الصنف السالب فانه قد يمكن ايضا
ان يوضح مقدمتيه بهذا النحو البيان فليكن آ غير موجودة في شيء من ب و ب موجودة في كل ج فتكون
النتيجة في الشكل الاول ان آ غير موجودة في شيء من ج فان اردنا ان نبين بهذا الصنف المقدمة الكبرى
بالنتيجة وعكس الصغرى فانا نأخذ ان آ غير موجودة في شيء من ج و ج في كل ب فينتج آ غير موجودة في شيء
من ب وهي المقدمة الكبرى واما اذا اردنا ان نبين الصغرى من النتيجة وعكس المقدمة الكبرى فانه ليس
يأتي لنا ذلك لان المقدمات تصير سالبتين وذلك انه لم يكن فيما مضى قياس من سالبتين ولو كان لم ينتج الا سالبة
والذي يطلب ابانته هي الصغرى وهي موجبة فلذلك اذا اردنا ان نبين المقدمة الصغرى بالنتيجة وعكس
~~ثم احد المقدمة الكبرى وهي قولنا آ غير موجودة في شيء من ب~~ وعكس المقدمة الكبرى فانا نضع النتيجة
على حالها على نعتها وهي آ غير موجودة في شيء من ج فنجعل ما يلزم عنها ان يكون آ غير موجودة في كل ما ليس ب
موجودة فنضع عكس هذا وهو ان يكون ب موجودة في كل ما ليس آ موجودة فيه فاذا كان ما ليس ب
موجودة في كل ما ليس آ موجودة فيه اضفنا الى هذه المقدمة ان آ مسلوبة عن ج فهو بين انه ينتج لنا
عن ذلك ان ب موجودة في كل ج وهي المقدمة الصغرى التي قصدنا بيانها ولكن هذا اصلا ما سوى المعول
على الكل عن الاصل الذي استعمل في اول هذا الكتاب كما يجعله ابو نصر يرى على ذلك انه يقول ان هذا الاصل
شامل لذلك الاصل الاول فانه اذا استعمل هذا الاصل وحده الغير المنتج يحسب ذلك الاصل منتجا ايجابا
هذا الاصل هو ان نضع مثلا ان آ موجودة لكل ما سلبت عنه ب وان آ مسلوبة عن كل ما سلب عنه ب
بخلاف ما وضعنا في الاصل الاول وهو ان يكون آ موجودة او مسلوبة عن كل ما هو ب وعلى هذا ينتج
ما سواه سالبتين في الشكل الاول ومع ايضا ما هو من سالبتين وذلك ان الاصل الذي استعمل في هذا
الكتاب ليس هو الوضع وانما هو مفهوم المقدمة الكلية بعينها ودلالتها بالطبع واما هذا الاصل الثاني
فهو شيء لازم عن المقدمة الكلية السالبة فلذلك ليس مستعملا في الانتاج من سالبتين اعتبارا او وضعا
سالبتين واما كان مستعملا لوازم عن قولنا آ و لا شيء من ب ان يكون آ موجودة في كل ما ليس هو ب
ولا به وذلك ان شيء عن لازم كما ليس يلزم ان صدق العكس الذي وضعه هنا اعني انه ليس يلزم في كل مادة
اذا كانت آ مسلوبة عن كل ما هو ب ان يكون ب موجودة لكل ما ليس هو آ فان الانسان مسلوب عن كل ما هو اسود
وليس الاسود موجودا لكل ما ليس بانسان واما يلزم هذا العكس في الاشياء المتقابلة التي ليس تخلو من احدهما
موجودا في الموجودات لكن انما يستعمل العكس هنا ارسطو وان كان جزئيا كما استعمل عكس الموجبة الكلية
كلية فلذلك لم يخرج هذا المعنى عن اصله وذلك ان عكس اللازم هو بالقوة عكس المقدمة فكان لم يخرج عما اخذ
في بيان الدور انه يكون بالنتيجة وعكس احدى المقدمتين لان قوة عكس اللازم قوة عكس المقدمة فهكذا يكون
في بيان الدور في اصناف المقاييس الكلية من الشكل الاول واما القياسات الجزئية التي في هذا الشكل فانه

يبين

ليس يمكن فيها ان يبرهن على طريق الدور المقدمة الكلية التي هي المقدمة الكبرى لان الصنف الكلي انما
يبين بمقدمات كلية لا جزئية فانه لا يكون قياس من جزئيتين اذا كان البرهان بالدور من النتيجة وعكس احدى
المقدمتين واما المقدمة الصغرى فقد يمكن ان يبرهن على طريق الدور فليكن آ موجودة في كل ب و ب
موجودة في بعض ج والنتيجة آ موجودة في بعض ج على طريق الدور فاما ان نأخذ آ موجودة في بعض ج
وهي النتيجة وعكس المقدمة الكبرى الكلية وهي قولنا ب في كل آ فينتج لنا في الشكل الاول ان ب في بعض ج
ويكون الحد الاوسط فيه آ وذلك اذا كان العكس الجزئي سالما فلهذا يمكن ان يبرهن المقدمة الكلية التي فيها
واما الجزئية فقد يمكن ان يبرهن على طريق الدور لو اخذنا المقدمة ان لها الكلية في العكس والعكس
ان الكلية اعني ان يبين انه يلزم عن قولنا آ في كل ب ان يكون ب موجودة لكل ما سلب عنه آ او ما وضعنا
ان هذه المقدمة وهي ان آ مسلوبة عن بعض ج ابين لنا ان ب موجودة لذلك البعض وهذا وجه البيان
المستعمل للدور في الشكل الاول

الشكل الثاني

واما الشكل الثاني فليس يمكن ان يبرهن فيه بالدورية
المقدمة الموجبة لانه لا ينتج الا سالبا واما السالبة فيمكن ان يبرهن عليها من الجهة فليكن آ موجودة في كل ب
و آ غير موجودة في شيء من ج على ان الحد الاوسط هو آ فان اضفنا الى هذا ان ب موجودة في شيء
من ج وهي الصغرى في القياس الاول والحد الاوسط فيها القياس وهو ب وكان في الشكل الثاني
احد المقدمة الكلية الكبرى في الشكل الثاني السالبة فانه يمكن بيانها بالدور لكن في الشكل الاول لانه اذا قلنا
ان آ غير موجودة في شيء من ب و آ موجودة في كل ج فبين انه ينتج لنا في الشكل الثاني ان ب غير
موجودة في شيء من ج اذ كان هو الحد الاوسط فاذا اضفنا الى قولنا ب غير موجودة في شيء من ج
وهي النتيجة قولنا ج موجودة في كل آ وهي عكس الصغرى انتج لنا في الشكل الاول ان ب غير موجودة في
شيء من آ لان ج هي الحد الاوسط فاذا عكسنا هذه النتيجة حصل لنا ان آ ولا شيء من ب وهي المقدمة
الكبرى السالبة في الشكل الاول ولذلك يحصل البيان بالدور في هذا الصنف من الشكل الثاني لا يحفظ
فيه هذا الشكل بعينه بل يعود الى الشكل الاول ولا يمكن ان يبين المقدمة الموجبة في هذا الشكل اذا كان
هي الصغرى بطريق الدور الا اذا استعملنا الاصل المتقدم وهو عكس اللازم السالبة واما اذا
اذا كانت كبرى فليس يمكن الا بعكس النتيجة وذلك خارج عن طريق البيان بالدور واما المقاييس
التي تنتج الجزئية في هذا الشكل فليس يمكن ان يبرهن فيها المقدمة الكلية على جهة الدور اذ كان
انما ينتج ابدا جزئية واما المقدمة الجزئية فيمكن ان يبرهن اذا كانت جزئية موجبة والجزئية السالبة
مثال ذلك ان نفرض ان آ موجودة في كل ب و آ غير موجودة في بعض ج فيكون النتيجة ان
ب غير موجودة في بعض ج فاذا اضفنا الى ذلك عكس المقدمة الكبرى وهي قولنا ب

فالنتيجة من الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج على ان الحد الاوسط وهو آ فان اضفنا الى هذا ان ب موجودة في كل ج وهي عكس الكبرى فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان آ غير موجودة في شيء من ج

الكلام في بيان الدور من الشكل الثاني

موجودة في كل ا حصل معنا ب غير موجودة في بعض ج ب موجودة في كل ا فينتج لنا ان ا غير موجودة
في بعض ج وذلك يفي بهذا الشكل بعينه اذ كان ب هو الحد الاوسط وهو محمول في هذا التأليف
على الطرفين جميعا فان كانت المقدمة الكلية هي السالبة وهي مقدمة ا ب فانه لا يمكن ان
يبرهن الصغرى الموجبة التي هي مقدمة ا ج اذا انعكست مقدمة ا ب لانه لا ينتج نتيجة موجبة
عن مقدمتين سالبتين او احدهما سالبة ولكن يمكن اذا استعمل الاصل المتقدم ان ينتج
الموجبة الجزئية وذلك انه اذا كان معنا ان ب غير موجودة في بعض ج وهي النتيجة وكان
معنا ا ولا في شيء من ب ثم عكسنا هذا امكن ان يخلف ب ولا في شيء من ا ثم اخذنا اللازم عن هذا او
هو ان كل ما فيه ا فليس فيه ب ثم عكسنا هذا وهو ان كل ما ليس فيه ب ففيه ا فاذا اضفنا الى هذا
ان ب غير موجودة في بعض ج انتج لنا ان ا موجودة في بعض ج فهكذا يكون بيان الدور في الشكل
الثاني واما بيان الدور في الشكل الثالث فانه اذا كانت كلتا المقدمتين كليتين
فليس يمكن ان يبرهن بالنتيجة احدى المقدمتين في هذا الشكل لان النتيجة تكون جزئية والمقدمة التي
يقصد بيانها كلية فان كانت المقدمة الواحدة كلية والاخرى جزئية فاحيانا يمكن ان يبرهن
الجزئية واحيانا لا يمكن ان يبرهن وذلك اذا كانت المقدمتان موجبتين وكانت الصغرى
هي الكلية فانه يمكن ان يبرهن على طريق الدور واما اذا كانت الكبرى هي الكلية فانه لا يمكن ان يبرهن على
طريق الدور ومثال ذلك اذا كان ا موجودة في كل ج التي هي الكبرى و ب في بعض ج
التي هي الصغرى فيكون النتيجة ا في بعض ب فاذا اضيف اليها عكس المقدمة الكبرى وهي ان ج
موجودة في كل ا انتج لنا من ذلك ان ج موجودة في بعض ب وذلك ان ج موجودة في بعض
ب وذلك لم يكن مطلوبا وانما كان مطلوبا عكس هذا وهو ب في بعض ج وهو غير وان كان لازما
ضرورة اذ قد تبين ان الجزئية الموجبة تنعكس فليس هو الشيء الذي بيان بطريق الدور هذا او لا بل
ان كان فبتوسط العكس اذ كان هذا البيان بالدور كما قيل هو ان يبين المقدمة الواحدة بالنتيجة
وعكس الثانية فان كانت الكلية هي الصغرى مثل ان يكون ب موجودة في كل ج و ا في بعض ج فانه
يبين انه يمكن على طريق الدور ان يبين ا موجودة في بعض ج وهي المقدمة الجزئية الكبرى وذلك
ان نتيجة هذا القياس ان ا في بعض ب فاذا اضفنا اليها عكس الصغرى وهي قولنا ج في كل ب
فانه يبين انه يلزم ان يكون ا في بعض ج اذ كانت ب هي الحد الاوسط وهي موضوعة
للطرفين جميعا واما اذا كانت احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وكانت الموجبة
الكلية والسالبة جزئية فانه يتاتى لنا برهان الجزئية ومثال ذلك ان يكون ب موجودة

بيان الدور في الشكل الثالث

في كل ج وا غير موجودة في بعض ج فان النتيجة يكون ا غير موجودة في بعض ب فاذا اضفنا الى
نقيض النتيجة اي ا موجودة في كل ب فانه يلزم ضرورة ان يكون ا غير موجودة في بعض ج
فان النتيجة يكون ا غير موجودة في بعض ب فاذا اضفنا على ما بين في الشكل الثالث
اذ كانت ب هي الحد الاوسط وهي موضوعة للطرفين واما اذا كانت السالبة هي الكلية فان
الجزئية الموجبة لا يبرهن على طريق الدور الا ان استعمل ذلك الاصل مثال ذلك ان يكون
ا غير موجودة في شيء من ج و ب في بعض ج ويكون النتيجة ان ا غير موجودة في بعض ب فان اضفنا
بدل قولنا ا غير موجودة في شيء من ج ان ج موجودة في كل ما ليس فيه ا واضفنا الى هذا ان ا ليس في بعض ب
فهو بين ان ب يجب ان يكون في بعض ج وهي المقدمة الجزئية الموجبة فقد تبين ان البيان الذي
يكون بالدور اما في الشكل الاول فيكون بالشكل الاول ويكون في الشبيه بالشكل الثالث وهو اذا
استعملنا ذلك الاصل المتقدم اعني ان ناخذ بدل قولنا ا ولا على شيء من ب ان ب موجودة
في كل ما ليس فيه ا ووجه شبهه بالشكل الثالث ان ا و ب محمولان على شيء واحد احدهما بايجاب
والاخر بسلب في هذا الموضع هو موضع الحد الاوسط في الشكل الثالث من الطرفين فعلم من
الجهة قال رسطو في ... انه شكل ثالث لا على انه شكل ثالث بالحقيقة واما البيان بالدور في الشكل الثاني
فيكون ايضا بالشكل الثاني نفسه وبالاول ويكون بالبيان الذي يشبه الشكل الثالث وكذلك البيان
الذي بالدور في الشكل الثالث يكون بالاول والثالث والاصل الذي يشبه الثالث وهو
بين ان المقدمات التي قلنا انها لا تتبين على طريق الدور وذلك في الشكل الثاني والثالث
ان قولنا ذلك فيها انما هو قبل انه لا يمكن في بعضها ان تتبين على طريق الدور وانما قبل
ان فيها ما يمكن ان يتبين بطريق الدور لكن بنوع من طريق الدور ناقص

القول في القياس المنعكس

العكس يقع في هذه الصناعة على ضروب شتى والذي يراد به ههنا هو ان يبطل
بمقابل النتيجة واحدى المقدمتين المقدمة الاخرى من القياس وكل ما ضد البيان بالدور وذلك
انه يجب اذا اخذ نقيض نتيجة واضيف الى احدى مقدمتي القياس ان يبطل المقدمة الثانية
ضرورة لانها ان لم يبطل فلم تبطل النتيجة لان المقدمات اذا لم تبطل لم تبطل النتيجة على انه لكن
النتيجة قد بطلت بوضع نقيضها بعينه والابطال الذي يكون لاحدى المقدمتين بمقابل
النتيجة يختلف اذ كان التقابل المأخوذ ضدا او نقيضا على ما بين بعد والمتناقضات كما قيل
هي كل ولا كل وبعض ولا واحد والمتضادة هي قولنا كل ولا واحد وبعض ولا بعض فليكن مثالا
في الشكل الاول ان ا على كل ب و ب على كل ج والنتيجة ان ا على كل ج فاذا اخذنا المضاد لهذه
النتيجة وهو ان ا ولا على شيء من ج واضفنا المقدمة الكبرى من القياس وهي ان ا على كل ب

فهو بين انه ينتج فى الشكل الثانى ان ب ولا فى شىء من ج وهو ضد المقدمة الصغرى المأخوذة
فى القياس وكذلك ان اضفنا الى ضد هذه النتيجة بعينها المقدمة الصغرى وهى قولنا ب فى كل
ج فهو بين انه ينتج نقيض المقدمة الكبرى وذلك انه يكون آ ولا فى شىء من ج الذى هو ضد النتيجة
فاذا اضفنا اليها الصغرى وهى قولنا ب فى كل ج فهو بين انه ينتج فى الشكل الثالث آ ليست فى
بعض ب وهى نقيض المقدمة الكبرى لا ضدها والشكل الثانى لا يمكن ان ينتج كلية والمقاومة
بالضد هى كلية فالمقدمة الكبرى فى الصنف الاول من الشكل الاول انما يقاوم مقاومة جزئية لا كلية بهذا
الطريق اعنى ان ناخذ النتيجة واما الصغرى فيقاوم مقاومة كلية ومثل هذا بعينه يعرض فى
الصنف الثانى من الشكل الاول وهو الذى ينتج سالبا كليا اعنى انه اذا اخذ ضد النتيجة
امكن ان يقاوم الصغرى مقاومة كلية واما الكبرى فانما يمكن ان يقاوم مقاومة جزئية لانه يأتلف
القياس عند مقاومة كلية ~~الكبرى~~ هذه فى الشكل الثالث واما اذا اخذ نقيض النتيجة
فى هذين الصنفين من الشكل الاول فانه لا يمكن ان يقاوم كل واحدة من مقدمتى القياس الا مقاومة
جزئية لان احدى مقدمتى القياس المقاوم تكون جزئية اذ كان النقيض جزئيا ولذلك يجب ان يكون
النتيجة جزئية فيكون المقاومة جزئية فلنضع ذلك الصنف الاول من القياس وهو ان يكون آ فى
كل ب و ب فى كل ج فان اخذنا نقيض هذه النتيجة وهو آ غير موجودة فى بعض ج واضفنا اليها المقدمة
الكبرى وهى ان آ موجودة فى كل ب فبين انه ينتج عن ذلك فى الشكل الثانى ان ب غير موجودة
فى بعض ج وذلك نقيض المقدمة الصغرى لا ضدها وكذلك ان اضفنا الى قولنا آ غير موجودة فى بعض
ج المقدمة الصغرى وهى ان ب موجودة فى كل ج فانه ينتج عن ذلك ان آ غير موجودة فى بعض ب
وهو نقيض الكبرى فاذن متى اخذ النقيض لم يكن المقاومة كلية بل جزئية ومثل هذا يعرض بعينه
فى الصنف السالب الكلى من هذا الشكل لانه اذا اخذنا نقيض نتيجته وهو قولنا آ موجودة فى
بعض ج واضفنا اليها المقدمة السالبة الكلية وهى ان آ غير موجودة فى شىء من ب فانه ينتج
لنا ان ب غير موجودة فى بعض ج وكذلك يعرض ان اضفنا اليها الموجبة مثل ان يكون آ فى
بعض ب وذلك نقيض السالبة الكلية واما الصنفان الجزئيان من هذا الشكل فانه
اذا اخذنا فيهما نقيض النتيجة امكن ان يبطل المقدمتان فيهما جميعا واما اذا اخذنا الضد
فانه ليس يمكن ان يبطل ولا واحدة منهما بهذا الطريق فلتكن النتيجة ان آ موجودة فى بعض
ج بتوسط ب فان اخذ نقيضها وهو ان آ غير موجودة فى شىء من ج واضيف اليها
المقدمة الصغرى وهى ان ب موجودة فى بعض ج فانه ينتج عن ذلك فى الشكل الثالث
ان آ موجودة فى بعض ب وهو نقيض الكبرى وهى ان آ موجودة فى كل ب فانه ينتج

فيكون النتيجة آ فى كل ج

ج و ب فى كل ج فانه يلزم عنه ان يكون آ فى بعض صح

وان اضفنا الى قولنا آ غير موجودة فى شىء من ج المقدمة الكبرى صح

لنا ان ب غير موجودة فى شىء من ج وذلك نقيض الصغرى فاذن كلتا المقدمتين
يبطلان اذا عكسنا الى النقيض وان عكسناها الى الضد فانه ليس يبطل ولا واحدة من
المقدمتين لانه ان كان عكس النتيجة الموجبة الجزئية ان آ غير موجودة فى بعض ج واضفنا
اليها الكبرى وهى ان آ موجودة فى كل ب فانه ينتج لنا من ذلك ان ب غير موجودة فى بعض ج
لكن قولنا ب موجودة فى بعض ج وغير موجودة فى بعض ج قد يمكن ان يصدقا معا فلذلك ليس يبطل
لا بد لهذا الفعل المقدمة الصغرى فان اضفنا الى هذا العكس وهو قولنا آ غير موجودة فى بعض ج المقدمة
الجزئية الصغرى وهى قولنا ب موجودة فى بعض ج لم يكن عن ذلك قياس لانه يكون من جزئيتين وذلك
غير منتج فى الاشكال الثلاثة ومثل هذا يعرض فى الصنف الجزئى الذى ينتج السالب الجزئى من هذا الشكل
اعنى ان عكست النتيجة الى النقيض امكن ان يبطل المقدمتان جميعا وان عكست الى الضد فانه ليس يبطل واحدة
منها وبيان ذلك هو البيان الذى تقدم فى الجزئى الموجب القول فى انعكاس الشكل الثانى واما فى الشكل
الثانى فانه لا يمكن ان يبطل المقدمة الكبرى منه ابطالا كليا لا باخذ مضادة النتيجة ولا باخذ نقيضها
اما باخذ نقيضها فبين واما باخذ الضد فبان القياس يأتلف فى الشكل الثالث فيكون النتيجة جزئية
واما المقدمة الصغرى فيمكن ابطالها بالنحوين جميعا اعنى ان عكست النتيجة الى الضد وان عكست الى النقيض
وبيان ذلك انه يكون آ موجودة فى كل ب وغير موجودة فى شىء من ج فيكون النتيجة ان ب غير موجودة
فى شىء من ج فان اخذنا ضدها وهو ان ب موجودة فى كل ج واضيف اليها المقدمة الكبرى
وهى ان آ فى كل ب فهو بين انه يلزم عن ذلك فى الشكل الاول ان آ موجودة فى كل ج وذلك
ضد المقدمة الصغرى فان استعملنا ذلك العكس بعينه فى ابطال المقدمة الكبرى بان ياخذ ان ب
موجودة فى كل ج وهو ضد النتيجة ويضيف اليها آ ولا فى شىء من ج وهى الصغرى فان تأليف القول يأتى
من الشكل الثالث وينتج ان آ ليست موجودة فى بعض ب وذلك نقيض المقدمة الكبرى لا ضدها
فيكون الابطال جزئيا فان عكست نتيجة ب ج الى النقيض فان المقدمات يبطل بالنقيض اعنى
ابطالا جزئيا انه ان اخذنا نقيض نتيجة الصنف المتقدم وهى قولنا ب موجودة فى بعض ج واضفنا
اليها المقدمة الصغرى وهى ان آ ليست فى شىء من ج فبين انه ينتج لنا فى الشكل الثالث آ ليست
موجودة فى بعض ب وذلك نقيض المقدمة الكبرى وايضا ان اخذنا هذا النقيض بعينه وهى قولنا
ب موجودة فى بعض ج وذلك نقيض الصغرى فقد تبين بهذا القول ان المقاييس التى تستعمل فى ابطال
مقدمات هذا الصنف من الشكل الثانى اى كلها جزئية ثم ابطالها ابطالا جزئيا ما عدا المقدمة الصغرى
فانه يمكن ان يبطل كليا وجزئيا ومثل هذا تبين ذلك فى الصنف الكلى الآخر من الشكل الثانى اعنى الذى كبراه
سالبة كلية وصغراه موجبة كلية واما الصنفان الجزئيان من هذا الشكل فاذا عكست النتيجة فيها

انعكاس الشكل الثانى

واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهى قولنا آ فى كل ب فهو بين انه ينتج فى الشكل الاول ان آ فى بعض صح

لا العضد لم يكن بذلك ابطال ولا واحدة من المقدمتين فالسبب في ذلك هو السبب بعينه
الذي شرحناه عرض لهذا في الشكل الاول فان عكست النتيجة الى المناقض فانه يأتي بذلك ابطال
كل واحدة من المقدمتين وبيان ذلك ان يضع ا ليست بموجودة في شيء من ب وان ا ايضا
موجودة في بعض ج فيكون النتيجة ان ب ليست في بعض ج فان وضع مضادها وهو ان
ب في بعض ج واضيف الى ذلك المقدمة الكبرى وهي ا ولا في شيء من ب فانه يكون النتيجة في الشكل
الاول ان ا ليست موجودة في بعض ج ولكن هذا ليس نقيض المقدمة الثانية وهي ان ا في بعض
ج اذ قد يمكن ا موجودة في بعض ج وغير موجودة في بعض آخر وان اضفنا الى هذه المقدمة
الجزئية فانه لا يكون قياس لانه يكون المقدمتان كلاهما جزئيتين فبهذا تبين انه متى عكست
النتيجة الى الضد فانه لا ابطال لكل واحدة من المقدمتين واما اذا عكست الى النقيض فانه
قد يبطل كل واحدة من المقدمتين واما اذا عكست الى النقيض فانه قد يبطل كل واحدة من المقدمتين
فلنأخذ نقيض النتيجة وهو ان ب موجودة في كل ج فاذا اضفنا ا ليست في شيء من ب
انتج في الشكل الاول ان ا ليست موجودة في شيء من ج وهو نقيض قولنا ا موجودة في بعض ج التي
هي المقدمة الصغرى وان اضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا ا موجودة في بعض ج كان
معناه ب موجودة في كل ج و ا موجودة في بعض ج فانتج لنا في الشكل الثالث ان ا موجودة
في بعض ب وهو نقيض قولنا ا ولا في شيء من ب التي هي المقدمة الكبرى وبهذا بعينه
يتبين هذا في الصنف الذي كبراه كلية موجبة اعني الصنف الجزئي الثاني من هذا الشكل القول في
في انعكاس الشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه اذا عكست نتيجته الى الضد لم يمكن
ان يبطل بذلك ولا واحدة من مقدمتيه وذلك في جميع الاصناف التي في هذا الشكل واما اذا
عكست الى النقيض فانه يمكن ان يبطل بذلك كل واحدة من مقدمتي القياس باضافة نقيضها الى
العكس وذلك في جميع اصناف هذا الشكل فليكن ا ولا ا موجودة في كل ج و ب ايضا موجودة
في كل ج فهو بين انه ينتج عن ذلك ا موجودة في بعض ب وذلك ان هذا هو الصنف الاول
من الشكل الثالث فان اخذنا ضد النتيجة وهو قولنا ا غير موجودة في بعض ب واضفنا
اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا ا في كل ج لانه يكون قياس في الشكل الثاني كبراه جزئية
وذلك انه يكون معنا ا غير موجودة في بعض ب و ا موجودة في كل ج وبمثل هذا يتبين اذا
كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئية اعني انه لا يمكن ان يبطل فيها واحدة من المقدمتين
بعكس النتيجة الى الضد وذلك انه ان رمنا ابطال المقدمة الكلية كان القياس من جزئيتين
وان رمنا ابطال الجزئية انتت الكبرى جزئية وعلى هذا لا يكون قياس في الشكل الاول

ان يمكن صح

يمكن صح

اليها صح

القول في انعكاس الشكل الثالث

ان صح

ب في كل ج فان ذلك يكون غير منتج لان الكبرى تكون جزئية من الشكل الاول

ولا اضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي قولنا صح

نبيكين

ولا ان في

ولا ان في وجها الشكلان اللذان بهما يبطل مقدمات هذا القياس فقد تبين انه متى عكست
النتيجة الى الضد في الاصناف الموجبة من هذا القياس انه ليس يمكن ان يبطل بذلك ولا واحدة من
المقدمتين فاما ان عكست النتيجة الى النقيض فانه يمكن ان يبطل كل واحدة من المقدمتين بالمقدمة
الثانية والعكس وبيان ذلك انا اذا عكسنا نتيجة قولنا ا موجودة في بعض ب وهي التي فرضناها
نتيجة الصنف الاول من هذا الشكل اعني الثالث الى نقيضها وهو قولنا ا ولا في شيء من ب فانتج
متى اضفنا اليها قولنا ب في كل ج وهي احدى مقدمتي القياس فانه ينتج عن ذلك في الشكل الاول
ان ا غير موجودة في شيء من ج وذلك نقيض قولنا ا موجودة في كل ج التي هي المقدمة الثانية
وهي قولنا ا موجودة في كل ج فهو بين انه ينتج في الشكل الثاني ان ب ولا في شيء من ج وذلك ضد
قولنا في كل ج التي هي المقدمة الصغرى ومثل هذا يعرض اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين
جزئية لانه ان كانت ا غير موجودة في شيء من ب التي هي نقيض النتيجة واضفنا اليها ب موجودة في
بعض ج التي هي المقدمة الجزئية انتج لنا في الشكل الاول ان ا غير موجودة في بعض ج فان اضفنا الى هذه
النتيجة المقدمة التي هي ا ولا في شيء من ب و ا موجودة في كل ج وذلك منتج في الشكل الثاني ان ب غير موجودة
في شيء من ج وذلك النقيض المقدمة الموضوعة الجزئية وكذلك يعرض في القياس الكلي السالب من هذا
الشكل اعني الذي يكون من مقدمتين كليتين احديهما سالبة وفي القياس الجزئي السالب اعني القياس الذي احدى
مقدمتيه سالبة والثانية كلية او احديهما سالبة مثل ما عرض بعينه في الموجب الكلي والجزئي اعني انه متى عكست
النتيجة فيها الى الضد لم يمكن ان يبطل بذلك ولا واحدة من المقدمتين وان عكست الى النقيض امكن ان
يبطل بذلك كل واحدة من المقدمتين والسبب في ذلك بعينه هو السبب في الصنف الموجب الكلي والجزئي
والبرهان على ذلك هو ذلك البرهان بعينه فقد تبين مما قيل كيف يكون القياس في شكل اذا عكست
النتيجة الى الضد والى النقيض ومتى يكون ابطال ومتى لا يكون واذا كان متى يكون كليا ومتى يكون جزئيا
وان المقاييس المبطلة لكل واحدة من مقدمتي الشكل الاول اذا انعكست نتيجته يكون في الشكل الثاني
في المقدمة الثانية الصغرى واما الذي يبطل منه بالشكل الثالث فالمقدمة الكبرى وكذلك يتبين المقاييس التي يبطل
مقدمتي الشكل الثاني اذا انعكست نتيجته يكون في الشكل الاول والثالث واما ابطال الصغرى فبالشكل
الاول واما ابطال الكبرى فبالشكل الثالث فان المقاييس ايضا المبطلة لمقدمتي القياس الذي
في الشكل الثالث اذا عكست نتيجته يكون في الشكل الاول والثاني اما الكبرى فيبطل بالشكل
الاول واما الصغرى فبالشكل الثاني **القول في قياس الخلف** واما قياس الخلف فانه
يكون اذا وضعنا نقيض النتيجة المقصود بيانها واضفنا الى ذلك مقدمة اخرى
معترفا بها فانتج لنا امرا مستحيلا وهذا النوع من القياس قد تبين انه مركب من قياس

من القياس المفروض وكذلك ان اضفنا الى قولنا ا غير موجودة في شيء من ب التي هي المقدمة الثانية صح

الكلية كان معناه

كل صح

والثالث اما الذي يبطل منه بالشكل الثاني صح

القول في قياس الخلف

وحلي وهو السابق على المح وهذا القياس الخلف في الاشكال الثلثة كلها وقياس الخلف شبيه بعكس القياس لان كليهما يبطل بهما وانما الفرق بينهما ان القياس المنعكس يكون من اخذ النقيض فيه والمقدمة المضاف اليه بعد وجود القياس حتى يكون النقيض هو نقيض نتيجة ذلك القياس والمقدمة المضافة هي احدى مقدمتي ذلك القياس على طريق الخلف فانما ياخذ نقيض المقدم بيانه لا نقيض نتيجة قياس ويضيف اليه مقدمة صادقة لا مقدمة قياس ايضا فان عكس القياس انما ياتي بابطال الشي الكاذب بان يسلم نقيض المح الذي هو الصادق وفي قياس الخلف انما يتبين النتيجة بوضع المح نفسه وكل ما يتبين بقياس حلي وهو الذي يسمى المستقيم يمكن ان يتبين بتلك المقدمات بعينها بقياس الخلف وقد يكون قياس الخلف اشبه شي بالقياس المنعكس وذلك ان صورته يكون تلك الصورة بعينها وذلك ان القياس المستقيم اذا رد الى الخلف يكون الحدود والمقدمات فيها واحدا بعينه مثال ذلك ان يفرض ان آ موجودة في كل ب فينتج لنا ان آ موجودة في كل ج فان اردنا بيان هذه النتيجة بالخلف قلنا ان لم يكن في كل ج فليكن نقيضه صادقا وهو ان آ ليست في بعض ج ونضيف اليها ان آ موجودة في كل ب فيلزم عن ذلك بالضرورة في الشكل الثاني ان ج غير موجودة في كل ب وذلك نقيض المقدمة الصغرى وهو مح فاذن الموضوع هو نقيض النتيجة او ضده مح واذا كذب النقيض الموضوع صدق نقيضه هي النتيجة وهذا بعينه هو صنيعة عكس القياس وكذلك يعرض في ساير الاشكال لان كل قياس يقبل الانعكاس يقبل بيان نتيجته على طريق الخلف وجميع المطالب الاربعة يتبين بالخلف في كل الاشكال ما خلا الموجبة الكلية فانها لا تبين بالشكل الاول وتتبين بالثاني والثالث فاما انها لا تبين الموجبة الكلية في قياس الخلف بالشكل الاول فذلك يظهر بهذا البرهان ان المقدمة التي يريد بيانها هي ان آ في كل ب فاذا اردنا ذلك بطريق الخلف فان ذلك يكون باحد ركنين اما بان ياخذ نقيضها وهو ان آ غير موجودة في كل ب او ضدها وهو ان آ غير موجودة في شي من ب ثم اذا اضفنا الى احد هذين المتقابلين مقدمة اخرى يكون تاليفها مع مقابل النتيجة تاليف الشكل الاول فانه يجب ان يكون ج اما محمولة على آ واما ان يكون موضوعة لب مثل ان يقول ج على كل آ و ب على كل ج فان كان مقابل الموضوع نقيضها وهو ان آ ليست في كل ب فهو بين انه ليس يكون قياس منتج في هذا الشكل الاول باي الطرفين وضعنا المقدمة الاخرى وذلك انه يكون الصادقة ان ج في كل آ كان منتج في كل آ ليست في كل ب وذلك غير منتج في الشكل الاول لان الصغرى سالبة وان وضعنا من ناحية

ب يكون معنا آ ليست في كل ب و ب ليست في كل ج وهذا ايضا غير منتج في الشكل الاول لان الكبرى فيه جزئية وقد قيل ان ذلك غير مستقيم منتج فان اخذنا ضد الموجبة التي جعلنا اثباتها واضفنا اليها المقدمة المعروف صدقها من ناحية آ مثل ان نضع آ ولا شي من ب و ب في كل ج وذلك انتج فاذن ما وضعنا مح وهو قولنا آ ولا شي من ب ان يصدق ضدها وهو قولنا آ في كل ب الذي كان مطلوبنا اذ كان المتضادان قد يكذبان معا كما تقدم المنقدم فان اضيف المقدمة الصادقة من ناحية آ لم يحدث قياس لانه يكون الصغرى سالبة في الشكل الاول فهو بين ان كل قياس على طريق الخلف فانما يكون باخذ الضد او باخذ النقيض وباضافة مقدمة صادقة للواحد منهما وكان قد تبين انه اذا اخذ الضد فاما لا يكون قياس واما ان يكون قياس لكنه لا ينتج محالا يلزم عن كذبه صدق الموجبة الكلية بقياس خلف يكون كذلك يكون الحلي الذي تنتج فيه المح في الشكل الاول واما الجزئية الموجبة فانه يمكن بيانها بالخلف في الشكل الاول اذا اخذنا المقابل لها السالبة الكلية التي هو النقيض لا التي الجزئية التي ضدها وذلك ايضا متى كانت المقدمات الصادقة من ناحية ب لا من ناحية آ المنضع ان آ ان لم يكن صادقا وجوده في بعض ب فلا شي من ب آ ثم نضيف على هذا ان كل ج ب فينتج ان آ ولا شي من ج وذلك كذب فاذن الذي لزم عنه الكذب كذب وهو قولنا آ في بعض ب وذلك ما قصدنا بيانه واما متى اخذت المقدمة الصادقة من ناحية آ فانه يكون الصغرى في الشكل الاول فلا يكون قياس وكذلك ان اخذ الضد لا يكون قياس ثابت وضعت المقدمة الصادقة الموجبة من ناحية آ كانت الصغرى سالبة وان وضعت من جهة ب كانت جزئية وكلاهما غير منتج في الشكل الاول فان اردنا ان نبين بقياس الخلف السالبة فان موضوعها المقابل لها ينبغي ان يكون الموجبة الجزئية وهي النقيض وهو قولنا آ في بعض ب فاذا اضفنا اليها ان ج في كل آ انتج المح وهو ان ج في بعض ب فاذن قولنا آ في بعض ب كاذب واذا كذب هذا صدق آ ولا شي من ب وهو المطلوب وكذلك يعرض ان كانت المقدمة الصادقة الكلية سالبة فان وضعنا المقدمة الصادقة من جهة ب لم يحدث قياس لان الكبرى يكون جزئية في الشكل الاول وان اخذنا مكان النقيض الضد حدث قياس ينتج المح الى اي ناحية وضعنا المقدمة الصادقة من طرف النقيض الا انه لا ينتج محالا يلزم عن كذبه صدق مقابله الذي هو المطلوب فاذن في قياس الخلف متى اردنا ان ينتج محالا يلزم عن كذبه صدق مقابله الذي هو المطلوب فينبغي ان ناخذ النقيض لا الضد وذلك عام في جميع الاشكال

الخلف من الاشكال الحملية تركيب فاذا اردنا ان نبين السالبة الجزئية بطريق الخلف في هذا الشكل فانه
ينبغي ان يكون موضوعنا المقابل الموجبة الكلية لانه اذا كان موضوعنا المقابل ان آ في كل ب فانه يلزم
قولنا آ في كل ب ج واضفنا اليها ان ج موجودة في كل آ على انها الصادقة فانه ينتج محالا ان
ج في كل ب فاذن قولنا آ في كل ب ج واذا كذب هذا صدق قولنا آ ليست في كل ب وذلك
هو المطلوب فكذلك يعرض ان كانت هذه الصادقة سالبة وكذلك ان اضفنا اليها ب في كل ج
آ و ب في بعض ج فانه ينتج المحال في الشكل الاول وان اضفنا اليها ج في بعض آ فانه لا يكون قياس
لان الكبرى يكون جزئية في الاول وكذلك ان كانت هذه سالبة وقد تبين ان جميع المطالب يبين
بالخلف في الشكل الاول ما عدا الموجب الكلي وان الذي ينتفع به في كل مادة في قياس الخلف هو اخذ نقيض
ما يرام بيانه لا اخذ ضده لانه اذا كذب احد الضدين على ما تبين في كتاب المتقدم لم يلزم ان
يصدق الضد الآخر ولا هو ايضا من المشهور ان الضد اذا كذب صدق ضده فاما الموجبة الكلية
فيتبين في الشكل الثاني والثالث وبيان ذلك انا اذا اردنا ان نبين ان آ موجودة في كل ب
في الشكل الثاني فلنا اخذ نقيضها وهي ان آ ليست في كل ب فاذا اضفنا الى هذا النقيض
ان آ موجودة في كل ج فانه يجب ذلك في الشكل الثاني ان يكون ج غير موجودة في كل
ب فاذا كان هذا محالا وكانت المقدمة المقرونة بالنقيض صادقة فواجب ان يكون الكذب
عرض عن النقيض وهو قولنا آ ليست في كل ب واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو ان
آ في كل ب وان اخذ بدل النقيض الضد لم ينتفع به في كل مادة واذا اردنا ان نبين في هذا
الشكل الموجبة الجزئية وهي قولنا آ موجودة في بعض ب فانه ينبغي ان ناخذ نقيضها
وهو آ ولا في شيء من ب ثم نضيف اليه آ موجودة في كل ج فينتج لنا ان ج ولا في شيء من ب وذلك محال
لازم من وضعنا آ ولا في شيء من ب فنقيضنا اذا صادق وهو قولنا آ في بعض ب فان اخذنا
بدل النقيض الضد عرض من ذلك ما عرض في الشكل الاول اعني ان ينتج المحال لكن لا يتبين به
صدق المقابل الموضوع في كل مادة فان اردنا ان نبين السالبة الكلية بهذا الشكل فانا ناخذ نقيضها
وهي ان آ موجودة في بعض ب ونضيف اليها ما لا يشك في صدقه وهو ان آ غير موجودة في شيء
من ج فيلزم من ذلك ان يكون ج غير موجودة في بعض ب في الشكل الثاني فان اردنا ان نبين
السالبة الجزئية فانا ناخذ نقيضها وهو آ في كل ب ونضيف اليها آ غير موجودة في شيء من ج فيلزم المحال
وهو ان ج غير موجودة في شيء من ب فنقيض ما يلزم عنه المحال صادق وهو قولنا آ ليست في بعض
ب الذي قصدنا بيانه فقد تبين من هذا ان جميع المطالب تتبين بالخلف في الشكل الثاني
وكذلك يعرض ان يبين جميعها بالشكل الثالث وبيان ذلك انا اذا اردنا بيان الموجبة الكلية اخذنا

نقيضها

في اي شكل ص

وكذلك

او اذا كذب احد الضدين لم يلزم ان يصدق الضد الآخر بخلاف المشهور

نقيضها وهو قولنا آ غير موجودة في بعض ب واضفنا اليها ج موجودة في كل ب فينتج في
الشكل الثالث ان آ غير موجودة في بعض ج لان الحد الاوسط الذي هو ب هو موضوع المقدمتين
واذا كانت النتيجة محالا فنقيض ما لزم عنه المحال صادق وهو قولنا آ في كل ب المقصود انتاجه
فان وضعنا الضد عوض النقيض انتج محالا لكن لا يلزم عنه ضرورة صدق المطلوب مثل ما عرض
في سائر الاشكال فان اردنا ان نبين ان آ موجودة في بعض ب وهي الموجبة الجزئية فانا نضع آ
ولا في شيء من ب وهي نقيضها ونضيف اليها ج موجودة في بعض ب فينتج في هذا الشكل ان آ
غير موجودة في بعض ج فان كان هذا كاذبا فالذي لزم عنه الكذب هو قولنا آ ولا في شيء من ب كاذب واذا
كذب هذا صدق نقيضه وهو المطلوب الذي هو آ في بعض ب فاذا اردنا ان نبين السالبة
الكلية مثل ان نريد ان نبين ان آ ولا في شيء من ب فانا ناخذ نقيض ذلك وهو قولنا آ في بعض
ب ونضيف اليها ج موجودة في كل ب فاذن يلزم من هذا الشكل ان يكون آ موجودة في
بعض ج فاذا كان ذلك كاذبا فالكذب انما لزم عن النقيض الموضوع اذ كانت مقدمة ب ج
لا يشك في صدقها فاذا كذب النقيض الذي هو الموجبة الجزئية صدق السالبة الكلية وهي قولنا آ ولا
في شيء من ب فان اخذ الضد عرض في ذلك ما عرض في سائر الاشكال فان اردنا ان نبين السالبة الجزئية
فانا نضع نقيضها الذي هو الموجبة الكلية مثل ان نضع آ في كل ب ونضيف اليها ان ج موجودة في
كل ب وهي التي لا يشك في صدقها فينتج لنا ان ج موجودة في بعض آ فان كان ذلك كاذبا فالنقيض الذي
هو الموجبة الكلية المشكوك فيه كذب واذا كذبت الموجبة الكلية صدقت السالبة الجزئية فقد تبين
في قياس الخلف هاهنا امران غير الذي سلف احدهما انه انما يكون دائما منتفعا به في كل مادة باخذ النقيض
لا باخذ الضد وان جميع المطالب تتبين في الشكل الثاني والثالث واما في الشكل الاول فما سوى
الموجب الكلي فقط ويتاتى فيه باقي المطالب الثلثة

فصل قال والفرق بين القياس المستقيم وبين

الخلف اذا انتجا مطلوبا واحدا بعينه من مقدمات واحدة بعينها ان القياس الذي بالخلف نضع
اولا ما نريد ابطاله وهو نقيض ما نروم بيانه ليسوق القول الى كذب معترف به انه كذب واما القياس
المستقيم فانه يبتدئ من مقدمات معترف بها وكلا القياسين يكون من مقدمات معترف بها الا
ان القياس المستقيم يكون من المقدمتين اللتين عنهما يكون القياس واما الذي بالخلف فاحدهما
فقط من مقدمتي قياس المستقيم والثانية نقيض النتيجة المشكوك فيها وفي المستقيم ليس يجب ضرورة
ان تكون النتيجة معروفة قبل كون القياس واما في الذي بالخلف فقد يجب ان يكون معروفة ليضع نقيضها
ولا فرق في ذلك بين ان تكون النتيجة موجبة او سالبة وكل مطلوب تبين بقياس المستقيم فقد يمكن
ان يبين بتلك المقدمات باعيانها بقياس الخلف وكل ما تبين بقياس الخلف فقد يمكن ان يبين بتلك

الحدود والمقدمات بقياس مستقيم واذا كان القياس الحملي الذي في الخلف في الشكل الاول فان
القياس المستقيم الذي يكون على ذلك المطلوب وبتلك المقدمات باعيانها يكون في الشكل الثاني
والثالث اما السالب الكلي ففي الشكل الثاني واما الموجب الجزئي ففي الشكل الثالث والسالب الجزئي ففي
الشكلين معا اذا كانت الصادقة موجبة واما اذا كانت سالبة ففي الثاني فاذا كان القياس الحملي الذي
بالخلف في الشكل الثاني فان القياس المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك في جميع المطالب واذا كان القياس
الذي بالخلف في الشكل الثالث فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول والثاني اما الموجبات ففي
الشكل الاول واما السالب ففي الثاني وبيان ذلك انه اذا اثبتنا بقياس الخلف في الشكل الاول
ان ا ليست موجودة في شيء من ب وضعنا نقيض ذلك وهو ان ا موجودة في بعض ب
واضفنا الى هذا النقيض مقدمة صادقة ينتج في الشكل الاول نتيجة كاذبة واذا كان الامر كذلك
فبين ان المقدمة الصادقة انما نضيفها من جهة ب لا من جهة ا حتى يكون الصادقة هي الكبرى
اذ ليس يمكن ان يكون الجزئية كبرى في هذا الشكل فليكن المقدمة الصادقة ان ج موجودة في كل ا لكن
معنا ج في كل ا وا في بعض ب فينتج لنا في الشكل الاول ان ج في بعض ب وهو الكاذب وان رد
القياس الخلفي الى المستقيم يكون بان ناخذ نقيض النتيجة الكاذبة ونضيف اليها المقدمة الصادقة التي
كانت في قياس الخلف فبين ان المقدمة الصادقة التي هي ج في كل ا ونقيض النتيجة الكاذبة التي هي ج ولا في
شيء من ب انهما انما يشتركان في ج الذي هو الطرف الاكبر من النتيجة التي كانت في الشكل الاول الذي انتج الخلف
في قياس الخلف فكل مقدمتين يشتركان في الطرف الاكبر من المطلوب فتاليفهما في الشكل الثاني فيأتي القياس
المستقيم هكذا ج في كل ا وج ولا في شيء من ب ينتج ا ولا في شيء من ب وهو المنتج بقياس الخلف وكذلك
يعرض ان بينا بطريق الخلف في الشكل الاول ان ا غير موجودة في كل ب اعني السالبة الجزئية يعني وضعنا
نقيضها وهو ان ا موجودة في كل ب واضفنا اليها مقدمة صادقة كلية من جهة ا وهو ان ج
موجودة في كل ا فاذا انتج ان ج موجودة في كل ب وهي الكاذبة اخذنا نقيضها وهو ان ج ليست في بعض
ب واضفنا اليها المقدمة الكبرى الصادقة فانه يأتلف القياس المستقيم على الامر المبين بقياس الخلف هكذا ج
موجودة في كل ا وج ليست في كل ب فا ليست في كل ب وهي نتيجة قياس الخلف وقد يأتي هذا في الشكل
الثالث اذا وضعنا المقدمة الصادقة المضافة الى النقيض صغرى في الشكل الاول فان النقيض
لما كان ههنا موجبا كليا امكن ان يكون مقدمة صغرى في الشكل الاول فيكون النتيجة الكاذبة ان ا في
كل ج فاذا اخذنا نقيضها وهو ان ا ليست في بعض ج واضفنا اليها المقدمة الصادقة وهي ان ب في
كل ج فبين ان المقدمتين انما يشتركان في الطرف الاصغر من نتيجة الشكل الاول فيكون القياس
في الشكل الثالث وينتج ان ا ليست في بعض ب وذلك هو الشيء المبين بطريق الخلف في

الشكل الاول ويعرض ان اخذت المقدمة الصادقة من جهة ا سالبة ان يكون قياسه المستقيم في الشكل
الثاني فقط وذلك انه اذا اخذنا نقيض المطلوب بطريق الخلف وهو ان ا في كل ب واضفنا اليه
المقدمة الصادقة من جهة ا وهي ج ليست موجودة في شيء من ا ينتج في الشكل الاول ان ج ليست
موجودة في شيء من ب وهي كاذبة فاذا اخذنا نقيض هذا وهو ان ج موجودة في بعض ب واضفنا
اليه مقدمة صادقة الذي هي ج ليست موجودة في شيء من ا ينتج في الشكل الثاني ان ا ليس في بعض ب
وهو المطلوب بطريق الخلف واما الموجب الجزئي فبين في الشكل الثالث ولكن نثبت انا في الشكل الاول
بقياس الخلف ان ا موجودة في بعض ب بوضعنا ان ا غير موجودة في شيء من ب الذي هو النقيض واضفنا
الى ذلك ان ب في كل ج وهي الصادقة لانه ليس يمكن ان نضيفها من جهة ا لان الصغرى لا يكون سالبة في
الشكل الاول فينتج لنا ان ا غير موجودة في شيء من ج وهو المحال فاذا اخذنا نقيض هذا المحال وهو ان ا في بعض
ج واضفنا اليها المقدمة الصادقة وهي قولنا ب في كل ج فبين انه ينتج لنا في الشكل الثالث ان ا في
بعض ب لان ج هو الحد المشترك للنقيض المحال وللمقدمة الصادقة وهو موضوع للطرفين وكذلك يعرض
اذا كانت المقدمة الصادقة المضافة الى النقيض جزئية اعني مقدمة ب ج فهذا حال جميع ما يتبين بالخلف
من المطالب في الشكل الاول فانه قد تبين انه لا يتبين فيه الموجب الكلي واما الشكل الثاني فليتنزل ان تبين
بالخلف موجبة كلية وهو ان ا موجودة في كل ب بوضعنا نقيضها وهو ان ا ليست في كل ب واضفنا
اليها مقدمة صادقة يأتلف معها في الشكل الثاني وهي ان ا في كل ج فينتج لنا الكذب عن ذلك وهو ان
ج ليست في كل ب فنقول ان قياس هذا المطلوب يكون في الشكل الاول وذلك انه اذا اخذنا نقيض
النتيجة الكاذبة وهو ان ج في كل ب واضفنا اليها قولنا ا في كل ج وهي الصادقة فبين انه ينتج لنا في الشكل
الاول فقط ا في كل ب وهي موجبة كلية وذلك ان ما ترى المقدمتين الصادقتين اللتين احدهما
نقيض الكاذبة والاخرى الصادقة الموضوعة في قياس الخلف لم يشترك في المحمول فيكون الشكل الثاني و
لا في الموضوع فيكون في الثالث بل الذي اشترك فيه موضوع للطرف الاكبر من المطلوب ومحمول على الاصغر
وذلك هو التركيب للشكل الاول ولكن ههنا عندنا ان الشكل الثاني بالخلف موجبة جزئية وهو ان
ا في بعض ب بوضعنا ان ا ولا في شيء من ب الذي هو المقابل واضفنا الى ذلك ان ا موجودة في
كل ج حتى يلزم عن ذلك ان ج ليست في شيء من ب الذي هو الكاذب فاقول قياسه المستقيم يكون
في الشكل الاول فذلك انه اذا اخذنا ا موجودة في كل ج وهي الصادقة الموضوعة في قياس الخلف مع
في بعض الب وهي نقيض النتيجة الكاذبة فبين انه ينتج في الشكل الاول وهي ان ا في بعض ب فان كان
الذي يتبين بالخلف سالبا كليا في الشكل الثاني بوضعنا نقيضه وهو ان ا موجودة في بعض
ب واضفنا الى ذلك ان ا غير موجودة في شيء من ج حتى يكون النتيجة الكاذبة ان ج ليست

في بعض ب فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك انا اذا اخذنا نقيض النتيجة الكاذب
وهو قولنا ان ج في كل ب واضفنا اليها ا ولا في شيء من ج وهي الصادقة فانه ينتج لنا في الشكل
الاول ان ا ولا في شيء من ب وكذلك ان برهنا بالشكل الثاني في قياس الخلف سالبة جزئية وهو
ا غير موجودة في بعض ب بوضعنا نقيضها وهو ان ا موجودة في كل ب واضفنا الى ذلك
ان ا غير موجودة في شيء من ج فيلزم عن ذلك ان ج غير موجودة في شيء من ب وهي الكاذبة
فان قياسه المستقيم يكون بان نأخذ ج في بعض ب وهو نقيض النتيجة الكاذبة ونضيف اليها المقدمة
الصادقة وهو قولنا ا ولا في شيء من ج فيلزم عنه ا ليست في بعض ب فقد تبين من هذا
ان ما تبين بالخلف في الشكل الثاني فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك في جميع
المطالب **القول في الشكل الثالث** وايضا فالتبيين في الشكل الثالث بطريق الخلف موجبة
كلية وهو قولنا ا موجودة في كل ب بوضعنا نقيضها وهو ان ا ليست في بعض ب واضفنا
الى ذلك ان ج في كل ب حتى يكون الكاذب الا نعم ان ا ليست في بعض ج فاقول ان قياسه المستقيم
يكون في الشكل الاول وذلك انه اذا اخذنا نقيض المنتج الكاذب وهو قولنا ا في كل ج واضفنا الى
ذلك ان ج في كل ب الصادقة انتج لنا في الشكل الاول ان ا في كل ب وهو الذي تبين بالخلف لان
ا و ب لا يمكن فيهما ان يشتركا الا بشيء ثالث يكون موضوعا للالف ومحمولا على ب اللذان هما طرفا
المطلوب وكذلك ان برهنا بالخلف موجبة جزئية في الشكل الثالث وهو قولنا ا في بعض ب بوضعنا
نقيضها وهو قولنا ا ولا في شيء من ب واضفنا الى ذلك ان ج في بعض ب حتى يكون الكاذب
المنتج ان ا ليست في بعض ج فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك اذا اخذنا نقيض
الكاذب اعني النتيجة وهو قولنا ا في كل ج واضفنا الى ذلك ج في بعض ب اعني مقدمة القياس الصادقة
فينتج لنا ان ا في بعض ب وكذلك ان بينا بالخلف سالبة كلية في الشكل الثالث بوضعنا نقيضها
وهو قولنا ا في بعض ب واضفنا الى ذلك ج في كل ب حتى ينتج لنا منه ذلك ج في بعض ا الذي هو
الكاذب فاقول ان قياسه المستقيم يكون في الشكل الثاني وذلك انا ناخذ نقيض النتيجة الكاذبة والمقدمة
الصادقة التي استعملت في بيان الخلف فيكون [illegible] ج ولا في شيء من ا و ج في كل ب ينتج لنا ا ولا في شيء
من ب وهو الشيء المبين بطريق الخلف وكذلك يعرض ان بينا بطريق الخلف السالب الجزئي بان
ناخذ نقيضه وهو الموجب الكلي مثل ان ناخذ ا في كل ب ونضيف اليه ج في بعض ب فينتج لنا ان ج
في بعض ا وهو المحال فاقول ان قياسه ايضا المستقيم يكون في الشكل الثاني وذلك انا ناخذ نقيض النتيجة
والمقدمة الصادقة على العادة فيكون [illegible] ولا في شيء من ا و ج في بعض ب ينتج لنا ا ليست في
كل ب او ليست في بعض ب فقد تبين ان جميع المسائل التي تبين بقياس الخلف في جميع العلوم يمكن ان

يبرهن بقياسات مستقيمة وان ترد عليها تلك المقدمات باعيانها وتلك الحدود
ايضا باعيانها وان رد القياس المستقيم الى الخلف وهو بعينه القياس الذي يسمى المنعكس
وكذلك تبين مما تقدم انه اذا رددت المقاييس المستقيمة الى الخلف الى اي قياسات ترجع في
الخلف وكذلك قياسات الخلف الى المستقيمات الى اي قياسات ترجع وتبين ان كل مطلوب
يمكن ان يبين بالخلف وعلى الاستقامة **القول في القياسات المركبة من المتقابلات**
قال واما في اي شكل يمكن ان يأتلف القياس من مقدمتين متقابلتين وفي اي شكل لا يمكن
فذلك يتبين مما نصفه انا [illegible] فقد قيل ان المتقابلات بالحقيقة على جهة السلب والايجاب
هي اثنان المتناقضان والمتضادان واذ تقرر هذا فاقول انه ليس يمكن ان يأتلف قياس في الشكل الاول
لا من متضادات ولا من متناقضات ولا قياس ينتج سالبا موجبا ولا قياس ينتج سالبا
اما موجبا فمن قبل انه ينبغي ان يكون القياس المنتج للموجب من مقدمتين موجبتين والقياس الذي يأتلف
من المتقابلات على طريق التناقض او التضاد احدى مقدمتيه سالبة والاخرى موجبة واما
سالبا فانه ايضا ليس يمكن ذلك من قبل ان المحمول والموضوع في الموجبة والسالبة هو واحد
بعينه على ما تبين في الكتاب المتقدم والقياس الذي يكون في الشكل الاول مقدمتاه ليس المحمول
فيهما واحدا ولا الموضوع واحدا اذ كان الحد الاوسط فيه موضوعا في احدى المقدمتين محمولا
في الاخرى واما الشكل الثاني فانه يمكن ان يكون فيه قياس من مقدمتين متقابلتين اما على طريق
التضاد واما على طريق التناقض ومثال ذلك قولنا كل علم فاضل ولا واحد من العلوم فاضل ينتج
لنا ولا واحد من العلوم هو علم وذلك في غاية الشناعة وكذلك يعرض ان وضعنا كل علم فاضل
والطب ليس بفاضل وذلك ان سلب الفضل عن الطب هو سلب له عن بعض العلوم فكانا
وضعنا كل علم فاضل بعض العلوم ليس بفاضل فينتج لنا بعض العلوم ليس بعلم والسبب في امكان
هذا في الشكل الثاني ان المحمول في المقدمتين فيه هو واحد بعينه وكذا الامر في المتقابلات وسواء
فرضنا الموجبة هي الكبرى والسالبة هي الصغرى او كان الامر بالعكس والامر في ذلك واحد بعينه لكن ليس
ينتج المتقابلات بالحقيقة في هذا الا بان تؤخذ الموجبة والسالبة بعينها مثل ان نقول كل علم فاضل
ليس كل علم فاضلا او ناخذ ما هو جزء لاحدى المقدمتين المتقابلتين ومنطو تحتها بدل المقدمة نفسها
الموجبة او السالبة مثل ان ناخذ بدل كل علم ليس بفاضل الطب ليس بفاضل او بدل قولنا كل علم
فاضل قولنا الطب فاضل ثم يقرن به ولا علم واحد فاضل فانه لا فرق بين ان يقرن المقدمة المقابلة
نفسها او بما هو منطو تحتها ومتى لم تؤخذ المقدمتان باحدى هاتين الجهتين لم تكن متقابلة ولا كانت
قوتها قوة المتقابلة لا في التي تتقابل على طريق التضاد ولا في التي تتقابل على طريق التناقض

واما في الشكل الثالث فانه لا يمكن في الاصناف الموجبة منه ان يكون القياس يأتلف من المتقابلات لان المتقابلين احدهما موجبة والاخرى سالبة وذلك هي العلة بعينها التي عرفت في الشكل الاول

واما اذا كان القياس سالبا فانه قد يمكن ان يأتلف فيه قياس من مقدمات متقابلة اذا كانت المقدمات كلية او جزئية مثال ذلك قولنا كل طب علم ولا شيء من الطب علم فانه يجب من هذه ان يكون بعض العلم ليس بعلم وكذلك يعرض ان اخذت احدى المقدمتين جزئية مثل ان يقول بعض الطب علم ولا شيء من الطب علم فانه يلزم عنه ان يكون بعض العلم ليس بعلم واذا كانت احدى المقدمتين في هذين القياسين جزئية والاخرى كلية فان القياس يأتلف من المتناقضات لا من المتضادة اذ كان المتضادان كليين فينبغي ان يعلم ان المقاييس التي يأتلف في هذين الشكلين من الموجبة والسالبة ايتلافا اوليا لا الى سائرها يأتلف مما يعد في هذا الباب هي ثمانية اثنا عشر قياسا ستة في كل شكل وذلك انه لما كانت المتقابلات ثلثة ازواج احدها ان كل ولا واحد وهي المتقابلات على طريق التضاد والاثنان متناقضان على طريق التناقض احديهما ان يكون الموجبة هي الكلية والسالبة الجزئية والثانية عكس هذا فبين انه يأتلف منها في كل واحد من الشكلين ثمانية اقيسة ولان المقدمتين المتقابلتين اما وضعان في الشكل الواحد احدهما ان يكون الموجبة هي الصغرى والسالبة الكبرى والوضع الآخر عكس هذا لزم عن ذلك ان يكون اصناف المقاييس ستة في كل شكل منهما ولا يبالي في هذا الموضع كانت الصغرى في الشكل الثالث سالبة او موجبة لانه انما منع ان يكون سالبة فيما سلف بالاضافة الى مطلوب محدود والغرض هاهنا بهذه المقاييس المركبة انما هو التغليط او انتاج المحال سواء كان المحال هو الشيء او عكسها فقد تبين من هذا القول في اي الاشكال يمكن ان يأتلف المقاييس التي من مقدمات متقابلة وكم عددها واول التي تجري منها مجرى الاسطقسات وهو بين انه قد يمكن ان ينتج من المقاييس التي فيها مقدمات كاذبة نتيجة صادقة ما عدا هذا الصنف من المقاييس لان النتيجة فيها ابدا مقابلة للشيء المفروض وهو ان الشيء الموجود مثل ان يلي ليس بحي وما يوصف بكذا فليس بكذا او سواء كان ذلك الموصوف موجودا خارج الذهن او غير موجود مثل ان ينتج ما هو غير ابل فليس بغير ابل فانه يلزم عنه ان غير ابل ليس بغير ابل وذلك قول متناقض في نفسه اذ لم يكن غير ابل بل موجود افان صدق ايجاب الشيء بعينه وسلبه معا مستحيل سواء كان الشيء موجودا او غير موجود وانما لزم هذا في هذه المقاييس من قبل ان المقدمتين متناقضتان اما بان المحمول والموضوع فيهما واحد بعينه واما بان احدهما جزء للآخر وهو ظاهر من هذا ان المقاييس الفاسدة التي في الصنائع من قبل فساد مقدماتها قد يمكن ان ينظر في المقاييس الصحيحة التي في تلك الصناعة نقايض المقدمات الفاسدة من غير ان يشعر بذلك الذي اعتقد في تلك المقاييس الفاسدة انها صحيحة وذلك اما

غير موجود

انظوا آو جزئيا او لازما فيلزم صاحب الصناعة التبكيت من نفس ما يضعه في تلك الصناعة ويسلمه مثل ان يضع ويصنع ان الجرم السماوي غير متناه ويضع مع ذلك انه كري الشكل فانه يلزم عنه ان يكون المتناهي غير المتناهي وكثير اما ينتفع بهذا في مقاومة الاقاويل الفاسدة في الصنائع وينبغي ان يعلم انه لا يمكن الانسان ان يغلط فيضع مقدمتين متقابلتين في قياس واحد بسيط بعينه وكذلك لا يمكن السائل ان يغلط المجيب حتى يسلم مقدمتين هما متناقضتين في قياس واحد بسيط ولا ان يسلمها اذا سئل عنها بجهة واحدة مثل ان يسلم ان هذا الشيء جزء وانه ليس بجزء وانما يمكن ذلك اذا سئل عنها بجهة او جهة اخرى او وضعت جزء من مقاييس مركبة اما وضعا بالجهة والسؤال عنها بجهة فمثل ان يسأل اليس الحي الابيض بابيض فانه يمكن ان يسلم لنا هذا لان الحي الابيض هو مجموع شيئين وليس هو ابيض فقط فيعاد هذا الموضوع يمكن المجيب ان يسلم لنا هذه المقدمة عند سؤالنا اياه عنها فاذا سالناه بعد اليس الانسان الحي ابيض امكن ايضا ان يسلم لنا هذه الاخرى فينتج عليه المحال وهو ان بعض ما هو ابيض ليس بابيض وكذلك يمكن ايضا ان يسلم لنا المتقابلتين اذا وضعت احديهما جزء من قياس بسيط له نتيجة محدودة ووضعت الاخرى ايضا جزء من قياس آخر بسيط له ايضا نتيجة اخرى وبهذا بعينه يمكن الانسان ان يغلط فيضع في المقاييس المركبة مقدمات متناقضة مثل ان يسلم لنا ان كل طب علم وكل علم ظن من غير ان يصرح باللازم عن ذلك هو قولنا كل طب ظن ثم يسلم لنا مقدمة ثانية وهي قولنا ولا شيء من الطب ظن فيكون قد سلم لنا في هذه المقدمات الثلث مقدمتين متقابلتين وهو ان كل طب ظن ولا شيء من الطب بظن فيلزم عنه انه ولا شيء من الطب طب واكثر ما يعرض هذا في مسائلنا عن لازم المقابل الآخر المقابل فانه يخفى ويسلم لنا لخاصة من ان كان اللازم بعيدا مثل ان يسأل عن ايجاب محمول الموضوع فيسلم لنا ثم نسأل عن سلب ذلك المحمول عن جنس ذلك الموضوع او عن نوعه او شخصه فيسلم لنا فيلزم عنه سلب ذلك المحمول بعينه عن جميع ذلك الموضوع لو الذي اوجب له او عن بعضه

المعلوم

القول في وضع المطلوب الاول في نفسه في القياس ويسمى مصادرة قال وضع المطلوب الاول هو الذي يقصد بيانه بنفسه لا من اجل غيره جزء من القياس المنتج له هو من جنس الاقاويل التي يمكن ان يبرهن هاهنا الشيء الذي قصد برهانه والمطلوب من الذي لا يبرهن من القول الذي قصد برهانه على جهات اربع احدها ان يكون ذلك القول الا يلزم عنه النتيجة التي قصد بها ان يلزم عنه اما لانه غير منتج اصلا لشيء من الاشياء واما لانه غير منتج للشيء الذي قصد به انتاجه والجهة الثانية ان يكون المقدمات اخفى من النتيجة فان من شرط المقدمات ان يكون اعرف من النتيجة والجهة الثالثة ان يكون المقدمات والنتيجة في مرتبة واحدة من الخفاء والجهة الرابعة ان يكون النتيجة هي السبب في معرفة المقدمات فان من شرط المقدمات ان يكون اعرف من النتيجة وان يكون هي السبب في معرفتها وبهذا انفصل هذا القسم من القسم الثاني واذا تقرر هذا فليس وضع المطلوب الاول جزء قياسه هو الذي يسمى المصادرة وهو القول

الذي لا يبرهن به المط اذ كان هذا ابقى على جهات بل القول او لا يبرهن به المطلوب اجرى ان يجري مجرى
الجنس وهذا النوع من القول الذي يسمى مصادرة هو ان يروم انسان ان يبين شيئا مجهولا بذلك
الشيء نفسه واعني بالشيء المجهول ما لا يمكن ان يبين الا بغيره فان الاشياء المعلومة صنفان اما معلومة بانفسها
وهي المقدمات الاولى واما معلومة بغيرها وهي التي تعرف بالمقدمات الاولى فمتى رام انسان ان يبين شيئا
مما يعلم بغيره بنفسه فهو الذي يسمى في هذه الصناعة مصادرة ووضع المطلوب الاول او هذا الفعل من الغالط
او المغالط يقع على وجهين احدهما ان يضع المطلوب نفسه مقدمة في بيان نفسه وذلك يعرض اذا كان
المحمول او الموضوع في المط باسمين مترادفين على ما سياتي بعد والوجه الثاني ان يبين نتيجة ما بقياس كثير قد تركب
من مقدمات كثيرة فيسبيل اخذ احدى تلك المقدمات الاتيين الا اذا استعمل تلك النتيجة مقدمة في
القياس المنتج لها مثال ان يبين انسان ان آ موجودة في ه بان ناخذ ان آ موجودة في ب وب في ه ثم
يبين وجود ب في ه بوجود ب في ج وج في ه ثم يبين وجود آ في ب بوجود آ في ه الى
النتيجة ووجوده في ب فانه لا فرق بين هذا الصنف والصنف الاول الا ان الصنف الاول انتج فيه الشيء
المقصود انتاجه من الشيء نفسه وفي هذا الصنف انتج فيه الشيء المقصود انتاجه باكثر من واسطة واحدة والغلط
في هذا الصنف الثاني يقع كثيرا في الموضع النسيان مثل ما يعرض لمن يبرهن انه اذا وقع خط مستقيم على خطين
مستقيمين فصير الزاويتين اللتين في جانب واحد مساويتين لقائمتين ان الخطين متوازيان فانهما لو لم يكونا
متوازيين فانهما اذا اخرجا على استقامة التقيا في احدى الجهتين فيكون هنالك مثلث يكون زاويتاه اكثر
من قائمتين وذلك خلف لا يمكن فان كون المثلث زاويتاه مساويتين لقائمتين انما يبين بالخطوط المتوازية وبالجملة
يعرض لمن يستعمل هذا النوع من البيان من الشناعة ما يلحق من يجيب فيقول ان كان هذا الشيء موجودا فهذا الشيء موجود
على هذه الجهة يكون الاشياء كلها معلومة بانفسها وغنية عن ان تعلم بغيرها فمتى كان عندنا شيئان مجهولا الوجود
مختلفين وكان وجود احد ذينك الشيئين للآخر معلوما بنفسه ورمنا ان نبين وجود ذلك الشيء المجهول الآخر
ذينك الشيئين بوجوده للشيء الآخر فقد بينا المجهول بالمجهول لكن ليس يلزم ان يكون مثل هذا البيان هو البيان
الذي يعرف بالمصادرة مثل ان يكون عندنا مجهولا وجود آ في ب ووجود ج في د ووجود ج في ب بينا بنفسه فرمنا ان
نبين وجود آ في ج بوجوده في ب وانما يجب ان يكون مثل هذا البيان مصادرة اما في الحقيقة فمتى كان الشيئين
شيئا واحدا بعينه بالحقيقة اعني ج وب وانما يختلفان بالاسم وذلك اذا كان لهما اسمان مترادفان
واما في الظن المحمود فاذا ظن بب وج انهما شيء واحد من غير ان يكونا في الحقيقة شيئا واحدا بالعدد وذلك
يعرض اذا كان كل واحد منهما منعكسا على صاحبه مثل ان يكون احدهما خاصة للآخر او حدا او رسما او كان احدهما
يلزم الآخر وان لم يكن منعكسا مثل لزوم الحيوان عن وجود الانسان لكن هذه هي مصادرة في المشهور لا في الحقيقة
واما اذا كانا مختلفين بالاسم فقط فهي مصادرة في الحقيقة مثل ان يبين من هذا الشيء انه انسان لانه بشر

تعلم

الغلط

جل

٧٤

جل وكذلك متى كان عندنا شيئان مجهولا الوجود لشيء آخر وكلاهما معلوم الوجود للآخر واردنا ان
نبين وجود احدهما لذلك المجهول الوجود الآخر له فانه ليس يكون هذا مصادرة على المطلوب ما لم
يكن ذلك الشيئان المعلوم وجود احدهما للآخر هما في الحقيقة شيء واحد او يظن بهما انهما شيء
واحد اما لمكان ان كل واحد منهما منعكس على صاحبه واما لانه يلزمه مثل ان يكون
عندنا آ و ب مجهولي الوجود في ج وكون آ ب معلوما فانه ليس يكون ذلك مصادرة على المط
ما لم يظن ان آ و ب شيء واحد بعينه او يكونا شيئا واحدا بعينه والفرق بين المصادرة والبيان الداير
ان الحدود الثلاثة يجب في البيان الداير ان يكون منعكسة بعضها على بعض على ما يبين اعني آ
وب وج واما ههنا فليس شرط العكس الا في ب وج اعني في حدين من حدود القياس واذا
كان تحصيل البيان المسمى مصادرة ووضع المط انما هو ان يبين الشيء المجهول الوجود بنفسه
من جهة ما يعرض للشيء الواحد ان نظن به شيئان وذلك اما في محمول المط والحد الاوسط واما
موضوعه والحد الاوسط فبين ان القياس المصادرة يأتلف من مقدمتين احداهما معلومة وهي
وجود احد ذينك الشيئين للآخر اعني اللذين هما في الحقيقة واحد او في المشهور والثانية
مجهولة وهي وجود الطرف المجهول في المط لاحدهما واما الاكبر للاوسط ان كانت المعلومة
هي الصغرى واما وجود الاوسط للاصغر ان كانت المعلومة هي الكبرى مثل ان يكون ب
وج اسمين مترادفين فنريد ان نبين وجود آ في ج بتوسط ب اعني بان ناخذ ان آ في ب وب
في ج فان وجود آ في ب تكون المقدمة المجهولة ووجود ب في ج تكون المقدمة المعلومة اذ كانا اسمين
مترادفين او ما يظن بهما انهما كذلك وكذلك يعرض ان كان آ و ب هما الاسمان المترادفان فان الخلاف
يكون وجود آ في ب هو المعلوم ويكون وجود ب في ج هو المجهول واذا كان هذا هكذا فهو ظاهر
ان اصناف التاويل المركبة بهذا التركيب المسمى مصادرة يكون في كل شكل من الاشكال
الثلاثة وانها اذا كان القياس من المقدمتين موجبتين فانه يكون الاصناف المؤتلفة من هذا
الجنس في الشكل الثالث والاول ضعف الاصناف المنتجة في واحد منها اما كونها في كل شكل فلان
حدودها منعكسة بعضها على بعض اعني المقدمة المعلومة واما كونها ضعف المنتجة في الموجبات
فلان كل صنف منها ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون الصغرى هي المجهولة والكبرى هي المعلومة والصنف
الثاني عكس هذا وهو ان يكون الصغرى هي المعلومة والكبرى هي المجهولة واما اذا كان القياس سالبا
اعني من مقدمتين احداهما موجبة والاخرى سالبة فليس يتفق ان يتضاعف عدد الاصناف
لان المجهولة انما يكون ابدا السالبة اذ لا يصح ان يكون المقدمة المنعكسة المعلومة سالبة لانها ابدا
انما هي شيء واحد في الحقيقة واحد واما ما يظن به انه واحد واذا كان البيان على جهة المصادرة

صنفين اما مصادرة حقيقة وهي التي يكون المقدمة المنعكسة فيها اسمين مترادفين واما مصادرة
بحسب الظن الجميل المشهور وهي المقدمة يظن بها من قبل انعكاسها على نفسها انهما واحد واما من قبل
انطوائه واحد الجزئين تحت الآخر انهما واحدة فبين ان صناعة البرهان انما يرفض المعنى الحقيقي منها
وان صناعة الجدل يرفض منها الصنفين جميعا اعني ما هو مصادرة حقيقة وما هو مصادرة بحسب المشهور
واما صناعة السوفسطائية فهذا البيان خاص لها وكذلك يشبه ان يكون الخطابة لا يرفض واحدا من
صنفي هذا البيان فقد تبين من هذا ما هو البيان المسمى مصادرة وكم اصناف القول في اخذ
ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب **قال** واما اذا انتج السائل على المجيب الكذب
وهو الموضوع الذي اوجبه المجيب فبحسبه ان يقول له ان الكذب لم يعرض من قبل الامر الذي وضعه انه
السائل وانما عرض عن امر آخر في هذا القول الذي رمت به ان يبين ان الكذب عرض عن الوضع
الذي تضمنت اما حفظه او سلمه وذلك انما يعرض في القياس الذي بالخلف اذا عرض ان يكون الكذب
فيه لازما من غير ان يكون في ذلك اثر لاصل الموضوع وذلك انما يعرض في قياس الخلف متى كانت
احدى مقدمتيه صادقة والتي لزم عنها الكذب مشكوك فيها واضيف اليها الوضع على انه امر زايد على المقدمتين
فانه متى كانت مقدمتا القياس الذي بالخلف مشكوكا فيه فانتج منها السائل الكذب بعد ان ادخل في
جملتها الوضع ليوهم ان الكذب انما لزم عن الوضع وقد يكتفي المجيب هاهنا ان يقول ان الكذب انما لزم
عن الكذب الذي في القياس دون ان يحتاج ان يقول له ليس من قبل الموضوع عرض الكذب لانه انما
يحتاج الى هذا القول من المجيب اذا كان الابطال الذي وجه السائل عليه مؤلفا من قياس مستقيم وذلك
ان القياس المستقيم ليس يصنع احد فيه ما يروم ابطاله وانما يعرض ذلك في قياس الخلف واذا كان
بينا ان هذا القول العنادي من المجيب انما يكون عندما يأتي السائل بقياس خلف لا بالقياس المستقيم
فهو بين انه انما يعرض في قياس الخلف اذا كان المحال ما وجد الموضوع الذي يروم المجيب اذا ارتفع
لا يمنع ليسوق المجيب الى القول للسائل انه ليس من قبل الوضع الذي وضعته انا وسلمته لزم المحال في هذا
القياس الذي زعمت ان من قبله لزم المحال وهذا يعرض غلطا بينا في قياس الخلف منهما وهو الذي ليس
يخفى على احد ولا يمكن ان يغالط به او يغلط فيه الا قليل من الناس وهو ان يكون الموضوع مشاركا
ولا لواحد من جزئيه اعني المحمول والموضوع لحدود المقدمات التي لزم عنها المحال مثال ذلك ان يكون
الاصل الموضوع الذي يروم ابطاله آ في كل ب فنقول ان كان آ في كل ب وكان ج في كل آ و آ في كل
ه فانه يلزم ان يكون ج في كل ه وذلك محال فالمحال انما لزم عنه وضعنا آ في كل ب فاذن آ في كل ب
محال فانه ظاهر انه ليس يمكن آ في بعض ب في هذا القول تأثير لمكان وجود ج في ه الذي هو المحال ومثال هذا
كما يقول ارسطو من المواد من قال ان القطر لا يشارك الضلع لانه ان يشارك ولكن المتحرك

الكاذب التاسع في اخذ ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب

انما يقطع المسافة المتناهية بعد ان يقطع نصفها ولا يقطع نصفها الا بعد ان يقطع نصف
ذلك النصف وكان يوجد في العظيم انصاف لا نهاية لها فواجب ان كانت الحركة الموجودة ان يكون
المتحرك قد قطع مسافة غير متناهية في زمان متناه وذلك محال والمحال انما لزم عن قولنا ان القطر
المشارك للضلع فانه بين ان هذا القول لزم عنه المحال الذي هو في انشاء بين في الحركة ليس يتصل بجزء من
الاجزاء الموضوع الذي يروم بهذا القول ابطاله ولذلك قل ما يستعمل هذا او النحو الثاني الذي هو اخفى
من الاول ان يكون الوضع الذي يروم ابطاله مشاركا باحد جزئيه اما للمقدمات التي انتجت الكذب دون
النتيجة الكاذبة والذي يكون مشاركته للنتيجة هو اخفى وهو الذي ذكره ارسطو واذا كان مشاركا للنتيجة
فاما ان يكون مشاركا بالمحمول او بالموضوع ثم اذا كان مشاركا بواحد من هذين فاما ان يشاركه على انه
محمول ايضا في النتيجة واما ان يشاركها على انه موضوع فيما يتفق من ذلك اربعة اضرب وذلك انه
اذا شارك النتيجة شارك المقدمات واذا شارك المقدمات في الشكل الاول فاما ان
يشاركهما من فوق وذلك بان يكون احد طرفي الموضوع محمولا على الطرف المحمول الاول
في المقدمات اما المحمول منه واما الموضوع فيكون احد طرفي الموضوع محمولا في النتيجة الكاذبة
مثال ذلك ان يكون الموضوع الذي نريد ان يلزم له الكذب لزم عنه ان آ في كل ب ويكون
المقدمات المستعملة في الشكل الاول الذي بوساطتها انتج الكذب ج على د و د على كل ه
فاذا اخذنا مثلا ب على ج و آ على ب و ب على كل ج و ج على كل د و د على كل ه ثم انتج
عن ذلك محالا او بهتانا ب مقول على كل ه فهو بين ان هذا المحال لازم دون مقدمة آ ب التي
هو الاصل الموضوع وان هذه المشاركة من الموضوع الاصل المقصود ابطاله فقط مثل ان
موضوع الاصل هو محمول في النتيجة الكاذبة وان وضعت القياس بهذا الشكل آ في كل ب
و آ في كل ج و ج في كل د و د في كل ه ثم انتج عن ذلك محالا وهو آ في كل ه فهذا يبين
هذا المحال انما شارك الاصل الموضوع الذي قصد ابطاله في المحمول فقط الذي هو ايضا
محمول في النتيجة وانه اذا رفعت مقدمة آ ب التي هي الاصل الموضوع بقي المحال كما كان
وكذلك ان وضع الاصل الموضوع مشاركا لهذه المقدمة بالطرف الآخر منه جهة الاسفل
بان يوضع موضوعا للموضوع المقدمة الاخيرة من المقدمات التي انتجت الكذب مثال
ذلك ان نضع ج على كل د و د على كل ه و ه على كل آ الذي هو الموضوع
المحال اللازم ج على كل آ فهو بين ان الموضوع شارك النتيجة الكاذبة بجزء المحمول
على انه موضوع لها وكذلك ان وضعنا ج على كل د و د على كل ه و ه على كل ب و آ على كل
ب وكان المحال ان ج على كل ب فهو بين ايضا ان النتيجة الكاذبة شاركت

الاصل الموضوع بموضوع على انه موضوع فهذه كما ترى اربعة اصناف تحدث من شركة
المقدمات في الشكل الاول لاحد طرفي الاصل الموضوع وكلها يسوغ الجواب فيها فان قيل
انه من قبل الاصل الموضوع لزم الكذب لان الاصل الموضوع على انه هو مقدمة آتية رفع
في جميعها ورد المحال معينه ولكن يعرض مثل هذا في جميع ضروب الشكل الاول وفي الشكل الثاني والثالث
والوقوف على ذلك قريب فقد تبين من هذا انه قد يكون الموضوع متصلا بالمقدمات التي
انتجت النتيجة الكاذبة ولا يكون الكذب لازما عن الموضوع وعلى كل جهة يعرض ذلك ولكن ليس
يكتفي في كون المحال لازما عن الاصل الموضوع بان يكون مشاركا للمقدمات التي انتجت المحال
بل وان يكون معه هذا اذا رفع ارتفع الكذب فانه اذا اجتمع هذان الامران للموضوع علم
ان الكذب يلزم عنه اعني ان يكون مشاركا للنتيجة الكاذبة وان يكون اذا ارتفع ولم يخلفه مقدمة
ثانية مشاركة ارتفع الكذب لانه قد يمكن اذا ارتفع الاصل الموضوع وخلفه مقدمة ثانية
مشاركة له ان ينتج ذلك الكذب بعينه فانه قد يمكن ان ينتج شيء واحد من اوساط مختلفة واما
ان ينتج شيء واحد من مقاييس مختلفة الحدود بالاسر فليس يمكن الا ان يكون الاختلاف في الحدود
الوسطى فقط دون الاطراف ولذلك ليس يمكن ان يقال انه اذا ارتفع الاصل الموضوع
وتبع المحال لزم ذلك المحال فقد يمكن ان يلزم عن ذلك الاصل الموضوع مقاييس متباينة بجميع
حدودها المقاييس التي انتجت المحال دون الموضوع واذا رفعنا الموضوع المشارك وبقي
المحال فينبغي انه يجب ان يكون في المقدمات الوسطى بين المحال والموضوع مقدمة كاذبة فان
النتيجة الكاذبة لا يمكن وجودها عن مقدمات صادقة على ما تبين فان كان الكذب الذي افضى
الوضع اليه ورام السائل ان يبطل به الوضع قياسا بسيطا عن مقدمتين فقط
فان كون المحال لازما عن رفع الوضع يكون بينا بنفسه او يكون لازما عن الاصل الموضوع و
اما اذا كانت المقاييس التي تتصل بين المحال اكثر من قياس واحد فان ذلك يكون غير بين
لكن يعلم انه قد انطوى في القياس كذب فاذا حللت تلك المقاييس كلها الى القياس الاول
الذي تركيبه بسيط وتبين نتيجته فانه يظهر هنالك هل يوجد الكذب مع ارتفاع الوضع
او لا يوجد والمقاييس التي بهذه الصفة اعني المركبة هي التي تولف على مقدمتين احدهما
صادقة والاخرى كاذبة مشكوك فيها ولكن يكون النتيجة غير بينة فيها انها كذب فاذا اضيف
اليها مقدمة صادقة ربما كانت النتيجة الحاصلة ايضا مجهولا من امرها انها كاذبة ايضا
فيضاف اليها ايضا مقدمة صادقة وتعتبر نتيجتها الى ان يتبين من امرها انها
كذب فيعلم ان تلك النتائج كلها كاذبة فاذا حللت الى القياس الاول وان اخر الى القياس

الاول في الاصل تنتهي الى الموضوع عرف بهذا القانون هل المحال لازم عنه ام لا وينبغي للسائل
ان لا يكون قد سلف للمجيب في مثله المراء او الفحش جزافا ولا السائل التقصير لما يقول بالمقدمات التي
تسلمها منه ان يتحفظ الا تسلم اجزاءها اما واحدا في المقدمات التي يسال عنها من غير فان في ذلك
اذا كان السؤال بالمقدمات فقط دون النتيجة فانه اذا لم يسلم حدا واحدا من حدود المقدمات
لم يكن هنالك حد اوسط واذا لم يكن في المقدمات التي يسلم حد مشترك فليس يتألف منها قياس
فضلا عن ان يتأتى له منها قياس يبطل الوضع وان تسلم له حدا واحدا من حدي المقدمات وبقي
له ان يأتي عن تلك النتيجة التي تنقض وضعه من جهة كيفية ترتيب الحد الاوسط عند نوع نوع
من انواع النتائج الاربعة التي قلت اعني اذا لم يرتب الترتيب الذي يجب وهذه القوة يكون
للمجيب بمعرفة اي نتيجة يجب في اي شكل من الاشكال الثلاثة وفي كان منها خاصا بشكل واحد و
مشتركا للاثنين منها او الثلاثة بالاسر على ما تقدم قال والذي يأمر بتعلمه الجواب يلائم
عليه من ان يسلم بالعود بابطال وضعه هو الذي يأمر السائل بان يستعمله في اخفاء ما يكون حتى
يذهب ذلك على المجيب وقد ذكر في ذلك وصايا منها هذه الكل بالجملة ان لا يستنتج المقدمات
مع النتائج بل يحذف النتائج سواء كانت المقدمات قريبة او بعيدة وذلك يعرض في القياس المركب
اذا كانت المقدمتان اللتان ينتج النقيض احدهما نتيجة والثانية ماخوذة بالسؤال ويكون اسم تلك
النتيجة لازم عن مقدمتين كلاهما ماخوذة بالسؤال فيضطرها يجب الا يسأل تلك مقدمات بل يكرر
المقدمة الرابعة التي هي النتيجة والوصية الثانية ان يسأل عن المقدمات البعيدة ويترك السؤال
عن القريبة وذلك يتفق ايضا في القياس المركب اذا كانت المقدمة المنتجة للنقيض نتيجة
عن قياسين لكل واحد منهما انك تسأل عن مقدمتين فيكون هنا قياس مقدمات
اربع بعيدة وهي المقدمات التي ليست نتائج واثنتان قريبة وهي النتائج فيسأل عن
الاربع ويترك الاثنتان والفرق بين هذه الوصية والاولى وان كان الموضعين
حذفت فيه النتائج ان هناك حذفت النتائج لانها نتائج وهاهنا لانها قريبة
والوصية الثالثة ان يغير ترتيب المقدمات في السؤال فيسأل عنها على غير النظام
الذي يأتلف عليه في القول مثال ذلك انه اذا رام ان ينتج عليه ان آ موجودة في ت بتوسط

ويستلزم المقدمات

بلا توسط ويكون لذلك التبيان نعلم وجودها ايضا في شيء آخر بلا توسط مثال ذلك ان آ موجودة
في ب و ب في ج و ج في د موجودة فان في د بلا توسط فان من علم ان آ موجودة في
كل ج وعلم ايضا ان ج موجودة في كل ب فانه ليس يمكن ان يظن ولا يتوهم ان آ غير
موجودة في شيء من ج لانه قد يعرض عن ذلك ان يعلم الشيء بعينه ويجهل من جهة واحدة وذلك
انه انما يتبع للانسان بان يظن من جهة الجهل المتقدم له في ذلك الشيء فان كان يعتقد في ذلك
الشيء علم عرض له ان يعلم الشيء ويجهله معا وذلك مستحيل وكان يظن ان هذا ممتنع في المعايير
المختلفة الحدود والاوساط مثل هذين القياسين الذين تمثلت بهما لكن يظن انه ممتنع في المقاييس
التي تحمل حدودها الوسطى بعضها على بعض مثل انه ان علم احد ان آ موجودة في كل ب
و ب في كل ج و ج في كل د فانه ليس يمكن ان يتوهم ولا ان يظن ان آ غير موجودة
في شيء من د لانه يكون عنده علم بالشيء الواحد بعينه وجهل معا وذلك محال الا ان هذا اذا توهم
على ان الوجه الاول وهو الذي لا يتفق فيه الحدود المتوسطة بعضها على بعض ليس يمكن ان يعرض
لنا في المقدمة الكبرى من احد القياسين ظن كاذب مع العلم بالمقدمة الكبرى من القياس الآخر
والمقدمتين الصغريين من القياسين كليهما ومثال ذلك انه متى كان عندنا ان آ في
كل ب و ب في كل ج و ج في كل د فانه ليس يمكن ان نغلط فنظن ان آ ليست في د
مرة لانه يعرض من ذلك ان يكون مقدمتا القياسين الكبريين فيهما متضادتين في الاعتقاد
اذ توهما في المتضادة في الاعتقاد وذلك شيء لا يمكن اعني ان يحصل لنا معرفة
متضادة في الشيء الواحد بعينه وانما لزم ذلك لانه اذا علم الانسان نعلم يقينا ان
آ موجودة في كل ما هو حد غير ب وعلم ان ب في د فانه يعلم ان آ في د فان توهم
ان آ غير موجودة في شيء مما توجد فيه ج مع علمه ان ج في كل ب فقد توهم ان آ غير
موجودة في بعض ما فيه ب مع توهمه ان آ موجودة في كل ما هو فيه ب
لان ج جزء من ب او قد توهم ان آ موجودة في ج مع توهمه ان آ غير موجودة
في ج وكلا الوجهين محال لانه يكون اعتقادهما متضادا ولما توهما قوة النقيض
المتضاد وذلك مستحيل اعني ان يكون الانسان يظن الايجاب والسلب في شيء واحد

ووجود آ في ب وب في ج وج في د في جميع وقد يمكن ان يستدل بان آ موجودة في ب
ثم بان ب موجودة في ج ولكن ينبغي ان يستدل اولا بان ج موجودة في د ثم
بعد ذلك بان ب موجودة في ج وعلى هذا النحو ينبغي في السؤال عن الباقية من عدم الترتيب
الموجود لها عند الانتاج فان بذلك يخفى الامر على المجيب فهذا ما يجب ان يفعله السائل
من الاخفاء في القياس المركب واما في القياس البسيط الذي يكون من مقدمتين فقط والحد الاوسط واحد
فانه ينبغي ان يبتدئ بالسؤال اولا عن المقدمة الكبرى ثم يسأل عن الصغرى لانه على غفلة
المجيب لكن الشيء حذرا على المجيب في ذلك ان يتشكك فيه وههنا خلاف ان يتشكك النتيجة ولان
السائل العارف بما في هذا الكتاب هو الذي يتوجه اليه هذه الوصايا خاصة وهو عارف
من يكون قياس منتج في القول ومن لا يكون وكيف يكون فهو بين انه لا يخفى عليه من اجتمع له من
المقدمات التي يسلمها له المجيب تبكيت ومتى لا يجتمع ذلك لانه قد علم انه من اخذ المجيب
لمقدمات موجبة او كان فيها الموجب والسالب انه قد يمكن ان يكون تبكيت لانه قد علم
انه لا يكون قياس الا بان يكون مقدمتاه معا موجبتين او يكون احدهما موجبة والاخرى
سالبة فان اجتمع مع هذا ان يكون النتيجة نقيض الوضع الذي تضمن المجيب حفظه فقد كان
تبكيت بالضرورة لان التبكيت هو قياس منتج نقيض الوضع الذي تضمن المجيب حفظه
فاما متى لم يقر المجيب بمقدمة موجبة فانه من المحال ان يكون تبكيت لانه قد تبين انه لا يكون قياس
من مقدمات سالبة واذا لم يكن قياس ولم يكن تبكيت واما اذا كان تبكيت فقد يجب
ان يكون قياس لانه اذا كان قياس فليس يجب ان يكون تبكيت وذلك لان هذه هي حال الاخص
مع الاعم مثل حال الحيوان مع الانسان وحال القياس المطلق مع قياس التبكيت
وكذلك يتبين ايضا انه لا يكون قياس اذا لم تجر مقدمة كلية لان القياس المنتج قد تبين
ان من شرطه ان يكون احدى مقدمتيه كلية والاخرى موجبة   قال وكما يعرض
الغلط والانخداع في المقدمات حين يعرض فيما هو معلوم فانا نعلم اولا انه كذا ان نظن
بانه ليس كذا كذلك يعرض لنا ذلك بعينه في الشيء اعني ان نظن فيما هو معلوم عندنا انه
كذا انه ليس بكذا او بالعكس وقد يظن ان هذا الغرض ممكن ان يعرض لنا في شيئين

ولها

بعينه من جهة واحدة واما ان يغلط الانسان في احدى هاتين المقدمتين الكليتين اذا لم يكن
عنده علم بالمقدمة الاخرى فذلك ممكن فهذه هي حال الظن والعلم في الاشياء التي حدودها
الوسطى بعضها على بعض فقد يمكن ان يكون عند الانسان علم وظن في النتيجة لكن من جهة واحدة
بل من جهتين مختلفتين مثال ذلك انه يمكن ان يكون معلوما عندنا ان آ في كل ب وب في كل
ج ويكون الشيء الذي هو المجهول عندنا هو ان آ في كل ج فيخدع فيظن ان آ ولا في شيء من ج لانه ليس
من علم المقدمتين فقد علم النتيجة اذ كانت النتيجة معلومة بالقوة في المقدمتين لا بالفعل على جهة ما يوجد
للجزئي ان لا يكون موجودا عند من عرف الكلي مثال ذلك انه من علم ان آ موجودة في كل شيء
في كل ما يوجد فيه ب وكانت ب موجودة في كل ج فقد علم ان آ موجودة في كل ج الا انه
علم ذلك من قبل العلم الكلي وجهله من قبل الجزئي ولذلك ليس يمتنع من جهة الجهل ان يعرض
له فيها ظن من قياس آخر فاسد مضاد للعلم مثال ذلك انه من المواد انه من علم ان كل مثلث
فزواياه مساوية لقائمتين فقد علم المثلث الذي رآه المحسوس انه بهذه الحال بالقوة
لا بالفعل ولذلك قد يمكن ان يغلط فيه فيظن به انه ليس بمثلث او لان زواياه مساوية لقائمتين
وذلك انه عرفه من جهة الامر الكلي وجهله من جهة الامر الجزئي الخاص به وبهذه الجهة انحل
شك مانن الذي قيل فيه ان المتعلم ان كان يجهل المطلوب فمن اين يعلم انه قد علم اذا
علم وكيف يعلم المجهول من المعلوم وان كان يعلم قبل ان يتعلم فالتعلم فضل وذلك ان الجواب
في هذا هو ان الشيء الذي هو المطلوب هو مجهول من جهة انه خاص ومعلوم من جهة انه عام لا
ما جاوب به افلاطن من ان التعلم تذكر لانه اذا كان عندنا ان كل مثلث
فزواياه مساوية لقائمتين وكنا نجهل هذا المثلث المحسوس الذي رأيناه انه مثلث فعندما
ظهر لنا بالحس انه مثلث علمنا ان زواياه مساوية لقائمتين فليس يمكنهم ان يقولوا
ان ما حصل من العلم عند ظهور المثلث بان زواياه مساوية لقائمتين هو تذكر فانهم
يسلمون ان ما حصل عن الحس ليس تذكرا ولو كان الجهل الذي يكون لنا بالجزئي مضادا
العلم الذي لنا بالكلي لكان العلم بالمقدمتين ليس يضاد الجهل بالنتيجة لان المقدمتين معلومة
بالفعل والنتيجة بالقوة وذلك ان المعرفة على اربعة ضروب اما معرفة عامة او خاصة

واما بالقوة

واما بالقوة واما بالفعل وعلى هذه الجهات الاربع ليس يمتنع ان يوجد لنا في الشيء الواحد
جهل وعلم معا فيعرض لنا فيه ظن وعلم من جهتين مختلفتين وذلك في الموجود
بالحس فانا نجد كثيرا من الناس يكون عنده مقدمتان معلومتان فينخدع في النتيجة كما
يكون عنده علم الكلي فينخدع في الجزئي مثال ذلك انه قد يكون عند الانسان ان ما
ان كل بغلة عاقر وان هذه التي رآها بغلة فيظن بها انها حامل لمكان انتفاخ يراه
في جوفها فيكون عنده ظن وعلم بان الشيء الواحد بعينه اما علم فمن قبل مقدمتيه الصادقتين
اللتين عنده واما ظن فمن قبل قياس فاسد حدث له في ذلك الشيء وذلك الذي عرض له
الظن الذي يحدث في امثال هذه المواضع في مقابلة العلم ان يثبت عن قياس كاذب
فمن علم المقدمتين وجهل النتيجة فقد علم شيئا واحدا بعينه وجهله لكن علمه من جهة القوة
وجهله من جهة الفعل ومن علم المقدمة الكبرى من القياس فقط وجهل الصغرى من جهة انه علمها
جهة لكن علمها من جهة الامر الكلي فقد يستبين هذا وجهلها من جهة الخاص الجزئي ومن
علم الصغرى فقط فقد علم الكبرى من جهة وجهلها من جهة لكن علمها من جهة الجزئي وجهلها
من جهة العلم الكلي فقد يستبين من هذا على اي جهة يمكن ان يحصل لنا في الشيء علم وظن
معا عند الانسان الواحد وعلى اي جهة لا يمكن ذلك فان الجهالات لا يمكن في الانسان الواحد
من جهة واحدة فان ينبني في اشياء من الاستدلالات فوق ما قوته المعاني كالاو
يعرض الذين يتوهمون ان الاضداد شيء واحد مثل اللذين يتوهمون ان الخير والشر
شيء واحد انه يلزمهم عن هذا التسليم ان يكون الشيء يحمل على الخير والخير يحمل على الشر وهو ضد
عن ذلك ان يحمل الشيء على نفسه وذلك انهم يسلمون ان الخير هو شر وان الشر هو خير
فيا ليت هذا القول مثل اختلاف الشكل الاول او يلزمهم ان يكون الخير خيرا لكنه
يا ليت القول لو كانت هذه المقدمات صادقة وكلها لازم من يقول ان جميع الموجودات ذات
واحدة او على انه يكون الشيء يحمل على نفسه لانه لو كانت ج وب شيئا واحدا وآ وب
شيئا واحدا لزمهم ان يعترفوا ان ج هي آ وان ب هو آ وان ج هو
هو انها شيء واحد فالنتيجة تكون لازمة ضرورة وامثال هذه الاقاويل لكن النتيجة كاذبة

عن مقدمات كاذبة وذلك انه ليس يمكن ان يكون خير شرا الا بالعرض فاما بالذات فلا دائم
الا اضداد واحدة بهذه السبب يكثر وضيف كثيرة من التي هي كما عرض ذلك للقوة
وانواع هذه الاشكال تشاكل تستعمل في امثال اصحاب بطلها الا ساوا اذا اتفق
امرها وجدت مضادة لانواع المتقابلات لانواع الاشيا التي يقع عليها اسم الواحد
والكثير قال واذا كان مقاصد ونكتة مرتبة ترتيب الشكل الاول مثلا ان يكون آ
موجودة في كل ب وب موجودة في كل ج فانه متى انعكست النتيجة فالمقدم يكون
منعكس وذلك انه ان صدق ان ج موجودة في كل آ فواجب ان يكون ج موجودة
في كل ب وب في كل آ لانه ان اخذت في كل آ واضيف اليها المقدمة الكبرى
وهي ان آ في كل ب انتج على الصغرى وهي ان ج في كل ب وكذلك صح ان اذا اخذنا
عكس النتيجة وهي قولنا ج في كل آ واضفنا اليها المقدمة الصغرى انتج عكس الكبرى وذلك
انه يكون معنا ب في كل ج وهي الصغرى وج في كل آ وهي عكس النتيجة فينتج لنا ب
في كل آ وهي عكس المقدمة الكبرى واما العكس الباطل من هذا الشكل فانه يعرض له
اذا انعكست المقدمة الكبرى ان الشرطية منعكس مثال ذلك اما اذا فرضنا آ
ولا في شي من ب وب في كل ج انتج لنا ان ولا في شي من ج فان عكست الكبرى انعكست
النتيجة وذلك يكون معنا ب ولا في شي من آ وب في كل ج فينتج لنا في الشكل الثاني
ج ولا في شي من آ وهو عكس النتيجة هذا ان كان عكس السالبة الكلية عندنا غير معلوم
او علمنا انه امر لم يتبين لنا فنستعمله في هذا الموضع وكذلك يتكلم عكس هذا الصغرى
الموجبة انعكس النتيجة ايضا لانه يكون معنا كل ج هو ب ولا في شي من آ ب فينتج لنا
في الشكل الثالث ان بعض ج ولا في شي من آ وان انعكس النتيجة في هذا الصنف
وانعكس الصغرى انعكس الكبرى لانه يكون معنا ج ولا في شي من آ وج هو في كل ب
فينتج في الشكل الثاني ب ولا في شي من آ من هذه الجهة فقط يمكن ان ينعكس المقدم
بعكس النتيجة كما امكن ذلك في الصنف الموجب لما كان لا بد معنا من عكس المقدمة
الصغرى مع عكس النتيجة حتى يبين انعكاس الكبرى واما انعكاس النتيجة عن الكبرى

احد المقدمتين

احدى المقدمتين فليس يمكن في الصنف الموجب كما امكن ذلك هنا لانه لا ينتج من موضعي
الكبرى قال واذا كان حدان متعاكس كل واحد منهما على صاحبه مثلا ان يكون كل آ هو ب
وكل ب هو آ وكان ايضا حدان آخران ينعكس كل واحد منهما على صاحبه مثل ان يكون كل ج
هو د وكل د هو ج وكان آ و ج متقابلان و ب و د ايضا متقابلان فانه لما كان
الزوجان المتقابلان لا يخلو من احدهما موضوع ما كان الزوج الآخر من المتقابلين لا يخلو من
ان لا يخلو ذلك الموضوع منهما مثال ذلك انه ان كان آ و ج لا يخلو من احدهما مالك فان ب و د
لا يخلو من احدهما مالك لانه لما كان كل ما يوجد فيه آ متى توجد فيه ب وكل ما توجد فيه ج توجد
فيه د وكان كل ما اما ان توجد فيه آ او اما ج وذلك ان كل ما اما ان توجد فيه ب واما د لان
ما يلزم في العكس المركب كل ما اما ان توجد فيه آ او اما ج وكل ما توجد فيه آ فيه ب وكل
ما توجد فيه ج فيه د وكل ما اما ان توجد فيه ب ضرورة واما د وكذلك يتبين عكس هذا اعني
ان فرضنا ان كل لا يخلو من ب او د فانه يلزم ان لا يخلو من آ او ج ومثال
ذلك من المواد اذا اخذنا بدل آ كون وبدل ب كائنا او بدل ج غير مكون وبدل د
غير كائن وكان كل مكون فاسدا وكل فاسد مكونا وكل ما هو غير مكون غير فاسد وكل غير فاسد
غير مكون فاقول انه لما كان كل شي اما مكونا واما غير مكون فواجب ان يكون كل شي
اما فاسدا واما غير فاسد لانه لما كان كل ما هو مكون فاسدا واما غير مكون غير فاسد وكان
كل شي لا يخلو من ان يكون اما كائنا واما غير كائن حينئذ ان كل شي لا يخلو ان يكون اما فاسدا
واما غير فاسد واقول ايضا انا اذا الفينا وضعنا للموضوع الواحد بعينه لا يخلو
من ان توجد فيه احد الزوجين المتقابلين وفرضنا ان احد جزئي المتقابلين
ينعكس على الجزء الآخر من المتقابل الآخر فاقول ان الجزء الباقي من احد الزوجين
المتقابلين ينعكس على الجزء الآخر من المتقابل الآخر مثال ذلك انه اذا كان كل شي
اما مكونا واما غير مكون واما فاسدا واما غير فاسد وكان كل مكون فاسدا و
كل فاسد مكونا فاقول ان كل ما هو غير مكون غير فاسد وكل غير فاسد غير مكون برهان ذلك انه
ان لم يكن غير المكون غير فاسد فليكن فاسدا لان كل شي قد وضع انه اما فاسد واما غير

فاسد فان كان غير المكون فاسدا وكان قد وضع ان غير الفاسد ينعكس على المكون اي ان كل فاسد مكون
فانه يلزم عن ذلك ان يكون غير المكون مكونا وذلك خلف لا يمكن لانه يأتلف القياس هكذا غير المكون
فاسد وكل فاسد مكون النتيجة فيلزم ان يكون مكون وبمثل هذا يتبين ان غير الفاسد ينعكس على غير المكون
وايضا اذا ائتلف موجبتان كليتان في الشكل الثالث وكان الحد الاوسط لا يوجد
في غير الطرفين وكان الطرف الاعظم يوجد في كل الاصغر فانه يجب ان يوجد الاكبر في كل الاوسط
اعني ان ينعكس عليه مثال ان يكون آ موجودة في كل ب وفي كل ج لا في غيرهما ويكون ب موجودة
في كل ج فاقول انه يجب ان يكون ب موجودة في كل آ وذلك انه اذا كانت ب توجد في
كل ج وفي جميع جزئياتها وكانت آ لا توجد الا في كل جزئيات ج وفي كل ب فظاهر ان
كل ما يوجد فيه آ فان ب يوجد فيه فاذن كل ما هو آ فهو ب وايضا اذا ائتلف موجبتان
في الشكل الثالث وكان الحد الاوسط ينعكس على الطرف الاصغر فانه يجب ان يكون الطرف الاكبر
في كل الاصغر اعني ان ينتج موجبة كلية مثال ذلك ان يكون آ و ب تقال على كل ج وج مقولة
على كل ب فاقول انه يجب ضرورة ان يكون آ مقولة على كل ب لانه يكون آ مقولة على كل ج
وج مقولة على كل ب فيكون آ موجودة في كل ب لانه يرجع التأليف الى الشكل الاول فصل
واذا كان شيئان متقابلان مثل آ و ب وكانت آ مؤثرا عندنا و ب مجتنب
وكان ايضا شيئان آخران متقابلان مثل د و ه وكان د ايضا مجتنبا و ه مؤثرا
ومطلوبا فانه ان كان كلا آ و ه افضل من كل ب و د فان آ افضل من د و آ اثر لانه
لما كان آ و ب متقابلين وكانت آ مطلوبة و ب متجنبة كان آ مطلوبا مثل ما ب
متجنب وذلك ان كل متقابلين فهما في غاية واحدة من التقابل واذا كان هذا هكذا فانا نقول
ان آ يكون ضرورة افضل من د لانه ان لم يكن اثر منها فاما مساوية لها واما اكثر
و ه اثر منها فان كانت آ و ه بالسوية مطلوبتين فهو بين ان د و ب بالسوية مهروب منهما
لان ب مساوية في الهرب منها لانه في الطلب [illegible] في الهرب منها في الطلب لها واذا كان
ذلك كذلك فان كلا آ ه مساويان في الطلب لكلا ب د وقد كنا فرضنا [illegible] ان آ و ه
اثر منه هذا لا يمكن وان فرضنا ه اثر من آ لزم ان يكون ب اقل في باب الهرب من ه

وذلك لانه ما هو اقل هربا هو المقابل لما هو اقل طلبا والاكثر هربا هو المقابل لما هو اكثر طلبا واذا كان
د اكثر طلبا من آ و ه اكثر هربا من ب فيكون د و ب اكثر طلبا واقل هربا من آ و ه والاكثر
طلبا واقل هربا من آ و ه والاكثر طلبا والاقل هربا هو آثر من وضعنا اثر من آ و ه
مجموعين وذلك نقيض ما وضعنا هذا خلف لا يمكن فواجب ان نضع آ و ه اثر من ب و د
ان يكون آ اثر من د [illegible] ومثال ذلك من المواد ان يبين ان الحبيب الفاضل لمن يختار
الا يواتيه محبوبه خير من ان يواتيه وذلك انه لما كان من الظاهر ان الافضل لمن يختار ان يواتيه
مع الا يواتيه خير من ان يواتيه مع ان لا يختار ان يواتيه فيجب [illegible] ان يختار ان لا يواتيه
افضل من ان يواتيه وبهذا يبين افلاطن ان الافضل للمحب الا يجامع لان الجماع مواتات تقع
معها اختيار ان يواتيه واذا لم يجامع اختيار ان يواتيه فالمحبة اذن كما يقول ارسطو اما
ان لا يكون من فعلها الجماع واما ان يكون الجماع انما هو شهوة مقترنة بالمحبة بعرض بالطبع
او لا انما يلتئم من المحبة ومن الشهوة [illegible] فان كثيرا من الشهوات اذا اقترنت
بالصنائع والاخلاق تممت افعال تلك الصنائع [illegible] او ذلك الخلق او استعملها الانسان
مقدرة بحسب فعل تلك الصناعة [illegible] مثل الشجاعة الطبيعية اذا اقترنت بالفروسية
فانه قد يكون فعل الفروسية على التمام فقد تبين من هذا كيف حال الحدود المتعاكسة بعضها على
بعض وكيف يتبين الاثر والافضل بهذا النوع من الاستدلال ولنستعمل ما يكون ارسطو
انما خص هذا الموضع بالذكر [illegible] من سائر مواضع الاثر والافضل [illegible] الكثير
الغرض في عصره

في ان الاستقراء والضمير وسائر المقاييس المستعملة فقوتها قوة ما
تقدم قال وقد ينبغي ان يبين الان ان سائر المقاييس التي تستعمل في الخطابة والفقه والمشورة
راجعة الى المقاييس التي سلفت وبذلك يصح لنا ان نقول ان جميع المقاييس تكون بالاشكال
التي سلفت ليس البرهانية فقط ولا الجدلية بل وجميع المقاييس المنكرة وبالجملة كل تصديق
يقع في كل صناعة وذلك يبين من ان كل التصديق اما ان يكون بالقياس واما بالقياس [illegible] وهو الحجر [illegible]
واما بالاستقراء او ما يجانس الاستقراء وهو المثل [illegible] فاما الاستقراء فانه انما يبين [illegible]
ابدا وجود [illegible] انه ان يكون طرفا الكبر في القياس [illegible] لانه يكون حد الاوسط في القياس

بان شانه لم يكون طرفا اصغر وهذه الجملة يكون اللازم عنه واجبا ضرورة مثال ذلك السلم يكون الحد
المتوسط يلي اوة مرجعا الحمل فيها على المجرى الطبيعي حرف ب يكون هو الحد الاكبر الاوسط
بالطبع وب الاوسط بالطبع وج الاصغر فيلي لحرف ج وجود ا في ب لا وجود
ا في ج لحرف ب على جهة ما يكون عليه البيان في القياس مثال ذلك من المواد المرة فقد بدل
ا الحيوان الطويل العمر وعوض ب الحيوان الصغير المرارة وعوض ج البغل
والفرس والانسان فيتبين منها ان كل حيوان صغير المرارة فهو طويل العمر بان نستقري
في جميع اصناف الحيوانات الصغيرة المرارة طويلة العمر مثل البغل والحمار والفرس
فيتبين منها ان كل حيوان صغير المرارة طويل العمر واذا كان الاستقراء هو هذا
فهو بين ان طويل العمر هو الحد الاكبر بالطبع والاوسط الصغير المرارة والاصغر
الجزئيات ولكن انما بينا وجود الاكبر في الاوسط بوجوده في الاصغر وانما يكون هذا
البيان لازما عن الاستقراء اذا كان صحيحا اعني بحسب اللزوم اليقيني عن القياس الصحيح
الشكل اذا استقرينا جميع الاصناف الصغيرة المرارة فوجدنا جميعها طويلة العمر
فيجب اذا كان ا ب موجودتين في كل ج اي الطويل العمر والصغير المرارة في البغل
والفرس والحمار والانسان ان يكون ا موجودة في كل ب كما يتبين قبل هذا وذلك
انا اذا استقرينا جميع الحيوانات الجزئية التي اخذناها عوضا عن حرف ج انعكس حرف
ب على حرف ج في الحمل فلزم عن ذلك ان يكون ا في ب على ما يتبين قبل هذا فلهذا
ما يجب ان يكون اللازم عن الاستقراء لازما صحيحا اذا استوفيت فيه جميع الجزئيات لانه ان لم
القياس هكذا الكل صغير المرارة هو اما بغل واما فرس واما حمار واما انسان وكل
واحد منها طويل العمر فكل قليل المرارة طويل العمر ضرورة واما اذا لم استوف فيه
جميع الجزئيات فليس يلزم عنه شيء بالضرورة وليس اشتراط هذا في الاستقراء مما يفصله عن
الاستقراء المستعمل في الجدل الا الاستقراء المستعمل في البرهان كما ظن قوم فان الاستقراء
المستعمل في البرهان اليقيني انما يكون من خارج وحصول شيء له لا بذاته الاستقراء
بالذات وان استوفيت فيه جميع الجزئيات فهو كون المحمول ذاتيا للموضوع

فبهذا ينفصل هذا الاستقراء عن الاستقراء البرهاني واما ان هذا الاستقراء يجب ان يكون
خاصا بالجدل او بالجملة جدليا فذلك يظهر من ان من شرط صناعة الجدل ان يكون القياس
فيها صحيح الشكل واذا كان ذلك كذلك فواجب ان يكون الاستقراء مستعملا فيها بجهة يلزم عنها
الشيء الذي يقصد بيانه ضرورة ثم ينفصل عن الاستقراء المستعمل في البرهان اما الاول فقلناه
من المحمول الذاتي واما بان يكون الاستقراء المستعمل في الجدل استوفيت فيه جميع الجزئيات
التي هي جميع في المشهور لا التي هي جميع في الحقيقة فعلى هذا النحو ان يفهم الامر وان يطلب
ههنا وبه ينحل جميع الشكوك التي يورده فيها ابو نصر واما ما استعمل صناعة الجدل
النوع من الاستقراء الذي لم يستوف فيه جميع الجزئيات بل الاكثر وهل هو استقراء او
قوته قوة مثال فذلك شيء نفحص عنه في كتاب الجدل قال والاستقراء انما يتبين به ابدا
ما ليس شانه ان يتبين بحد اوسط ولا هو ايضا ظاهر بنفسه لان ما شانه ان يتبين بحد اوسط
فليس يمكن ان يتبين الا به وما هو ظاهر بنفسه فاستعمال الاستقراء فيه فضل وهذا احد ما يخالف
فيه الاستقراء القياس والاستقراء كانه يشارك القياس في انه يكون بثلثة حدود ويخالفه
ايضا في ان القياس يتبين به وجود الطرف الاكبر للاصغر بالحد الاوسط واما الاستقراء
فيتبين فيه وجود الطرف الاكبر في الحد الاوسط بوجوده في الطرف الاصغر فما شانه
ان يكون في القياس طرفا اكبر وحدا اوسط وطرفا اصغر لان الذي يتبين به المطلوب في الاستقراء
هو فيه حد اصغر ولان الذي يتبين وجود المطلوب فيه هو فيه حد اوسط ويخالفه ايضا
القياس في انه اقدم بالطبع والاستقراء اقدم في المعرفة فهذه الثلثة الاشياء هي
التي بها يخالف القياس الاستقراء التام لا غير وذلك القول في المثال قال واما المثال
فهو ان يتبين وجود الطرف الاكبر في الاصغر بان يتبين وجود الاكبر في الاوسط
بوجود الاكبر في الشبيه بالطرف الاصغر اذا كان وجود الاوسط في الاصغر والاكبر
والشبيه بالطرف الاصغر ابين من الذي يريد ان يبينه وهو وجود الاكبر في
الاصغر ومثال ذلك ليكن الطرف الاكبر ا والاصغر ج والاوسط ب والشبيه
ح ه ويكون وجود ب في ج وا في ه عرف وجود ا في ج ومثال ذلك

المواد ان ناخذ بدل آ جور وبدل ب قتل عثمان وبدل ج قتل الخلق وبدل
د قتل عمر فاذا اردنا ان نبين ان قتل عثمان جور فانا نقدم لذلك ان قتل الخلق
جور ونبين ذلك ان قتل عمر جور فاذا بينا ذلك قلنا قتل عثمان هو قتل الخلق وجور
فقتل عثمان جور وهو بين ان لكون عثمان خليفة وان قتل عمر جورا امر معروف عندنا من ان قتل
عثمان جور وهو بين لما ابينا ان الطرف الاكبر موجود في الاوسط وهو قولنا قتل
الخلفا جور بوجوده في الشبيه بالطرف الاصغر الذي هو قتل عمر الشبيه بعثمان في الخلافة
والصحبة وكذلك يعرض لو كان بين وجود الطرف الاكبر في الاوسط لوجوده في اشياء كثيرة
ما لم يستوف فيه جميع الجزئيات فيكون الاستقراء المتقدم ويتبين من هذا ان المثال هو
البيان الذي يكون المصير فيه من جزئي الى جزئي اخر لان المثال بيين لشيء منهما
تحت الاخر والاستقراء هو مصير من جزئيات الى كلي اخر والقياس من كلي الى
الى جزئي اخر ومن الشبيه الداخلة تحت المقدمة الكبرى والفرق بين المثال وبين الاستقراء المذكور
هو ان الاستقراء من جميع الجزئيات الداخلة تحت الحد الاوسط يبين ان الحد الاكبر موجود
للاوسط واما المثال فليس من جميع الجزئيات يبين وجود الطرف الاكبر في الاوسط واما البيان
الذي يكون بالاستقراء فانما ينتفع به في ان ناخذ جزءا يسيرا اذا جعلت المقدمة التي يبين
بالاستقراء مقدمة صغرى في القياس من الشكل الاول ولو كانت الكبرى بينة بنفسها وذلك
ايضا اذا كان وجود الحد الاوسط للاصغر اعرف من النتيجة او مساويا لها في الخفاء
واما كونه مقدمة صغرى فلانه اذا استعمل في بيان المقدمة الكبرى واستوفيت جميع الجزئيات
على الشرط المذكور فيه فقد تبينت النتيجة بنفس الاستقراء فلم يكن ما يتبين به ينتفع به
في ان يجعل جزء قياس بل يكون ذلك بينا بالاستقراء وحده من غير ان يضاف اليه الاستقراء
قياس واما كونها اعرف من النتيجة او مثلها ويريد لها في الخفاء فلانه اذا كانت
من اخفى من النتيجة لم يمكن ان يبين الحد الاوسط بالاستقراء وذلك ان خفاء ما يبين
بالاستقراء واجب ان يكون دون خفاء ما يبين بالقياس والا كان نستقرئ القياس والاستقراء
واحدة وانما يعرض ان يكون خفاء المقدمة التي تبين بالاستقراء مساويا للتي تبين

بالقياس

بالقياس والاستقراء واحدة وانما يعرض ان يكون خفاء المقدمة التي تبين بالاستقراء اعرف من النتيجة
اذا كانت النتيجة انما يجهل عنها المولى الذي يجهل المقدمة الصغرى وهو كونها طبيعة مثال ذلك
ان يكون المطلوب هل كل فضيلة متعلمة فنروم بيان ذلك بمقدمتين احديهما ان كل فضيلة علم والاخرى ان كل
علم متعلم فيكون الكبرى معلومة بنفسها وهي قولنا كل علم متعلم ويكون الصغرى مجهولة الجهل مثل جهل النتيجة المطلوب
لنا ان نعرض الفضايل التي هي الحكمة علم ومتعلمة وانما المطلوب هل كل فضيلة علم ومتعلمة فاذا بينا بالاستقراء
ان جميع الفضائل علم فيكون قد صحت لنا المقدمة الصغرى وهي ان كل فضيلة علم بعد ان كان جهلنا بها
على وتيرة واحدة اعني بالمقدمة الصغرى بالنتيجة وذلك من جهة الوجود فاما كان معلوما واما كان
المحمول الكلية واما اذا كانت النتيجة مجهولة الوجود والجزء وبالكل اعني الاطلاق وكانت الكبرى معلومة
بنفسها والصغرى جاز ان تبين بالاستقراء فانه يحصل ضرورة لم يكن المعرفة بها اكثر من المعرفة
بالنتيجة وذلك يعرض اذا كانت الجزئيات المستعملة في الاستقراء محدودة العدد ومثال ذلك ما عرض
للمهندس القديم حين اراد ان يبين ان الدائرة يوجد لها شكل مربع مساو لها بان وضع مقدمة
كبرى وهو كل شكل مستقيم الخطوط فيوجد له مربع مساويه وذلك معروف عند المهندسين ثم رام ان يبين
ان كل دائرة فانها مساوية لشكل مستقيم الخطوط بان قسم الدائرة الى الاشكال الكثيرة الحدود
مساوية للاشكال المستقيمة الخطوط من الاشكال الهلالية فانه لو كانت الدائرة تنقسم الى
الاشكال الهلالية حتى تتبين معه كان ما عمله من الاستقراء في هذا الموضع يجري مجرى ما كانت المقدمة الصغرى
مراد خفاء من النتيجة الا ان لم يكن الاوسط محدودة فان امثال هذه المقدمات ليس يبين
بالاستقراء وانما يتبين بالقياس ولذلك يعتل ارسطو في الكل المثال هذه انه ليس من البيان
المستعمل فيها استقراء لان البيان الواقع في مثل هذه المقدمة لا يكون بقياس ولا باعتبار
ما ما بالاستقراء لم يستوف فيه جميع الجزئيات وقد صرح بهذا في هذا الموضع ان هذا النوع من
الاستقراء هو مثال وكذا اذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسلم البيان
المستعمل في ذلك استقراء لكن ايضا ولما اذا كانت المقدمة الصغرى معلومة بنفسها
فالمقدمة التي تبين بالاستقراء من خاصتها ان تكون الصغرى وتكون اقل خفاء من النتيجة او مساوية
لها ولم تكن غير معلومة بنفسها القول في المعاندة قال ولما المعاندة فهو الاتيان بمقدمة

تضاد المقدمة التي يقصد ابطالها بالعناد والفرق بين المقدمتين اعني المقدمة التي
يقصد ابطالها تكون ابدا كلية لانها هي التي بابطالها تبطل النتيجة في القياس الذي احدى
مقدمتيه جزئية والثانية كلية واما المقدمة المضادة بالقوة لهذه المقدمة فقد تكون
كلية اذا كانت اعم من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد ابطالها وقد تكون جزئية
اذا كانت اخص من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد ابطالها والمعاندة تكون
بالطبع واولا في الشكل الاول والشكل الثالث وذلك ان النتيجة التي يقصد بها ابطال
المقدمة الكلية من القياس اما ان تكون كلية اذا قصد الابطال الكلي واما جزئية اذا قصد
الابطال الجزئي والجزئية انما يتاتى انتاجها عند المعاندة انتاجا اوليا في الشكل الثالث
والكلية في الشكل الاول وسواء كانت المقدمة المقصود ابطالها سالبة كلية او موجبة
كلية يوجب ابطال السالبة كلية اما بموجبة جزئية وان كانت سالبة كلية يوجب ابطالها موجبة كلية
واما جزئية وتبين ان المعاندة للمقدمة الكلية تكون اذا كانت كلية في الشكل الاول واذا
كانت جزئية في الشكل الثالث من المواد انفسها مثال ذلك انه اذا وضع واضع
ان آ موجود في كل ب واردنا ان نعاند هذه الكلية بنتيجة كلية سالبة فانا نضع
ان آ مسلوبة عن كل ج ونحمل ج على كل ب ولكن هذه المقدمة فيكون ب موضوعا بالطبع
لج و ج موضوعا لا لاجل ذلك هو التاليف الشكل الاول ضرورة وان قاومناها
مقاومة جزئية اخذنا ان آ مسلوبة عن بعض ب ولكن ذلك البعض فيه ج
موضوعة بالطبع للطرفين وذلك هو التاليف الشكل الثالث ويكون كلتا المقدمتين
الموضوعتين للمناقضة مقابلة بالقوة للمقدمة التي يقصد ابطالها اما من جهة
انها اعم واما من جهة انها اخص وكذلك يفعل اذا كانت المقدمة التي يرام ابطالها
كلية سالبة ومثال ذلك من المواد ان يقصد الى مقاومة قول القائل ليس ولا زوج من
الاضداد علمها واحد فاذا اردنا ان نقاوم لمقدمة كلية سالبة اخذنا موجبة كلية
بها وجه قولنا ولا زوج واحد من المتقابلات علمها واحد ويكون الاضداد التي
هي موضوع المقدمة التي نقصد ابطالها داخلة تحت المتقابلات في تلك المقدمة

في الشكل

في الشكل الاول وهو ان الاضداد متقابلات وكل زوج من المتقابلات علمها واحد
من الاضداد علمها واحد وان قاومناها بالمقدمة الكلية بمقدمة جزئية اخذنا المحمول
فيها مسلوبا عن بعض الاضداد وليكن مثلا ان المجهول والمعلوم ليس علمهما واحدا
فيأتي الحد الاوسط موضوعا للطرفين ويأتلف القياس هكذا المجهول والمعلوم ليس علمهما
واحدا والمجهول والمعلوم اضداد فاذن بعض الاضداد ليس علمها واحدا وكذلك يعرض
اذا كانت المقدمة التي يقصد مقاومتها سالبة كلية اعني ان المقاومة لها ان كانت كلية كانت
في الشكل الاول وان كانت جزئية كانت في الثالث ولما كان بينا انه يجب ان يؤلف
القياس دائما يكون مطابقا للموجود اعني ان يكون في المحمول في الذهن على ما هو عليه بالطبع
الذهن يعرف بالحمل على المجرى الطبيعي فبين ان المقاومة انما تأتلف في الشكل الاول
والثالث لان مادة المقدمة التي ناخذها مناقضة بالقوة نقيض هذا الا انها ان كانت
كلية كما قلنا كان الشكل الاول وان كانت جزئية كان الشكل الثالث فاما المقاومة
بالشكل الثاني فانه انما يتاتى ذلك لا بان نضع المقدمة التي هي بالقوة مناقضة للمقدمة
المقصودة ابطالها من اول الامر على انها بينة بنفسها بل بان نضع عكسها اولا
انه بين بنفسه ثم نضع انها منعكسة ولذلك نحتاج في المناقضة كما يفعل ارسطو بالشكل
الى عكس ومثال ذلك انه اذا اردنا ان نناقض قولنا آ في كل ب مناقضة
كلية في الشكل الثاني فانه نضع اولا على انه بين بنفسه ان آ المحيط ليست في شيء من
ج ثم نضع ان هذا ينعكس حتى يعود ولا في شيء من ج وهذا كله تكلف خارج
عن الطبع مع انه يكون حملا على المجرى الطبيعي وكذلك الحال في المقاومة الجزئية انه
تكون في الشكل الاول فهذه هي اصناف المقاومات التي تكون بالاشكال الحملية وههنا
ايضا مقاومات ماخوذة من الضد ومن الشبيه ومن الراي المقبول عند واحد من الناس
او عند من يعتبر والمقاومة من الضد ومن الشبيه يكون في المقاييس الشرطية مثال المقاومة
من الضد ان يضع واضع ان الحس هو الذي يحس الى جميع اخواته حيا وهو ان
يقبل لو كان الحس هو الذي يحس الى جميع اخواته لكان [illegible] الى جميع اخواته

ومثال المقاومة بالشبه لمن يضع ان الابصار يكون بان يخرج من البصر شيء الى المبصر فيقول له
لو كان ذلك لوجب ان يكون السمع انما يكون بخروج شيء الى المسموع ومثال المقاومة التي تكون من الامر
المقبول ان القائل اذا قال ان ليس ينبغي ان يعد الشكاك رفقا جنوا (?) الا ان ملكا كان لا يستر بهم وكان
علمهم الجنايات القول في العلامة والعبرة واما العلامة والعبرة فليس بما يشبه واحدا الا ان العبرة
تكون من المقدمات المحمودة وهي التي تكون اولا تكون على الاكثر توجد او لا توجد وذلك مثل قول القائل
ان الحاسد يبغض وان المحبين يحبون واما العلامة فتكون من المقدمات التي هي دلائل على
وجود الشيء وكونه وهذه الدلائل اما ان تكون اضطرارية واما مشهورة الصدق والعلامة
التي يدل على وجود الشيء تحمل على ثلث جهات على مثال ما تحمل الحدود والوسط على الاشكال
الثلثة اعني اما ان يكون محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر فيأتلف العلامة في الشكل الاول واما
ان يكون محمولا عليهما فيأتلف في الشكل الثاني واما ان يكون موضوعا للطرفين جميعا فيأتلف في الشكل الثالث
مثال ذلك في الشكل الاول القول القائل ان هذه المرأة قد ولدت لانها ذات لبن لان ذات اللبن
[غير مقروء] فهكذا هذه المرأة ذات لبن وكل ذات لبن والدة فهذه المرأة والدة وهي في النحو
ومثال ائتلافه في الشكل الثالث قول القائل الحكماء فضلاء لان سقراط فاضل [غير مقروء]
الفيلسوف سقراط حكيم وسقراط فاضل فالحكيم اذن فاضل ومثال ائتلاف العلامة في الشكل
الثاني قول القائل هذه المرأة قد ولدت لانها مصفرة فانه يلزم [غير مقروء] فهكذا المرأة مصفرة
والوالدة مصفرة ينتج في بادي الرأي ان هذه المرأة والدة فاذا صرح في جميع هذه
الاصناف الثلاثة بالمقدمتين جميعا سميت قياسا واذا اضمرت احدى المقدمتين اما بينهما (?)
واما الكذب بها فسميت علامة والعلامة التي تكون في الشكل الاول لا يمكن ان تنقض من قبل لزوم النتيجة
عنها من قبل الشكل بل تؤخذ كلية وهي في الحقيقة جزئية اما التي في الشكل الثالث فينتقض من قبل ان
الشكل نفسه لا ينتج كليا [غير مقروء] من مقدمتين موجبتين لانه ليس اذا كانت المرأة الوالدة في وقت
ما تلد صفراء وكانت هذه المرأة صفراء لها ان تكون والدة فنعم جميع هذه العلامات الثلث اذا
مقدماتها تكون صادقة وينفصل بعضها ببعض بالاشكال التي تأتلف فيها فالمسمى منها
علامة بالحقيقة هو ما يأتلف في الشكل الثالث والثاني وهو ما كانت العلامة فيه اخص

من الطرفين

من الطرفين او اعم من الطرفين اعني من طرفي المطلوب فاذا كانت اعم ائتلفت في الشكل الثاني واذا كانت اخص
ائتلفت في الثالث واما العلامة التي ما تأتلف في الشكل الاول فانها اصدق العلامات واحرى بان
التي تختص باسم الدليل القول في قياس الفراسة قال ارسطو الفراسة فانما يكون وجودها ممكنا عند
من تسلم ان عوارض النفس الطبيعية مثل الغضب والشجاعة تتأثر عنها النفس والبدن في
في اصل الخلقة لانه معلوم ان العوارض الغير الطبيعية لا تتأثر عنها البدن وان تأثرت النفس
مثل انه من تعلم صناعة الموسيقى فقد تأثرت نفسه لكنه لم يتأثر عن ذلك بدنه واما من
خلق شجاعا من الحيوان بالطبع فان تأملنا ان نقول انه يوجد ابدا ان جملة الانواع من
الحيوان متأثرة عن هذه العوارض الطبيعية الموجودة في نفوسها فاذا سلم هذا وسلم انه يوجد
لكل نوع من انواع الحيوانات عارض عارض من عوارض النفسانية الطبيعية لزم ان يوجد
لكل واحد منها علامة والعوارض خاصة لعارض عارض من عوارض النفس الطبيعية واذا كان
الامر كذلك امكن ان يوجد علم الفراسة مثال ذلك انه لما كانت تقوم الشجاعة للاسد فقد
لم يكن في خلقته علامة تدل على الشجاعة لانه قد وضعنا ان النفس والبدن تتأثران عن
العوارض النفسانية الطبيعية فليكن العلامة مثلا عظم الاطراف العالية فيكون واجبا ان يوجد
عظم الاطراف في كل نوع من انواع الحيوان الذي يكون شجاعا الا انه لما لم يكن هذه العلامة خاصة
بالشجاعة اذ قد وضعنا ان لكل عارض من عوارض النفس علامة خاصة والشجاعة توجد
في غير الاسد مثل الانسان وغيره شيء ما فخصت (?) العلامة او التي في نوع من انواع
الحيوانات على العوارض النفسانية التي تخص بها نوعا واحدا او اكثر من نوع واحد كان
ذلك الذي يوجد في ذلك الحيوان الواحد منها هو عارض واحد او اكثر عارض واحد
مثل ان يكون في الاسد الشجاعة والسخاء والكل واحد من هذه علامة فقد عرفنا ان
نستعمل الفراسة فنحكم على ما يوجد له من اختصاص تلك العلامة انه يوجد له ذلك العارض من
عوارض النفس وعكس الفراسة يكون اذا انعكس الحد الاوسط على الطرف الاكبر ولم ينعكس
على الطرف الاصغر لانه من كان الحد الاوسط غير منعكس على الاكبر لم يكن العلامة خاصة فلذلك
الا انه فلم يدل عليه مثال ذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا ان كل عظيم الاطراف شجاع

لم يشجع فكذلك في بيان ان هذا الانسان شجاع لانه عظيم الاطراف وذلك انه لما كان معنا ان
عظيم الاطراف شجاع وعظيم الاطراف هو الحد الاوسط والشجاع هو الطرف الاكبر فان
لم يصح عكس الطرف الاوسط وهو عظيم الاطراف على الاكبر وهو الشجاع لم يمكن ان يبين
منه ان زيدا هذا شجاع لانه عظيم الاطراف لان هذا يتبين في مقدمتين احدهما ان
زيدا هذا عظيم الاطراف وكل عظيم الاطراف شجاع فزيدا هذا شجاع وانما كان
من شرط ان لا ينعكس الطرف الاصغر على الاوسط لانه لو انعكس لكان كل عظيم الاطراف
اسدا وذلك انه هاهنا ثلثة حدود الاسد والشجاع والعظيم الاطراف والعظيم
الاطراف هو الاوسط والاسد الاصغر والشجاع الاكبر فلو صدق انعكاس الطرف
الاصغر على الاوسط وهو كل عظيم الاطراف اسد لم يمكن ان يوجد عظيم الاطراف
غير الاسد فلم يمكن ان يبين بذلك في غير الاسد انه شجاع كما انه لو لم ينعكس الاوسط
على الاكبر لم يكن عظيم الاطراف علامة خاصة بالشجاع وههنا انقضى الفص

تم هذا الكتاب بـ رحمه

القياس بحمد معونه

وبفضله

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الاولى من البرهان قال كل تعليم وتعلم فكري فانما يكون بمعرفة متقدمة للمتعلم والا
لم يمكن ان يتعلم شيئا وهذه القضية يظهر صدقها بالاستقراء وذلك لان العلوم التعاليمية
وما اشبهها من الامور النظرية اذا تصفحوا امرها ظهر لهم ان العلم الحاصل فيها عن التعليم انما
يكون عن معرفة متقدمة للمتعلم وهكذا يظهر الامر في ساير الاشياء والحرف فان
يتعلم بقول وقد يظهر صدق هذا مما تقدم وذلك ان كل تصديق بقول فانه يكون
من قبل القياس واما من قبل الاستقراء او التمثيل على ما تبين قبل هذا فان الذي يتعلم بالقياس
فقد يجب قبل تعلم شيء القياس ان يكون قد سبق عنده العلم بمقدمات القياس والذي
تصحح المقدمات الكلية بالاستقراء فقد يجب ايضا ان يكون عنده معرفة الجزئيات متقدمة

على معرفة

على معرفة الكلية وكذلك الذي يعلم ان بطريق التمثيل والاقناع فقد يجب ايضا ان يكون تقدم معرفة
الشاهد من قبل ان يعرف المثال او عرفه من قبل المثال والعلم الذي يجب ان يتقدم على كل
تعلم صنفان احدهما ان يدرك بفكر ويحس حاضرا بين العلم بان الشيء موجود او غير موجود وهو
العلم الذي يسمى التصديق واما علم بما يدل عليه اسم الشيء ويكون الذي يسمى تصور فبعض الاشياء
يجب على المتعلم ان يتقدم فيعلم من امره انه موجود فقط مثل المقدمة التي تبين ان على
كل شيء يصدق اما الايجاب او السلب فان امثال هذه المقدمة تحتاج ان يعلم من امرها انها حق
فقط وانه لا بد فيها الا ان يفطن شيئا وبعضها يجب ان يتقدم فيعلم من امرها ما
ذا يدل اسمها فقط مثل ان يتقدم المهندس فيعلم على ماذا يدل اسم الدائرة في صناعته
واسم المثلث وبعضها يحتاج ان يتقدم المتعلم فيعلم الامرين جميعا مثل الوحدة
فانه يجب على المتعلم ان يعلم على ماذا يدل اسمها وانها شيء موجود وذلك لان العلم بوجود
الشيء غير العلم بماذا يدل عليه اسمه فقد يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم وجوده ولا ينعكس
هذا بل يجب على من علم الوجود ان يعلم دلالة الاسم وليس يدوم العلم المتقدم على العلم المتعلم
بزمان متقدم الا على الاول وعلى الاخير الثاني في وقت اخر وذلك انا قد نحس اشياء
قد كنا تقدمنا قبل فاحسسناها فعندما نحسها ثانيا نعرف انها التي قد احسسناها قبل
فانه لو كانت تشككنا في هذه المقدمة اعني القايل ان كل تعليم وتعلم انما يكون بمعرفة
متقدمة فانما قد نحس اشياء من غير ان يتقدم لنا حسها فان هذه المعرفة والمعرفة
الى صدرت عن التعلم معرفة باشتراك الاسم وبعض الاشياء تحصل لنا معرفتها بالحس ابتداء
وتعلمها معا وذلك في الاشياء الجزئية التي لم نحسها وجدناها داخلة تحت الاشياء الكلية
التي علمناها قال وذلك انا عندنا علم بان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين وليس
عندنا علم بان المثلث الذي في سمعت في اللوح واخفيته عنا انه بهذه الصفة فاذا
كشفت لنا عنه حصل لنا معه قبل الحس انه موجود ومثلث يوجز قبل العلم بالامر الكلي
ان زواياه مساوية لقائمتين فالمقدمة الصغرى في هذا العلم حصلت لنا من
الحس وهي ان هذا مثلث والنتيجة وهي ان هذا المثلث زواياه مساوية

لقائمتين حصل لنا عن المقدمة الكبرى التي كانت عندنا معلومة من اول الامر لما انتقلت
الى المقدمة التي حصلت عن الحس من الصغرى وهذه حال جميع الاشخاص مع كلياتها المعلومة
قبل ان نعلمها بالحس اعني انها مجهولة من جهة ومعلومة من اخرى وبالجملة فهذه هي حال
الشيء المستفاد بالتعليم اعني انه مجهول من جهة ما هو جزئي ومعلوم من جهة الامر الكلي المحيط
به فانه لو كان الشيء المجهول عندنا مجهولا من جميع الجهات لما امكننا ان نتعلمه ولما
ينشك فيه الشك المشهور وهو الذي يقول له الانسان لا يخلو ان يتعلم ما قد علمه او ما لم يعلمه
وهو جاهل به فان كان يتعلم بعد شيئا كان مجهولا عنده ولم يكن علم ما هو جاهل
فمن اين علم ان ذلك الذي كان يجهله هو الذي علمه فان من يطلب عبدا ابقا وهو يجهله
فاذا صادفه لم يعلم ان ذلك هو الذي كان يطلبه الا ان يكون قبل ذلك يعلمه فاذن لا تعلم
هاهنا اصلا ولا تعليم فاما نحن فلما كنا نقول ان الشيء المطلوب يعلم بامر كلي ويجهل
بجهة جزئيته وهي جهة التي تخصه لم يلزمنا هذا الشك المذكور وكذلك ايضا بهذه الجهة يحل
الشك السوفسطائي الذي جرت العادة باستعماله في هذه الاشياء الجزئية وذلك انهم
كانوا يقولون هل عندك علم بان المثلث زواياه مساوية لقائمتين او ليس
عندك علم بذلك فاذا جاءهم مجيب بان عنده علما من ذلك كشفوا له عن مثلث مرسوم
في لوح وقالوا فهل عندك علم بهذا المثلث ان زواياه مساوية لقائمتين قبل ان
يكشفوا لك عنه ام لم يكن عندك علم بذلك فاذا قال لم يكن عندي علم بان زواياه
مساوية لقائمتين قالوا فقد كان عندك علم بان المثلث زواياه مساوية لقائمتين
ولم يكن عندك علم بذلك فان هذا مثلث لم تعلم حاله قبل ان فحص عنه بان نقول
كان عندنا علم به بجهة ولم يكن عندنا علم به بجهة اخرى وليس مستحيلا ان نعلم الشيء بجهة ونجهله
بجهة اخرى وانما المستحيل ان نعلم الشيء من الجهة التي نجهله بها قال ولا ينبغي ايضا ان نحل
هذا الشك بالحيلة التي حله بها قوم وذلك انهم قالوا في جواب هذا انا نعلم ان كل مثلث
فزواياه مساوية لقائمتين بل انما علمنا ان ما هو موجود مثلثا فزواياه مساوية
لقائمتين فان العلم الحاصل لنا بالمثلث عندما كشف عنه لم يحصل بهذا الا عن ان ننتجه

لم يكن موجودة بهذا الشرط اعني انه لم ينتج لنا ان هذا لما كان حصل لنا انه مثلث كانت
زواياه مساوية لقائمتين بل انما ينتج لنا عن الحس المقدمة الكلية التي كانت عندنا ان هذا
لما كان مثلثا وجب ان يكون زواياه مساوية لقائمتين فان العلم الذي حصل لنا عن هذا
البرهان انما حصل لنا بطبيعة المثلث مطلقا لا من حيث هي مأخوذة بهذا الشرط قال وانما نرى
انا قد علمنا الشيء علما حقيقيا في الغاية متى علمنا الشيء لا بامر عارض له على النحو الذي يعلمه السوفسطائيون
بل متى علمناه بالعلة الموجبة لوجوده وعلمنا انها علته وانه لا يمكن ان يوجد دون تلك
العلة ومن الدليل على ان العلم الحقيقي هو هذا ان كل من يدعي انه قد علم الشيء فانه انما يرى
انه قد علمه بهذه الجهة سواء كان علمه بالحقيقة او لم يعلمه فان كليهما انما يزعمان انهما علما
الشيء بهذه الجهة لكن الفرق بينهما ان الذي لا يعلم الشيء على ما هو به يظن انه علمه بعلته
وهو لم يعلمه والذي علمه على التحقيق علمه بعلته واذا كان هذا هو العلم الحقيقي المطلوب
فالذي يفيد هذا العلم هو البرهان وقد يوجد العلم الحقيقي على نحو اخر وهو العلم المكتسب
بالحد الا ان القول هاهنا اولا انما هو في العلم المكتسب بالبرهان ثم من بعد ذلك نتكلم في ذلك
العلم الثاني والبرهان بالجملة القياس يفيد علم الشيء على ما هو عليه في الوجود بالعلة التي هو بها
موجود واذا كانت تلك العلة من الامور المعروفة لنا بالطبع واذا كان القياس البرهاني
هو الذي من شانه ان يفيد هذا العلم الذي هو العلم الحقيقي كما قلنا فيلزم ان يجب
ان يكون مقدمات القياس البرهاني صادقة واولية غير معروفة بحد اوسط وان يكون اعرف من
الشيء بالوجهين وان يكون علة الشيء بالوجهين جميعا اعني علة لعلمنا بالشيء وعلة لوجود ذلك الشيء
المنتج عنه واذا كانت علة للشيء المنتج عنه فقد يجب ان يكون مناسبة للامر الذي تبين بها
فان هذه هي حال العلة مع المعلول فقد تبين في الكتاب المتقدم انه قد يكون قياس صحيح
دون هذه الشروط على ما تقدم فاما الذي يتبين هاهنا فهو انه لا يمكن ان يكون قياس برهاني
دون اجتماع هذه الشروط اما كون مقدمات البرهان صادقة فمن قبل ان المقدمات
الكاذبة نقيض مستعمل ان نعتقد فيما ليس بموجود انه موجود مثل ان نعتقد ان
قطر المربع مشارك لضلعه ولا كونها غير ذوات حد اوسط فمن قبل ان الشيء العلم

لحدود وسطى فهى محتاج الى البرهان لكى جميع الاشياء التى يرام ان يبرهن بها واما كونها علل الاشيا البرهنة فمن قبل انا قلنا ان العلم الحقيقى الاول فى الغاية انما يكون لنا فى الشىء بعلمنا بعلته واما كونها متقدمة على النتيجة فمن قبل انها علة للنتيجة فهى متقدمة عليها بالسببية واما كونها اعرف منها فانه يجب ان تكون اعرف فى الوجهين المتقدم ذكرهما جميعا اعنى ان تكون اعرف من النتيجة فيما يدل عليه اسمها وفى انها موجودة اى صادقة والاعرف يقال على ضربين احدهما عندنا والاخر عند الطبيعة فانه ليس المتقدم فى المعرفة عندنا هو المتقدم عند الطبيعة فى جميع الاشياء وذلك ان الامور المحسوسة المركبة هى اقدم فى المعرفة عندنا والاعرف عند الطبيعة هى الامور البسيطة التى منها ايتلفت المركبات والحس الذى يدرك المحسوس باجزائه لكان نسبة ذلك ان يدرك الحس الاشياء البعيدة من الحس الجملة الكلية والجزئية الاعرف عنده هى الاشياء الجزئية اى الاشخاص الموجودة المركبة وهى قوله فى البرهان الكلى من الاوايل اى من المبادى الكلية لانه لا فرق بين قولنا اوايل وبين قولنا مبادى وقوله انما اسمان مترادفان اى علامان لمعنى واحد ومبدا البرهان هو مقدمة غير ذات وسط اى متقدمة غير معروفة بحد اوسط هى التى ليس غيرها متقدما عليها اى اقدم منها فى المعرفة ولا فى الوجود واما المقدمة بالجملة فقد تقدم رسمها حيث قيل انها احد جزئى القول الجازم اما الموجب واما السالب فقد كان هذا قول حكم فيه بشىء لشىء او اجز فيه بشىء عن شىء وهذه منها موجبة ومنها سالبة ولما المقدمة الجدلية فالمقدمة التى تتسلم بالسوال اى جزء من النقيض اتفق ان يسلم المجيب كان ذلك الذى تسلم هو الصادق او غير الصادق واما المقدمة البرهانية فالصادقة من احد جزئى النقيض واما الحكم فهو اى جزء اتفق من المتقابلين بالايجاب والسلب واما النقيض او المتقابل الذى ليس بينهما وسط وكل هذا قد سلف فى الكتب المتقدمة ومبدا البرهان الذى هو كما قلنا مقدمة غير ذات وسط ينقسم الى قسمين فاحدهما ما لم يمكن سبيل الى برهانه فى تلك الصناعة ولما كان هو ما ينبغى عند المتعلم وهذا يسمى اصلا موضوعا والقسم الثانى ما كان معروفا بنفسه عند المتعلم وهذا هو الذى يسمى العلوم المتعارفة والوضع ايضا ينقسم قسمين فمنه ما يوضع فيه

وبعضها انما تتفق من جزئى النقيض اما الموجب واما السالب هذا هو الذى يخص باسم الوضع فهو معدود فى جملة المقدمات ومنها ما هو حد مثل حد الوحدة التى يضعها المهندس اذ يقول انها غير منقسمة بالكمية بل ذاته وضع والفرق بين المقدمة الموضوعة والحد الموضوع ان المقدمة يقتضى ولا بد ان الشىء موجود او غير موجود وهذا هو معنى المقدمة واما الحد فليس يقتضى بذاته ان الشىء موجود او غير موجود الا من جهة ما هو حد فانه ليس معنى ماهية الوحدة ومعنى انها شىء موجود معنى واحد بل ذلك معنيان مختلفان ولم كان يلحق فى اشياء ان يعلم بالعلمين معا كما سياتى بعد ولما كان الشىء المعلوم بالبرهان انما تقع لنا التصديق اليقينى به من قبل القياس البرهانى وكان التصديق بالقياس انما يكون من قبل المقدمات التى منها ايتلف القياس فقد يجب من ذلك الا يكون معرفتنا بالشىء المعلوم بالبرهان هى معرفة النتيجة ومعرفتنا بالمقدمات التى بها عرفت النتيجة على سواء اعنى لا تكون معرفتنا بالمقدمات والنتيجة فى مرتبة واحدة من المعرفة وذلك اما فى جميع المقدمات او فى بعضها بل يجب ضرورة ان يكون معرفتنا بالمقدمات اكثر وذلك ان الشىء الذى من اجله وجد شىء ما بصفة ما هو احق بوجود تلك الصفة له من الشىء الذى وجدت له تلك الصفة من قبله مثال ذلك انا لما كنا نحب المعلم من اجل حب الصبر فقد يجب ان يكون حب الصبر اكثر من حب المعلم وكذلك انا كنا نصدق بالنتيجة من اجل تصديقنا بالمقدمات فقد يجب ان يكون تصديقنا بالمقدمات اكثر وان كان تصديقنا بالنتيجة هو من اجل تصديقنا بالمقدمات مع انه لم يكن تصديق الانسان بالشىء الذى لا يعرفه اكثر من الشىء الذى يعرفه ولم يكن فى علم افضل من الشىء الذى يعرفه وان اتفق له ان يعرفه بعد الجهل به لان الجهل قد يلزم ان لم يتقدم الانسان معرفة بالاشياء التى لم يجهلها قط واذا كان هذا هكذا فواجب ان يكون مبادى البرهان اما كلها واما بعضها اعرف من النتيجة وعن ارادان يحصل له العلم البرهانى فليس يكتفى بان يكون المقدمات اعرف من النتيجة عنده ولم يكن تصديقه بها اكثر من تصديقه بالنتيجة بل وقد يحتاج مع ذلك الى ان لا يصدق بشىء من مقابلات المقدمات الموضوعة فى نفسها وتلك هى الامور المغلطة التى هى مبادى مقاييس السوفسطائية والسبب فى ذلك ان العلم البرهانى خاصته انه لا يقبل التغير ولا الفساد ولا يخطر ببال المعتقد له امكان مقابله ما دام المعتقد له صحيح العقل موجودا قال وقد ظن قوم انه ليس هاهنا برهان اصلا ونحوا

طبيعة البرهان جملة قبل انهم ظنوا ان كل شيء يجب ان يقام عليه البرهان اعني انهم راوا ان حال مقدمات
البرهان في حاجتها الى البرهان مثل حال النتيجة بعينها وقوم اخرون اثبتوا طبيعة البرهان
واعتقدوا ان البرهان يكون على جميع الاشياء وكلا الرايين كاذب فاما ايسر المتقابلين فاما
الذين نفوا طبيعة البرهان فانهم قالوا انه لما كان كل شيء يحتاج الى البرهان وكان غير ممكن ان نعلم
اشياء متاخرة في العلم بشيء متقدم دون ان يكون تلك المقدمة ايضا بمقدمة اخرى وتلك المقدمة
بمقدمة اخرى وكذلك الى ما لا نهاية له وكان قطع ما لا نهاية له غير ممكن. فاذن ليس هاهنا مبادئ معلومة
ينتهي اليها على سبيل الوضع لا على سبيل الطبع وان لم يكن هنا مبادئ فلا برهان اصلا وما اعتقدوا
من ان الاشياء المتاخرة لا يعلم الا بالمقدمة التي قبلها وما لا نهاية له مستحيل صحيح وصواب واما
ما اعتقدوا ان كل شيء محتاج الى البرهان وانه ليس هاهنا مبادئ معلومة بانفسها فباطل واما القوم
الاخرون فانهم سلموا ان كل شيء يحتاج الى البرهان وراوا ان وجود البرهان لكل شيء ممكن على
جهة الدور لا على جهة الاستقامة وهي التي يلزم فيها قطع ما لا نهاية له المستحيل واما نحن فنقول
انه ليس كل شيء يعلم بالبرهان بل هاهنا اشياء يعلم بغير وسط ولا برهان ووجود ذلك بين
بنفسه ومن سلم وجود البرهان فيلزم ضرورة ان يسلم ان هاهنا مبادئ معلومة بنفسها وذلك
انه لما كان واجبا ان يعرف مقدمات البرهان فاما ان يعرفها بوسط او بغير وسط فان
عرفت بوسط عاد السؤال ايضا في ذلك الوسط هل عرف بنفسه او بوسط فاما ان يمر الامر
الى غير نهاية على استقامة فلا يكون هاهنا برهان اصلا واما ان يكون هاهنا مبادئ معلومة بنفسها
واما ان يكون البرهان دورا قال ولو ان لا نسلم ان مبادئ البرهان غير معلومة
بغيرها بل نقول انها معلومة بالعقل وهو الذي يدرك الحدود والقضايا الاول بنفسها فاما
انه غير ممكن ان يتبين الشيء بعينه على طريق الدور فذلك يتبين مما اذكره اما اولا
فقد تبين لنا ان البرهان الذي في غاية اليقين انما يكون من المبادئ التي هي اعرف عند الطبيعة فان
بينت المقدمات بالنتيجة على ان النتيجة اقدم منها عند الطبيعة وقد كانت النتيجة بينت
بالمقدمات قبل على انها اقدم عند الطبيعة فقد لزم ان يكون شيء واحد بعينه متقدما على شيء واحد
بعينه ومتاخرا عنه بجهة واحدة وذلك مستحيل فانه ليس يمكن ذلك الا ان يكون ذلك التقدم

بطبيعتي

بطبيعتين مختلفتين مثل ان يكون احدهما متقدما عندنا في المعرفة والاخر اقدم في المعرفة عند الطبيعة الا
انهم ان ادعوا ذلك لزمهم اما اولا فان يكون طبيعة البرهان الذي في غاية اليقين طبيعتين
وذلك انه يكون من ما هو من الاشياء الاقدم في المعرفة عندنا ومن ما هو من الاشياء الاقدم عند
الطبيعة فيكون طبيعة البرهان المطلق هي طبيعة الاستقراء وذلك ان الاستقراء انما يبين فيه الاعرف
عند الطبيعة وهو الكلي بما هو اعرف عندنا وهو الجزئي وايضا فان سلف لهم ان هاهنا نوعا
من البرهان يسمى برهانا بالاضافة الينا وهو الذي يسمى الدليل ونوعا اخر يسمى برهانا بالاضافة
الى الامر في نفسه وهو الذي جرت العادة بان يسمى برهانا مطلقا فقد يلحق من زعم ان
كل البراهين يحتاج الاصحاب على طريق الدور ان يتبين ان الشيء موجود او غير موجود بشيء
اخر لا انفك لكم عنها مع اخر وهو ان يوجد الشيء في بيان نفسه وهذا يلزمهم بان يعرض ثلثة
اشياء يلزم بعضها بعضا في البيان على الدور وكأنه لا فرق بين ان يضع الدور في اشياء كثيرة
على طريق اللزوم او في اشياء قليلة ومن القليلة في اثنين او ثلثة فان طبيعة الدور فيها كلها طبيعة
واحدة اذ كان انما يختلف في ان يكون في عدد ما فقط واقل العدد اثنان فليفرض ان ا انما
علمنا نحن قبل علمنا ب وب انما علمنا نحن قبل علمنا ج وان ج انما علمنا من قبل علمنا ا
وذلك انه اذا كانت ا انما علمنا نحن من علمنا ب وب من قبل علمنا ج فبين ان ا انما علمنا
من قبل علمنا ج فاذا كانت ج انما علمنا من قبل علمنا ا فبين ان ا انما عرفنا من قبل علمنا
بها وذلك مستحيل ايضا فانه قد تبين في كتاب القياس ان البيان بالدور انما يكون في المقدمات
المنعكسة وتلك هي المقدمات التي تكون من الحدود والخواص وقد تبين هناك انه ليس يمكن ان ينتج
شيء عن مقدمة واحدة بل اقل ما يمكن ان ينتج عنه هو مقدمتان فالدور في المقاييس لذلك
انما يكون بان يبين اولا نتيجة ما بمقدمتين ثم يتبين كل واحدة من المقدمتين بالنتيجة وعكس
المقدمة الثانية ومن ذلك شرط البيان الدائر ان تنعكس المقدمتان لم يتفق البيان
الدائر على التمام وقد تبين ايضا انه اذا كانت النتيجة موجبة والمقدمتان بهذه الصفة
امكن ان يتبين بها الاولى وجميع الاشكال واذا كانت النتيجة سالبة فليس يمكن ان يبين بها الا
المقدمة السالبة فقط لا المقدمة الموجبة واذا كان هذا هكذا فالبيان الدائر يحتاج الى ارجع

شروطا ان يكون كل واحده من المقدمتين منها ان يكون الشي موجودا لما يقال عليه في الزمان الاول و
ان يكون ذلك كليا بينا اعني ان تكون المقدمات اعرف من الشي نفسه والنتيجة اعرف منها لجواز ان يكتسب
قول من قال ان جميع الاشياء يبين بعضها ببعض على طريق الدور وذلك ان هذه المقدمات التي تنتج
فيها مثلا ان الدور من شرطه بالاضافة الى جميع المقدمات اذ كان الدور انما يصح فيها لجميع هذه الشروط
التي ذكرناها واذ قد تبين هذا فلنرجع الى ما كنا فيه من ذكر الشروط مقدمات البرهان فنقول انه لما كان
من البين بنفسه ان المطالب التي تعلم على التحقيق وهو الذي حددناه قبل انه يحصل فيها ان المعلوم
مع انه موجود على الصفة التي علم انه لا يمكن ان يوجد بخلاف ما هو عليه موجود على الصفة
التي علم لا يمكن فيه ان يوجد بخلاف ما هو عليه موجود ولا في وقت من الاوقات وذلك هو
ان يكون ضروريا ودائما وكان هذا انما يعلم من امر المطلوب من قبل البرهان وكان البرهان انما يعطي
هذا من قبل مقدماته على ما تبين في كتاب القياس فانه تبين هنالك ان النتيجة الاضطرار
بالدائم لا يكون الا عن مقدمات اضطرارية فبين انه اذا كان من شرط العلم المحقق
ان يكون النتيجة ضرورية ان الحال يكون مقدمات البرهان ضرورية اعني انها غير مستحيلة ولا
متغيرة واذا تبين هذا من امر مقدمات البرهان فقد يجب ان ينظر في سائر الشروط
والخواص التي تكون لمقدمات البرهان من قبل كونها ضرورية ثم نتبع ذلك بالنظر في المطالب
البرهانية واول ذلك فينبغي ان نبين ما هو الحمل على جميع الاشياء وما هو الحمل بالذات
وما هو الحمل الكلي في هذا الكتاب الحمل على الكل فاما هو قولنا ان محمولا على جميع الشي
فنعني به في هذا الكتاب ما لم يكن المحمول موجودا للبعض من الموضوع وللبعض لم يوجد
وما لم يكن ايضا موجودا في وقت ما وفي وقت ما غير موجود وذلك ان يكون لجميع الموضوع
وفي جميع الزمان مثل قولنا ان الانسان حيوان فانه ان صح وصفنا انسان انه يوصف
بانه حيوان ومن يوصف بالانسان يوصف بالحيوانية وقال وقد يظهر ان الحمل على جميع
الذي يحتاج ان يجتمع فيه هذان الشرطان من العناد ولا انتقال في هذه المقدمات انما يكون من
هاتين الجهتين وذلك انا نبين المعاند ان بعض الموضوعات قد تخلو من ذلك المحمول
او نبين انه قد تخلو الموضوع الذي يوجد فيه وقتا ما اما الذي بالذات فيقال على وجوه

اربعة احدها على المحمولات التي في حدود موضوعاتها اما على انها حدود تامة لها او اجزاء حدود
تامة لها او اجزاء حدود مثل الخط الماخوذ في حد المثلث وذلك انا نقول انه شكل يحيط به
ثلثة خطوط ومثل اخذ النقطة في حد الخط المستقيم لانها ايضا جزء حده مثل من
حده بانه اقصر وصل به بين نقطتين او الموضوع على سمت النقط المتقابلة فان
حمل الخط على المثلث امر ذاتي له وكذلك حمل النقطة على الخط والقسم من هذا بالذات هي
المحمولات التي تاخذ موضوعاتها في حدودها على انها اجزاء حد مثل الخط الماخوذ في
حد الاستقامة والانحناء الماخوذين في الخط ومثل احد العدد في حد الزوج والفرد
وفي حد الاول والمركب ومثل اخذ المثلث في مساواة الزوايا للقائمتين المحمولات
التي لا يحمل بها على الجزئين فهي المحمولات العرضية مثل حمل الابيض والموسيقية
على الموسيقي والطبيب فان قولنا الموسيقي ابيض او حيوان هو حمل بالعرض واما
النحو الثالث فهو المقول على اشخاص الجواهر وذلك انه قد جرت العادة ان يحمل
فيما ليس هو موجود في اخر ولا هو مقول على اخر على ما قيل في رسم شخص الجوهر انه موجود
بذاته واما ما هو في موضوع فليس يقال فيه انه موجود بذاته بل بغيره وهذه حال الاعراض
واما النحو الرابع فهو المحمولات اللازمة عن العلل التي عللها لها اعني التي يقصد
ولابد فانه يلحقها عن عللها لازمة عنها بالذات مثل الموت اللازم عن الذبح
واما المحمولات التي ليس تتبع عللها الا بالاتفاق وفي الاقل فهي العلل العرضية
مثل ان يمر انسان ان يبرق برق فانه ليس مرور الانسان علة لوجود البرق
انما اتفق ذلك اتفاقا وليس كذلك حال الموت التابع للذبح فانه لم يعرض الموت مع
الذبح بالاتفاق بل حدوثه عنه ضروري وامر لازم والمستعمل من اصناف ما
بالذات في مقدمات البراهين صنفان المحمولات الذاتية اعني الصنف الذي
يوخذ المحمول في حد الموضوع والصنف الذي يوخذ الموضوع في حد المحمول
وذلك ان هذا الصنف ايضا يظهر من امره ان المحمول فيه ضروري وذاتي للموضوع
فان نسبة اجزاء الحد الى المحدود نسبة ضرورية وهذا اذا كان منها الموضوع نفس

يوخذ في حد المحمول فالامر فيه بين انه ضرورى اذ كان لا يفارق مثل اخذ الانسان في
حد الضحاك واما ما كان يوخذ في حده جنس الموضوع وهي الاعراض المتقابلة مثل الخط
الماخوذ في حد الاستقامة والانحناء والعدد الماخوذ في حد الزوج والفرد فان هذه
لما كان الجنس منقسما الى قسمة ذاتية وكان واجب ان لا يخلو الجنس من احدهما وذلك ان
تقابلها يكون اما من جهة العدم والملكة واما على جهة الايجاب والسلب وجب ان يكون المتقابلات
محدودة ومنحصرة في الطبيعة التي تنسب اليها حتى يكون الجنس الذي يعم تلك المتقابلات نسبة الموضوع
نسبة الى خاصة الي مثل نسبة الانسان الى الضحاك الا ان الانسان لا يفارق
الضحاك كذلك لا يفارق الجنس احد المتقابلات واذا كان ذلك كذلك فمن جهة انه يعلم ان ليس يخلو
الجنس من احدهما يعلم الامر الاضطرار لكن لا على التعيين فقد تبين من قولنا ما معنى
بالذات في الحمل الكلي المستعمل في البراهين واما الحمل على الكل المخصوص بهذا الكتاب
فهو المحمول الذي جمع ثلثة شروط احدها المحمول الذي على جميع الموضوع الذي يستغرق
تبارك الشكل ليكون محمولا على الموضوع بالذات والثاني ان لا يكون محمولا عليه حملا اولا
اعنى ان لا يكون محمولا على الموضوع من قبل طبيعة اخرى مثل حملنا مساواة الزوايا لقائمتين
فانها اول للمثلث وليس اولا للمختلف الاضلاع لانه ليس مساواة زواياه لقائمتين
موجودا له بما هو مثلث مختلف الاضلاع بل بما هو مثلث قلت وانما اشترط هذا في المحمول
البراهين لان المحمول الذي ليس يحمل من طريق ما هو موجود اولا يوجد ما في الحمل الذي بالعرض
ولذلك قد يرى الحمل الذي على الكل يمكن فيه ان يرى انه المحمول على كل الموضوع وبذاته
من قبل انه لا فرق بين قولنا ان هذا المحمول موجود لهذا الموضوع بذاته او
موجود له اولا وذلك ان الاستقامة والانحناء امران موجودان للخط بذاته وبما هو
خط وهما ماخوذان في حده اذ كانا فصلا الخط الذي به يتقوم وكذلك الحال في مساواة
الزوايا لقائمتين في المثلث فان هذا المحمول ليس يمكن ان يرى للشكل بما هو شكل
اذ كان المربع شكلا وليس زواياه مساوية لقائمتين ولا يمكن ايضا ان يرى للمثلث
المختلف الاضلاع وان كان امرا موجودا له فان ذلك ليس بما هو مختلف الاضلاع اذ

كانت مساواة

كانت مساواة الزوايا لقائمتين هو في المتساوى الاضلاع والمتساوى الساقين واذا كان
ذلك كذلك فهذا المحمول انما هو ذاتى للمثلث بما هو مثلث والبرهان المحقق انما هو الذي
محمولاته امثال هذه المحمولات ولذلك كان برهان مساواة الزوايا لقائمتين للمثلث
المختلف الاضلاع ليس ذاتيا له ولا بما هو هو وقد يعرض ان لا نحس ونظن انا قد بينا
الشيء على طريق الحمل الذي على الكل ونحن لم نبينه او يكون قد بيناه ونحن نظن انا لم نبينه فاما الاشياء
التي تعرض لنا فيها ان نظن فيها المحمول على الكل ونظن انا لم نبينه فهي الاشياء التي ليس يوجد منها
الا شخص واحد فقط مثل السماء والارض والشمس والقمر فانه متى اقمنا برهانا على شيء منها انه
بصفة ما مثل ان نقيم البرهان على ان السماء جسم لا ثقيل ولا خفيف او ان الارض في الوسط فانا
قد نظن انا اذا اقمنا البرهان على امر شخصى لا على امر كلي اذ كان ليس يوجد منه الا شخص
واحد وليس الامر كذلك فانا لم نقم ذلك على الارض بما هي ارض او هذه الارض الشخص وانما اقمناه على الطبيعة
الكلية الموجودة للارض بما هي ارض سواء وجد منها اشخاص كثيرة او لم يوجد بل اذا اقمنا
البرهان عليها فقد علمنا انه لو وجدت ارضون كثيرة لكانت على هذه الحال التي بها كانت
تكون مثلا في الوسط كما انه لو عدم اشخاص الناس حتى لا يوجد منها الا شخص واحد لكان يقوم البرهان
على ذلك الانسان انه ناطق لا بما هو شخص انسان بل بما هو انسان وان لم يكن ذلك ظاهر
الان فقد قام البرهان عليه من طريق ما هو كلي واما الاشياء التي يعرض لنا فيها ان يكون لم تتبين
فيها المحمول على الكل ونظن انا قد بيناه فهي شيئان احدهما الاشياء المهملة الانواع
التي يعرض ان يعسر وجود محمول واحد يعمه لكل واحد منها على حدة من قبل خفاء الطبيعة
المشتركة التي توجد لها وذلك المحمول لها مثل ما يعرض في العدد في الاعداد المتناسبة اذا بدلت
تكون متناسبة وفي المقادير والاعظام المتناسبة اذا بدلت تكون متناسبة وفي هذا المعنى
تعسر حال الطبيعة الزمن فانه قد نظن كل واحد من هذه انه قد يبين الامر الذي على
الكلي وكذلك فانه يتبدل البرهان في الخطوط بما هي خطوط وفي الاعداد بما هي اعداد وفيما
هو موجود بذاته للطبيعة العامة التي تشترك فيها هذه الثلثة ولذلك يصدق على كل الاعداد
والاعظام والازمان المتناسبة فانها اذا بدلت تكون متناسبة وانما كان يكون البرهان في

بنفسه على الكل لو كانت الطبيعة المشتركة لهذه معروفة فاقيم البرهان عليها ان واما اذا اقيم
البرهان في تبديل النسبة على الكل واحد من هذه على حدته فانه لم يتم البرهان على الكل ولا عرف
ذلك معرفة تامة كانه اذا بين مبين في المثلث المختلف الاضلاع على حدة ان زواياه
مساوية لقائمتين وبين ذلك بعينه في المتساوي الاضلاع وفي المتساوي الساقين ولم يوقف
عن طبيعة وجود مساواة الزوايا التي تبين للمثلث اكثر من هذا الى من وجودها لكل واحد
من انواع المثلث فهو بعد لم يعرف ما يوجد لطبيعة المثلث بما هو مثلث الا ان يعرف من
طبيعة وجود مساواة الزوايا لقائمتين للمثلث اكثر من انها موجودة للمختلف الاضلاع
والمتساوي الاضلاع والمتساوي الساقين فلم يعرف بعد ان هذا امر موجود لكل مثلث
بما هو مثلث وانه لا مثلث من المثلث الا وزواياه مساوية لقائمتين الا ان قلنا انه
معرفة بنحو من المعرفة التي تفيدها الاستقراء وذلك غير كاف في البرهان واما الموضع الثاني
الذي يعرض لنا فيه ان نظن انا قد بينا شيئا انه بالحد الاوسط يوجد محمولا على الكل الا انه يكون
الشيء الذي بين به محمولا على الكل فنظن به انه محمول على الكل من قبل كون الحد الاوسط لهذه الصفة
مثال ذلك انا متى بينا مثلا انه اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فصير
كل واحد من الزاويتين الداخلتين اللتين في جهة واحدة مساوية لقائمة فان الخطين
متوازيان فان التوازي موجود لكل الخطين اللذين بهذه الصفة لكن لا على الكل الا التوازي
انما يوجد على الكل للخطين اللذين يقع عليهما خط ثالث فيكون مجموع الزاويتين الداخلتين
اللتين في جهة واحدة مساوية لقائمتين سواء كان كل واحدة منهما قائمة او كان ما نقص
من الواحدة زاد في الاخرى واما كون الحد الاوسط في هذا هو محمولا على الكل اذا كان هذا
هو تلك الشروط بالبراهين فقد يمكن ان يعلم متى يقع لنا العلم بالحمل الذي على الكل
ومتى لا يقع فنقول انه اذا بينا شيئا واحدا بعينه لاشياء كثيرة فان وجدنا تلك الاشياء
انما تختلف بالاسماء فقط مثل اختلاف السيف الصمصام والمهند فهو واحد فالبرهان
عليها على الكل مثال ذلك انه لو كان من المثلث المختلف الاضلاع ومن المثلث المتساوي
الساقين صورة واحدة بعينها لقد كنا نرى ان مساواة الزوايا لقائمتين انما بينت للمختلف

الاضلاع

الاضلاع والمتساوي الساقين على طريق الكل فاما اذا لم يكن معنى ما واحد بعينه لكل
واحد منها غير موجود في الاخر فالبيان لم يكن لم يكن محمولا على الكل ولا الحد الاوسط محمولا على الكل
واذا لم يكن معروفا عندنا الوصف للشيء الذي له يكون البيان على الكل امكننا ان نستنبط
بان نتامل الاشياء التي بها يتصف الشيء الذي اوجبنا له ذلك المحمول فاذا وجدنا الصفة التي
اذا بقيت هي وارتفعت سائر الصفات بقي المحمول واذا ارتفعت هي ارتفع المحمول اولا
بارتفاعها فتلك الصفة هي الصفة التي من قبلها وجد البيان لها على الكل مثال ذلك انا اذا بينا
في المثلث المتساوي الساقين المعمول من نحاس مثلا او من خشب ان زواياه مساوية لقائمتين
فانا اذا اردنا ان نستنبط الصفة التي من قبلها وجد له هذا المحمول فوجدنا انه متى رفعنا عنه
انه من نحاس وابقينا انه مثلث لم يرتفع عنه المحمول الذي هو مساواة الزوايا لقائمتين
وكذلك متى رفعنا عنه انه متساوي الساقين او غير ذلك من الصفات الموجودة له لم يرتفع
عنه هذا المحمول واما متى رفعنا عنه انه مثلث وابقينا سائر الصفات فان المحمول يرتفع
عند ارتفاعها اوليا وليس يرتفع الحمل لا التي نقول انا نجد اذا رفعنا عنه انه سطح او ذو حدود
انه يرتفع عنه مساواة الزوايا لقائمتين فان ذلك ليس هو ارتفاعا اوليا وانما عرض له
ذلك من قبل ارتفاع المثلث بارتفاعها ولو امكن ان يبقى المثلث ويرتفع الشكل ما ارتفع
المحمول الذي هو مساواة الزوايا لقائمتين فاذا كنا قد علمنا بهذه الطريق ان المحمول
انما هو موجود على الكل للمثلث علمنا انه ان الذي وجد له البيان على الكل وانه
الذي من قبله تبين على طريق البرهان لكل واحد من اصناف المثلثات اعني المختلف
الاضلاع والمتساوي الساقين مساواة زوايا المثلث لقائمتين واذ قد تبين
ما هو المحمول على الكل وبينت اصناف المحمولات الذاتية وانها صنفان احدهما
المحمول الذي يوخذ في حد الموضوع والصنف الثاني المحمول الذي يوخذ في حده الموضوع
وكان قد تبين ان البرهان يجب ان يكون من مقدمات ضرورية اذ كان المعلوم بالبرهان
من شرطه ان لا يكون بخلاف ما علم ولا في وقت ما وذلك انما يجب من قبل المقدمات
الضرورية وكانت المقدمات الضرورية هي الذاتية المحمولة على الكل فبين انه يجب

لم يكن البرهان من المقدمات الضرورية الذاتية المحمولة على الكل حملا اوليا فانما يصح لو ان ارسطو
يرى ان كل ذاتية ضرورية وكل ضرورية ذاتية وايضا فان البرهان كما قال لا يخلو ان يكون من المقدمات
الذاتية او العرضية فان كان من العرضية لم يكن من الضرورية لان العرضية ليست ضرورية لكن
من الامور الضرورية ما ليس من الامور العرضية واذا لم يكن من العرضية فهو من الذاتية قال
فاما مقدمات البراهين فيجب ان تكون ضرورية وهو الذي جعلناه مبدءا في انه يجب ان تكون
مقدمات البرهان ذاتية وقد يمكن ان يكتفى في بيان ذلك بما سلف وقد يمكن ان يتبين ذلك
بما هو اوسع بان نبتدئ القول من ابتداء اخر فنقول انه اذا وجب ان تكون النتيجة اضطرارية
غير مستحيلة ولا متغيرة فواجب لذلك ان البرهان الذي من قبله حصل لنا العلم بهذه الصفة ايضا
ضرورية بل هو احرى بذلك واذا كان واجبا في البرهان ان تكون بهذه الصفة اعني ضروريا
فالمقدمات واجب فيها ايضا ان تكون ضرورية الا انه ليس واجبا ان تكون في كل قياس لم يكن
من مقدمات ضرورية وذلك انه قد يمكن ان ينتج نتيجة صادقة عن مقدمات صادقة
غير ضرورية فاما البرهان فمن شرطه ان تكون مقدماته مع انها صادقة ضرورية وقد يدل
على ذلك ايضا ان ما يعاند من ظن انه قد اتى ببرهان على مطلوب من المطالب من غير ان يكون
اتى ببرهان نعرفه ان البرهان الذي اتى به ليس من مقدمات ضرورية او بان ذلك القياس
الذي ظن انه منتج ليس بمنتج او بان تلك المقدمات ماخوذة من الشهرة والشهادة
لا يقينية قال ومن ههنا يتبين ان من جملة شروط المقدمات البرهانية ان تكون مشهورة
تكون في غاية البلادة والجهل مثل ما يظن او فرطاغورس ان هذه المقدمات هي برهان
وذلك انه قال ان الذي يعلم عنده علم ومن عنده علم فهو يعلم ما هو العلم وذلك كاذب
وان كان مشهورا او ذلك انا اذ كنا نقول انه لا يكتفى في مقدمات البرهان ان تكون صادقة
فقط بل وان تكون ضرورية ومحمولة اولية كحمل الذي يوجد فيه ملكيا بالحرى الا يكتفى
بكونها مشهورة فانه ليس كل ما هو صادق فضلا عن ان يوجد فيه سائر الشرائط
الاخر وقد يظهر ان البرهان يجب ان يكون من مقدمات ضرورية من قبل ان الذي
ليس يعلم ان انه ضروري بما هو ضروري فليس يعلم انه امر ضروري يعلمه كان علم الامر الضروري

ضرورية

ضرورية ومن ليس يعلم انه يعلمه فليس عنده علم به الا بطريق العرض مثال ذلك انه من ظن
انه قد علم ان آ موجودة لح لا بالضرورة بتوسط غير ضرورية وهو ب فيشبه ان يكون هذا
لم يعلم وجود الح بالضرورة من قبل الحد الاوسط وذلك ان الحد الاوسط الذي هو ب قد يمكن
ان يرتفع ويكون عنده ان آ موجودة لح بالضرورة واذا كان ذلك كذلك فب الذي
هو الحد الاوسط لم يكن سبب علمنا ان آ موجودة لح بالضرورة الا لو كان ذلك
بالعرض وايضا فان كان الانسان قد يعلم بتوسط غير ضروري على انه ضروري فيلزم عنه
لم يكن في وقت ما القياس موجودا او القياس موجودة والنتيجة موجودة والعلم بها غير
غير موجود وذلك انه قد يمكن ان يرتفع الحد الاوسط فيكون المطلوب غير معلوم والقياس موجودا
فيكون حاله في ذلك الجهل بذلك المطلوب ومعاينته مثل حاله من قبل ان يكون عنده قياس
وذلك اذا ارتفع الحد الاوسط ولو كان الحد الاوسط غير مرتفع لصح ان يكون حاله في
العلم بالنتيجة حال من ... العلم بها امر ممكن ان يتغير لا امر ضروري وذلك ان
الحد الاوسط هو ممكن وليس بممتنع ان يقع العلم بان النتيجة ضرورية من قبل حد
اوسط ليس بضروري لكن بالعرض لا بالذات مثل من يقيس فيقول الانسان ماشي
والماشي حيوان فالانسان حيوان بالضرورة كما انه ليس بممتنع ان تقع نتيجة صادقة
عن مقدمات كاذبة وذلك ان الحال في استتباع ضرورة النتيجة لضرورة المقدمات
كالحال في استتباع صدقها لصدق المقدمات على ما يتبين في كتاب القياس اعني انه متى كانت
المقدمات ضرورية كانت النتيجة ضرورية لا انه اذا لم يكن ضرورية وكانت ممكنة كانت
المقدمات ممكنة وقد فرضت ضرورية فكيف لا يمكن كما ان المقدمات ايضا اذا كانت
المقدمات صادقة كانت النتيجة صادقة ضرورة وليس ينعكس هذا اعني انه متى كانت النتيجة ضرورية
كانت المقدمات ضرورية وكذلك الحال في صدق النتيجة مع صدق المقدمات لانه ليس يلزم
عن وجود التالي وجود المقدم على ما يتبين في كتاب القياس والذي يعلم ان بتوسط غير
ضروري فهو لم يعلم ان النتيجة غير ضروري ولا لم كان ضروريا لكن الذي يعلم ان
بتوسط بهذه الصفة اعني بتوسط غير ضروري هو بين احد امرين اما ان يظن انه يعلم

وهو لا يعلم وذلك انه اذا ظن في الوسط الذي يقضي به انه ضروري واما لم يتحقق انه ليس يعلم وذلك انه اذا علم ان ذلك الوسط غير ضروري فانه لم يكن عنده علم ان ذلك الامر ذلك موجود في ذلك الوقت علم وانه قد يمكن ان يتغير بعينه او بتغير الحد الاوسط في نفسه يعلم بوسط اخر وربما شك فيقول لم كانت النتيجة انما تكون ضرورية عن مقدمات ضرورية فقد يحسب ان لا يكون هذا قياس الا من مقدمات ضرورية فكيف تساعد للجدلي ان تنتج من المقدمات التي يتسلمها عن المجيب السوال نتيجة ضرورية وحل هذا قريب مما تقدم وذلك انه انما قيل في حد القياس انه قول اذا سلم عنه شي اخر بالاضطرار ولم يقل شي اخر اضطراري فان الاضطرار في القياس هو نفس لزوم النتيجة عن المقدمات كلا لا تكون النتيجة اضطرارية واذ قد تبين ان مقدمات البراهين يجب ان تكون ضرورية وان الضرورية يجب ان تكون ذاتية وعلى الكل فتبين ان المطالب البرهانية يجب ان تكون ذاتية فان المطالب العرضية ليس يقع العلم بها من الاضطرار اذا كانت توجد ولا توجد ولذلك لم تكن المقدمات من الامور العرضية ومن البين انه لا ينتج البرهان من كلية والسبب في ذلك ان مقدمات البرهان من كلية واذا كانت ينتج البرهان في كلية وذاتية فتبين انه لا يقوم على الاشياء الفاسدة برهان الا على نحو من طريق العرض حين اي في وقت ما ولو كان البرهان يمكن على الاشياء الفاسدة اي الجزئية للزم ان يكون المقدمات الصغرى امورا جزئية فاسدة لان الموضوع فيها هو الموضوع في النتيجة ويكون ايضا غير كلية والذي يجب من ذلك في البرهان يجب في الحد بعينه اعني ان الحدود غير كلية ولا فاسدة اذ كانت الحدود اما هي مبادي برهان او نتيجة برهان او برهان متغير في وضعه على ما سنبين بعد والاشياء التي تحدث مرة بعد اخرى مثل الكسوفات فان البرهان ليس يقوم عليها من حيث هي جزئية وانما هي يقوم على الطبيعة المشتركة الكلية لجميع الكسوفات لا لهذا الكسوف الجزئي كما ليس يقوم البرهان على الشي الذي ينفسد ولا يعود وسنبين هذا بعد بيانا كافيا وسيعلم انه ليس يكتفى في مقدمات البراهين مطلقا بالاضافة الى ان يكون الوسط ضرورية فقط ان لم يسلم ان كل ضروري ذاتي بل ولم يكن مع هذا ذاتية فانه قد يظن ان هذا مما يحس ان يكون الحدود والاوسط فيها ضرورية

لكنها ليست ذاتية وذلك انه اتفق ان كان شيئان كل واحد منهما موجود لشي ما بالذات فاتفق ان اخذ احدهما في بيان صاحبه مثل ان يبين مبين ان هذا العليل به حرارة غريبة من قبل ان به نفخ مختلف فان هذين يتبعان بالذات للعفونة ويوجدان معا لا عن ضرورة لكن ان قيل في امثال هذه ضرورة فنوع من الضرورة يخص هذا قول باشتراك الاسم وهذه الضرورية تخص مع ما التي يبحث فيها ان يحق ان كل ضرورية ذاتية على ما يذهب اليه ارسطو قال ولا يكفي في الحدود والوسط في مقدمات البراهين المطلقة ان تكون ذاتية فقط بل ولم تكن مع هذا علة للنتيجة فان بهذا ما يكون ايضا نتيجة والحدود والوسط فيها ذاتية ولكنها متاخرة عن النتيجة مثل الذي ليس براهين لا مطلقة لمن يقول من قبيل ان هذه المراة حامل لانها ذات لبن وذلك ان الحمل سبب اللبن واللبن امر متاخر عنه فاما ان مقدمات البراهين من جنس من العلوم الى جنس اخر فان المقدمات التي هي البرهانية هي محصورة في الجنس ضرورة بين شركه الجنس متباينين ولولا ذلك لم يكن المهندس ان يستعمل في بيان امر هندسي المقدمات التي تستعمل العددي وانما كان ذلك كذلك لان الاشياء التي منها تبين طبيعة البرهان ويتقوم في صناعة صناعة هي ثلثة اشياء احدها المحمولات المطلوبة في تلك الصناعة ومن التي يبين انها موجودة للموضوع بالذات والثاني الامور المعلومة بالطبع في ذلك الجنس وهذه هي المقدمات التي بها تبين وجود المحمول للموضوع ابا لكن واما الثالث فالطبيعة الموضوعة التي تكون البراهين على الاعراض والتاثيرات الموجودة لها بذاتها منسوبة اليها وهي التي ليس موضوع الصناعة فاما المقدمات التي منها يكون البرهان في جنس جنس وطبيعة طبيعة من طبائع الصنائع البرهانية فلما كانت من الامور الذاتية للجنس فقد يجب ان يكون خاصة ولو كانت بينها مقدمات تستعمل اكثر من صناعة احد فسنبين كيف استعمال الصنائع الخاصة لها وكذلك الامر في المطلوبات ايضا انه يجب فيها ان يكون خاص الطبيعة الموضوعة اذ كانت ذاتية لها واذا كانت المقدمات يجب ان يكون خاصة لجنس جنس وكذلك المطلوبات فتبين انه ليس يمكن ان ينتقل البرهان من جنس الى جنس والسبب في ذلك ان الطبائع الموضوعة للصنائع مختلفة مثل مخالفة طبيعة العدد التي هي موضوعة لصناعة الارثماطيقي

داما ... [illegible] ... ان ... [illegible]

لطبيعة المقدار التي هي موضوع صناعة الهندسة ولذلك كان البرهان على المطلوب عند دروس
لا يمكن ان ينقل الى علم العدد والبرهان العام على امر هندسي ليس يمكن ان ينتقل الا الى امر
هندسي انما يمكن ان ينتقل البرهان من صناعة الى صناعة متى كان المطلوب في الصناعتين
واحدا بعينه اما على الاطلاق ان امكن ذلك واما ان يكون واحد الحدين وذلك ان
يكون احدى الصناعتين تحت الصناعة الاخرى مثل العلم المناظر الذي هو تحت علم
الهندسة ومثل علم الموسيقى الذي هو تحت علم العدد فان علم المناظر يستعمل امورا
هندسية وعلم الموسيقى امورا عددية واما اذا كان المطلوبان اثنين فليس يمكن ان
يبرهن واحد منهما في غير الصناعة التي تخصه مثال ذلك انه ليس يمكن ان يبرهن صاحب
الهندسة ان الضد انما له ضد واحد وان الضدين علمهما واحد وانما ذلك للعلم الالهي كما
انه ليس للعلم الالهي ان يبين ان المكعبين اذا ضوعف احدهما بالآخر كان منهما عدد
فانما ذلك للعدد وانما يمتنع ان يبين صاحب صناعة الامر الذي الموجود لموضوع
صناعة بل والامر الذي هو موجود لموضوع صناعة الا انه ليس من الامور الذاتية
له ولذلك ليس للمهندس ان يبين ان الخط المستدير او المستقيم هو افضل الخطوط او
لم كان الافضل والاحسن منها امورا موجودة للمعظم لكنها ليست موجودة له
بالذات وهذا مما يدل غاية الدلالة على انه ليس يمكن ان ينتقل البرهان من صناعة
الى صناعة لان الامور المشتركة لاكثر من موضوع صناعة واحدة هي من الامور العرضية
لا من الامور الذاتية وقد تبين من هذا انه لا سبيل الى ان يقام البرهان على شيء
من الامور الا من مبادئه المناسبة التي تخصه وانه ليس يكتفى في البراهين ان يكون مقدماتها
صادقة غير ذوات اوساط او معلومة بنفسها فقط بل وان يكون مع ذلك خاصة
بالموضوع الذي ينظر فيه ولذلك ما نرى ان بروسن الذي استعمله في استخراج المربع المساوي
للدائرة ليس قولا برهانيا وان كان استعمل فيه مقدمات صادقة لانها عامة مشتركة و
ذلك انه لما عمل مربعا اعظم من كل شكل يقع في الدائرة واصغر من كل شكل
يقع خارج الدائرة قال ان المربع الذي هذه صفته يجب ان يكون مساويا للدائرة

لان الدائرة هي اعظم من كل شكل يقع فيها واصغر من كل شكل يقع خارجا عنها والاشياء التي
هي اصغر واعظم من شيء اشياء واحدة باعيانها هي متساوية وهذه القضية العامة الحكم لما كانت
صادقة فليست خاصة بل مشتركة قلت ولذلك صرح ارسطو في كتاب السفسطة ان بيان
بروسن هذا هو بيان سوفسطائي وان لم يكن كاذبا لكن سماه سوفسطائيا [illegible]
من اجل انه كان يظن به انه برهاني وليس برهانيا ولذلك يمكن ان ينقل هذا النحو من البيان
من صناعة الى صناعة ويستعمل في بيان اشياء كثيرة ولما كان البرهان كما تبين انما يكون من
الاشياء الذاتية الخاصة ففي ضرورة ان يكون الحد الاوسط في البراهين انما هو من طبيعة جنس الموضوع
لتلك الصناعة واما من طبيعة الجنس العالي المحيط بذلك الجنس بمنزلة ما يكون البرهان كثيرا على
الامور الموسيقية من المبادي العددية وذلك لان النغم داخل تحت العدد وبمنزلة ما يبرهن على
كثير من الامور التي في علم المناظر من المبادي الهندسية واذا عرض لصناعتين مثل هذا من
جهة ما ان احديهما تحت الاخرى فان الصناعة التي تنظر في الجنس العالي تعطي من ذلك اللم
والصناعة التي هي دونها تعطي من ذلك الان وجوده مثال ذلك ان صناعة الموسيقى تعطي لم
النغم التي بارباع متفقة وتوقف على سبب هذا الاتفاق صناعة العدد وهي ان
هذه النغم هي على نسبة الزائد جزءا او النغم التي على نسبة الضعف مثلا او الزائد جزءا
هي متفقة ومثال ذلك ايضا ان صاحب علم المناظر لم الاشياء التي اذا نظر اليها على بعد ظهرت
اصغر ويعطي سبب ذلك من صناعة الهندسة وهي ان الزاوية الصغرى ترى باخطاء اصغر
وانما ذلك لان الاوسط الذي من العلم الاعلى على مثال هذه الاشياء يكون اللم المطلوب
في الصناعة السفلى مزيدا واذ قد تبين ان البراهين المحققة انما تكون من المبادي
المتقدمة بالطبع التي هي اعرف عندنا وعند الطبيعة فمن البين انه ليس يمكن ان يبرهن
صاحب صناعة الآخر بالجنس الموضوع لها من قبل انه يحتاج في بيان تلك المبادي
الى ان يكون مبادي اخر خاصية بذلك الجنس متقدمة عليها والمبادي الخاصة ليس لها
مبادي خاصة بل لو كانت فيها لها لذلك ما وجب ان يكون بيان جميع المبادي لصناعة
الحكمة العامة التي هي الفلسفة الاولى التي موضوعها الموجود بما هو موجود فقد

تبين من هذا القول انه ان يكون من المبادي التي هي الخاصة من الاشياء المعروفة التي
وتبين مع هذا انه يمكن ان ينقل امثال هذه البراهين من صناعة الى صناعة
ومتى لا يمكن ويكون البرهان المطلق الذي يعطي سبب الشي القريب هو البرهان
الذي مقدماته موجودة بهذه الشروط التي تقدمت كلها عسر علينا ان نعرف
طبيعة البرهان الذي هو برهان بالحقيقة لعسر وجود هذه الشروط علينا وبطل
كثير انا قد علمنا ان علما محققا من علمنا مقدماته مع تقدمه غير ذوات
اوساط وبالجملة [illegible] ان يكون فيها سائر الشروط التي ذكرناها من المناسبة
والتقدم بالطبع ولما كان لكل برهان فان التيام وقوامه من ثلثة اشياء
احدها الامور الموضوعة في تلك الصناعة والثاني المقدمات الواجب قبولها والثالث
المحمولات المطلوبة في تلك الصناعة وجودها لتلك الموضوعات فينبغي ان الناظر
في الصناعة يجب ان يتقدم عنده في هذه الثلثة الاجناس معارف اولا اذ كان
قد وضع ان كل علم وتعلم فيجب ان يكون بمعرفة متقدمة اما الموضوع فيجب عليه
ان يتقدم فيتسلم من امره انه موجود ولا يبحث عن وجوده اصلا الا [illegible]
عنه مقدمات مما يبحث عنه واما المقدمات فيجب ان يتقدم فيعلم من
امرها ايضا على ماذا يدل اسمها وانها موجودة واما المحمولات المطلوبة
وجودها للموضوع فانما يحتاج ان يعلم امرها على ماذا يدل اسمها فقط ثم يطلب
وجودها للموضوعات بالبراهين مثل ما يحتاج المهندس ان يعرف على ماذا
يدل اسم المثلث والدائرة والمنطق والاصم والعددي على ماذا يدل
اسم الفرد والزوج والاول وغير الاول وربما لم يحتج في بعض الاشياء
الى التقدم في التعريف بهذه الاشياء لظهور المعرفة بها وذلك ان كثيرا
من الموضوعات ليس يحتاج ان نتقدم فنخبر بانه يجب على صاحب هذه الصناعة
ان يتسلم وجودها اذ كان وجودها في الغاية من الظهور عند الحس مثل وجود
الحار والبارد والذي هو موضوع العلم الطبيعي وكثير منها يحتاج فيها

الى ذلك

الى ذلك مثل الحال في العدد فان الناظر فيه يحتاج ان يعرف اولا انه انما يتسلم وجوده
تسلما فان وجوده خفي عند الحس لكن الحال في المقدمات في العظم وكثير
من المقدمات ومن المحمولات المطلوبة ما ليس يحتاج فيها الى ان يتقدم فيعرف
على ماذا يدل الاسم منها مثل المقدمة التي تقول فيها انه اذا نقص من المتساوية
متساوية بقيت الباقية متساوية ومن المقدمات التي تستعمل في الصنايع
منها خاصية وهي المناسبة الذاتية التي ليس يمكن ان يستعمل في اكثر من جنس واحد
مثل ان الخط المستقيم هو الموضوع على سمت النقط التي بين طرفيه ومنها عامية لاكثر
من جنس واحد الا ان عمومها ليس كعموم طبيعة واحدة بل كعموم نسبة مثل قول القائل
اذا نقص من الاشياء المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية فان هذا القول
يصدق على الاعظام ومن الاعداد ومن الازمان لكن ليس التساوي فيها معنى واحدا متواطيا
مثل عموم الحيوان للانسان والفرس لا بتناسب بل باشتراك وهذه المقدمات
اذا استعملها صاحب صناعة صناعة فقد لها او دناها من موضوعه الخاص به كانت
قوتها قوة المقدمات الخاصة المناسبة مثل ان يقول المهندس بدل قولنا الاشياء المتساوية
الاعظام المتساوية وان يقول العددي بدل ذلك الاعداد المتساوية ولولا ذلك
لم يصح استعمال هذه المقدمات [illegible] فان قيل من ان مقدمات البراهين ينبغي
ان تكون خاصية ومناسبة وانه يجب لذلك الا ينقل البرهان من صناعة الى صناعة
فان هذه المقدمات العامية مقدمات كثيرة والمستعمل من ذلك في الهندسة
غير المستعمل في العدد والمقدمات التي تنسب الى الصناعة انواع منها مقدمات
معروفة بالطبع عندنا واجب قبولها ومنها مصادرات ومنها اصول موضوعة
ومنها حدود فالمقدمات المعروفة بالطبع تخالف المصادرة والاصل الموضوع
من قبل ان المقدمات المعروفة بالطبع نصدق بها من ذاتها وليس يمكن احد
ان يتصور فيها انها تحتاج الى علية ولا يمكن ان يعاند بنقيضها الداخل بل
ان كان بنقيضها الخارج وهو اللفظ فقط والبرهان هو بحسب النطق الداخل

المساوية

لا بحسب النطق الخارج واما الاصل الموضوع فهي التي يتسلمها المتعلم من المعلم لا على انها
من قبل المعلم لا على انها امر بين عند المتعلم ولا عنده ايضا علم بخلافها والمصادرة
هي التي يتسلمها المتعلم من المعلم لكن عنده علم بخلافها وتخالف الحدود والاصول
الموضوعة والمصادرات من قبل ان الحدود ليس فيها حكم بان شيئا موجودا
او غير موجود وانما الحد جزء مقدمة والحدود يسلم فيها ان الشيء معناه كذا واما
الاصول الموضوعة فليس هي جزء مقدمة بل الاصول الموضوعة هي التي اذا تسلمت
يتبعها وجود النتيجة وليس يستعمل المهندس في الهندسة مقدمات كاذبة كما ظن ذلك
قوم حيث قالوا انه يضع ان هذا الخط مقدار كذا وليس هو عنده بذلك
المقدار وان هذا الخط الذي يتخيله وانما يبرهن على الخط المعقول الذي
في ذاته الذي اخذ ذلك الخط المحسوس مثالا له وبدلا منه وفرق اخر بين الحدود
والمصادرات والاصول الموضوعة وهو ان الحد لا يكون الا كليا وتلك قد
يكون كلية وجزئية والبرهان فليس يتقوم على الاشياء الكثيرة بما هي كثيرة بل انما
يتقوم على الطبيعة الكلية السارية في تلك الاشياء الكثيرة المحكوم عليها بالحكم
البرهاني فانه اذا لم يكن في الاشياء الكثيرة طبيعة بهذه الصفة لم يكن
هناك معنى كلي موجود واذا لم يكن هناك معنى كلي لم يكن هناك
حد اوسط يحمل عليه من طريق ما هو واذا لم يكن هناك حد اوسط
لم يكن هناك برهان اصلا ولذلك ما يجب ان تكون في الاشياء التي تقوم
عليها البراهين طبيعة بهذه الصفة تحمل على الاشياء الكثيرة بتواطؤ لا
باشتراك الاسم قال والقضية العامة المشتركة التي تقال فيها
ان جزئي النقيض لا يمكن ان يصدقا معا لظهورها قد يأتي كثيرا انه
لا يصرح بها في البراهين وان يجعلها جزء قضية من البرهان او من
حيث يضطر اليها وذلك في موضعين احدهما اذا اردنا ان نبين
ان المحمول موجود للموضوع وان نقيضه غير موجود له مثال ان نريد

منه

ان ينبني

ان ينبني ان العالم متناه وانه ليس غير متناه واذا اردنا ذلك فنحتاج ان نشترط
هذا الشرط في الحد الاكبر مثال ذلك انا اذا اردنا ان نبين هذا المعنى
للعالم بتوسط انه جسم فانا نقول ان العالم جسم والجسم متناه وليس
غير متناه فينتج لنا ان العالم متناه وليس غير متناه وليس هذا الاشتراط
منتفع به في هذا الموضع الا في الحد الاوسط اعني في حمل الاوسط على الاكبر وسلب
نقيضه عنه وكذلك في حمل الحد الاصغر على الحد الاوسط وسلب نقيضه عنه وذلك
ان حمل الاوسط على الاكبر وسلب نقيضه عنه انما يصدق اذا كان الحد الاكبر
مساويا للاوسط وكذلك الحال في الاوسط مع الاصغر واما اذا كان
اعم منه فليس يصدق ذلك مثل انا اذا بينا ان الانسان جسم بتوسط انه
حيوان فانه لا يصح لنا عكس المقدمة الكبرى من هذا الشكل وهو ان كل جسم حيوان
وانه ليس بغير حيوان كما يصح لنا ان كل حيوان جسم وانه ليس بغير جسم وايضا في
المادة التي يصح لنا فيها هذا الاشتراط هو اشتراط غير منتفع به في انتاج ما قصد
له من ان الحد الاكبر موجود للاصغر ونقيضه غير موجود له واما الموضع الثاني
اعني الذي يستعمل فيه هذه القضية العامة مصرحا بها فهو اذا بينا ببرهان
الخلف حين نقول واذا كان هذا كاذبا فنقيضه صادق لان النقيضين لا يجتمعان
معا على الكذب لكن ليس استعمالنا لها في العلوم الجزئية اعني تخص جنسا من
الموجودات من جهة ما هي عامة لها لكن بان ندنيها الى الموضوع بقدر ما يمكننا
لكون مناسبة كما سلف في ذلك من قولنا وهذا الجنس من القضايا اعني العامة تشترك في
استعمالها جميع العلوم وصناعة الجدل فقد تتكلف نصرة هذه المقدمات وتبيينها
وكذلك العلم بالحكمة الا ان الفرق بين العلمين ان صناعة الجدل ليس تقصد تبيين
شيء مخصوص بعينه ولا لها موضوع مخصوص ولذلك كانت المقدمات التي تستعملها
صناعة الجدل ماخوذة من السؤال على المجيب فليس ياخذ مقدماته من السؤال اذا كان
ليس قصده اثبات اي النقيضين اتفق او ابطاله بل انما قصده اثبات شيء واحد

تبيينها

بجيز والطال نقيض المطلوب والمتقدم والشبيه من اشياء واحدة بالموضوع و
انما يختلف بالجهة ولذلك كان الشرط في المطالب البرهانية هو الشرط بعينه في المقدمات
البرهانية ولذلك لا يمكن ان تطلب المقدمات الخاصة بعلم علم فيجعل السؤال
في ذلك العلم واذا كانت شروط السؤال في علم علم هي بعينها شروط المقدمات
فظاهر انه ليس يجب على المهندس ان يجيب عن اي سؤال اتفق وعلى الطبيب ان
يجيب عن اي سؤال اتفق وبالجملة فليس على صاحب صناعة ان يجيب الا عن المسائل
التي تخص صناعته او المسائل التي هي من الجنس الاعم من صناعته مثال ذلك
انه ليس يجب على صاحب علم المناظر ان يجيب الا عن المسائل التي تخص علمه او عن
المسائل الهندسية التي تستعمل مبادئ في صناعته لكنه ليس يجيب عن
مبادئ تلك المسائل بما هو صاحب علم المناظر وانما يجيب عنها المهندس
بما هو مهندس والمهندس ايضا ان اجاب عن مسائل من علم المناظر فذلك عارض
له من جهة انها امور لاحقة لموضوعه وداخلة تحته واذا كان ذلك كذلك
فظاهر انه ليس يمكن ان يتكلم صاحب صناعة مع من ليس من اهل تلك الصناعة
فانه لو فعل الان ذلك لعقع له حيرة في الصناعة وقد يسال السائل فيقول
هل يمكن ان يغلط نظار في علم علم من العلوم مسائل غير منسوبة الى ذلك العلم
مثل ان يظن في علم الهندسة مسائل غير هندسية فان ظن انه يستعملها منسوبة
الى ذلك العلم ام الى علم اخر وهل في كل صناعة يعرض مسائل هي خطاء و
ان عرضت فهل الخطاء في ذلك عارض من قبل صورة القياس او من قبل
مادته فنقول ان قولنا مسئلة غير هندسية مثلا وغير طبيعية يقال على معنيين
احدهما ما ليس له تعلق بالصناعة بوجه من الوجوه بمنزلة ما يقال في العادم
الصوت انه لا صوت له والثاني ما له تعلق بالصناعة لكن تعلق خطاء
ومنزلته منزلة ما يقال فيمن له صوت قبيح انه لا صوت له وهذا العلم هو احد
قسمي الجهل اعني الجهل المضاد للحق وهو الاعتقاد الكاذب لا الجهل الذي

هو عدم الحق وذلك انه لا يكون عنده اعتقاد في الشيء اصلا لا صادق ولا كاذب
فاما ما قيل فيه انه غير هندسي من قبل انه هندسية خطاء فمتعلقة تكون بصناعة الهندسة مثل
ما يسئل المهندس عن الخطوط المتوازية اذا اخرجت تلتقي فان هذه المسئلة
هي من جهة انها خطاء غير هندسية ومن جهة انها امور ذاتية هندسية وذلك ان
التوازي من الامور الذاتية للخطوط واما ما قيل فيه انه غير هندسي لانه قد يعلم الامور
المنسوبة للهندسة لكونه من صناعة اخرى مثل ما يسئل المهندس عن مسئلة موسيقية و
اما الصنائع فقد يعرض فيها الغلط من قبل صورة القياس ومن قبل مادته و
خاصة من قبل اشتراك الاسم الواقع في الحد الاوسط لكن التعاليم قلما يعرض
فيها الغلط الذي يكون من قبل اشتراك الاسم من قبل ان الحد الاوسط فيها ليس يظن
فيه انه واحد وهو كثير كما يعرض ذلك من قبل اشتراك الاسم في غيرها من الصنائع
والسبب في ذلك ان الامور التي ينظر فيها التعاليم هي عند الذهن كحال الاشياء
التي يراها عند الحس وذلك ان المهندس اذا بين مثلا ان كل دائرة
شكل وقد كان تقدم فرسم الدائرة امامه فانه ليس يمكن ان يغلط
ولا ان يغلط بان يعانده معاند بان يقول له ليس كل دائرة شكلا
اذ كان القول الموزون دائرة وليس شكلا فان الدائرة الهندسية
التي قصدها عند رسم الدائرة هي من الوضوح في الذهن بحيث لا يلتبس
عليه الدائرة الهندسية مع الدائرة التي هي القول الموزون وله اذا
عوند بمثل هذه المعاندة ان يستثني فيها الدائرة التي هي القول الموزون
وليس يعنون لم يكن العناد برهانا جزئيا ومأخوذا من الاستقراء بل كليا لان
الشروط بعينها التي تشترط في المقدمات البرهانية على الاطلاق
هي التي تشترط في المقدمات العنادية البرهانية اذ كانت المعاندة
البرهانية برهانا منتجا لنحو الابطال والغلط الذي يعرض من قبل
صورة القياس هو مثلا ان يبين مبين نتيجة ما موجبة في شكل

الا من مقدمتين موجبتين وذلك لان الموجبة ليس ينعكس كلية في كل مادة
مثل ان يبين ان الكواكب نارية من قبل انها تضي وان النار تضي
وانما يمكن ان ينتج من موجبتين في الشكل الاول في الامور التي تنعكس
مثل الحدود والخواص والرسوم ولو كانت النتيجة انما
تنتج ابدا عن مقدمات صادقة لقد كان التحليل بالعكس عند
استنباط المجهول من المعلوم سهلا جدا ولم يعرض فيه
غلط لانه كان يكون الامران متلازمين اعني انه لو كان كما
انه اذا كانت المقدمات صادقة يلزم ضرورة ان
يكون النتيجة صادقة كذلك اذا كانت النتيجة صادقة يكون
المقدمات صادقة لكن متى فرضنا النتيجة موجودة وجدنا
اللازم عنها الذي ينتجها فكان يقل الغلط لذلك
والتحليل بالعكس في التعاليم اسهل منه في الجدل
من قبل ان النتيجة في التعاليم انما تتبين من امور محدودة
محصورة وهي المقدمات الذاتية المناسبة والنتيجة
في الجدل تكون من امور كثيرة متعينة اذ كانت تكون من الامور
العرضية وغير العرضية والامور التعاليمية تخالف
الجدلية من قبل ان المقدمات التعاليمية ليست تتبين
بمقدمات يتبين بمتوسط بل المقدمات التي في
التعاليم اما مقدمات بينة بغير متوسط واما مقدمات
مما ينتج عن مقدمات بينة بغير متوسط واما المقدمات
الجدلية فقد تكون مقدمات غير بينة الا بمتوسط فـ
اتفق لها ان اخذت بالسوال على انها معروفة بغير
متوسط فيعرض الغلط لاجل ذلك في الجدل كثيرا

فصل ولما

فصل ولما كان البرهان الذي يعطي وجود الشيء قد يكون غير الذي يعطي سبب
وجوده وكان قد يوجد هذان الصنفان اما في صناعة واحدة واما في صناعتين
فقد ينبغي ان ينظر بماذا يخالف كل واحد منهما صاحبه اذا كانا في علم واحد واذا
كانا في علمين فنقول اما مخالفة احدهما الاخر اذا كانا في علم واحد فمن وجهين
احدهما ان البرهان الذي يعطي وجود الشيء فقط يكون مقدمات ذوات او
ساط وهي المقدمات التي هي اسباب بعيدة والبرهان الذي يعطي لم ذلك الشيء
يكون بالعلل القريبة له والوجه الثاني هو ان البرهان الذي يعطي وجود الشيء فقط
قد يكون مقدمات غير ذوات اوساط لكن الحدود الوسطى فيه امور معلولة
وسبب عن الطرف الاكبر وانما يكون امثال هذه البراهين اذا كانت الامور المتاخرة
في الوجود هي المعلومات التي اعرف عندنا من الامور المتقدمة والامور المتاخرة
التي يوخذ حدودا اوسط في امثال هذه البراهين صنفان اما امور مساوية للطرف
الاكبر الذي هو العلة ومنعكسة عليه ولما هو الطرف الاكبر اعم منها فمثال التي هي مساوية
ومنعكسة قول من تبين ان الكواكب المتحيرة اقرب الينا من الكواكب الثابتة من انها
لا يرى كان شعاعها يضطرب بان قال الكواكب المتحيرة لا يضطرب وما لا يضطرب
من الكواكب فهو قريب منا فالكواكب المتحيرة قريبة منا وذلك ان القرب الذي هو محمول
المطلوب هو سبب في ان الكواكب لا يضطرب والاضطراب الذي هو الحد الاوسط
امر معلوم عن القرب الا ان القرب عندنا مجهول والمقدمة التي هي ان ما لا يضطرب فهو
قريب منا ظاهرة بالحس والاستقراء وهي عندنا اعرف من ان الكواكب المتحيرة قريبة منا
ومثال ذلك من يتبين ان القمر كري بان ضوءه ينمو قليلا قليلا بشكل هلالي
بان قال القمر ينمو ضوءه بشكل هلالي وما هو بهذه الصفة فهو كري الشكل فالقمر كري
الشكل وذلك ان الكرية التي في القمر هي السبب في نمو ضوءه قليلا قليلا على ذلك الشكل
لكن النمو الذي بهذه الصفة اعرف عندنا من الكرية وقد يمكن في مثل هذا الصنف من
براهين الوجود ان تكون الحدود الوسطى فيها معلولة ومنعكسة على الحد الاكبر الذي هو

السبب لحمل الحد الاكبر على الاوسط فيها ان الاكبر على الاوسط فيكون عند ذلك برهان علة لم كان ذلك الشيء موجودا لك
بعد ان يعلم وجود المتقدم بالمتاخر مثال ذلك انه اذا عرفنا ان القمر كرى الشكل لكون ضوءه ينمو على المثال
المعنى الذي يعكس المقدمة الكبرى فيجعل السبب في كون ضوءه بهذه الصفة من قبل انه كرى فقلنا ان الذي
يكون القمر كرى الشكل وما هو كرى الشكل فضوءه يجب ان ينمو بهذه الصفة فالقمر اذن ينمو ضوءه بهذه
الصفة لانه بهذه الشكل فيكون هذا قياسا في مثل هذا القول بالسبب الذي من اجله كان القمر
بهذه الصفة وهذا هو الذي يسمى برهان لم واما البراهين التي الحدود الوسطى فيها متاخرة عن الاول
وبين بنفسه انه ليس ينعقد منها الا برهان وجود فقط والبراهين التي ياتلف في الشكل الثاني من الاسباب
البعيدة هي براهين وجود وليست براهين لم كالحال في البراهين المؤلفة في الشكل الاول من الاسباب
البعيدة فان في كليهما لم يؤت بالسبب القريب فمثال ذلك من سال فقال لم لا يتنفس الحائط فقيل
لانه ليس بحيوان وذلك انه ليس العلة القريبة في انه لا يتنفس انه ليس بحيوان لانه لو كان الامر كذلك
لوجب ان يكون الحيوان هو العلة القريبة للتنفس فكان يكون كل حيوان متنفسا وليس الامر كذلك فان كثيرا
من الحيوان لا يتنفس وانما كان ذلك كذلك لانه متى سلب شيء عن شيء من قبل سلب سبب ذلك الشيء القريب
عنه فواجب ان يكون ذلك الشيء هو السبب القريب في وجود ذلك الشيء مثال ذلك من قال ان هذا
الحيوان ليس بصحيح من قبل انه غير معتدل الحرارة فواجب ان يكون اعتدال الحرارة هو سبب الصحة
القريب وكذلك متى كانت العلة هي السبب القريب في وجود الشيء فان سلبها هو السبب القريب في
سلب ذلك الشيء ولكن امثال هذه البراهين المؤلفة في الشكل الثاني [illegible] فان الحد الاوسط يكون دائما
في هذه الاشياء محمولا على الطرفين فان الحيوان محمول على المتنفس بالايجاب وعلى الحائط بالسلب وانما يؤتى بامثال
هذه الاسباب البعيدة على جهة التعمق والاستغراق في مثل ذلك الشيء مثل ما قال انوخرسيس
ان بلاد الصقالبة ليس فيها موسيقى والسبب في ذلك انه ليس عندهم كروم فان وجود الكروم سبب بعيد للموسيقى
وانما كانت امثال هذه يعطى الاستغراق لانه اذا سلب شيء عن شيء من قبل سلب سبب السبب البعيد عنه
كان ذلك اخلق ان يسلب عنه من سلب السبب القريب عنه فهذا هو قدر ما يخالف به برهان اللم برهان الوجود
في الصناعة الواحدة بعينها واما الخلاف الذي بينهما اذا كان احدهما في علم والاخر في ثان فهو من هذا الخلاف
وهذا الخلاف انما هو الذي بالجملة ان يكون احدهما الذي يعطي في ذلك العلم الواحد من الشيء انه موجود فقط

وليس يمكن فيه ان يعطي سببه في ذلك العلم من جهة ما هو ذلك العلم والاخر يعطي في العلم الثاني سبب وجوده فقط
وليس يمكن فيه ان يعطي في هذا العلم وجوده واذا كانا في علم واحد لم يختلفا بهذه الجهة اذ كانت الجهة التي يعطي
فيها احدهما الوجود منها يعطي الوجود الاخر جهة واحدة كانك قلت اما من حيث هما طبيعي او الة
فانما يختلفان بالاشياء التي عددت واذا كانا في علمين اختلفا بالجهة التي بها كان احدهما يعطي السبب
والاخر الوجود فانك قلت من جهة ما احدهما برهان هندسي والاخر مناظري ويعرض لجميع العلوم
التي يكون موضوعاتها داخلا بعضها تحت بعض مثل ما هو موضوع علم المناظر داخل تحت موضوع
علم الهندسة وذلك ان الابعاد الشعاعية هو داخل تحت الابعاد الهندسية وكذلك في علم الحيل مع مساحة
المجسمات وعلم تاليف اللحون مع علم العدد وعلم احكام النجوم الملاحية التي يقال لها من عندنا علم
النجوم التعاليمية وانما عرض هذا لامثال هذه لتقاربها حتى يظن بها ان موضوعها متفق بالاسم
والحد مثل علم النجوم التعاليمي مع علم النجوم الملاحية ومثل علم اللحون التعاليمي مع العملي فالعلوم
التي من امثال هذه العلوم يكون العلم بان الشيء موجود في العلم الذي هو اقرب الى الامر المحسوس
والامر الجزئي والعلم بلم هو موجود في العلم الذي موضوعه مجرد عن الهيولى واقرب الى التجريد
وهذا هو العلم التعاليمي فان اصحاب التعاليم عندهم الاسباب بوجود هذه الاشياء التي يبين
وجودها في العلم الذي هو اقرب الى البسيط والمادة ولذلك كثيرا ما يعرض لاصحاب التعاليم
انهم لا يشعرون ان الشيء موجود وانما يشعرون بسببه فقط لانهم انما يبحثون عن الاشياء من حيث
هي مجردة عن الهيولى والوجود للشيء انما هو مع الهيولى ولذلك قد يكون كثير من اصحاب علم تاليف
اللحون لا يشعرون بكثير من النغم الموجودة في الموسيقى العملية وقد يجد كثيرا مما ينظر فيه صاحب
العلم الطبيعي خارجا عن علم المناظر حاله في علم المناظر مع علم الهندسة اعني ان العلم الطبيعي يعطي في
وجوده العلم المناظري سببه مثل الهالة وقوس قزح والهالة فان الطبيعي يعطي فيه وجوده و
علم المناظر سببه وقد يوجد علم ما حاله من علم اخر هذه الحال وليس هو داخلا تحته مثل علم الطب
عند علم الهندسة فان كون الجرح المستدير عسر البرء الطبيب يعطي وجوده والمهندس يعطي سبب ذلك
قال واولى الاشكال واخصها بان يكون شكل البرهان هو الشكل الاول فان العلوم التعاليمية
انما تستعمل هذا الشكل وكذلك يكون جميع العلوم التي تعطي سبب الشيء كما قلنا انما تاتلف براهينها

في هذا الشكل لان العلم بسبب النتيجة انما هو العلم المحقق الذي يكون على طريق الانتاج وهذا انما يكون في الشكل
الاول وايضا فان الحدود في نتيجة الاول هذا الشكل من قبل ان الحدود موجبة والحدود والشكل الثاني ليس
ينتج موجبة والشكل الثالث وان كان قد ينتج موجبة فهو لا ينتج كلية والحدود النتائج البرهانية بالجملة
فهي كلية وايضا فان الشكل الاول هو غير محتاج الى الشكلين الاخرين في ان يبين مقدماته بمقدمات
غير ذوات اوساط اذا كانت مقدماته ذوات اوساط والشكلان الاخران محتاجان اليه في هذا المعنى
وانما كان ذلك كذلك لان كل شكل فهو من مقدمة موجبة ومقدمة كلية فان كانت تمام المقدمتان في شكل اخر
كان محتاجا الى الوسط احتيج ان يبين بمقدمات غير ذوات اوساط في شكل اخر والموجبة ليس
يمكن ان تنتج في الشكل الثاني والكلية ليس يمكن ان تبين في الشكل الثالث فان كانت الكلية الموجبة وكانت
ذات وسط احتاجت في ان تبين بوسط الى الشكل الاول ضرورة سواء كانت جزء قياس
في الشكل الثاني او الثالث واذا كان الامر هكذا فبين من جميع هذه الوجوه ان الشكل الاول احق
الاشكال بان يكون شكل البرهان المطلق اعني الذي يفيد وجود الشيء وسببه معا والسبب اذا كان الوجود
مجهولا وكما انه قد يوجد مقدمات موجبة اول اعني لا يوجد محمول لها لموضوعاتها بغير وسط
مثل حملنا الناطق على الانسان كذلك قد توجد السوالب اوائل اعني ان يسلب محمولاتها عن موضوعاتها
سلبا اوليا بغير وسط مثل سلبنا الانسان عن الحمار وانما يكون المحمول مسلوبا عن الموضوع
سلبا غير اول متى كان المحمول او الموضوع داخلا تحت طبيعة ما كلية والجزء الاخر مسلوبا
عنها او كان كلاهما داخلين تحت طبيعتين كليتين الا ان الطبيعتين متباينتين فانه اذا كان
ذلك كذلك عرض ان يكون المحمول مسلوبا عن الموضوع اما من قبل سلب تلك الطبيعة الكلية عنه ان كان
الموضوع هو الداخل تحتها واما من قبل سلب الطبيعة المحيطة عن الموضوع ان كان هو الداخل
تحتها واما من قبل سلب الطبيعتين احداهما عن الاخرى ان كانا كلاهما داخلين تحت طبيعتين متباينتين
اعني مسلوبة بالكلية احداهما عن الاخرى فان كان سلب المحمول عن الموضوع من قبل سلب الطبيعة المحيطة به
الموضوع ائتلف ذلك في الشكل الثاني واذا كان من قبل سلب الطبيعة المحيطة بالموضوع عنه ائتلف
ذلك في الشكل الاول او الثالث مثال ان يسلب الشجرة التين ليست بتوسط النبات في ائتلاف
الشكل الثاني الشجرة التين نبات والحيوان ليس بنبات وفي الاول الشجرة الطين نبات ولا النبات

ليست بحيوان فتنتج من ذلك ان الشجرة الطين ليست بحيوان ويبين ان هذا السلب ليس هو اول الا ان الشجرة عن الحيوان
انما هو من قبل سلب جنسها الذي هو النبات عن الحيوان ومثال ذلك على ما ليس ينتج في الشكل الاول ويبين
في الثاني ان يبين عكس هذا وهو الحيوان ليس بشجرة فنأخذ القياس هكذا الحيوان ليس بنبات والشجرة
نبات فينتج عن ذلك في العكس الذي في الشكل الثاني ان الحيوان ليس بشجرة واما مثال سلب كل المحمول والموضوع
من قبل الطبيعة المحيطة بكل واحدة منهما مسلوبة عن صاحبها فمثل سلبنا الحمار على شجرة التين فانه
يمكن ان يبين سلب احدهما عن الاخر بتوسط كل واحد من الطبيعتين المحيطتين بهما اعني بتوسط
الحيوان او بتوسط النبات اما بتوسط النبات فمثل قولنا شجرة التين نبات ولا النبات حمار فالشجرة
التين ليس بحمار واما بيان ذلك بتوسط الحيوان فمثل قولنا شجرة التين ليست حيوانا والحمار حيوان
ينتج في الشكل الثاني ان شجرة التين ليست بحمار ولكون الصغرى سالبة واذا كان هذا هكذا كان ان المقدمات
التي محمولاتها فيها مسلوبة عن الموضوع سلبا اوليا هي المقدمات التي ليس لواحد من جزئيها شيء اخر طبيعة
كلية ولا كان الجزء بهذه الصفة فاما ان يجب اذا كان شيء مسلوبا عن شيء من السلب كل واحد منهما هو
داخل تحت الاخر حتى يكون سلبه على الحيز بواسطة سلبه عن نفسه مثل انه اذا كانت آ مسلوبة عن ب
فانه يجب ان يكون آ مسلوبة عن كل ما هو داخل تحت ب ويكون ب مسلوبا عن كل ما هو داخل تحت
آ فذلك يتبين من انه اذا وضعنا صنفا من الاصناف تحته طبائع متلازمة في الوجود اي يلزم الاعم
منها عن الاخص ووضعنا صنفا ثانيا تحته طبائع متلازمة ايضا في الوجود ووضعنا انه ولا واحد
من الصنفين يوجد لصاحبه فانه من البين انه ليس يوجد لطبيعة واحدة من الطبائع التي
في صنف واحد منهما انه مسلوب عن كل واحد من الطبائع التي في الصنف الثاني والا وجد ذلك الصنفان
المتباينان احدهما للاخر مثال ذلك ان نضع احد الصنفين المتباينين الحيوان والطبيعتين
المتلازمتين البري والسيار والصنف الثاني النبات والطبيعتين المتلازمتين الشجر
والتين فمن البين انه ان وصف بواحدة من هذه الطبائع التي في صنف واحد من الصنفين
المتباينين انه غير موصوف بطبيعة من الطبائع التي في الصنف الثاني مثال ذلك انه اذا وضعنا
الحامل انها شجرة مثلا انها ليست حيوان بري ولا سيار والا كان بعض هذه موصوفا ببعض اعني
النبات والحيوان واذا تقرر هذا فقد يوجد اشياء يسلب عن اشياء من قبل سلبها عن الاشياء المحيطة

بها. ولما كان الجهل صنفين جهل على طريق السلب العدم وهو الجهل الذي ليس معه اعتقاد شيء من الاشياء وجهل على
طريق الملكة والحال وهو الاعتقاد الكاذب فان الجهل الذي على طريق الملكة قد يعرض لمن يحس احد المحسوسات الجزئية
الثانية بغير حس بل بسبب مجرد انقطاع اي ان يعتقد في الذي الموجود انه غير موجود او في غير الموجود انه
موجود وذلك في الاشياء التي وجودها او لا وجودها اما بغير وسط واما بوسط واما التقسيم والغلط الذي
يكون بغير وسط فليست تكون له اسباب متقدمة لانه بسيط غير مركب كالذي بسبب وسط واما الغلط الذي يكون بقياس فان
له اسبابا كثيرة وذلك لان هذا الغلط يكون في ما ليس له وسط وفيما له وسط ولكل واحد من هذين في الايجاب
والسلب اعني ان يعتقد في السالب انه موجب وفي الموجب انه سالب اما الغلط الموجب الكلي فانه
لا يكون الا في الشكل الاول وذلك يعرض في السالب الذي بغير وسط اعني ان يعتقد فيه انه موجب
لانه من قبل ان مقدمتي القياس يكونان كاذبتين واما من قبل ان الصغرى تكون كاذبة والكبرى صادقة
مثال ذلك انه اذا كانت آ مسلوبة عن ب بغير وسط فاعتقد انسان ان آ موجودة لب
بطريق القياس ابن بوسط هو ج فانه قد يعرض هذا الجهتين احدهما ان تكون المقدمتان كاذبتين
وذلك انه قد يمكن ان تكون آ وب كلاهما مسلوبتين عن ج سلبا كليا فيعتقد مع ذلك ان آ موجودة في ج
وان ج موجودة لب وان الكل موجودة لب فيكون قد اعتقد موجبا كليا كاذبا [illegible]
بغير وسط من قبل مقدمتين كل واحدة منها كاذبة وذلك غير ممتنع فانه لما كان آ مسلوبا عن
ب بغير وسط لم يمتنع ان يكون كل واحد منهما مسلوبا عن ج والجهة الثانية ان تكون الكبرى صادقة والصغرى
كاذبة فانه يمكن ان تكون آ محيطة بج ومسلوبة عن ب سلبا اوليا فان ذلك ليس بممتنع وانما الممتنع ان تكون
ج محيطة بب وتكون آ مسلوبة عن ب سلبا اوليا فان ج ليست عن ب سلبا اوليا بل تكون مسلوبة عن ب
من قبل سلبها عن ج المحيطة بها وذلك خلاف ما وضع فلذلك اذا كانت آ مسلوبة عن ب سلبا
بغير وسط فليس يمكن ان يكون الغلط العارض في ذلك من قبل المقدمة الصغرى صادقة والكبرى كاذبة لانه ليس
يوجد شيء محيط بب حتى يكون ب جزءا منه وهو مسلوب عن آ ويكون ب مسلوبا عن آ سلبا اوليا
فهذين الوجهين فقط يكون الغلط الموجب الكلي في السالب الذي بغير وسط والغلط الموجب الكلي انما يكون
في الشكل الاول كما قلنا واما الغلط الذي هو سالب كلي فيعرض في الشكل الاول والشكل الثاني اذ كان
كلاهما ينتج السالب الكلي فلننظر كم وجه يعرض الغلط السالب في الموجب الذي بغير وسط في الشكل الاول

~~كما قلنا واما الغلط الذي هو سالب كلي فيعرض في الشكل الاول والشكل الثاني~~ اعني تارة حال الحكم المقدمتان
في امر الصدق والكذب فنقول انه ممكن ان يعرض في هذا الشكل ان تكون مقدماته كاذبتين كلتاهما
وقد يمكن ان تكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة ويكون الصادقة والكاذبة ايهما اتفق اما الصغرى
واما الكبرى اما كيف يعرض ان تكونا كاذبتين معا فذلك اذا اتفق مثلا ان يكون آ موجودة لج ولب
بغير وسط ويكون ج مسلوبة عن ب فاذا جعل جاعل ج وسطا فاعتقد ان آ غير موجودة لج
وان ج موجودة لب فقد وضع مقدمتين كاذبتين ينتج عنهما سالب كاذب وهو ان
آ غير موجودة لشيء من ب وانما يمكن ان يكون ج بهذه الحال باطلا بانه ليس اذا وجد شيء
في شيئين لزم ان يوجد احدهما للآخر فان الحيوان موجود للفرس والحمار وليس الحمار موجودا
للفرس ومثال هذا من المواد ان يعتقد ان كل انسان فرس ولا فرس واحد حيوان فينتج لنا من
ذلك السالب الكاذب عن مقدمتين كاذبتين وهو ان كل انسان ليس بحيوان ووجود
الحيوان للانسان بغير وسط واما كيف يعرض ان تكون احدى المقدمتين كاذبة والاخرى
صادقة فمثل ان تكون آ مسلوبة عن ج ويكون ج مسلوبة عن ب ويكون آ موجودة وجودا
اوليا لب فان ذلك غير ممتنع فاذا اخذنا آ مسلوبة عن ج وج موجودة لب انتج
لنا ان آ مسلوبة عن ب عن مقدمتين كبراهما صادقة وصغراهما كاذبة ومثال ذلك من المواد كل
انسان حجر ولا حجر واحد حيوان فلا انسان واحد حيوان فاذا وضعنا المقدمة الكبرى صادقة
تكون كذب الصغرى واجبا من قبل انه غير ممكن ان تكون آ غير موجودة لج وموجودة لب
ولا يكون ج موجودة لب والا فلو كانت صادقة لما وجب ان يصدق النتيجة على ما سلف
وكذلك يمكن ان تكون الصغرى هي الصادقة والكبرى هي الكاذبة وذلك مثل ان تكون آ موجودة في
كل ب وج وكل ب وب في كل ج اعني ان تكون الصغرى صادقة فتكون آ في ج لانها اذا
كانت في كل ب وب في كل ج فواجب ان تكون آ في كل ج الا انها في ب بغير وسط و
في ج بوسط فاذا اخذ احد ان آ غير موجودة لج وان ج موجودة لب فانه ينتج من ذلك
ان آ غير موجودة لشيء من ب فقد انتج سالبا كاذبا عن مقدمتين صغراهما صادقة
وكبراهما كاذبة فقد تبين ان في الشكل الاول يمكن ان ينتج سالب كاذب يكون نقيض

موجبة في وسطه وذلك اما بان يكون المقدمتان كاذبتين معا واما ان يكون احدهما كاذبة
ايتهما اتفق بخلاف الامر في الموجب الكاذب فان هناك ليس يمكن ان يكون الصغرى صادقة واما
في الشكل الثاني فليس يمكن ان ينتج قياس سالب كاذب عن مقدمتين كلتاهما كاذبة بالكل فانه لو كانت
آ مثلا موجودة لكل ب بغير وسط فانه ليس يوجد شي يكون محمولا على جميع ب بالايجاب ومسلوبا
عن جميع آ وبعكس ذلك على ما يوجد عليه الامر في ترتيب الحد الاوسط في الشكل الثاني من الطرفين
حتى يكون الغلط اذا احد مكان السالب موجبا او مكان الموجب سالبا فقد استعمل قضيتين كاذبتين
بالكلية في الشكل الثاني فاما ان كانت المقدمتان كاذبتين في البعض فقد يمكن ان يكونا كاذبتين وذلك
انه ليس مانع يمنع من ان يكون ج موجودة لبعض ا ولبعض ب فاذا اخذت ج موجودة لكل آ
ومسلوبة عن كل ب او بالعكس في المقدمتين يكونان كاذبتين بالجزء ومثال ذلك ان الحس
موجود للحيوان وجودا اوليا والمتخيل يوجد في بعض الحيوان وفي بعض الحس فاذا اخذ
ان كل حيوان متخيل وانه ولا حس واحد متخيل انتج سالبا كليا كاذبا وهو انه ولا حيوان
واحد حساس من مقدمتين كاذبتين بالجزء وقد يمكن ان يكون في هذا الشكل احدى المقدمتين
كاذبة ايتهما كانت والاخرى صادقة فان كل ما هو موجود لكل آ هو موجود لكل ما هو
من جهة وضعنا ان آ موجودة لب وجودا اوليا فلنفرض ذلك الموجود لكليهما هو ج
فان اخذ ان ج موجودة لكل آ وغير موجودة لشي من ب فان مقدمة الكبرى تكون
صادقة والصغرى كاذبة والنتيجة سالبة كاذبة وكذلك نعرض ان نفرض مكان الموجبة ان ج تكون
ج موجودة لكل ب وغير موجودة لكل آ فان الصغرى تكون صادقة والكبرى كاذبة
وكذلك ايضا ما كان ما هو غير موجود لشي من احدهما فانه ليس موجودا لكل الاخر من قبل انه
ان كان موجودا له كان موجودا للشي الذي وضع هو مسلوبا عنه وذلك خلف لا يمكن
فاذا كان ج مثلا غير موجودة لب وغير موجودة لكل آ فاذا اخذ ان ج غير ب
وموجودة لكل آ امكن ايضا بهذه الجهة ان يكون احدى المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة
مثل ان يكون ج غير موجودة لب فان السالبة تكون صادقة وهي الصغرى والموجبة كاذبة
وكذلك ايضا نعرض اذا غير مكان السالبة اعني ان يوجد ج ولا في شي من آ وج في كل

فان الكبرى تكون الصادقة والصغرى الكاذبة وذلك لان الموجبة ابدا هي الكاذبة وقد تبين من هذا انه يمكن
ان يقع الغلط والانخداع في القياس في المقدمات التي هي غير ذوات اوساط عندما تكون المقدمتين معا كاذبتين
او تكون احديهما فقط ايتهما اتفق او تكون الصادقة والكاذبة منهما محدودة فاما المقدمات ذوات الاوساط
فان الغلط فيها العارض من القياس الكاذب المقدمات لا يخلو ان يكون اما سالبا كليا واما موجبا كليا
ثم القياس الذي ينتج الكاذب لا يخلو ايضا من ان يتبع حدا اوسط مناسبا للحق او غير مناسب واعني
بالمناسب للحق الحد الاوسط الذي يمكن ان ينتج به الحق الذي هو ضد النتيجة الكاذبة ويعني
الذي لا يمكن به ان ينتج الحق من جهة انه ليس وضعه من الطرفين وضعا يا تلف منه شكل ينتج
اه فاما الغلط السالب فقد يكون كما قيل في الشكل الاول وكان بوسط مناسب فانه ليس يمكن
ان يكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين لكن الكبرى منهما فقط تكون هي الكاذبة والصغرى هي
الصادقة مثال ذلك انه يكون آ موجودة لب بتوسط ج اعني ان يكون آ موجودة لكل ج
وج موجودة لكل ب فانه يلزم ان مقدمة ب ج وهي الصغرى ليس يمكن ان يغلط
فيها فيوخذ على الصدق ان يوجد سالبة كلية بعد ما كانت موجبة كلية لانه غلط فيها او اخذت
سالبة واخذت الكبرى صادقة اي موجبة لم ينتج من ذلك شي في الشكل الاول لانه لا ينتج
فيه ما صغراه سالبة وكذلك ان اخذت كلتاهما كاذبتين اعني ان يوخذا سالبتين معا اذ كان
ما من سالبتين لا ينتج في شي من الاشكال وكذلك ان كان الحد الاوسط قريبا من المناسب اعني
قريبا من ان ينتج الحق مثل الموجبتين في الشكل الثالث وذلك بان يكون ج مثلا محمولا على الكل او محمولا
على كل ب فانه متى رام احد ان ينتج سالبا في هذا الموضع في الشكل الاول فان مقدمة ج
يكون صادقة ولا بد اذ كان من شرطها ان يكون موجبة والكبرى وان كانت يمكن ان يوخذ بالعكس
اعني سالبة فقد يتبين ان الغلط انما يعرض في المقدمة الكبرى في الشكل الاول اعني السالبة متى
كان الحد الاوسط مناسبا للحق او قريبا من المناسب واما ان كان الحد الاوسط الذي اخذ في
القياس الكاذب غير مناسب للحق فان الحد الاوسط الذي بهذه الصفة لا يخلو ان يكون موجودا
للطرف الاعظم مسلوبا عن الاصغر او يكون مسلوبا عن كليهما واما ان يكون مسلوبا عن
الاعظم موجودا للاصغر فان ذلك لا يمكن لانه اذا وجد محمول الموضوع اعني ما كان فانه ليس

ممكنا ان يوجد شي سلب عن كل المحمول ويحمل على كل الموضوع واما ان يوجد شي مسلوب عن كليهما او سلب
عن الموضوع ويوجد للمحمول فقد يمكن وتبين ان الحد الاوسط الذي بهذه الصفة ليس يمكن ان نبين
بان شيا موجود في كل شي فيعلم لذلك بغير سبب فاذا لم يكن الحد الاكبر موجودا في كل الاوسط كما قلنا
والاوسط مسلوبا عن كل الاصغر فان ذلك ممكن مثل ان يكون آ موجودة لكل ج و ج غير
موجودة لشي من ب و آ موجودة لكل ب ففي الاضطرار ان يكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين
لانه لا يمكن في مثل هاتين المقدمتين ان ينتج نتيجة كاذبة سالبة الا بان يقلب المقدمتان الصادقتان
جميعا اعني بان يرد الموجبة سالبة والسالبة موجبة لانه دون هذا لا يكون القياس منتجا في الشكل
الاول مثل ان ناخذ احدا او لا على شي من ج و ج على كل ب فينتج لا آ ولا شي من ب وهو
سالب كاذب من مقدمتين كلتاهما كاذبتان واما ان كان الحد الاوسط مسلوبا عن الطرف
الاعظم والاعظم في الاصغر فانه يمكن آ مسلوبا عن كل ج فان مقدمة آ ج السالبة تكون
الصادقة واما مقدمة ج ب الموجبة فانها تكون كاذبة من قبل انا ناخذ موجبة وهي سالبة
لانه لو كانت صادقة من حيث نوخذ موجبة للزم ان يكون النتيجة سالبة صادقة وقد فرضناها
موجبة فلذلك يجب اذا كان الحد الاوسط الغير المناسب مسلوبا عن الطرف الاعظم
ان يكون مسلوبا عن الطرف الاصغر كما قلنا فاما ان كان هذا الغلط في الشكل الثاني فانه ممكن
ان يكون كلتا المقدمتين كاذبتين بكليتهما من اجل انه اذا كانت آ موجودة لكل ب فغير
ممكن ان يوجد حد اوسط يكون موجبا لكل احدهما مسلوبا عن جميع الاخر لانه لو كان ذلك
لكان آ مسلوبا عن كل ب كما قيل فيما تقدم فاما ان يكون احدى المقدمتين كاذبة
ايتهما كانت فقد يمكن مثل ان يكون ج موجودة لكل آ و لكل ب فاذا اخذنا ج موجودة
لكل آ و غير موجودة لشي من ب انتج ان آ غير موجودة لشي من ب لمقدمتين احديهما كاذبة
وهي السالبة والثانية صادقة وهي الموجبة وكذلك يعرض ان اخذ الامر بالعكس اعني ان اخذت
ج غير موجودة لشي من آ و موجودة لكل ب واما الذي كان الكذب جزئيا فقد علم ان ذلك ما
كاذبتين معا مثل ان يكون آ موجودة في بعض ج و ج في بعض ب فقد بان كيف يعرض
الغلط في السالبة في الشكل الاول والثاني وبان احوال من الصدق والكذب يكون عند

تلك المقدمات واما الغلط الذي يعرض في الايجاب الكلي فانه يعرض ايضا اذا كان الاوسط مناسبا
وايضا اذا كان غير مناسب اما اذا كان مناسبا فانه غير ممكن ان يكون كلتا المقدمتين كاذبتين من
من قبل انه يلزم من الاضطرار ان يكون مقدمة آ ب ج التي ينتج الحق موجبة ومقدمة آ ج سالبة
فاذا احولت احديهما وحفظ بان يكون القياس منتجا فانما تحول السالبة فقط وعلى هذا المثال
يعرض الامر اذا كان الحد الاوسط قريبا من المناسب كما قيل في الغلط الذي يكون في السالب الكلي
وذلك انه اذا اتفق ان كانت آ غير موجبة لشي من ج و موجودة في كل ب فاما ان لم يكن الاوسط
الاوسط مناسبا فانه ان كانت آ موجودة لكل ج و ج غير موجودة لشي من ب فان مقدمة
آ ج يكون صادقة ومقدمة ج ب كاذبة لانها هي التي نقلت موجبة واما ان كانت آ غير موجودة
لشي من ج و ج غير موجودة لشي من ب فان المقدمتين كلتاهما تحول من السلب الى الايجاب
فتكون كلتاهما كاذبتين ينتج موجبا كاذبا واما اذا كانت آ مسلوبة عن كل ج و ج موجودة
لكل ب فهو وسط مناسب والكاذبة فيه كما قلنا هي الكبرى اذا كانت هي التي تحول مثل ان
ياخذ آخذ ان كل موسيقي علم وان كل علم حيوان فينتج له ان كل موسيقي حيوان للطرفين من
المواد فمثل قول الواثق كل انسان حجر وكل حجر انسان فقد تبين من هذا القول
كيف يقع الغلط بالقياس الصحيح الشكل في المقدمات التي لا اوسط لها وفي المقدمات ذوات
الاوساط وعلى كم ضرب يقع وبأي شرط وخواص يقع قال وقد يظهر انه متى عدم حس من الحواس
ان نفقد علما من العلوم من قبل ان جميع ما نتعلمه انما نتعلمه اما بالاستقراء
واما بالبرهان اما البرهان فانه يكون من المقدمات الكلية واما الاستقراء فانما يكون من الامور الجزئية
والمقدمات الكلية الماخوذة في العلوم المجردة من المواد اذا رام الانسان ان يبين صدقها فانما
يبين صدقها بالاستقراء اما بان تبينها بيانا مطلقا اذا كانت مما ليس لها وجود مجردة
من المواد مثل المقدمات التعاليمية واما بان تفرض لها مادة ما اذا كانت مما ليس لها وجود
في مادة ما وكان من شانها ذلك فلا طريق لنا الى الاستقراء الا بالحس واذا لم يكن لنا سبيل
الى العلم بالمقدمات الكلية التي في ذلك الجنس اذا لم يكن لنا سبيل الى معرفة المقدمات الكلية لم يكن
لنا سبيل الى البرهان على شي في ذلك الجنس فاذا من فقد حسا ما فقد فاته علم ما وكل حس فقد فاته

واما مثال ذلك اذا كان الحد الاوسط مسلوبا عن الطرفين فلناخذه آخذ حجر صح

لا طريق لنا الى العلم بها الا بالاستقراء وذلك لعلم المقدمة الكلية صح

الى الاستقراء لم يكن لنا سبيل الى العلم بالمقدمة الكلية في ذلك الجنس واذا لم يكن لنا سبيل صح

يتقوم ذاته من ثلثة حدود وعلى ما تبين في كتاب القياس فان كان القياس
موجبا انتج الموجب كانت الحدود الثلثة محمولة بالايجاب بعضها على بعض
اعني الاول على الاوسط والاوسط على الاخر وان كان القياس سالبا كان احد
الاحدين محمولا بالايجاب والاخر محمولا بالسلب وهذا كله قد تبين في كتاب
القياس واذا كان هذا هكذا فان القياس الذي يكون من المقدمات المشهورة
هو القياس الجدلي المشترط في مقدماته مع ساير ما ذكرنا الا ان يكون حمل
الحدود بعضها على بعض بطريق العرض اي على غير مجرى الطبيعي بمنزلة ما يحمل
الانسان على الابيض اعني ان يجعل الابيض موضوعا في القضية والانسان
محمولا فنقول كل ابيض فهو انسان وذلك لان الابيض محمول بالطبع
على الانسان اذ كان موجودا في الانسان والانسان موضوع له بالطبع
واذا كان الامر هكذا اعني ان ههنا اشياء موضوعة بالطبع ومحمولة بالطبع
فقد ينبغي اذا وجدنا شيئا هو موضوع بالطبع لشيء وليس هو محمولا على اخر
مثل شخص الجوهر وكان الشيء المحمول عليه على المجرى الطبيعي ولا موضوعا لشيء
اخر وذلك المحمول الثالث ايضا محمولا لمحمول رابع هل ينتهي هذا الترقي
والامعان الى فوق في مثل هذا الحمل الذي يكون بالطبع وبالذات حتى
يصل الترقي الى محمول ليس بموضوع لشيء اخر ام ذلك يمر الى غير النهاية
ولذلك ينبغي ايضا هل اذا وجدنا محمولا ليس يحمل عليه بالطبع شيء البتة
ولذلك كان موضوعه يحمل ايضا على موضوع ثان والثاني على ثالث هل يمكن
ايضا في مثل هذا الانحطاط والامعان الى اسفل ان ينتهي الى موضوع اول
او يمر ذلك الى غير نهاية والفرق بين المطلبين ان الاول طلبنا فيه هل يحمل
على الموضوع محمولات لا نهاية لها بعضها على بعض مثل ان يحمل ا
على ب و ب على ج و ج على د و د على ه ام ذلك يقف والثاني كان طلبنا
فيه هل المحمول الاول يوجد له موضوعات لا نهاية لها بعضها موضوع لبعض

ام ينتهي الامر فيه الى موضوع اول اعني لا يكون له موضوع آخر مثل ان يكون ا محمولا والا يحمل على
شيء ويحمل ب على ا و ب على ج و ج على د و د ايضا فقد ينبغي ان يبحث ايضا ان يكون ان
اطراف الحدود في البراهين متناهية ام غير متناهية اعني ان يوجد بين كل حدين منهما حد
اوسط وبين ذلك الحد حد ويمر ذلك الى غير نهاية والبحث عن المطلبين الاولين يستفاد منه
هل المطلوبات متناهية ام غير متناهية وهذا البحث الثالث يستفاد منه هل ههنا مقدمات
غير ذوات اوساط والا لا ان يكون بين كل حدين وسط ويقوم عليه البرهان على
ما كان يرى ذلك كثير من القدماء والقول في المقدمات السالبة هو هذا القول بعينه اعني ان كانت
الحدود التي بهذه الصفة بعضها يحمل بالايجاب وبعضها بالسلب هل ينتهي الحمل الذي يكون في امثال
هذه الحدود من الطرفين ام ليس ينتهي وان انتهى فهل يمكن ان يكون بين الطرفين
اوساط لا نهاية لها ام ليس يمكن ذلك والمعروف في الحمل في امثال هذه الاشياء وفي امثال هذه
المقدمات اعني التي تكون متولدة من الايجاب والسلب هي تلك المنعكسة بعينها اعني التي في الموجبات
فقط اعني هل توجد سالبة غير ذات وسط وهل تكون العلوم التي على طريق السلب متناهية
وسوف يعلم ان قوة هذين المطلبين في الحدود المنعكسة بعضها على بعض قوة واحدة اعني
انه ان كانت المحمولات متناهية او غير متناهية فان الموضوعات تكون بتلك الصفة و
ذلك ان المحمولات فيما يمكن ان يكون موضوعات فمن وجدنا المحمول اولا موضوعا اخيرا فقد
وجدنا الموضوع اولا والمحمول اخيرا وبالعكس اذ يمكن ان يصير ذلك المحمول الاول موضوعا
اول فيترقى منه الى محمول آخر وهو الموضوع الاخير ومن لم يجد موضوعا اخيرا لم يجد محمولا اخيرا
وكذلك من لم يجد محمولا اخيرا لم يجد موضوعا اخيرا وسواء كان انعكاسها وحملها بالذات
على المجرى الطبيعي مثل العرض على الجواهر او على غير المجرى الطبيعي مثل الجوهر على الاعراض
الا انه ان كان حملها وانعكاسها طبيعيا لم يمكن هناك موضوع اول ولا محمول اول بالطبع
فقط ولا الاطراف اذا كانت متناهية الا الاوساط يجب ايضا ان تكون متناهية وبعينه ان
لو كان يمكن ان كانت الاطراف متناهية اي موجودة بالفعل ان تكون الاوساط بينهما بالفعل
غير متناهية لكان لا يمكن السلوك من طرف الى طرف لان السلوك بينهما انما يكون على الاوساط واذا كانت

اعني الى نسبة الموضوع للمحمول او الموضوع اول
بل الاوسط التي بينها متناهية

حكى عن ذلك ح

اي منتج للسالب ح

الا ان يكون مشهورة فقط سواء وجدت فيها شروط المقدمات اليقينية او لم توجد واما القياس البرهاني فانه يشترط في مقدماته ح

لذلك ينبغي ح

الاوساط غير متناهية فالسلوك سلوك غير منقض واذا كان احد الطرفين غير منقض فالطرف الاخر غير موجود بالفعل وقد كان فرض موجودا بالفعل هذا لا يمكن وسواء فرض الاوساط الغير المتناهية بين بعض الاوساط الموجودة بين الطرفين مثل ان يكون الطرفان آ و ب والاوساط التي بينهما ج د ه فسواء فرضنا هذه الاوساط الغير المتناهية بين آ و ج وبين ج و د وبين د و ب او فرضناها بين حدين منهما فقط او فرضنا الى ق ليس بينهما وسط مثل ان يفرض الاوساط الغير المتناهية بين آ و ج فقط والباقي ليس بينهما وسط اللازم في ذلك واحد واللازم من هذا بعينه في البراهين التي تنتج الموجبات هو اللازم بعينه في البراهين التي تنتج السوالب اعني انه اذا كانت الاطراف فيها محدودة فان الاوساط المحدودة متناهية وذلك انه كما بين انه اذا وضعنا الاوساط المحمولة بالايجاب غير متناهية بين طرفين موجودين بالفعل احدهما محمول على الاخر بالايجاب حمل قبل حمل على ذلك الاوساط الغير المتناهية لم يمكن ان يكون ذانك الطرفان موجودين بالفعل وان احدهما محمول على الاخر فالحال كذلك يلزم في الطرفين اللذين احدهما محمول على الاخر على طريق السلب وقبل حدود سالبة ووسط لا نهاية لها وذلك لانه كل شيء يسلب عن شيء بتوسط فهناك مقدمتان احدهما موجبة والاخرى سالبة فان كان يحتمل ان يكون مقدمات موجبة غير ذوات اوساط والامر في الموجبات الغير متناهية فقد يحتمل ان يكون الامر في المقدمات السالبة كذلك مثال ذلك انه يعرض ان انما سلبت عن ب من قبل سلبها عن ج ووجد ج لب وانما سلبت عن ج من قبل سلبها عن د ووجود د لج وكذلك الى غير نهاية فانه اذا كان الامر كذلك لم يكن آ مسلوبا عن ب في وقت من الاوقات الا لو امكن وجود مقدمات موجبة لا نهاية لها بين طرفين محدودين وسواء كان البرهان السالب الذي بهذه الصفة مؤتلفا في الشكل الاول او الشكل الثاني او الثالث فاللازم في ذلك واحد اذ كل قياس فقد تبين انه لا بد فيه من مقدمة موجبة وكلية ولكن ان كان البرهان الذي بهذه الصفة مؤتلفا من اكثر من شكل واحد فان المؤتلف من المتناهي من جهتين متناه ضرورة واذا انقرر ان الاطراف اذا كانت

علیهاهم

الموجودين بالفعل اوليس جميع الاوساط الموجودة بالفعل بين الطرفين

الامر

متناهية فان الاوساط متناهية ولنبين ان الاطراف متناهية واولا في الايجابات العامة التي ان يكون من المحمولات الغير الذاتية ثم نبين ذلك في الايجابات التي هي المناسبة وهي ان يكون من المحمولات الذاتية فنقول ان المحمولات التي تكون في الايجابات العامة لا تخلو اما ان يكون اعراضا للموضوعات او تكون موضوعات وهي الجواهر او حدودا او اجزاء حدود اعني اجناسا وفصولا فاما ان كانت حدودا فيبين انها متناهية من جهة الحمل وكذلك ان كانت اجزاء حدود لانه ان كان لاجزاء الحدود حدود ويكون الامر الى غير نهاية لم يمكن ان نقف على الاشياء بان نعرفها فان تلك الاشياء ان كان نقف على الاشياء من قبل حدودها فقد يجب ان يكون اجزاء الحد متناهية والا لم يوضع للحدود او اجزاء الحدود ويمكن ان يكون موضع اخر المحدودات او من ذلك الى غير نهاية فان الموضوع اما ان يكون جنسا او نوعا فان كان جنسا فلا بد ان يكون له نوع اخير والنوع الاخير ينتهي حمله الى الاشخاص وان كان نوعا فانه يحمل على الشخص ليس يحمل على شيء على المجرى الطبيعي فهذه هي حال المحمولات الجوهرية اذا كانت حدودا او اجزاء حدود اعني اجناسا او فصولا واما اذا كانت المحمولات اعراضا فانه اذا اجتنب ايضا في هذا النوع من الحمل الحمل الذي يكون بطريق العرض كما تجنب الحمل على غير المجرى الطبيعي وهو بالجملة حمل العرض على العرض من جهة حملها بالطبع على الجوهر الذي هو موضوع العرض مثل حملنا على هذا الابيض انه ذو ذراعين انما على ذي الذراعين انه حصاف او غير ذلك من سائر المقولات فان ذا الذراعين انما حمل على الابيض من جهة انه عرض له ان كان محمولا على الشيء الذي يحمل عليه الابيض وهو الجوهر الموضوع لهما كانك قلت انسان او خشبة واستعمل في ذلك الحمل الحقيقي ان لم يكن ذاتيا وهو حمل العرض على الجوهر مثل حمل الحي المشي على الانسان وقد بان ايضا ان مثل هذه المحمولات ايضا متناهية وموضوعاتها متناهية وذلك لان كل عرض يحمل فهو ضرورة اما محمول على الجوهر من جهة انه كيف او كم وبالجملة واحد من المقولات التسع وهو بهذه الصفة فهو متناه بالضرورة من جهة تناهي المحمولات الجوهرية الموضوعة له هذا اذا اخذ المحمول محمولا بالطبع والموضوع موضوعا بالطبع لا بالعرض مثل ان يحمل معقول عرض على معقول عرض او من قبل حملها جميعا على الجوهر فالجواهر بالجملة انما يحمل عليها احد امرين اعني الحمل الحقيقي اما اشياء تعرف ماهيتها

فقط والشخص

للموضوعات

واما الاشياء التي واحد من المقولات التسع وكل واحد من الاجناس والانواع الموجودة في مقولة مقولة مما تحته
بمنزلة جنس مقولة الجوهر وانواعها الموضوعة لتلك فانه ليس بموجود الامور الكلية الا في الامور
المشار اليها ولذلك لا غنا بنا لوضع الصورة التي يقول بها افلاطن لو كانت موجودة لان البراهين
انما هي لهذه الاشياء المشار اليها لا لتلك الصور المفارقة واما انه قد تبين ان الامعان الى
فوق في الحمل ليس يمكن ان يمر لا الى غير نهاية في مقولة من المقولات وكذلك الانحطاط الى اسفل واذا كان
الامر هكذا فتبين ان كل حمل حقيقي فهو متناه في الجهتين جميعا اعني المحمول والموضوع فهذا
الوجه هو احد الوجوه التي يتبين منها ان كل قياس منطقي فان الحمل فيه ينتهي الى مقدمات غير ذوات
اوساط من قبل ان الطرفين فيه يجب ان يكونا محدودين واما الوجه الاخر فهو انه لو كان البرهان
انما تقوم من المقدمات الكلية المحيطة بالنتيجة اعني التي هي اعلى منها وكانت الاشياء التي يعلم بالبرهان
غير ممكن ان يعلم الا من اخر سور البرهان والذي هو افضل من البرهان فقد يجب ان كانت كل مقدمة
ماخوذة في البرهان تحتاج الى مقدمة اعلى منها لا يجد لنا شيء من الاشياء العلم بالبرهان من قبل
ان وجود ما لا نهاية له غير ممكن ان يخرج الى الفعل الا من الا ان يضع واضع ان البرهان فيكون
من المقدمات المصطلح عليها الموضوعة وضعا على ما سنبين في علم من العلوم وذلك شنيع
فقد تبين انه لا يمكن ان يوجد قياس منطقي من مقدمات غير متناهية واعني بالمنطقي القياس
الذي مقدماته كلية وصادقة الا انها غير منعكسة فاما من القياس البرهاني المناسب وهو الذي
قصد البحث عنه ها هنا فقد تبين انه يجب ايضا فيه ان ينتهي الى مقدمات غير ذوات اوساط
من قبل ان محدود الطرفين من جهة القول وذلك ان البرهان انما يكون من المقدمات الذاتية
كما سلف والمقدمات الذاتية صنفان احدهما ان يكون المحمولات هي التي منها تتقوم طبيعة الموضوعات
وهذه المحمولات هي اما حدود للموضوعات واما اجزاء حدود والصنف الاخر المحمولات الماخوذة
موضوعاتها في حدودها على انها جزء من حدودها بمنزلة الفرد المحمول على العدد الاول ...
فان العدد يوخذ في حد الفرد والعدد الزوج واذا كان الامر هكذا فتبين انه و
لا واحد من صنفي هذا الحمل يمكن الامعان فيه الى غير نهاية وذلك انه وجد الذي
بمنزلة الفرد في العدد فان العدد ايضا يكون ماخوذا في حد ذلك الذي وضع الوزن

وجدت محمولات بهذه الصفة غير نهاية امكن ان يوجد في الجنس الواحد بعينه اشياء غير متناهية
بالفعل وذلك مستحيل والذي يوجد في امثال هذه المحمولات ليس هو ان تمر الى غير نهاية بل
انما يوجد فيها انها تنعكس اعني ان يحمل الاعم على الاخص وذلك ان الذي منها اخص من الاول
مثال ذلك ان الفرد هو اخص من العدد فان كان شيء اخر بمنزلة الفرد من الفرد من العدد
فهو اخص ايضا من الفرد ولذلك يظهر ايضا من هذه الجهة انه ليس يمكن الامعان فيها الى
غير نهاية بل ينتهي الامر الى محمول لا يوجد اخص منه ولا ايضا المحمولات التي توخذ في حدود الموضوعات
يمكن ان يمر الامر فيها الى غير نهاية فانه لو كان الامر كذلك لما كان لنا سبيل الى معرفة حدود
الاشياء فاذا كانت المحمولات في البرهان هي هذان الصنفان من المحمولات وكان قد تبين
في هذه انها تنقطع في الامعان الى فوق اعني في الحمل وفي الامعان ايضا الى اسفل تنقطع اعني
في وضع بعضها لبعض واذا كان الامر هكذا وكانت الحدود التي هي محصورة
بين حدين قد تبين قبل انها متناهية فتبين انه يجب عن ذلك ان تكون للبراهين
مقدمات اوائل ليس لها برهان اذ ليس لها حد اوسط ولا يكون البرهان واقعا على كل
شيء وهو الذي حكينا ان قوما يعتقدون ذلك فقد تبين ان في طبائع القياس المنطقي و
البرهاني يجب ان تكون مقدمات غير ذوات اوساط معلومة ينتهي لها الا بغير نهاية و ... انه
اذا كان شيء واحد بعينه يحمل على شيئين من قبل حمله على شيء عام لهما ان ذلك لا يمر الى غير
نهاية اعني ان يحمل على ذلك العام من قبل عام اخر موجود له بل يقف ذلك مثال ان حمل
على المثلث المختلف الاضلاع ان زواياه مساوية لقائمتين من قبل انه كلها مثلث — والمستوي الاضلاع م
فانه ليس انما حملت مساواة الزوايا على المثلث من قبل امر عام ايضا موجود له عن ذلك
الى غير نهاية اي يوجد حملها ايضا لذلك العام من قبل عام اخر ويمر ذلك الى غير نهاية فانه
لو كان ذلك كذلك لبعدت المقدمات الطبيعية الموضوع في تلك الصناعة من طبيعة الجنس
وجدت اعم منها باضعاف لا نهاية لها وقد تبين فيما تقدم ولذلك ليس يمكن ان ينقل
البرهان من صناعة الى صناعة فلذلك يجب ان تكون المقدمات المستعملة في البراهين
صنفين صنف ليس له اوساط وهي التي ليس من شأنها ان تبين من غيرها وصنف لها اوساط

لان المقدمات لا يجب ان تتعدى
طبيعة الجنس الموضوع سواء كانت
خاصة او عامة على ما تبين م

ومما ترى هاهنا مبين ايضا وهذان الصنفان من المقدمات موجودان في الموجبات والسوالب
كما بين والمقدمات الغير ذوات الاوساط هي التي تنزل منزلة الاركان من الاسطقسات
وذلك انها كلها واما الكبرى منها والمتقدمة الغير ذوات الوسط هي المقدمة الواحدة باطلاق
البسيط واما المقدمة التي لها اوسط فهي مركبة وكما انه في الاشياء المركبة ينتهي
الامر فيها الى مبادي بسيطة في غاية البساطة مثل انتهاء النغم الى النغمة التي هي ربع طنين
ومثل انتهاء الاشياء المكيلة والموزونة الى مثاقيل واكيال لا يوجد اصغر منها في
الحكم كذلك الامر في مبادي البراهين واسطقسات القياس هي المقدمات الغير ذوات الاوساط والوسط
يقع في المقدمات ذوات الاوساط اما في الموجبات فبين الطرفين وذلك اذ كانت النتائج
انما تقع في الشكل الاول فقط واما الوسط في المقدمات السالبة فقد يقع بين الطرفين وذلك
اذا كان السالب الكلي المنتج في الشكل الاول لان المقدمة الصغرى يكون فيه موجبة فهي
ضرورة كون الحد الاوسط موجودا بين الطرفين واما الشكل الثاني فان الحد الاوسط يقع
فيه خارجا عن الطرف الاكبر واما الشكل الثالث فليس يقع الوسط فيه خارجا عن الطرف
الاعظم قال ولما كان البرهان منه كلي ومنه جزئي ومنه موجب ومنه سالب ومنه مستقيم
ومنه خلف فقد ينبغي ان ننظر اي افضل البرهان الكلي الموجب او الجزئي والبرهان الموجب
او السالب المستقيم او الخلف ولنبدا من ذلك بالنظر في البرهان الكلي والجزئي
فنقول انه ربما ظن ان البرهان الجزئي افضل من الكلي اما اولا فمن قبل انهم اعتقدوا ان الذي يعلم
ان هذا موسيقار يعلم ذلك بنفسه وبغير واسطة وهو العلم الجزئي والذي يعلم انه موسيقار
من قبل علمه من قبل انه انسان موسيقار فهو يعلم من قبل غيره وهو العلم الكلي
العلم الذي يكون للشيء بذاته وبنفسه افضل من الذي يكون للشيء من قبل غيره فالعلم الجزئي افضل من
العلم الكلي وكذلك الحال فيمن يعلم بالبرهان ان المثلث المتساوي الساقين مساوية
زواياه لقائمتين بغير واسطة انه مثلث هو افضل ممن يعلم ذلك من قبل انه مثلث
قالوا وايضا لما كان الكلي ليس شيئا خارجا عن الاشخاص وكان البرهان على الامر الكلي
اذا كان هو الموضوع يوهم ان الشيء موجود بذاته منحازا عن الاشخاص والبرهان على
الممتاز

الكلام من هنا في البرهان

تمالعامه

الامر الجزئي لا يوهم مثل هذا الوهم الكاذب كان البرهان على الشيء الذي لا يكون سببا للغلط افضل
من الذي يكون على الشيء الذي هو سبب للغلط قالوا وايضا فان الجزئي احرى بالوجود خارج النفس
من الكلي والبرهان على الشيء الذي هو احرى بالوجود من الكلي الذي انما يظنون وجوده انما يظنون
بوجوده في الجزئي قال وهذه حجج كلها واهية اما الحجة الاولى فنحن احق بها منهم وذلك انه
يظهر ان الذي يعلم انه كذا هو كذا من قبل انه شيء ما بذاته فهو انما يعلم بطريق العرض لا من
جهة ما هو مثال ذلك ان العلم الذي يعلم ان وجود الزوايا مساوية لقائمتين للمثلث
المتساوي الساقين لا للمثلث المطلق فانما علم ذلك لا بما هو والذي علم ذلك للمثلث
فهو الذي علم الشيء بما هو واذا كان هذا هكذا فانا العلم بالامر الكلي افضل من العلم بالامر الجزئي
وايضا اذا كان الكلي معنى واحدا ولم يكن اسما مشتركا فليس معنى وجوده في الخارج اقل من
وجود الاشخاص لكن نزيد عليها زيادة في الوجود وذلك انه غير فاسد ولا كاين والاشخاص
كاينة فاسدة وليس يجب اذا كان اسم الكلي يدل على معنى واحد موجود لم نظر انه ادراك
انه شيء موجود مفارق للاشخاص وذلك انه كما انه ليس يظن ذلك في كليات مقولات العرض مثل
كلي البياض والسواد كذلك ليس ينبغي ان يظن ذلك في كليات الجوهر وايضا الذي يظن ذلك بالكلي
فالنقص انما هو من قبله لا من قبل وجود الكلي في نفسه قال فهذا ما هو بيان فساد ما احتجوا به
وقد يبين ان البرهان على المعنى الكلي افضل منه على المعنى الجزئي من حجج احدها ان الشيء الذي
يعلم بالشيء الذي هو احق بالسببية هو افضل من الشيء الذي يعلم بالشيء الذي ليس هو احق بان يكون علة
السبب والكلي هو احق بالسببية اذ كان هو الذي يحمل عليه الشيء بذاته وكان هو الذي عنده
يقف السؤال بلم على انه السبب الحقيقي مثال ذلك انا اذا سالنا مثلا لم كان هذا المثلث
زواياه الخارجة مساوية لاربع قوايم فقيل لانه متساوي الساقين كان المعطي لذلك
سببا ناقصا اذ كان عرضيا وكذلك ان قيل من قبل انه مثلث فاذا قيل من قبل انه شكل
مستقيم الخطوط وهو الشيء الذي من قبله وجدت زواياه الخارجة بهذه الصفة فقد اعطي
السبب الحقيقي التام المفيد للعلم التام وايضا فان الامور الجزئية غير متناهية والامور
الغير المتناهية غير محاط بها ولا محصورة واما الكليات فمحيطة بالجزئيات وحاصرة

من الكلي النفس
هو افضل من البرهان على الكلي
الذي هو اقل في باب الوجود
وقد يدل على ان الجزئي احرى
بالوجود من الكلي الذي
يشتقون صح صح

لها فيكون البرهان على الامور الكلية افضل من البرهان على الامور الجزئية من قبل ان البرهان على الاشياء
التي معلومها اكثر هو افضل من البرهان الذي يكون على الاشياء التي معلومها اقل اعني الامور الجزئية
وايضا البرهان الذي يعلم به شيان افضل من البرهان الذي يعلم به شي واحد والذي يعلم الكلي فعنده
علم الجزئي من قبل الكلي بالقوة القريبة واما الذي يعلم الجزئي فليس عنده من قبله علم الكلي
لا بالقوة القريبة ولا البعيدة وايضا فان الحد الاوسط الذي يكون من السبب الكلي الاعلى
هو البرهان الذي عنده ينتهي الفحص عن اسباب ذلك الشي ويكف الشوق الطبيعي
واذا كان البرهان الذي هو اكثر كلية افضل مما هو اقل كلية في باب معرفة العلة فاذن
البرهان الذي يكون على الكلي افضل من الذي يكون على الجزئي وذلك انه لما كان البرهان الافضل
المقدمات الكثر فيها تم كلية فالنتيجات بهذه الصفة قد يجب ان تكون افضل فان هذه هي
الاقاويل التي يمكن ان يستبان بها ان العلم على الكلي افضل منه على الجزئي غير ان في هذه الاقاويل
التي احتججنا بها ما يجري مجرى الاقاويل المنطقية يريد الجدلية فانه احد ما يشبه المنطقية
وانما ينبغي ان يعتمد منها على ان الكلي اكثر في باب العلم من الجزئي من قبل ان الذي عنده العلم
بالامر الكلي فعنده العلم بالامر الجزئي بالقوة القريبة والذي عنده العلم بالامر الجزئي
فليس عنده العلم بالكلي اصلا ولا بنحو من الانحاء اعني لا بالقوة ولا بالفعل فهذا جملة ما قاله
من ان البرهان الكلي افضل من الجزئي فاما ان البرهان الموجب افضل من السالب فهو بين ايضا
من وجوه احدها ان البرهان الذي يبنى على مقدمات اقل في باب الكمية او في باب الكيفية
اعني الابسط فهو افضل من البرهان الذي يبنى على مقدمات اكثر والبرهانين جميعا او في حدها
ما برهان الموجب والسالب يتفقان جميعا في انهما يأتلفان من ثلثة حدود الا ان
الموجب يأتلف من مقدمتين من نوع واحد اعني من موجبتين والسالب يأتلف من
مقدمتين من نوعين اعني احدهما موجبة والاخرى سالبة فاذن البرهان الموجب
افضل من البرهان السالب فاما ان البرهان الذي هو يأتلف من مقدمات اقل في باب الكمية او
الكيفية فهو افضل فذلك بين من ان البرهان الذي يأتلف من مقدمات اكثر فالمعرفة بنتيجته
ابعد عن المعارف الاول بالطبع وذلك انه يجب ان يكون الامر في الذي يأتلف من مقدمات

مقدمتين

شوعه في المعرفة اعني ان يكون احدهما اعرف فاما الثانية مثل الموجبة والسالبة فان الموجبة اعرف من
السالبة فلما كان البرهان السالب يأتلف من مقدمتين احداهما اقل معرفة من الاخرى ولو
يأتلف من مقدمتين احداهما مساوية للمقدمة الواحدة من البرهان السالب في المعرفة والاخرى
اعرف منها لزم ان يكون البرهان الموجب اعرف من البرهان السالب ويشبه ان يكون البرهان
البسيط بالجملة افضل من المركب فاذا اجتمع في البرهان البسيط من قبل الكيفية والكمية كان
افضل من البرهان الذي انما هو بسيط من جانب الكمية فقط وذلك لان البرهان البسيط من
باب الكمية انما هو من ثلثة حدود فقط فيشبه ان يكون هذا هو الذي قصده ارسطو بهذا
القول وايضا فان النتائج الموجبة تبين من مقدمتين موجبتين فقط واما السالبة
فانها تبين من مقدمتين احدهما سالبة والاخرى موجبة والموجبات افضل وايضا
فان القياس السالب اذا انمي بان يزاد فيه حد اوسط من حدين حتى يصير ذا حدود
كثيرة فقد يلزم فيه ان تكثر الموجبات فيه فاما السوالب فلا يكون فيه منها الا سالبة واحدة
مثال ذلك انه يكون آ غير موجودة لشي من ب و ب موجودة لكل ج فانا احتجنا
الى تبيين المقدمتين كلتيهما فانه يجب ان يجعل بين آ و ب حدا اوسط وبين ب
و ج كك فليكن الحد الاوسط بين آ و ب ه وبين ب و ج ز فمن البين
انه يكون في هذا القياس ثلث موجبات وسالبة واحدة وذلك انه يكون آ ه ولا على شي
من ه و ه على كل ب و ب على كل ز و ز على كل ج وكلما تكررت الاوساط
زادت الموجبات وبقيت السالبة واحدة فقط واذا كان هذا هكذا فالموجبات في السالب
في الذي كانت السالبة منتجة فاذن الموجبة ليست هي محتاجة في ان تبين الى السالبة و
السالبة محتاجة الى الموجبة بل اذا كان القياس مركبا يحتاج الى اكثر من موجبة واحدة وكل
ما يحتاج في ان يستبين شي الى غيره فذلك الغير اعرف فالموجبة بالجملة اعرف من السالبة
والبرهان الذي نتيجته ومقدماته اعرف فهو اعرف والاعرف افضل وقد يستبين ان الموجبة اعرف
من السالبة لان السالبة انما تفهم بالاضافة الى الموجبة والموجبة ليس تفهم بالاضافة الى السالبة
اذ كان هذا حال العدم مع الوجود وايضا فان الموجبة تدل على الوجود والسالبة على العدم

ارسطاطاليس ص

اقدم من العدم وافضل فالبرهان الذي مباديه اقدم وافضل فهو افضل واقدم وايضا فان البرهان الموجب كانه متقدم بالطبع على السالب من قبل ان الموجب متقدم بالطبع على السالب لانه حيث يرتفع المقدم الموجب فليس هناك شي سالبه واذا وجدت المقدمة الموجبة لم يلزم ان يوجد شي سالبه والبرهان المؤتلف من المقدمات المتقدمة بالطبع اشرف من البرهان الذي يأتلف من مقدمات متاخرة بالطبع ولانه قد تبين ان البرهان الموجب المستقيم افضل من البرهان السالب المستقيم فمن البين انه اذ تبين ان البرهان السالب المستقيم افضل من البرهان الساير الى الخلف الموجب انه تبين ان البرهان المستقيم بالجملة افضل من الساير الى الخلف فلنفرض اولا ان القياس المستقيم السالب صورته هذه الصورة وهو ان يكون آ مثلا غير موجودة لشي من ب و ب موجودة لكل ج فيلزم عن ذلك ان يكون آ غير موجودة لشي من ج فاذا اردنا ان نبين هذه النتيجة بقياس خلف فانا نحتاج ان ناخذ نقيض النتيجة اوضدها وهو ان آ موجودة لكل ج ونضيف اليها مقدمة لا يشك في صدقها وهو مثلا ان ب موجودة لكل ج فلينتج انه ينتج لنا من هاتين ان آ موجودة في بعض ب فاذن غير ممكن ان يوجد آ لكل ج فهي غير موجودة لشي من ج د فكلا البرهانين يكون واحدة كما سلف لكن الفرق بينهما ان السالب الكبرى اذا كانت عندنا اعرف من النتيجة كان القياس مستقيما مثل ان يكون عندنا قولنا آ ولا شي من ج وايضا اذا كانت السالبة المنتجة من اعرف عندنا من الكبرى السالبة فانما نؤلف القياس على طريق الخلف بان نضع نقيضها ونضيف اليه صادقا فيلزم عن ذلك كذب بين الكذب فيكون الخلف بان نضع ليس يمكن ان يكون النتيجة اعرف عندنا من المقدمة الكبرى التي ننتجها بالطبع اعني المقدمات المحيطة بالنتائج واذا كان هذا هكذا فالقياس المستقيم ينتج الاخفى بالطبع من الاعرف بالطبع وقياس الخلف ينتج الاعرف عندنا من الاعرف بالطبع وما ينتج من الاعرف بالطبع فهو افضل وايضا فان النتيجة انما تكون بالطبع واولا عن مقدمتين نسبة احديهما الى الاخرى كنسبة الكل الى الجزء على ما تبين في كتاب القياس وذلك في القياس المستقيم وقياس الخلف ليست حال مقدماته هذه الحال اذ كان مركبا من حمل

والوجود صح

اولا نتيجة من سالبة [illegible] قولنا صح

وشرط على ما تبين فاذن القياس المستقيم هو الذي يكون بالطبع وبغير طريق صناعي واما القياس السايق الى الخلف فقل ما يفعله الفكر بالطبع وانما يفعله بالصناعة فاذن البرهان الذي يكون من تاليف طبيعي ومقدمات اعرف بالطبع من النتيجة هو افضل واذا كان البرهان السالب المستقيم افضل من برهان الخلف الموجب فهو افضل من الخلف السالب واذا كان البرهان الموجب المستقيم افضل من السالب المستقيم فهو افضل من الخلف بالاطلاق قال والعلوم يفضل بعضها بعضا في باب استقصاء المعرفة واليقين بان الذي يكون علم اوثق من علم الاسباب احق ان العلم الذي يبين وجود الشي وحده اوثق من العلم الذي يبين وجود الشي ما هو متأخر عنه وان العلم الذي يكون موضوعه اشد تجردا من المادة فهو اوثق علما اذ كانت المادة هي سبب الاعراض والغلط في العلوم ولذلك كان علم العدد اوثق براهين من علم الالحان والثالث ان العلم الذي مباديه وموضوعاته البسائط فبراهينه اوثق من العلم الذي مباديه وموضوعاته مركبة من ذلك المعنى البسيط ومعنى زائد عليه مثال ذلك حال علم العدد مع علم الهندسة فان مبدا العدد هو الواحد ومبدا الاعظام هي النقطة والوحدة هي ذات غير منقسمة لا وضع لها والنقطة ذات غير منقسمة لها وضع فاذن النقطة اقل في البسط من الوحدة قال المختلفة هي التي مباديها الاول مختلفة وموضوعاتها مختلفة ويظهر ان العلوم المختلفة يجب ان يكون مباديها مختلفة وانه من طلب المبادي المستعملة في علم ما الى المبادي الاول التي المبرهن في ذلك العلم وجدها مختلفة اذ كانت المبادي الاول في كل برهان يجب ان يكون خاصة بالطبيعة الموضوعة لذلك العلم من قبل ان مقدمات البرهان يجب ان يكون ذاتية مناسبة على ما سلف قال وقد يمكن ان يبين المطلوب الواحد بعينه في الصناعة الواحدة بعينها براهين كثيرة الحدود ووسط مختلفة وليس يعوق ذلك ان يكون الحدود الاوسط بعضها داخلا تحت بعض بل ومن غير ان يكون بعضها داخلا تحت بعض مثل من يبين ان الكل قابل للذة فهو متغير بتوسط المتحرك بواسطة الى قابل السكون فيأتلف البرهان الواحد هكذا الكل قابل للذة فهو متحرك فهو متغير فكل قابل للذة فهو متغير ويأتلف البرهان الثاني هكذا الكل قابل للذة قابل للسكون قابل للتغير فكل قابل للذة قابل المتغير فيكون التغير الذي هو شي واحد بعينه قد تبين

اليه صح

وكل متحرك صح

وكل قابل للسكون صح

واحد بعينه في صناعة واحدة لحدين اوسطين ليس احدهما داخلا تحت الآخر فاما اذا كان
احد الحدين الاوسطين محمولا على الآخر فانه يمكن ان يكون منهما برهان على شيء واحد اذا كانا
جميعا يوجدان لموضوع واحد مثل ان يبين ان الانسان متنفس بتوسط انه حيوان و
بتوسط انه ناطق فصل والاشياء التي تحدث بالاتفاق وعلى الاقل فليس يكون عليها برهان اذ كان
ما يحدث بالاتفاق ليس هو من الاشياء التي توجد بالضرورة ولا من الاشياء التي توجد على الاكثر و
البرهان انما يكون في هاتين الطبيعتين اعني الضرورية والممكنة على الاكثر اذ كان كل برهان
فاما ان يكون مقدماته ضرورية كما سلف واما جارية على الاكثر والنتيجة اللازمة عن المقدمات
الضرورية تكون ضرورية واللازمة على المقدمات التي على الاكثر تكون على الاكثر فصل ولا سبيل
ايضا لان يحصل العلم بالبرهان عن الحس وذلك ان الحس انما يدرك الاشخاص المحدودة الوجود
بالزمان والمكان واما العلم بالبرهان فانما يكون على الامر الكلي وما الامر الكلي والامر الكلي
هو في كل شخص وفي كل زمان ومكان ولو احسسنا مثلا من هذا المثلث ان زواياه
زوام
مساوية لقائمتين لما كان هذا الحس هو الذي يفيدنا ان زوايا كل مثلث مساوية لقائمتين
اذ كان الحس انما كان لهذا المثلث المشار اليه الجزئي والعلم يكون للمثلث الكلي و
بهذا السبب بعينه لو اتفق لنا كنا فوق موضع القمر حتى نرى كسوفه بقيام الارض بينه
وبين الشمس لما كان يحصل لنا من هذه المشاهدة العلم بالسبب في كسوفه وذلك ان العلم بالسبب
انما يحصل من جهة الامر الكلي والحس لا يدرك الكلي وهو ان كل كسوف قمر فسببه قيام الارض
بينه وبين الشمس بل انما يدرك الحس ان هذا الكسوف سببه قيام الارض بينه وبين الشمس لكن
الحس ولئن كان لا يدرك الامر الكلي فان الكلي انما يدركه العقل من قبل تكرار الشخص على الحس
دفعات كثيرة حتى يجتمع من ذلك التكرار في النفس الامر الكلي ويتبين من ذلك ان الكلي اشرف
من الجزئي من اجل انه هو السبب القريب في وقوع العلم لنا وهو ايضا افضل من المتصورات
المفردة اعني العرية عن اسبابها لان كل تصور عار عن السبب هو انقص الا فيما كان ليس
سبب فاما الاوائل التي لا اسباب لها فالامر فيها بخلاف هذا فقد تبين من هذا انه ليس العلم الذي
يدرك بالحس ~~والعلم الذي يدرك~~ العلم الذي يدرك بالبرهان من واحد الالهام الا تركب

انسان

انسان ليس العلم بالبرهان حسا لكن لما كان الحس مبدأ للامر الكلي عرض لنا ان نجهل اشياء كثيرة
لفقدنا الاحساس بها ولكنا لو كنا احسسنا بها لكانت معلومة لنا بعلم اول ولم نحتج ان نقيم عليها
برهانا والا لم نختلف فيها مثال ذلك انه لو كان يحس لنا في الزجاج مسام ما ينفذ فيها الشعاع بعد
كنا نعتقد ان الاستنارة يكون بهذا الوجه على ما زعم قوم ولو شاهدناه لكان ذلك عندنا معلوما
بنفسه ولكن العقل ينتزع من ذلك الاحساس السبب الكلي في ذلك ولذلك قلنا ان من فقد حاسة
فقد فقد جنسا من العلم قال وليس يمكن ان تكون مقدمات جميع اصناف المقاييس مقدمات واحدة
باعيانها اما اولا فاذا جعلنا نظرنا في ذلك على طريق المنطق والامر العام واما ثانيا فاذا
جعلنا نظرنا في ذلك نظرا خاصا اما الذي على طريق المنطق فنقول ان كل قياس فاما ان ينتج
نتيجة صادقة واما كاذبة والنتيجة الصادقة انما تكون بالذات عن مقدمات صادقة والكاذبة
عن مقدمات كاذبة واذا كان كل قياس فان مقدماته اما ان تكون صادقة واما كاذبة فبين
انه ليس يمكن ان تكون المقدمات الصادقة هي باعيانها الكاذبة فاذن ليس كل قياس مقدماته واحدة
وقد يبين ان المقاييس التي مقدماتها كاذبة انه ليس يمكن ان تكون مقدماتها واحدة اذ كانت
النتائج الكاذبة قد تكون اضدادا والاضداد ليس يمكن ان ينتج الا عن مقدمات هي اضداد والا
لكان يمكن ان يوجد الضدان لشيء واحد وغير ممكن ان يوجد قياس واحد بعينه ينتج ان الانسان
فرس والانسان ثور وان ينتج ان المساوي اكبر واصغر فانه يجب ضرورة ان تختلف المقاييس
المنتجة لامثال هذه المقدمات واذا اختلفت المقاييس فمباديها مختلفة فقد تبين
ان مبادي القياس الصادقة ليست واحدة باعيانها من الامور الذاتية لها وهو البيان الخاص
المقوم على هذا الوجه وذلك ان المبادي التي توجد لاجناس مختلفة بالطبع غير مطابق بعضها
لبعض فقد يجب ضرورة ان تكون هي ايضا في نفسها مختلفة ومثال ذلك ان الوحدات
لما كانت مخالفة بالطبع للنقط اذ كانت الوحدات ليس لها وضع والنقطة لها وضع
فقد يجب ضرورة ان تكون البراهين على احد هذين الجنسين مخالفة للبراهين التي تقام
على الجنس الآخر وذلك انه لا يتفق ان يكون حد ما منها في العلم الواحد
بعينه موضوعا في العلم الآخر اما حدا اوسط بين طرفين واما موضوعا للشيء والمحمول

على شيء مما في ذلك العلم الاخر اما طرف الاكبر واما الاصغر وذلك اما بان يتفق وضوع العلمين جميعا واما بان يختلف مثل ان يكون الواحد منهما الاوسط وفي الاخر طرفا الاكبر او بالعكس وهو بين ان النقط لا يكون حدا اوسط في قياس عددي ولا طرفا الاكبر ولا اصغر الا على جهة الاتفاق ولا على جهة الامكان ومثل ان يكون حدا اوسط في العلم العددي وفي الهندسي معا او يكون حدا اصغر في احدهما واوسط في الاخر بل يختص باحد القياسين فقط وهذا الذي يجب في المقدمات الخاصة يجب بعينه في المقدمات العامية اعني ان يكون بحسبها مختلفة لامرين احدهما ان المقدمات العامية انما يستعمل في علم علم مقرونة بالمقدمات الخاصية بذلك العلم مثال ذلك ان المقدمة القائلة ان الاشياء المساوية لشيء واحد فهي متساوية انما يستعملها العددي مضافة الى ان هذا العدد يساوي هذا العدد والمهندس الى ان هذا الخط يساوي هذا الخط والامر الاخر ان كل واحد منهما يجعلها بحسب موضوعه وصاحب علم العدد يقول والاعداد المساوية لعدد واحد متساوية وصاحب الهندسة يقول والخطوط المساوية لخط واحد متساوية وكذلك الحال في سائر المقدمات العامة فهذا احد ما يظهر منه ان المقدمات في العلوم المختلفة يجب ان تكون مختلفة وقد يظهر ذلك من ان المقدمات يجب ان تكون قريبة العدد من النتائج وذلك انها انما نزيد عليها بحد واحد وهو الحد الاوسط وهو الموضوع اما بين الطرفين واما خارجا عنهما ولما كانت النتائج يجب ان تكون غير متناهية فقد يجب ان تكون المقدمات غير متناهية ولو كانت مقدمات العلوم واحدة باعيانها لقد كان يجب ان تكون محصورة العدد متناهية فان الاشياء المشتركة فيها اشياء كثيرة يجب ان تكون بهذه الصفة اعني محصورة العدد بمنزلة حروف المعجم من الخط المكتوب وبالجملة من قال ان المبادي واحدة باعيانها لجميع العلوم الخاصة غير العامة وكانت العلوم الموجودات فقد يجب ان تكون الموجودات واحدة باعيانها وان تكون الصناعة البرهانية صناعة واحدة و

والحد الاوسط

لم يعمل ارسطاطاليس في ان صناعة انفقت وذلك شنيع ومستحيل وليس قولنا ان يقول ان فيها مبادي عامية غير ذاتية او ساذجة مشتركة في جنس واحد ومبادي خاصة تختص بنوع نوع مما يحت ذلك الجنس مما تحت هذه المبادي العامة فانه لو كان الامر كذلك لكانت جميع الصنائع النظرية اجزاء لصناعة واحدة وليس الامر كذلك بل الصنائع مختلفة بالجنس الاول اختلافا

ليس تحت قسمة الجنس حتى يعمها تقسيم ما وذلك يجب انقسام الجنس الى انواعه الداخلة تحته بان الاشياء التي اجناسها مختلفة فاجناس مباديها يجب ان تكون مختلفة وذلك ان المبادي ليس علينا ان نبين احديها العامة وهي التي يبين بها مطالب كثيرة وصنائع كثيرة لكن لا على انها موجودة لجنس يعم تلك الصنائع لكن على انها تستعمل المبادي من المقدمات التي مثل الايجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب في جميع الاشياء والضرب الثاني المبادي الخاصة وهذه ليس يوجد فيها شركة بوجه من الوجوه لاكثر من صناعة واحدة فالمبادي العامة يقول ارسطو فيها انها ما يكون البرهان في صناعة صناعة اذ كانت ليست من انفسها يستعمل في صناعة صناعة وانما يستعمل قوتها والمبادي الخاصة يقول فيها ان منها يكون البرهان نفسه اذ كانت من اجزاء البراهين انفسها قال والعلم يخالف الظن الصادق من قبل ان العلم يكون في الامر الكلي الضروري وبحدود وسط ضرورية والضروري هو الشيء الذي هو على حالة ما وغير ممكن ان يكون بخلاف ذلك الحال واما الظن الصادق فانه يكون اولا وبالذات للامور الممكنة وذلك انه لما كانت ههنا اشياء صادقة وموجودة غير انه يمكن ان يكون على خلاف ما هي عليه فبين انه ليس يمكن ان يكون بخلاف ذلك الحال ~~واما الظن الصادق~~ في هذه علم لان العلم هو ان يعتقد في الشيء الموجود انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه فلو كان في هذه علم لكان الشيء الذي هو ممكن ان يكون بخلاف ما هو عليه غير ممكن ان يكون بخلاف ما هو عليه فاذا كان هذا هكذا وكانت الاشياء التي يصدق بها العقل والعلم والظن والظن منه صادق ومنه كاذب وكان الصادق في هذه الطبيعة ليس يمكن ان يحصل لنا من قبل العقل اعني بالعقل القوة الفكرية التي يدرك بها المقدمات الاول الضرورية ولا من قبل العلم اذ كان موضوعهما كليهما هو الموجود الضروري وكان ايضا ليس يمكن ان يحصل لنا الحكم الصادق من قبل الظن الكاذب فقد بقي ان يكون الحكم على هذه الموجودات هو للظن اعني الظن الصادق اعني بموجودة بالفعل ويمكن ان يوجد على خلاف ما هي عليه وذلك حدود وسط بهذه الصفة ونتيجة لازمة عنها بهذه الصفة اعني غير ضرورية وحد الظن هو موافق لهذه الطبيعة وذلك ان الظن انما كان هو ان يعتقد في الشيء انه كذا او ليس كذا مع انا نعتقد فيه

هو اعتقاد ما

يمكن ان يكون بخلاف ذلك وذلك ان الانسان لا يمكن ان يعتقد فيما يعتقد فيه انه لا يمكن ان يكون
بخلاف ما هو عليه ولذلك هذا الاعتقاد ظن بل علم فقد يحصل ان يكون الاشياء التي هي في وجودها
بهذه الصفة اعني الامور الممكنة من موضوع الظن اولا وبالذات الا انه قد يحدث وانه
قد يقع لنا ظن صادق بامور ضرورية ولذلك تعاصل ان يقبل ان الظن والعلم في شيء واحد
اذا كان المدرك واحدا وذلك ان كل ما يقع به لنا ان يقع علم فقد يمكن ان يقع به الاخر ظن
وسواء كان ذلك العلم الواقع معروفا بنفسه او بتوسط وسواء كان الى حصل بتوسط من باب
الحد او من باب البرهان فنقول انه ان كان المعتقد اعتقاده في الامور الضرورية الموجودة
على هذه الصفة وهو ان يعتقد فيها انها موجودة وانها لا يمكن ان تكون بخلاف ما هي عليه
فذلك الاعتقاد علم في ذلك الحين لا ظن وذلك يكون اذا علم مع ان تلك الاشياء الموجودة
الصادقة انها ذاتية وجوهرية واما ان اعتقد في تلك الاشياء الضرورية انها صادقة فقط
وذلك يكون اذا لم يعلم من امرها انها ذاتية وجوهرية فاعتقاده فيها ظن صادق فقط
وسواء كان المعنى الموصوف بهذه الجهة معروفا بتوسط او بغير توسط اذا كان الموضوع
للظن والعلم واحدا فقط فبهذه الجهة يفترقان وليس يلزم من كون العلم والظن قد يكونان
في شيء واحد ان يكونان شيئا واحدا فان الظن الصادق والكاذب قد يكونان في شيء واحد
واحدهما مخالف للاخر بالماهية وكذلك الحال في العلم والظن الصادق فان الواحد بعينه
يقع على وجوه كثيرة فالظن الصادق والعلم يكونان واحدا بمعنى واحد من المعاني التي يقع
عليها اسم الواحد ولا يكونان واحدا بمعنى اخر وذلك انهما قد يكونان واحدا بالموضوع
لا بالاعتقاد كالحال في الظن الصادق والكاذب فقد يكونان واحدا بالموضوع ولا يكونان
واحدا من جهة الاعتقاد ولذلك ان القطر مشارك للضلع فقد ظن ظنا كاذبا ومن اعتقد انه
غير مشارك للضلع من قبل امور ممكنة فقد اعتقد ظنا صادقا ومن اعتقد انه غير
مشارك من قبل امور ضرورية فقد اعتقد علما يقينا واذا كان العلم والظن
انما يمكن ان يكونا واحدا من جهة الموضوع لا الاعتقاد فظاهر انه لا يمكن ان يكون انسان
واحد في شيء واحد علم وظن معا وذلك انه لا يمكن ان يكون لانسان واحد في شيء

واحد اعتقاد انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه واعتقاد انه يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه
فان ذلك مستحيل واما ان يكون لانسانين في شيء واحد فان ذلك ممكن اعني ان يكون لاحدهما فيه
ظن صادق وللاخر علم فقد تبين من هذا الفرق بين العلم والظن واما النظر فيما في قوى النفس
الناطقة التي هي الذهن والعقل والعلم والصناعة والفهم والحكمة فان بعضها ينظر فيه صاحب العلم
النظري وبعضها صاحب العلم العملي وهو المعروف بالخلقي واما الذكاء وجودة الحدس فالظن انه
الوقوع على الحد الاوسط اتى التنبيه له في زمان يسير مثال ذلك انه ان راى الانسان ان ما يلي
الشمس من القمر هو المضيء وانما فهم بسرعة السبب في ذلك وهو انه يستنير من الشمس وكذلك اذا راى
المرء ان يخاطب انسانا ما احدهما غني والاخر فقير حدس انه انما يخاطب ليستعيض منه
شيئا لانه ان كان كلاهما عدوا لانسان واحد حدس انهما اصدقاء انقضت المقالة الاولى بحمد الله

وعونه   وعونه وصلى الله على محمد واله اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثانية من تلخيص كتاب البرهان لارسطو قال الاشياء المطلوبة عددها مثل عدد
الاشياء المعلومة وذلك انا انما نعلم باعيان الاشياء المطلوبة والمطالب عددها بالجملة اربع
اثنان مركبان واثنان بسيطان فالاول من المركب هو ان يطلب هل هذا موجود لهذا
مثل ان يطلب هل الشمس منكسفة ام لا وهو مطلب هل المركب والمطلب الثاني مطلب
لم كان هذا الشيء موجودا لهذا مثل ان نسال لم كانت الشمس منكسفة وهذا المطلب انما يعرض
بعد الاول اعني انه انما يطلب في الموضوع لم وجد له هذا المحمول بعد ان تبين عندنا وجود
ذلك المحمول له فهذان هما المطلبان المركبان فاما المطلبان المفردان فاحدهما هو طلب
وجود الشيء على الاطلاق لا بحال ما وهو المطلب المفرد مثل ان يطلب هل الخلاء موجود او غير
موجود والمطلب الثاني هو الذي يلتمس بعد معرفة هذا المطلب فيه وهو طلب ما هو هذا الشيء
الذي تبين وجوده فجميع المطالب التي من اجلها نطلب النتائج اليقينية بالجنس اربعة وقد يدل
على انها مطلوبة بالطبع لنا انا اذا وقفنا عليها اكتفينا بها عن الطلب وانا نطلبها اذا كانت
عندنا اشياء معلومة بانفسها ونظن انه اذا طلبنا هل هذا المحمول موجود لهذا المحمول او هو

الموضوع بدل

مطلب هل المركب انا انما نلتمس وجود الحد الاوسط الذي هو علة في كون ذلك المحمول
موجودا لذلك الموضوع او غير موجود وكذلك متى طلبنا هل الشيء موجود باطلاق
فانا انما نلتمس وجود الحد الاوسط الذي هو علة وجود ذلك الشيء على الاطلاق او
نفيه فطالما اذا صح عندنا ان هذا الشيء موجود لهذا او انه موجود على الاطلاق بوجود ما
حد اوسط سبق لنا ذلك المعنى الذي طلبناه ان لم يكن ذلك الحد الاوسط سببا من
اسباب وجود المحمول في الموضوع وذلك في المطلب المركب او سببا من اسباب وجود
الشيء مطلقا وذلك في المطلب المفرد انا بعد ذلك نطلب في المطلب المركب لم هو وفي
المفرد ما هو لانا لو توقفنا على وجوده وقفنا على ان له سببا وبين ان هذا المطلب
هو شيء غير طلب معرفة الاوسط الذي هو العلة ما هو وذلك في الموضعين جميعا
اعني في المطلب المركب والمفرد مثال ذلك انا اذا طلبنا هل القمر منكسف ام لا فانما نطلب
حدا اوسط هو علة وجود الانكساف له فاذا صح عندنا وجود الانكساف له بوجود الحد
الاوسط وكان الحد الاوسط ليس علة للانكساف طلبنا بعد ذلك لم ينكسف وذلك انه
ليس هو شيئا اكثر من طلب معرفة ما هو الحد الاوسط بالطبع الذي هو سبب وجود الانكساف
وكذلك الحال في المطلب المفرد مثل ان نطلب هل الحيوان موجود فان هذا المطلب يقتضي طلب
وجود حد اوسط هو علة وجود الحيوان فاذا تبين وجوده تبين ان له علة وسببا
واذا تبين طلبنا بعد ذلك فيه ما هو وليس ذلك اكثر من طلب معرفة الحد الاوسط الذي
هو سببه على الاطلاق فاذن يجب في جميع المطالب ان ننظر في الحد الاوسط الذي هو علة
بهذين النظرين اعني انه موجود وما هو فقد تبين ان هذين المعنيين مطلوبان
في الحدود الوسطى من انه ان ظهر بالحس الحد الاوسط عرفنا [illegible] هذان الشيئان اعني
وجوده وما هو الا انه علة انما نلتمس في ذلك الشيء معرفة مثال ذلك انا لو كنا
نحس السبب في كسوف القمر اعني انه يقع في مخروط الظل لما كنا نطلب فيه هل هو منكسف
ولا لم هو منكسف ولسلمنا انه بالحس لحصل لنا الكلام في هذا السبب انما اعني
ان من الحس كنا نعتقد الامر الكلي [illegible] وفي مطلب ما هو ولم هو يظهر [illegible]

وجوده

تحصيل

لكن قوتها قوة مطلب واحد ولان العلم بما هو علم ان شيء واحد في كثير من المواضع وذلك انا اذا طلبنا
ما هو الكسوف الموجود للقمر فقيل انه عدم الضوء الحاصل له من الشمس من قبل قيام الارض بينه وبين
واذا طلب لم ينكسف قيل لانه ضوؤه ينقطع عندما تقوم الارض بينه وبين الشمس فقوة هذين
الجوابين في المعنى قوة واحدة وكلا المطلبين يحتاجان الى ان تتقدمهما معرفة الوجود كما قيل فقد
من هذا القول ان المطالب منها مفردة ومنها مركبة وبين ايضا انا نحتاج في جميع المطالب الى تحصيل
الحد الاوسط الذي هو العلة شيئين اعني انه موجود ومعرفة ما هو وظهر ايضا ان العلم بما هو ولم
هو قد يكونان شيء واحد بعينه واذ قد تبين في السبيل التي بها نصل الى الوقوف على وجه البرهان
او على سبب وجوده فلنقل في السبيل التي بها يتهيأ لنا الوقوف على ما هو الشيء وهو الحدود ونبين
ما هو الحد ولاي الاشياء يكون الحد وقبل ذلك فيجب ان نفحص عما يجري مجرى المقدمة لهذا [illegible] بقوله
وذلك هو ان كل شيء يعلم بالبرهان فهو بعينه يعلم بالحد حتى يكون معلوما بهما معا من جهة واحدة
وان لم يكن كل شيء بهذه الصفة فهل يمكن ان يوجد شيء يعلم بالبرهان والحد معا من جهة واحدة لم
يعلم بهذه الصفة فاما انه ليس يمكن ان يعلم كل شيء بالبرهان وبالحد من جهة واحدة وذلك بين
من انه ليس كل ما عليه برهان فله حد ولا كل ما له حد فله برهان فاما انه ليس كل ما له برهان فله حد فذلك ظاهر
من ان البراهين قد تنتج موجبات وسوالب والحد انما يعرف شيئا سالبا وانما يعرف الذوات وايضا البراهين
قد تفيد العلم الجزئي وذلك فيما يأتلف منها في الشكل الثالث والحد هو كلي واما انه ليس كل ما له حد فله برهان
فذلك بين من ان مبادئ البراهين قد تبين من قبل الحدود وليس تبين من قبل البرهان فلو
احتجت مبادئ البرهان لما كان يوجد البرهان اصلا على ما تقدم فقد تبين من هذا انه ليس
كل ما له برهان فله حد ولا ما له حد فله برهان فاذن ليس كل شيء يمكن ان يعرف بالبرهان يمكن ان يعرف بالحد
من جهة واحدة فاما انه ليس يمكن ان يوجد ولا شيء يوجد بهذه الصفة اعني ان لم نعلم بالحد والبرهان
معا من جهة واحدة فذلك بين من انه احد ما يلزم من المعروف بنفسه انه [illegible] ان [illegible] برهان
ليس يمكن من ان يبين بغير البرهان فلو كان شيء مما يبين بالحد وبالبرهان لقد كان يوجد شيء
من ان يبين بالبرهان وقد يبين بغير البرهان وذلك شنيع وقد يبين ذلك بطريق الاستقراء
وذلك انا اذا تصفحنا الاشياء التي علمناها بالبرهان لم نجد شيئا منها بان لنا بطريق الحد [illegible]

الرص

الشمس

تبين

في نسخة

تلك الاشياء من الامور الذاتية او العرضية وايضا فان الحد انما يعرفنا جوهر الشيء والبراهين قد
يعرفنا امورا خارجة عن جوهر الشيء وهي الاعراض الذاتية وايضا فان الصنائع تضع الحدود
وضعا وتسلم وجودها للمحدود وليس يعطى ان سبب وجودها للمحدود بمنزلة ما يضع
لصاحب علم العدد حد الوحدة وحد الفرد وايضا فان البراهين تركيبها على جهة الحمل والحدود تركيبها
على جهة الاشتراط والتقييد فان قولنا في الانسان حيوان مشاء ذو رجلين منتصب
القامة ليس يحمل واحد من اجزاء هذا القول على صاحبه واما اجزاء البراهين فان محمول بعضها
على بعض وليس يعاند البرهان على جهة ما يعاند الكلي المعنى الداخل تحته اعني الاخص منه لانه قد يعاند
برهان برهانا بهذه الصفة مثال ذلك ان البرهان الذي يقوم على المثلث المتساوي الساقين ان زواياه
مساوية لقائمتين هو منحصر وداخل تحت البرهان الكلي الذي يبرهن هذا المعنى للمثلث المطلق
فانه لو كان الحد يعاند البرهان بهذا النوع لكانت الاشياء الموضوعة لها بعضها داخلا تحت
بعض فكان حد الشيء الواحد بعينه بعضه اعم من بعض وذلك محال فلذلك ليس يعاند البرهان
والحد ولا يعاند احدهما الاخر بان احدهما منحصر تحت الاخر ولا العلم الحاصل عنهما هو علم واحد
لشيء واحد من جهة واحدة واذ قد تبين ان البرهان غير الحد وان العلم الحاصل عن احدهما غير
العلم الحاصل عن الاخر فلننظر في الطريق التي تتهيأ لنا ان نستنبط بها الحد فنقول انه قد
يظن انه قد يمكن ان يؤتى به من قبل البرهان وهو قياس وانما يكون بوسط وحد يكون محمولا
على الشيء ومحمولا على الشيء من طريق ما هو فيلزم في الاوسط الذي يريد به الانسان ان يتبين
ان الطرف الاكبر حد للاصغر ان يكون الحد الاوسط ينعكس ايضا على المحدود وان يكون محمولا عليه
من طريق ما هو حتى يكون الاوسط محمولا على الاصغر من طريق ما هو ومساويا والاكبر محمولا
على الاوسط من طريق ما هو وبالجملة فانه متى لم يشترط هذان الشرطان في حمل الاكبر على الاوسط
والاوسط على الاصغر لم يلزم عن ذلك ان يكون الحد الاكبر حدا للاصغر بل انما يلزم عن ذلك ان لو لم يشترط
في كلتي المقدمتين او في احديهما هذان الشرطان ان يكون الطرف الاكبر موجودا للاصغر
فقط الان فاعل ذلك يلزمه ان يصادر على المطلوب الاول اعني اذا اشترط في الحد الاوسط
ان يكون محمولا على الطرف الاصغر من طريق ما هو وتبين الاكبر من طريق ما هو ومساويا

او حد مثال ذلك ان من سلم ان الانسان له حد النفس هو جوهر عدد محرك لذاته على ما كان يرى
افلاطن من قبل ان النفس هي علة الحيوة بذاتها وذلك ان كلا الحدين الذين بهذه الصفة لا
يوجد لكل واحد منهما في جواب ما هو بدل صاحبه ومعناه الشيء واحد لانهما واحد وانما تختلف
عبارتهما فاذن الذي يضع احدهما في بيان الاخر فقد صادر على المطلوب الاول واما ايضا
طريق القسمة فانه في ان يكون منه اعني في ان يستنبط منه شيء مجهول في شيء معلوم كما تبين
في كتاب القياس من قبل ان القسمة ليس هي ان يوضع في القياس من طريق انها مسلمة بل من طريق
انها يلزم عن الاشياء التي وضعت في القياس مسلمة واما القسمة فان الذي يحتج منها هو الاشياء التي وضع
فيها على وتيرة واحدة اعني انها ان لم تسلم وتوضع لم يقع الاقرار بها مثال ذلك انه اذا
رمنا ان نبين من القسمة ان كل انسان حيوان مشاء ذو رجلين على طريق التسليم
لاجزاء هذا القول فيسأل اليس كل انسان حيوانا فاذا سلم لنا هذا ووضعناه ثم نسأل
بعد ذلك اهو مشاء او سابح فاذا سلم لنا انه مشاء سألنا بعد ذلك هل هو ذو رجلين
او ذو ارجل كثيرة فاذا سلم لنا انه ذو رجلين جمعنا جميعا جميع ما سلم لنا وقلنا انه حيوان
مشاء ذو رجلين وذلك ليس شيئا غير الاشياء التي يسلم وجودها واما النتيجة فهي غير الاشياء
التي يسلم وجودها الا من طريق القسمة وان كان ليس بقياس فهو نافع جدا في القياس وذلك انه
بها يمكن ان نقف على جميع الاشياء التي يمكن ان يوجد فيها بطريق القياس او لا يوجد مثال ذلك
انا نقول ان الانسان لا يخلو ان يكون حيوانا او غير حيوان ثم ان كان حيوانا لم يخل ان يكون مشاء او غير
مشاء ثم ان كان مشاء لم يخل ان يكون ذا رجلين او ذا ارجل كثيرة فان بينا بحد اوسط انه حيوان
لا غير حيوان بينا ايضا بحد اوسط انه مشاء ذو رجلين فيجتمع لنا من نتايج هذه المقاييس ان
وهو ان الانسان حيوان مشاء ذو رجلين ولذلك ليس يمنع مانع من ان يحمل ما يستنبط
بالقسمة على الانسان متصلا او على جزء بطريق ما هو سوى انه لا يمكن فيها ذلك دائما وانما يفعل
ذلك حين تكون الاجناس المقسومة معروفة للشيء الذي يحمل عليه وتكون قسمتها الى الفصول التي تنقسم اليها القسمة
لا يقع فيها خطاء ان يزاد في المقسومات ما ليس فيها او ينقص منها ما هو فيها او يختل الاكثر في القسمة عن
الفصول الاول الى الغير الاول مثل ان يحط قسمة الحيوان الى المشاء والسابح بان نقسمه الى ذي رجلين

والارجل الكثيرة واما اذا سلم ان الجنس للمعقول موجود للشي الذي يطلب تحديده ولم يقع فيه شي
من الخطا والتجاوز حتى يسهل ذلك اذا كان الشي الذي يقصد تحديده فقد يستخرج الحد بطريق
القسمة الاضطرار يسوق العلم الحاصل عنها بهذا الوجه ليس هو علما قياسيا ولا من نوع
العلم الحاصل عن قياس لكن حصوله بطريق اخر غير طريق القياس وهو في نفسه علم من نوع
الحاصل عن القياس كالذي العلم الحاصل عن الاستقراء ليس هو علما حاصلا عن قياس ولا هو
من نوع العلم الحاصل عن القياس لكن وجه الشبه بينهما ان الانسان كما انه قد يحتج لوجود النتيجة
التي يضعها وضعا من غير اوسط ولا بسبب وجود السبب الحد الاوسط اما اذا استل عن ذلك
كذلك قد يحتج المستعمل القسمة للمقول المجتمع منها اذا وضعه من غير قياس بان ياتي في ذلك بالقسمة اذا
سئل عن ذلك ايضا عن سبب ذلك مثل ان يضع واضع ان الانسان حيوان ناطق مايت
فيقال له ولم كان حيوانا ناطقا مايتا فيقول لان كل حيوان لا يخلو ان يكون ناطقا او غير ناطق
والانسان ليس هو غير ناطق فهو ناطق وكل ناطق فلا يخلو ان يكون مايتا او غير مايت
والانسان ليس غير مايت فهو مايت فهذا هو طريق الاحتجاج بالقسمة والجواب عن السوال
والشبه الذي بينها وبين القياس فقد بان من هذا القول ان الحد قد يمكن استنباطه بطريق
القسمة وانه لا يمكن استنباطه بطريق البرهان المطلق اه قال وليس يوقف الحد على
بان يوخذ له رسمه الذي هو مثلا قول وجيز عن ذات الشي ومهيته ويجعل مقدمة
كبرى في القياس مثل ان نقول الانسان حيواني ناطق مايت وهذا قول وجيز عن ذات
الانسان ومهيته وهذا القول هو حد الانسان وذلك لانه من يفعل هذا فقد صادر
على حد الانسان وذلك لان الحد الاوسط هو الحد والاصغر هو المحدود فلو صح المحدود
فان لم يكن هذا الحد بينا بنفسه وجوده للانسان لم ينتفع بهذا القياس وكان الحد كالـ
لانه حذف منه لان هذا القول قياس بان نقول فيه ان يسمه الذي هو حد مقدمتين الا انه ينتج
الكل الا الجزء لكن لا يعرف انه حد الحد لان هذا القول حد وانما يجب ان يكون حدها
عندنا متبين لمعاندة من يريد مثلا في هذا القول الذي هو قياس انه ليس يلزم من قبل
ان حد القياس منطبق عليه ولكن يعرف انه حده من قبل ان حد الحد منطبق عليه وليس يمكن

ايه

ايضا استنباط الحد بالمقال الذي يكون على طريق القياس الشرطي وذلك في الامور المتضادة مثل
ان يريد ان كانت مهيته الشر وحده انه امر منقسم في ذاته وتختلف فقد يجب ان يكون حد الخير انه
غير منقسم في ذاته ولا مختلف وذلك لان الاضداد ينبغي ان يكون حدودها اضدادا فان من
يسلك ايضا في استنباط الحد هذا المسلك فهو ايضا مصادر على الحد وذلك انه قد يرى ان العلم
بحدود الضدين والجهل بهما علم واحد مرة واحدة فان كان حد احد الضدين مجهولا كان الاخر
مجهولا وان كان معلوما فمعلوم وايضا ان سلمنا انه قد يكون حد احد الضدين اعرف فليس يعرض
هذا في كل موضع ولذلك من يضع ان من قبل الحد يستنبط الحد دايما وفي كل موضع فقد يلزمه
ان يصادر على الحد وليس يعرض من المصادرة من الحد في البرهان ما يعرض من المصادرة على الحد في
استنباط الحد فان اللازم عن البرهان ليس هو حدا وانما هو ان شيئا موجود لشي ولذلك لا يلزمه
في استنباطه في القياس على الحد واعني ان يوضع مقدماته حدودا اما بعضها واما كلها وقد تحصل
لك في الطريقين جميعا ان تبين الحد بطريق القسمة وتبيينه بطريق القياس الشرطي لا في
القياس الشرطي فيما قيل واما في طريق القسمة فمن قبل انه ليس يلزم اذا حمل على الانسان انه حيوان حملا مفردا
وانه مشاء مفردا وانه ذو رجلين مفردا ان يصدق هذه مجموعة عليه على ما تلخص في كتاب
باري ارمنياس وذلك لان الانسان يصدق عليه انه موسيقار ويصدق عليه انه جيد وليس يصدق
عليه انه موسيقار جيد دايما واذا كان الامر على هذا فعلى اي وجه يمكن ان يتبين الحد ان كان
ليس يمكن ان يكون بيانه من جنس بيان الاشياء الخفية بالاشياء الظاهرة بان يكون الاشياء الخفية يلزم
من اضطرار عن الاشياء الظاهرة اذ كان البيان الذي بهذه الصفة هو البيان الذي يكون بالبرهان
وقد تبين ان الحد لا يتبين بالبرهان ولا ايضا يمكن ان يتبين الحد بالاستقراء من قبل ان الاستقراء
انما هو بيان الامر الكلي من جميع جزئياته والحد ليس يثبت للامور الجزئية فضلا عن ان يتبين بالامور
الجزئية وايضا فان الاستقراء انما يتبين به ان شيئا موجود لشي او غير موجود والحد هو قول
يتبين ذات الشي واذا لم يتبين الحد لا بالقياس ولا بالاستقراء ولا بالقسمة فقد يظن انه لم يبق
ههنا وجه يتبين به الحد اذ كان ليس هو من الاشياء المحسوسة فيشار اليه قال فهذا اه
بان تشكك في الطريقات التي بها تعرف على الحدود وايضا فان في ذلك كان شكا اخر ليس بدون

هذا او ذلك السؤال الذي يروم ان يسئل عن ما هو الامور يلزم ان يعلم قبل ذلك انه ذلك الامر موجود لانه لم يمكن ان
نعرف شيئا لا يعلم وجوده ما هو الا ان يعرف ذلك على طريق شرح دلالة الاسم مثل ما نقول في
عنز ايل لان هذا اللفظ يدل على حيوان مركب من عنز وايل فاما ما كان من الاقاويل على الاشياء المحدودة
الوجه من اقاويل شارحة وليست بحدود فان كان من شرط الحد ان يكون موجود المحدود
وذلك بان يكون المحدود موجودا لزم ان يكون العلم بالحد الذي هو علم واحد يتم بشيئين
مختلفين الحد والبرهان ومن الذي يستنبط واي الاشياء يكون عليها البرهان الذي يستنبط من الحد واي
الاشياء لا يمكن عليها هذا النوع من البرهان وبالجملة فتبين من ذلك ان الاشياء التي يمكن ان يكون
لها حدود تامة واي التي لا يمكن ان يكون لها حدود تامة وهي التي لا يعلم من قبل اسبابها لان كل ما لم يعلم
من قبل سببه فلم يعلم وجودها بالحقيقة وتبين على الكم وجه يكون الحد وما هي الحدود وبالجملة
يسئل [illegible] الحد مطالب البرهان وكيف يمكن ان يكونا لشيء واحد وكيف لا يمكن قال ولما كنا نرى
انا قد علمنا الشيء متى علمناه بالعلة والسبب وكانت الاسباب اربعة احدها السبب الذي على طريق
الصورة والثاني الذي على طريق الهيولى والذي يوجد من اجل الصورة والثالث السبب الذي
على طريق المحرك القريب والفاعل والرابع السبب الذي على طريق الغاية فجميع هذه الاشياء توجد
حدودا اوسط في البراهين وذلك ان الحد الاوسط هو بمنزلة الهيولى للقياس وهو مشترك
للطرفين ولذلك كان القياس اقل ذلك من مقدمتين يشتركان في حد اوسط اما الحد السبب
الذي على طريق الصورة حدا اوسط فمثل ما يقال لم صارت زاوية المثلث المعمول على القطر
نصف الدائرة قائمة فيقال لانها نصف الزاويتين التي على المركز فان الزاويتان التي على المركز اذا
كان المثلث بهذه الصفة مساوية لقائمتين ومثال جعل احد السبب الذي على طريق
الهيولى حدا اوسط انه يعلم بتمدد الحيوان فيقال لانه مركب من اضداد ومثال اخذ السبب
الذي على طريق المحرك حدا اوسط لم حارب اهل [illegible] اهل اثينا فيقال لمكان قتل
عثمان ومثال اخذ السبب الذي على طريق الغاية حدا اوسط لم [illegible] قبل
الغذاء فيقال لمكان الصحة ولم تتخذ البيت فيقال لمكان حفظ الاثاث ولم [illegible] بعد الغذاء
فيقال لينزل الطعام عن فم المعدة وحال العلل التي على طريق الغاية من معلولاتها بالعكس من حال

العلل التي على طريق الفاعل وذلك ان العلل التي على طريق الفاعل من الامور المتقدمة على المعلولات في الوجود
بالزمان ولذلك تكون الاوسط فيها امورا متقدمة الوجود بالزمان على النتائج واما السبب
الذي على طريق الغاية فهو متاخر بالزمان في الوجود عن النتيجة وذلك ان الصحة انما توجد بعد المشي
وليس يمكن ان يجتمع في الشيء الواحد بعينه السبب الذي على طريق الغاية والذي على الاضطرار
اعني الذي من قبل الهيولى مثل ما يقال لم صار الضوء ينفذ في الاشياء المتخلخلة فيقال لسعة
منافذها ولطافتها ولمكان سلامتها من التغير فان قولنا لسعة منافذها ولطافتها هو
امر من ضرورة المادة وقولنا لمكان سلامتها من التغير هو امر على طريق الغاية [illegible]
كثيرا ما يستعمل الضرورية في منفعة ما اذا امكن ذلك مثال ذلك ان [illegible] الاشفار
هو لمكان ضرورة الجزء الدخاني الذي يتحلل [illegible] ومنفعة ذلك ستر ما
للعين ومثل الرعد الذي يوجد بالضرورة لانطفاء النار في السحاب وفيه منفعة ما
ان كان كما قال [illegible] يخوف به اهل الجحيم وبالجملة فكثيرا ما يوجد في الاشياء
الطبيعية مع الامر الضروري منفعة ما وذلك ان الطبيعة تقصد بفعلها غاية [illegible]
تلك الغاية شيء لازم من الضرورة والضرورة ما يقال على ضربين احدهما الضرورة
الطبيعية التي من قبل صورة الموجود مثل حركة الحجر الى اسفل وصعود النار الى فوق
والضرب الثاني الذي من قبل الهيولى مثل ان الكاين لزمه بالضرورة ان كان فاسدا او
الهيولى ايضا من نفسها بالضرورة من قبل الصورة اعني ان الصورة الطبيعية لا يمكن ان تكون الا
في هيولى وهذا ما يخص في العلم الطبيعي والامور التي تحدث بالروية والفكر وكذلك
الحادثة عن الطبيعة بعضها بالاتفاق والبحث بعضها ليس بالاتفاق واما التي
لا تحدث بالاتفاق من الانواع مثل البيت في امور الصناعة والانسان والامور
الطبيعية وهي التي تحدث لمكان شيء من الاشياء واما التي تحدث بالاتفاق من الاشياء
التي سببها الصناعة او الطبيعة اذا لم يكن حدوثها مقصودا عنها بالذات [illegible] الامور
بمنزلة الصحة التي تحدث بالاتفاق عن قطع عرق [illegible] او ما اشبه ذلك وبمنزلة
الاصبع السادسة في الامور الطبيعية [illegible] الذي يسمى اتفاقا [illegible] حدث عن

الصناعة او عن الطبيعة فهو الشي الذي لم يقصده الصناعة ولا الطبيعة فان الصناعة والطبيعة كلتاهما
لما ينفعلان لمكان شيء من الاشياء وهو الخير الذي يرومه الصناعة او الطبيعة فاما البحث والاتفاق
فليس ما يحدثه هو لمكان غاية من الغايات ولا شيء من الاشياء ولذلك كان حدوثه اقليا ولم يكن
هذا السبب معدودا في الاسباب المطلوبة ولا يستعمل حدا اوسط في البراهين فاما علل
الاشياء الموجودة مع الاشياء من الاشياء الكائنة في الزمان الماضي والكائنة في المستقبل
واحدة بعينها اعني انها بعينها هي سبب للامور الموجودة مع الامور الموجودة في الزمان
الماضي والامور الموجودة في الزمان المستقبل وهي تجعل حدودا اوسط في البراهين وهذه
العلل هي موجودة مع الامور الموجودة وكائنة مع الاشياء الكائنة فان كانت الكائنة
كائنة في الماضي فهي كائنة في الماضي وان كانت في المستقبل فهي كائنة في المستقبل مثال
ذلك ان علة الجمود في الماء هو نقصان الحرارة التي تجعل حدا اوسط في وجود الجمود
للماء فان كانت هذه العلة موجودة بالفعل فان الجمود موجود بالفعل وان كانت موجودة
بالقوة في الزمان المستقبل فان الجمود موجود بالقوة في الزمان المستقبل وكذلك حال
اللمع مع هذه العلة اعني انها ايضا متى وجد اللمع وجدت العلة ان كان في الزمان الماضي
في الماضي وان كان في المستقبل ففي المستقبل فاما العلل التي ليس توجد مع معلولاتها
وهي الفاعلة والمبدئية فليست هذه حالها مع معلولاتها فانها ان كانت موجودة فمعلولاتها
موجودة وان كانت من معها ان توجد فمعلولاتها من معها ان توجد لكن انما يوجد
لها ان معلولاتها ان كانت موجودة فعللها موجودة وذلك انه ان كان بيت فقد
كانت حيطان واس وان كانت المعلولات ايضا من معها ان توجد فان العلل
من معها ان توجد فهنا اذا وجد الاخر وجد الاول وليس اذا وجد الاول يلزم ان يوجد
الاخر وقد يتشكك في هذا فيقول كيف ان كان الاخير لا يتبع الاول يكون الكون سرمدا او
متصلا وذلك انه قد كان يجب ان لا يتبع الكائن الا الذي قد فرغ من الكون الذي
تكون فلا يكون الكون متصلا لكن ان كان يتبعه فقد يجب ان يكون الاول اذا وجد
وجد الاخر فنقول ان الكائن ليس يتبعه المتكون بالذات ولا الكون متصلا الا انه

علما علي الحركة الواحدة متصلة بالذات فانه لو كان الامر كذلك لكان ان يكون نهاية
الكون متصلة لمبداء المتكون والنهاية والمبداء فليس يمكن ان يتصل احدهما بالاخر من قبل
ان كل واحد منهما غير منقسم الا كما يتالف الخط من نقط وذلك مما تبين امتناعه في العلم
الطبيعي ولا يمكن ايضا ان نقول ان مبداء المتكون يماس نهاية الكائن وذلك ان المتكون
منقسم ليس يمكن ان يشار الى مبداءه ونهاية الكون غير منقسم ليس يمكن فيما ينقسم ان
يماس ما لا ينقسم كما لا يمكن ان الخط يتلو النقطة والكلام في غير هذا العلم فالكون انما هو متتال
لا متصل ولو كان الكون متصلا للزم ان يوجد بين العلل المتقدمة بالزمان والمعلولات
المتاخرة عنها اوسط بلا نهاية اعني العلة والمعلول القريب منها وهو بين انه ليس بين العلة
المتقدمة بالزمان والمع المتاخر عن القريب وسط فانه ان كانت بيت فقد كان
حائط وان كان حائط فقد كان اس وان كان اس فقد كانت حجارة ومعلوم
انه ليس بين البيت والحائط وسط هو علة ولا بين الحائط والاس ولا بين
الاس والحجارة ولو كان البيت متصلا لوجب ان يكون بين البيت والحائط
متوسط هو متاخر عن الحائط ومتقدم على البيت ولو كان يلزم ان يكون بين العلة
القريبة ومعلولها وسط اعني بين العلل المتقدمة بالزمان على معلولها الاخير ليتصل
العلة القريبة بمعلولها فلا يكون منفرقة منها بالزمان ولو كان ذلك كذلك كان يلزم ان يكون
بين هذا الوسط وعلته وسط اخر ويمر ذلك الى غير نهاية فيكون اسباب الاشياء المتكونة
غير متناهية ولزوم هذا في الاشياء التي قد كانت مثل لزومه في الاشياء التي من شانها
ان تكون في المستقبل ولما كان ههنا اشياء يتعلق بعضها على بعض اعني بان يكون العلة معلولة
والمعلول علة وجب ان يكون البرهان في هذه الاشياء يجري دورا وان يكون الاول فيها كالوسط
والوسط والاخير مثال ذلك انه ان كانت الارض مبتلة فيكون عنها بخار وان كان
بخار فسيكون سحاب فان كان سحاب كان مطر وان كان مطر فقد تبتل الارض وقد
كانت الارض مبتلة ان يكون الارض منبتة وان كان بخار وكذلك في كل واحد من هذه

الكاين له

وبعض الامور لكنها موجودة على طريق الكل دائما وهذه الامور موجودة دائما وابدا وبهذه الكم
الامور وربما وقد يوجد امور يسير وجودها لسرمد الكل على الاكثر مثل نبات اللحية للرجال في الاكثر
والحدود الجيدة بهذه يكون على الاكثر وكذلك المقدمات وكذلك النتيجة وذلك انه لما كانت المحمولات
على الكل بسببه في اكثر الموضع وكانت المحمولات على الكل في اكثر الموضوع او في اكثر الزمان فانه
يلزم ان يكون المحمول على الكل في اكثر الامور بسبب حد الامر في هذه الامور ايضا ولما كان قد تبين
كيف يستنبط الحد من البرهان على اي وجه يمكن وعلى اي وجه لا يمكن فقد ينبغي ان ننظر في
الطريقات التي منها يتصيد الحدود ويستنبط فيعلق ان الاشياء المحمولة على الشيء دائما او
على طريق ما هو منها ما يحمل عليه وهو اعم من الشيء اما عموما يتجاوز به طبيعة الجنس الذي يوجد فيه
ذلك الشيء واما عموما لا يتجاوز به طبيعة جنس ذلك الشيء ومثال ذلك انا قد نحمل على الثلثة من طريق
ما هو انها موجودة وانها عدد فرد فالاول حملنا عليها انها موجودة هو شيء يتعدى طبيعة الجنس
الذي فيه الثلثة وهو العدد اذ كان معنى الوجود اعم من العدد واما معنى الفرد فانه وان كان
يفضل على الثلثة اذ قد يوجد للخمسة والسبعة وغيرها من الاعداد فانه لا يتجاوز جنسها الذي
هو العدد واذا كان ذلك كذلك فالوجه في تصيد الحدود بهذه الطريق ان نجمع المحمولات
على الشيء من طريق ما هو التي لا تتعدى جنس ذلك الشيء ولا يتجاوزه الى ما فوقه ونجمعها الى ان نجد
منها اول جملة يكون كل واحد منها اعم من الشيء ويكون جميعها مساويا للشيء المقصود تحديده
فانه اذا اجتمع منها ما صفته هذه كان ذلك هو حد ذلك الشيء ومثال ذلك انا نجد
الثلثة تحمل عليها من طريق ما هو انها عدد فرد وانها عدد اول بالمعنيين اللذين يقال بهما
في العدد انه اول اعني الذي لا يتركب من عدد والذي لا يعده الا الواحد فقط اذ كان الاول
في العدد يقال على هذين المعنيين فنجد هذه المحمولات كل واحد منها اعم من الثلثة وجميعها
مساويا للثلثة وذلك ان الفردية توجد لها ولغيرها والاول الذي ليس هو مركبا من عدد يوجد
لها وللاثنين وكذلك الاول بالمعنى الثاني يوجد لها ولجميع الافراد واما هذه المحمولات الثلثة
فليس يوجد لغيرها من الثلثة ضرورة التي اثبت انا ذاتها انه عدد فرد واول وذلك
انه اذا حملت اشياء اكثر من واحد على الشيء من طريق ما هو فان لم يكن قوتها قوة الجنس

لم يكن لها اسم واحد لكن ان كانت جنسا او قوتها قوة الجنس كانت اعم ولم يكن مساوية فلزم اذا كانت
هذه المحمولات على الثلثة ليست جنسا اذ كانت ليست اعم ان يكون حدا فهذا السبيل التي نسلكها
في استنباط حدود الانواع الاخيرة واما ان كان المقصود تحديده جنسا متوسطا بين الانواع الاخيرة
والجنس المنطوي فيه فالسبيل في ذلك ان نأخذ حد تلك الانواع الاخيرة التي ينقسم بها ذلك الجنس مثل
السبيل التي وصفنا فاذا وجدنا حد كل واحد من النوعين القسيمين اسقطنا من ذلك ما يخص كل
واحد منها واخذنا المشترك واضفنا اليه جنس ذلك الشيء اما الكمية او الكيفية واما غير ذلك من
الاجناس المحيطة بذلك الشيء العالية فيكون المجتمع من ذلك هو حد الجنس المقصود تحديده مثال
ذلك انا اذا اردنا ان نحد الخط فانا نعمد الى انواعه الاخيرة وهو الخط المستقيم والمستدير والمنحني
ثم نأخذ حد كل واحد من هذه الانواع الثلثة بتلك الطريق فلنقل انا وجدنا حد الخط المستقيم
انه طويل بلا عرض لا يستر وسطه طرفيه عند النظر اليه على استقامته ووجدنا حد الخط المستدير
انه طويل بلا عرض في داخله نقطة كل الخطوط التي تخرج منها اليه متساوية ووجدنا حد الخط المنحني
انه ايضا طويل بلا عرض حدا ما يخصه فنطلب المشترك لهذه الحدود الثلثة فنجده في قولنا
طويل بلا عرض فنضيف الجنس الاعلى وهو الكم فيكون حد الخط المطلق انه كم له طول بلا عرض وانما
لان حدود الاجناس من حدود الانواع يجري مجرى الطبع وذلك ان الاجناس مركبة من
الانواع البسيطة وما يوجد للمركب انما يوجد له من قبل وجوده للبسيط فقد ينبغي ان كان الحد
يوجد للانواع والاجناس ان يكون حدوده للاجناس من قبل وجوده للانواع فلتكن هذه الطرق
التي ذكرها ارسطو لانه يرى انها اسهل في استنباط حدود الانواع من طريق القسمة والتي
تعرف بطريق التركيب لانه يرى ان هذه الطريق كافية في استنباط الحدود وكان قد ظن بذلك
قوم فاني لا بد في استنباط الحدود من المواضع المذكورة في كتاب طوبيقا اعني مواضع الاثبات
والابطال ومواضع الجنس والفصل وساير المواضع التي عددت هنالك فانها انما اعدت
من اجل الحد وعددت هاهنا لكي تكون ليلتقط منها برهانية كما ان استخراج الحد بطريق
القسمة فانه قد ينتفع بها في التحديد بهذا النوع من الانواع على النحو الذي بين فيما سلف
اعني ان طريق القسمة انما ينتفع في الحدود والغير المجهولة الوجود للمحدود واما من يريد

او يكون جنسا ان كان لها اسم واحد

بها استنباط الحدود المجهولة فان لك في ذلك ان تستعمل طريق المصادرة وانما ينتفع بها في النوع
من الحدود الذي لا يبلغ الخفاء فيها الى ان يتبين بحد اوسط اذا تحفظ بالقسمة فهاهنا فرق كثير
في القسمة بين ان يجعل الفصل الاول في مرتبة والفصل الاخير في مرتبة وبين ان يجري الامر فيها بخلاف
ذلك اعني بان يجعل الاخير في مرتبة الاوسط بان يقسم الحيوان الى ماله رجلان والى ما ليس له
رجلان فان هذا النوع من القسمة ليس يعطي صنفا من الانواع اذ كانت صورة الانواع انما
يأتلف من امرين احدهما الجنس القريب والاخر الفصل الذي يليه من غير وسط بمنزلة
الانسان الذي معناه يأتلف من الحيوان والناطق وامثال هذه الاقاويل التي يعطيها
هذا النوع المختلف من القسمة انما هي مؤلفة من الاجناس البعيدة والفصول الاخيرة فان ذا الرجلين
هو فصل اخير للحيوان وبينهما فصول كثيرة ولاجل هذا ينبغي للمقسم اذا قصد تقييد الحد بالقسمة
الا يتخطى الفصل الاعم الذاتي الى الفصل الاخص الا بعد ان يقسم الجنس الاعلى بفصول الجنس الذي
تحته بل بالفصول الخاصة للجنس الذي ينقسم بها قسمة اولية مثل ان يقسم الحيوان الى
المشاء والطائر والسابح ثم يقسم كل واحدة من هذه الى الفصول الخاصة بها مثل ان يقسم
الطائر الى ما هو متفرق الاجنحة او متصلها وما لم يقسم الحيوان الى المشاء ثم الى ما هو متفرق الاجنحة
او متصلها فقد يخلط الجنس الاول ولم يجز جميع الحيوان في قسمته واذا كان هذا هكذا فينبغي عند التزام
استنباط الحد بالقسمة ان يكون مستعملا لشروط ثلثة احدها ان يأخذ الاشياء التي تحمل على الشيء من طريق
ما هو والثاني ان يكون ترتيبها على ما ذكر فيجعل الفصل الاول اولا والثاني ثانيا والثالث ثالثا و
كذلك على الولاء والشرط الثالث ان يستوفي التقسيم عند جملة تكون مساوية للمحدود فاما الشرط الاول
فانما يكون حاصلا في الاشياء المجهولة الحمل على الشيء من طريق ما هو اذا تبين بالقياس انها موجودة له
بهذه الصفة اذ كان القياس قد يبين ان هذا جوهري بعد ان يبين انه جنس له هذا
ولذلك هذا عرض له اذا كان [illegible] فانما يتبين به احد هذين الامرين على ما تبين في كتاب [illegible]
اعني ان المطلوب اما جوهري واما عرضي واما الشرط الثاني ان يكون اجزاء الحدود مرتبة الترتيب الذي
ينبغي فان ذلك يكون متى رتبنا الفصل الاعم فالاعم حتى ينتهي الفصل الاخير من غير ان يختل بينهما
بفصل او يرد في الفصل منها فصل [illegible] فانه اذا اجري الكلام على هذا [illegible] الاضطرار

لكن كل فصل منهما على ما تحته موجود للشيء الذي ينقسم به وجودا اوليا فانه ان كان
بين الاول منها والفصل المساوي له والاخر بون بعيد فالفصول المتوسطة التي بينهما هي الفصل
الذي يصل الاول بالاخير وصلة ذاتية واما الشرط الثالث وهو ان يكون الحد مساويا
للمحدود فانما يتاتى ذلك لنا ويظهر ظهورا بينا متى قسمنا الجنس الاعلى اولا الى فصلين متقابلين
ثم ننظر ذلك الشيء المقصود تحديده تحت اي الفصلين المتقابلين هو داخل منهما فاذا
وجدناه تحت احدهما نظرنا هل مجموع ذلك الفصل والجنس هو مساو لذلك المحدود او
هو اعم منه فان كان اعم منه قسمنا ذلك الفصل ايضا الى فصلين متقابلين ثم ننظر تحت ايهما
هو ذلك المحدود فاذا وجدناه داخلا تحت احدهما نظرنا الى الجملة المجتمعة من الجنس الاول
والفصول التي بعده فان كانت مساوية للنوع او الجنس المقصود تحديده فقد
وجدنا حده وان كانت اعم فعلنا في ذلك مثل ما فعلنا قبل اعني ان نقسم الفصل الاخير منهما
الى فصلين متقابلين ثم ننظر تحت ايهما هو ذلك المحدود داخل وهل الجملة مساوية له
او غير مساوية واذا وجدنا ما ساويه فليس لنا في ذلك الحد ينتقص فصل والفصول التي
اثبت منها ذات الشيء المحدود التي تقومت ولا يوجد فيها فصل من قبل الناقص ان يكون
جنسا او فصلا والجنس الاول قد وضع فيه وقرنت اليه جميع الفصول الموجودة وتلك
الطبيعة فان فرض انه قد نقصها فصل فان ذلك الفصل يكون مخالفا في الطبيعة
لتلك الفصول والفصول التي تقترن بالجنس ليكون منها الحد من طبيعة واحدة فان و
المقسم ليس حاجة عند تبيينه الحد بالقسمة الى ان يقسم جميع فصول المعجمات حتى تكون استنباط
الحد بالقسمة شيئا ممتنعا اذ كان لا يمكن ان يحصر جميع الفصول كما ظن ذلك بعض القدماء
فان ما ظن من ذلك غير صحيح اما اولا فانه ليس يضطر القاسم الى ان يقسم الجنس الى
جميع الفصول الموجودة فيه اذ كانت [illegible] منها جوهرية ومنها غير جوهرية واما
[illegible] في قسمته الى الفصول الجوهرية [illegible] انواعا تحت ذلك الجنس واما
ثانيا فان الطبايع العامة الجامعة تنقسم الى فصول متقابلة محصورة والشيء المقصود
تحديده اما داخل تحت احد تلك المتقابلات وليس يحتاج من امره الى ان [illegible] العلم

المتقابل الذي هو داخل تحت ذلك الجنس فاما المتقابل الاخر او المتقابلات فليست حاجة الى ان نعلم الفصول
التي تنقسم بها اذ كانت غير الجنس المقصود تحديده مثال ذلك انا اذا قصدنا الى تحديد الانسان فقسمنا
الحيوان الى الناطق وغير الناطق فوجدنا الانسان داخلا تحت الناطق فليست بنا حاجة الى ان نقسم غير
الناطق الى جميع فصوله الاخر وسواء كانت تلك الفصول معلومة لنا او غير معلومة فاذا سلكنا
هذه السبيل حتى نأتي ولابد لنا جملة مساوية للمحدود وتكون الجنس المحدود داخلا ولابد تحت احد الاقسام
المتقابلة في القسمة الناجزة فليس تجري مجرى المصادرة اذ كانت الفصول التي تنقسم بها الجنس على
جهة الحصر ليس يمكن ان يدخل بينها متوسط واذ كان هذا امرا بينا بنفسه في التقسيم فيلزم من ذلك ان يكون
الذي نطلب تحديده اذا عرف انه داخل تحت احد القسمين ... ولابد فقد تبين انه واجب علينا
عندما نقصد تحديد امر ما ان نبحث المحمول الموجود له من طريق ما هو الذي يتصف في الاشخاص التي
هي غير مختلفة وذلك المعنى الذي يقصد تحديده فان وجدناه واحدا في جميعها تبين لنا
من ذلك ان تلك الطبيعة التي نروم تحديدها طبيعة واحدة وان لها حدا واحدا وان وجدنا
ذلك المعنى في جملة من تلك الاشخاص غيره في جملة اخرى علمنا ان الذي نقصد تحديده ليس بمعنى
واحد بل هو معنيان او اكثر من ذلك مثال ذلك انا اذا اردنا ان نحد ما هو كبر النفس
فتأملنا هذا المعنى في الاشخاص التي يصفهم بكبر النفس فنجد بعضهم قتل نفسه ونجد بعضهم استقل ... من
الهوين وبعضهم حارب من الكسب محاربة ... اذا تأملنا معنى كبر النفس في هؤلاء وجدناه
قلة احتمال الضيم واذا تأملنا كبر النفس الموجود في ديوجانس(؟) وسقراط وغيرهم ممن استحق
بجودة البخت والاتفاق المكان الواجب من الحق قلنا ان كبر النفس فيهم هو الاستخفاف بجودة
البخت فاذا نظرنا الاستخفاف بجودة البخت وقلة احتمال الضيم لم نجد شيئا يجمعهما
ولا طبيعة واحدة يعم بها كبر النفس فقلنا ان كبر النفس ليس حدا واحدا وانه اسم مشترك فان الحد
انما يكون حد الطبيعة الواحدة الكلية لا للطبيعة الجزئية ولذلك ليس يعطي الطبيب شفاء هذا
العين المشار اليه وانما يعطي شفاء العين بالاطلاق وذلك يجب ان يفصل الحال التي
عليها اسم العين من حد النوع الذي يقصد تحديده من ذلك وتحديد النوع بهذا المعنى اسهل
من تحديد الجنس من قبل ان اشتراك الاسم يظهر في الانواع اكثر منه في الاجناس ولذلك ينبغي

٢١ ويتبدا ناطق ٢

الذي ٢

ان يتوصل الى تحديد الاعم من تحديد هذا الاخص اذ كان الاخص اعرف عندنا وكان الرأي الاينبغي
ان يكون معنى القياس بهما امرا واضحا يعني ان هذه اقيسة صحيحة الشكل لكن ينبغي ان تكون الحدود
التي يقصد تحديدها واضحة بينة ظاهرة في الحدود وهذا انما يكون اذا توصلنا الى تحديد الاشياء
العامة من الاشياء التي هي اخص ووضوح المعنى الذي يقصد تحديده الاخص ظاهر فهنا مثال ذلك انا
اذا اردنا ان نحد طبيعة اللون جعلنا مبدأ النظر في ذلك هذا المعنى الموجود في لون لون من
اللون العام الذي هو جنس لجميع الالوان وكذلك اذا اردنا ان نحد الصوت جعلنا النظر من
الاصوات النوعية من الصوت العام فان بهذا الفعل يقع الامن من الاسم المشترك وذلك
انه ان كنا قد نتحفظ في الجدل من الاسم المشترك فكم بالحري يجب ان نتحفظ منه في الحدود واستعمال الاسم
المشترك يعرض اضطرارا في الجدل ... وواجب ... اراد ان يسهل علينا الجواب ... في الاعتراض ...
نوجد لصنف صنف من اصناف الموجودات المحسوسة ان يكون قد وقف بطريق القسمة اجناسها
انواعها وبطريق التشريح على جميع اعضائها فانه اذا كان عالما بذلك امكنه اذا سأل عن وجود عرض ما
بالنوع من الانواع او بجنس من الاجناس ان يجيب بالطبيعة العامة التي هي السبب في وجود ذلك العرض لذلك
النوع او لذلك الجنس مثال ذلك ان الانسان اذا تقدم فعلم بطريق القسمة ان المغتذي منه حساس ومنه
غير حساس ثم سئل لم كان الحيوان ينمو اجاب بالطبيعة الكلية التي هي السبب في وجود النمو للحيوان
فقال لانه متغذ ولم يقل لانه حيوان وكذلك يعرض له اذا سئل عن لاحق النوع من الانواع وكان
عارفا بالطبيعة الكلية التي هي السبب في وجود ذلك اللاحق لذلك النوع من قبل التقسيم مثل ان يسأل
لم صار الديك متفرق الجناح فيقول لانه طائر او لم صار الانسان منتصب العنق لانه حيوان ...
ذو دم وربما لم يظهر لنا الطبيعة الكلية التي هي السبب في ذلك العرض المسؤول عنه بطريق التقسيم لكن يكون
قد ظهر لنا من قبل التشريح عرض عام ينشأ عن تلك الطبيعة فنقيمه مقام تلك الطبيعة مثال ذلك انا قد وقفنا
بالتشريح على ان ما كان من الحيوان له قرون فله كرش وليس له اسنان في الفك الاعلى فاذا سئلنا لم
كان الايل له قرون قلنا لان له كرشا وليس له اسنان في الفك الاعلى وكذلك اذا وقفنا بالتشريح
على ان كل حيوان طويل العمر صغير المرارة بالاضافة الى جسمه فاذا سئلنا مثلا لم صار الانسان طويل العمر
قلنا لانه صغير المرارة وربما كانت الطبيعة الجنس الذي وقفنا عليها من التقسيم ليست واحدة الا بالقياس.

مثل صلابة العظام للشوكة للحروف في الحيوان الحزينة قال وقد يكون المسائل واحدة من كل السبب الماخوذ فيها حدا اوسط واحدا فربما كان واحدا بالنوع وربما كان واحدا بالجنس مثل انه سال لم حدث الصدى ولم حدث قوس قزح ولم يرى ان نصور شبه الجسم الصيقل فان السبب في هذه المسائل واحد بالجنس وهو الانعكاس لكن سبب الصدى هو انعكاس الهواء وسبب قوس قزح هو انعكاس الضوء وسبب رؤية الصورة في المراة الصيقلة انعكاس البصر فاذن يكون مسئلة واحدة تبين باوسط كثيرة اذا كان بعضها سببا لبعض وكان المتقدم منها اعظم ابدا في جواب السوال بلم مثل المتاخر الذي هو اقرب الى السوال اذ السبب الاول فيها الذي هو علة لجميعها مثال ذلك لم يق لم صار النيل يكثر جريه في اواخر الشهر فيق في جوابه فلانه ان هذا الوقت شبيه بوقت الشتا فيق ولم صار هذا الوقت شبيها بوقت الشتا فيق لا محاق ضوء القمر فيق فلم محق ضوءه فيق لاجتماعه مع الشمس فان اجتماعه مع الشمس هي العلة الاولى لهذه العلل وجري النيل في اواخر الشهر هو المعلول الاخير وبينهما معلول وعلة قال وقد يسلك الانسان في العلل الماخوذة حدا اوسط في المعلول الذي هو الطرف الاكبر وبعكس ذلك كما يمكننا ان نبين النتيجة من قبل علتها كذلك يمكننا ان نبين وجود العلة من قبل المعلول وذلك اذا كان يكون كل واحد منهما يلزم صاحبه ويوجد بوجوده مثال ذلك انا اذا وجدنا جمود اللبن في الشجر وجدنا انتثار الورق وكذلك ايضا اذا وجدنا انتثار الورق وجدنا جمود اللبن وكذا اذا وجدنا قيام الارض بين الشمس والقمر وجدنا الكسوف وكذلك اذا وجدنا الكسوف وجدنا قيام الارض بين الشمس والقمر فنقول انه لو لم يكن للشيء الواحد اكثر من علة واحدة وكان الشيء لا يمكن ان يوجد من دون علة فقد تبين كل واحد منهما بصاحبه لكن اذا تبين المعلول بالعلة كان ذلك برهانا يعطي السبب والوجود واذا تبين العلة بالمعلول كان ذلك برهانا يعطي الوجود فقط بمنزلة ما تبين انتثار الورق من قبل جمود اللبن او من قبل انتثار الورق واما اذا كان للشيء الواحد اكثر من علة واحدة فليس يلزم ان يبين وجود العلة من قبل وجود المعلول مثال ذلك انه ان يبين مبين ان الحيوانات يوجد باوسط اكثر من واحد اعني ان كل ذات رئة قصير العمر وبين انه متى وجدت ذات رئة وجدت الحيوان انه ليس يلزم متى وجدت المرارة يوجد ذات رئة لان الاعم من كل واحد منهما واذا وجد الاعم لم يلزم ان يوجد الاخص لكن يتبين الامر في هذا مما تقدم وذلك انه قد قيل

وجمود اللبن م

ان شرط البراهين ان يكون المقدمات الماخوذة فيها كلية ومحمولة من طريق ما هو واذا كان ذلك كذلك وجب ان يكون الحد الاوسط خاصا بالموضوع ومساويا له وكذلك الاعظم مع الاوسط فينعكس العلة والمعلول في امثال هذه البراهين والعلم ان بهذه الصفة فليس يمكن ان يكون للشيء علة واحدة لانها اخص من الحد لكن يمكن في غير الكلي ان يكون للشيء الواحد اذا كان هو المبرهن ذات واحدة والمبرهن عن ذات الشيء الواحد يجب ان يكون واحدا مثل قيام الارض في الوسط بين الشمس والقمر الذي هو حد الكسوف ومثل جمود اللبن في الشجر الذي هو حد انتثار الورق فان لم يكن الوسط علة ذاتية فقد يمكن ان يكون للشيء اكثر من علة واحدة وان يوجد المعلول ولا يوجد العلة مثال ذلك ان العلة الذاتية فيما هو طويل العمر انما هو صغر المرارة واما الحرارة والرطوبة فعلل اخرى موجودة للحيوان وغير الحيوان لكن سبيل ان يتوقى من امثال هذه الاغاليط في البراهين فانها ليست عللا محققة ولا البراهين المولفة من هذه الاشياء هي براهين محققة بل مظنون انها براهين من غير ان يكون كذلك اذ كان قد يوجد المعلول ولا يوجد العلة ويكون الحد الاوسط في امثال هذه البراهين المحققة من جهة ذاته هو من طبيعة الجنس الذي ينظر فيه تلك البراهين لزم ان يكون ذلك الجنس مقولا بتناسب ان يكون الحد الاوسط فيه مقولا بتناسب وكذلك ان كان الجنس بتواطؤ كان الحد الاوسط بتواطؤ فمثال الاشياء المقولة بتناسب ان يق لم صارت الاشياء المتناسبة اذا بدلت تكون متناسبة اذا بدلت فيق لان اخص ما يوجد بالشرط المعروض والاشياء المتناسبة الذي يق على الاعداد والاشكال واحدة بالتناسب بل انما هي واحدة باللفظ فقط فان التبديل في الاعداد هو ان يكون بحركة ما البعد بتقدير واحد وفي الاشكال ان يكون الاضلاع متناسبة والزوايا متساوية وهذا هو الفرق بين الشيء المقول بالاشتراك والمقول بالتناسب اعني ان المقول بالاشتراك يدل على معنى مختلف غير متحدة والمقول بالتناسب يدل على معان واحدة بالتناسب بالجملة فينبغي ان يوحد الحدود المتفقة في البرهان مساوية بعضها لبعض اعني العلة والمعلول والشيء الذي له العلة وهو الموضوع فان اخذ الموضوع اخص من الحد الاوسط والاكبر لم يكن الحكم على طريق الكل الذي اشترطناه في اول هذا الكتاب ومعلوم ان هذا البرهان هو برهان الذي يوجد تام بالحقيقة ومعلوم ان هذا البرهان انما يكون بالسبب القريب

المقول م

فان كانت للشيء اسباب كثيرة وبعضها اقرب من بعض فالسبب القريب منها هو الذي يوجد محمولاً في
المطلوب على الموضوع اذ كان الحد الاوسط انما هو حد للطرف الاعظم الذي هو المحمول في المطلوب او جزء
حد مثلاً وبيّن من هذا ان ارسطو يرى من شرط البرهان المطلق ان يكون الحد الاوسط فيه علة
للطرف الاكبر ولا بد وانه ضروري فيما علم ذلك هو الذي لا يصح غيره قال فقد تكلمنا في القياس
والبرهان ما كل واحد منهما وبان شروطه وخواص منهم كل واحد منهما ومن البين ان العلم باحدهما
متعلق بالعلم بالآخر واستعمالهما ان يجري مجرى شيء واحد قال فاما من اين يقع العلم بمبادئ البرهان
التي هي المقدمات الاول وكيف يقع وبأي قوة تدرك هذه المقدمات فذلك يظهر اذا اتقدمنا
فوضعنا ان العلم بالبرهان لا يمكن ان يحصل الا بان نعلم مبادئه التي هي المقدمات الغير ذوات اوساط
وذلك انه تبين ان [illegible] في ذلك ما يحصل في التشكيك فنقول اتراها القوة التي بها يعلم التي بالبرهان
هي القوة بعينها التي بها يعلم مبادئ البرهان ام اخرى غيرها واترى مبادئ البرهان و
الاشياء التي يعلم بالبرهان كلاهما يعلمان بالبرهان ام احدهما يعلم بالبرهان والآخر بقوة
اخرى يعلم بها مبدأ هذا النظر ان نتحصل [illegible] بهذه المعقولات الاول التي هي لنا نحو ملكات
هل حاصلة لنا من اول وجودنا لكنا كنا ناسين لها ونحن ذاكرين ام هي حادثة فينا بعد
ان لم يكن لكن كونها حاصلة لنا من اول الامر ونحن ناسون لها يلحقه امر شنيع وهو ان نكون مستيقنين
بعلوم اشد تحصيلاً واوثق من علم البرهان ونحن ساهون لها لكن ان وضعناها حادثة
ايانا انما يكون بأخرة فكيف يصح هذا الوضع مع وضعنا ان كل ما نعلمه وتعلم انما يكون عن
متقدم قبله فيلزم على هذا ان يكون مبادئ البرهان بعض برهان وذلك مستحيل فنقول
ان هذه المبادئ انما يكون حصولها لنا عن قوة واستعداد موجود فينا مثل تلك القوة و
ذلك الاستعداد ان يحصل عن تلك المبادئ وهذه القوة ما في الشيء والذي يحصل لنا
بالفعل التي هي المبادئ وهذه القوة هي موجودة في جميع الحيوان وذلك ان في كل حيوان
قوة الحس لكن الحيوان الذي فيه قوة الحس منقسم قسمين فمنه ما يثبت له الشيء الذي يحس بعد
انقضاء الحس هذا هو الحيوان المتخيل ومنه ما لا يثبت له وهو الحيوان الغير المتخيل
والذي يثبت منه ما يثبت له ثباتاً تاماً ومنه ما ليس يثبت له ثباتاً تاماً والذي يثبت له

ثباتاً تاماً يعرض له عند ما يتكرر الصور عليه ان يحصل منها الشيء به الذي يكون منها وعن هذا الشيء يحصل
المعقول الكلي الذي هذا الشيء به انما تقتنيه القوة الذاكرة من المتخيل اذ كانت هذه القوة
هي التي تقتني مع الشيء المحسوس مجرداً من الشيء وذلك عند تكرار المعنى عليها دفعات كثيرة في
اشخاص كثيرة ولما كانت قوة التخيل والذكر انما تقتني المعنى الحسي كان استعداد هاتين
القوتين في الانسان عن قوة الحس فان كان الكلي الحاصل ماخوذاً في الامور الارادية
كانت المعقولات الحاصلة منه مبدأ للامور العملية وان كان ماخوذاً في الامور
الموجودة كان مبدأ للعلوم النظرية واذا كان الامر هكذا فليست هذه الملكات
من المعقولات حاصلة لنا من اول الامر ولكن مستفيدون لها من ملكات هي
اشرف ولا من معلوم اثبت منها لكن انما تحدث لنا عن تكرار الحس مرة بعد مرة في
اشخاص كثيرة مثل ما يعرض في الجهاد عند ما ينهزم الصف بانهزام المجاهدين ان يعود
واحد فيتبعه ثان ثم ثالث حتى يكمل الصف وهذا حال حدوث الكلي من الحس فانه
اذا اقترن الى هذا الاحساس احساس ثان والى الثاني ثالث حدث الامر الكلي ولذلك كان
حدوثه على وجه الاستقراء للجزئيات فعلى هذا الوجه هو حدوث الكلي عن الحواس
قال والعقول الذهنية التي بها نصدق منقسمة فمنها ما يصدق تارة ويكذب تارة مثل
الظن والفكر ومنها ما يصدق دائماً بمنزلة العلم الحاصل عن البرهان والعقل الذي هو للمقدمات
الاول وليس يوجد جنس من المدركات احق بالصدق من العلم الا العلم الحاصل عن
المقدمات التي حصلت عن العقل ولذلك كانت مبادئ البرهان اكثر [illegible] في باب التصديق من
العلم الحاصل بالبرهان فاما المبادئ فلا يعلم بالبرهان ولكنها يعلم بالعقل اذ كان ليس يمكن
ان يوجد [illegible] ما هو تحقيقاً من البرهان الا العقل ولذلك كان العقل هو مبدأ
المبادئ وجميع هذه المبادئ تقوى عند تحصيل
[illegible] الذي هو قوته عليه على مقدار
ما حصل عن قوة العلم للمعلوم
وقوة العقل للمبادئ انقضى

تم الملخص المتقارب [illegible]
كتاب البرهان [illegible]
[illegible]



١٤٥

فهو صناعة علمية يقتدر بها على التغليط والاحتراز عنه

ربه فقال اللهم لك ملكه

خزانة واين خزانته فقال

جل جلاله لى خزانة اعظم من العرش

واوسع من الكرسى واطيب من الجنة

وازين من الملكوت ارضها المعرفة

وسماؤها الايمان وشمسها الشوق وقمرها

المحبة ونجومها الخواطر وسحابها العقل ومطرها

الرحمة واشجارها الطاعة وثمرها الحكمة ولها اربعة

ابواب العلم والحلم والصبر والرضا الا وهي القلب

